السياسة الفلسطينية

السنة الخامسة - العدد العشرون - خريف ١٩٩٨

09-03-2011

مقالات

ذكرى أوسلو محطة لمراجعة الحسابات الفلسطينية — ممدوح نوفل
أوسلو: أين فشل، وأين نجح؟ — خليل الشقاقي
أوسلو ... بعد خمسة أعوام — جمال منصور
عملية البناء الوطني: تحديات وآفاق — باسم الزبيدي

الملف: خمس سنوات على أوسلو

إصلاح جاد، بسام الشكعة، جميل هلال، حيدر عبد الشافي، عبد الرحيم ملوح، فريد أبو ضهير

مقابلات

جورج حبش
ياسر عبد ربه

تقارير، مراجعات، قضايا إسرائيلية، وثائق

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

تأسس مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في العام ١٩٩٣ كمؤسسة مستقلة للبحث العلمي والأكاديمي والتحليل السياسي . يقوم المركز بدراسة المتغيرات والتطورات المحلية والاقليمية والعالمية ومدى تأثيرها على عملية بناء الكيان الوطني الفلسطيني .

ولتحقيق أهدافه، يشجع المركز البحث في دوائر اهتمامه المتمثلة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية والاستراتيجية . ويوفر المركز المكان والارضية المناسبة لالتقاء العلماء والباحثين الفلسطينيين في جو من الحرية الأكاديمية التامة . ولذلك فهو يفتح أبوابه أمام جميع العلماء والباحثين والخبراء الفلسطينيين .

لا يتبنى المركز مواقف سياسية معلنة أو غير معلنة، وتقوم سياسته على نشر وتعميم كل ما يصدر عنه من أعمال .

يصدر المركز دورية **السياسة الفلسطينية** وهي فصلية سياسية علمية محكمة تهتم بشؤون السياسة الفلسطينية المختلفة. تسعى المجلة لان تكون منبراً حراً للحوار والنقاش حول شؤون السياسة الفلسطينية. وتعمل على المساهمة في عملية البناء الوطني الفلسطيني من خلال وقوفها بكل قوة مع التعددية الفكرية والسياسية وعدم تبنيها اي مواقف سياسية مسبقة من قضايا الساعة الفلسطينية، وتهتم المجلة بشكل خاص بتحديد ووصف وتحليل التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني وتحديد البدائل والخيارات المتاحة امام صانع القرار الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

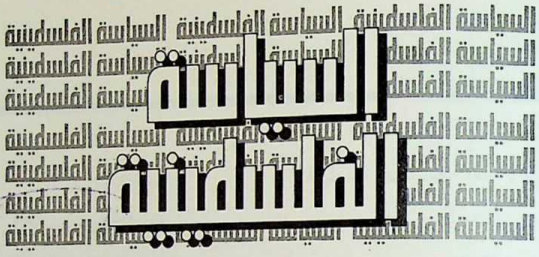

دورية سياسية علمية محكمة تهتم بشؤون السياسة الفلسطينية

السنة الخامسة • العدد العشرون • خريف ١٩٩٨

هيئة التحرير

خليل الشقاقي
عدنان عودة
دينا جبر
طاهر تيسير المصري

جميل هلال
محمد فياض صلاحات
عائشة مصطفى احمد
عزيز كايد

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
ص.ب ١٣٢ نابلس، فلسطين - ت : ٢٣٨٠٣٨٣ (٠٩) فاكس : ٢٣٨٠٣٨٤ (٠٩)

Digitized by Birzeit University Library

إن الاسهامات الواردة هنا تعبر عن آراء كاتبيها ولا تعبر بالضرورة
عن رأي "السياسة الفلسطينية" أو آراء مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

جميع الحقوق محفوظة

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

Digitized by Birzeit University Library

المحتويات

مقالات

ذكرى أوسلو محطة لمراجعة الحسابات الفلسطينية	ممدوح نوفل	٦
أوسلو: أين فشل، وأين نجح؟	خليل الشقاقي	٢٦
أوسلو ... بعد خمسة أعوام	جمال منصور	٣٤
عملية البناء الوطني : تحديات وآفاق	باسم الزبيدي	٥٠

الملف: خمس سنوات على أوسلو

خمس سنوات على أوسلو "حصاد مر"	إصلاح جاد	٦٤
أوسلو خلال خمس سنوات	بسام الشكعة	٦٧
خمس سنوات بعد أوسلو: وتبقى مرحلة طويلة من الصراع	جميل هلال	٧٢
خمس سنوات بعد أوسلو	حيدر عبد الشافي	٧٧
بعد خمس سنوات هل المأزق أوسلو أم مأزق أوسلو؟	عبد الرحيم ملوح	٨٢
أوسلو: اتفاق سلام أم خطة أمنية؟	فريد أبو ضهير	٨٩

مقابلات

جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين		٩٥
ياسر عبد ربه، وزير الاعلام في السلطة الوطنية الفلسطينية		١٠١

تقارير

تقرير الموقف في فلسطين	عدنان عودة	١٠٨
التشكيلة الحكومية الفلسطينية الثالثة: التوسيع بديلا للتغيير	زياد عثمان	١١٦
حقوق الانسان في ظل السلطة الفلسطينية منذ أوسلو	اريان الفاصد	١٣١

قضايا إسرائيلية

	محمد صلاحات	١٣٨

مقالة مراجعة

	كمال قبعة	١٥٠

Digitized by Birzeit University Library

المحتويات

مراجعات

التجربة النضالية الفلسطينية حوار شامل مع جورج حبش — محمد صلاحات — ١٥٩

مؤتمرات وندوات

ندوة بمناسبة مرور خمس سنوات على اتفاق أوسلو — عزيز كايد — ١٦٦

مؤتمر حول مشروع قانون ضريبة الدخل — عدنان عودة — ١٧٣

تقارير موجزة — عزيز كايد — ١٧٨

وثائق

إعلان المبادىء الفلسطيني-الإسرائيلي — ١٩٥

الاتفاقية الاسرائيلية-الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة — ٢٠٠

Digitized by Birzeit University Library

في هذا العدد

بالاضافة إلى الموجزات والوثائق والقضايا الاسرائيلية وتقرير عن الموقف في فلسطين وآخر عن تشكيلة الحكومية الفلسطينية الثالثة وثالث عن حقوق الانسان في ظل السلطة الفلسطينية منذ أوسلو، كرست **السياسة الفلسطينية** هذا العدد للحديث عن أوسلو الذي مضى عليه حتى الآن خمسة أعوام. ففي هذا العدد أربع مقالات تناولت موضوع أوسلو: أولها لممدوح نوفل "ذكرى أوسلو محطة لمراجعة الحسابات الفلسطينية"، وثانيها للدكتور خليل الشقاقي "أوسلو: أين فشل، وأين نجح"، وثالثها لجمال منصور بعنوان "أوسلو ... بعد خمسة أعوام. أما المقال الرابع فهو للدكتور باسم الزبيدي ويتناول "عملية البناء الوطني : تحديات وآفاق".

وقد تناول ملف هذا العدد آراء ستة من الشخصيات الفلسطينية في اتفاق أوسلو بعد أن مرت على توقيعه خمس سنوات.

وحول الأوضاع الراهنة على الساحة الفلسطينية ومستقبل العملية السلمية كان هناك حواران في هذا العدد: أحدهما مع جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والثاني مع ياسر عبد ربه وزير الاعلام في السلطة الوطنية الفلسطينية.

هيئة التحرير

Digitized by Birzeit University Library

مقالات رأي

ذكرى أوسلو محطة لمراجعة الحسابات الفلسطينية

ممدوح نوفل*

في ١٣ أيلول ١٩٩٨مرت الذكرى الخامسة لاتفاق "أوسلو" الذي تم التوصل إليه سرا بمساعدة نرويجية محدودة بين قيادة م. ت. ف برئاسة ياسر عرفات والحكومة الاسرائيلية برئاسة رابين. في حينه فاجأ الطرفان شعبيهما ودول المنطقة والعالم باتفاقهما على "إعلان مبادئ" لتسوية نزاعهما المزمن. وبصرف النظر عن رأي مؤيديه ومعارضيه في مسيرته وفي مستقبله، فوقائع الحياة أكدت أن هذا الاتفاق مثل نقطة فاصلة بين حقبة قديمة عاشتها المنطقة وأخرى جديدة لا تزال معالمها في طور التشكل والتكوين. ومسار حركة التاريخ يؤكد أن انتقال الشعوب من حقبة تاريخية إلى أخرى نوعية جديدة يستوجب المرور في مرحلة أو مراحل انتقالية يتخللها جذب وصراع بين الماضي القديم فكرا وأدوات وبين القادم الجديد بفكره والقادر على خلق أدواته وايجاد جميع المستلزمات الضرورية لفرض الذات.

منذ اليوم الاول للاعلان عن وجوده أثار إتفاق أوسلو عاصفة قوية من ردود الفعل على عدة مستويات دولية وعربية وفلسطينية تراوحت بين الترحيب بالاتفاق والتأييد والترقب وبين المعارضة الشديدة له. ورصد سيرة حياته يؤكد حصوله وحصول أصحابه، في المراحل الاولى من عمره، على صنوف من المديح الشعبي، وعلى تقدير القوى الاقليمية والدولية الراغبة في صنع السلام في الشرق الاوسط. وبعد الشروع في تنفيذه، ودخول القيادة الفلسطينية وأجهزتها الاراضي الفلسطينية، تعززت مكانته عند

* ممدوح نوفل: عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطينيين وبخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وزادت نسبة المؤيدين له. وبنيت عليه آمال كثيرة. وبعد فوز حزب الليكود في انتخابات صيف ١٩٩٦ أصيب الاتفاق ومهندسوه ومناصروه بنكسة كبيرة. وفقد كثير من الفلسطينيين ثقتهم في صموده في مواجهة نوايا اليمين الاسرائيلي ورغبته في قتله والتخلص منه. وبعد تعقد مسيرة السلام وتعطل تنفيذه كثر الحديث في الاوساط الشعبية الفلسطينية حول سلبياته وراح البعض يتحدث عن الاضرار التي ألحقها بالوضع الوطني وبالقضية الوطنية الفلسطينية. وبرزت شكوك كبيرة في كل قصته واعتبره البعض مصيبة كبرى. وزاد قلق أنصار حل الصراع الفلسطيني -الاسرائيلي بالطرق السلمية على مستقبل الاتفاق ومصير الانجازات التي حققها.

وإذا كان من السابق لأوانه إصدار حكم نهائي جازم على الاتفاق وعلى مواقف مختلف القوى منه، فالمصالح الوطنية الفلسطينية والقومية العليا تفرض، في ذكراه الخامسة، على البحاثة والمفكرين الفلسطينيين والعرب فتح كشف حسابه بمسؤولية وطنية مجردة من النزعات والرغبات الذاتية وإجمال ما له وما عليه بموضوعية متحررة من المواقف المسبقة. فمثل هذه العملية الحسابية ضرورية لاصدار حكم تاريخي عادل عليه وعلى صناعه، وتحديد أسس التعامل معه خلال الفترة القصيرة الباقية من عمره الرسمي، والتعرف مبكرا على مصير المرحلة الانتقالية التي أسسها، وتحديد التوجهات الضرورية للمحافظة على الحقوق الفلسطينية التي حققها الاتفاق وتلك التي ما زالت قيد التحصيل، والإجابة على الأسئلة القديمة والجديدة المطروحة حوله : هل كان "أوسلو" مولودا شرعيا وكانت ولادته طبيعية ؟ وهل قرب الفلسطينيين من أهدافهم وقرب منطقة الشرق الاوسط من السلام الدائم وكان أفضل الممكن بلوغه؟ وما هو مصير الإتفاق وتوابعه ونتائجه بعد إنتهاء مفعوله في ٤ أيار ١٩٩٩..الخ. سلفا، لا بد من القول بأن التباين الفلسطيني حول اتفاق اوسلو وما تلاه من اتفاقات وإجراءات على الارض طبيعي وصحي تماما. فكلا وجهتي النظر المؤيدة والمعارضة عندها ركائزها النظرية والعملية التي نستند اليها، وعند أصحابها أسلحة فكرية وسياسية ووقائع عملية تمكنهم من الاستبسال في الدفاع عن مواقفهم. واذا كان تقويم الكائنات الحية يبقى ناقصا اذا لم يتابع المرء حياتها فالدراسة الموضوعية المجردة من الرغبات الذاتية ومن المواقف المسبقة يمكن التعرف مبكرا على جوانب رئيسية من حياتها ومستقبلها ومصيرها النهائي.

Digitized by Birzeit University Library

المولود شرعي والولادة طبيعية

في العمل السياسي والدبلوماسي كثير من القضايا المفصلية والحساسة يتم التعامل معها باعتبارها أسرار دولة، وتبقى عادة طي الكتمان فترات طويلة. بعضها يكشف عنه بعد سنوات، وبعضها قد يموت مع موت صنّاعها. أعتقد أن هذة القاعدة تنطبق على بعض جوانب المفاوضات السرية الفلسطينية- الاسرائيلية التي تمت في أوسلو. فأعضاء القيادة الفلسطينية وأعضاء "الخلية" الفلسطينية التي قادت المفاوضات، لا يعرفون بالضبط متى وكيف اتخذ القرار في إسرائيل بفتح الحوار مع قيادة المنظمة. وبعيدا عن التفسيرات البوليسية التي يطرحها بعض خصوم الاتفاق حول "قصة أوسلو" من أولها لآخرها، فوقائع الحياة كشفت عن تسلسل منطقي لأحداث وتطورات سياسية اقليمية ودولية فرضت على الطرفين الانقلاب على مفاهيمهم وقناعاتهم التي آمنوا بها سنوات طويلة، وأوصلتهم إلى طاولة المفاوضات في مدريد. ومنها انطلقوا للمفاوضات السرية في أوسلو، بعدما اكتشفوا أن "طريق مدريد ــ واشنطن" شبه مقفلة، ولا توصل للاتفاقات المطلوبة في الوقت المطلوب، وأن الوفد المفاوض غير قادر على تقديم التنازلات اللازمة للتوصل للاتفاق.

وإذا كان التاريخ وحده هو الذي سيجيب بدقة وبصورة شافية وافية على كل الأسئلة المتعلقة "بأوسلو" ، فالقيادة الرسمية للمنظمة مقتنعة بأن أبا عمار وعدداً محدودا من مساعديه نجحوا في فرض م. ت. ف كمفاوض رئيسي. وأرغموا القيادة الاسرائيلية على التفاوض معها والاعتراف بها كممثل للشعب الفلسطيني وتوقيع اتفاق رسمي معها. وتجزم بأن اللقاء الأول بين "أبوعلاء" و"هيرشفيلد" و"بوندك" في لندن تم بالصدفة. ومهما كانت الحقيقة، فالثابت هو: أن رابين بعد فوزه في الانتخابات في صيف ١٩٩٢وتوليه رئاسة الحكومة وجد نفسه أمام صراع مزمن لم تحله الحروب: إنتفاضة مستمرة، قيادة فلسطينية تقترب من الواقعية وتبدي استعدادا للدخول في مساومة تاريخية، ادارة أمريكية راغبة في تواصل المفاوضات وفي ايصالها الى نتائج ملموسة، ومفاوضات اسرائيلية- فلسطينية واسرائيلية -عربية متعثرة وتدور في حلقة مفرغة. كانت اسرائيل ترفض التفاوض مع المنظمة، والوفد الفلسطيني المفاوض من الداخل برئاسة د. حيدر عبد الشافي يصرعلى دور المنظمة ويقول بصوت عال "على كل من يرغب في التوصل الى اتفاق مع الفلسطينيين أن يتوجه مباشرة نحو م. ت. ف ويجلس مع قيادتها". أمام هذا الموقف، وتحت تأثير موقف الناخب الاسرائيلي الذي انتخبه على أساس الوصول الى سلام مع العرب، حاول رابين كسر الجمود في مفاوضات واشنطن

Digitized by Birzeit University Library

وقدم اغراءات لوفد الداخل عله يقبل تجاوز المنظمة ويعفيه من الجلوس معها وجها لوجه، الا أن الوفد المفاوض رفض الاغراءات، و لم يكن أبوعمار غافلا عما يدور بل كان واقفا للوفد ولرابين بالمرصاد. بعدها تردد رابين وحاول المراوغة فتقدم بيرس وطاقم الخارجية الاسرائيلية بقيادة يوسي بيلن باتجاه جس نبض المنظمة واستطلاع مواقفها. وتؤكد الوقائع أن حكومة رابين أمنت شرعية وقانونية ذهاب ممثليها سرا الى أوسلو للتفاوض مع المنظمة. فقبل وصول هيرشفيلد وبوناك الى هناك يوم ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٣ ألغى الكنيست حظر الاتصال مع م. ت. ف. وعندما التقطت الصنارة الاسرائيلية طرف الخيط الفلسطيني حاول رابين الهروب من شر التفاوض مع المنظمة ومع ياسرعرفات، لكنه لم يفلح ولاحقا لم يصمد طويلا. وبعد عدة شهور من المفاوضات السرية أصبح رابين أحد أبطال قصة الاتفاق السري الذي عرف باتفاق اوسلو ونال مع بيرس وأبي عمار جائزة نوبل للسلام، ولاحقا دفع حياته ثمناً لذلك. وبصرف النظر عن الطريقة التي أدارت فيها "الخلية" الفلسطينية المفاوضات في اوسلو فالاتفاق مولود شرعي ولد بصورة طبيعية تماما. فالمفاوضون والموقعون على الاتفاق من الطرفين يمثلون شعبيهما تمثيلا رسميا. وحصلوا على مصادقة مؤسساتهما التشريعية عليه. صحيح أن الاتفاق وجد عند الطرفين من توعده وتوعد موقعيه بالقتل والاغتيال، الا أن أغلبية الفلسطينيين والاسرائيليين تقبلوه عند الولادة، ووفروا له هم وعديد من القوى الدولية المقررة، عناية فائقة ورعاية عالية وحماية قوية ومناخا ملائما مكنه من النمو بتسارع شديد، ومكنه من تحقيق نتائج مذهلة باتت بمثابة حقائق موجودة على أرض الشرق الأوسط، كان بعضها حتى فترة قريبة شبه مستحيل وضربا من الخيال.

عمره قصير لكن مردوده كبير

مهما كانت دوافع الآراء التي أيدت أوعارضت أو تحفظت على الاتفاق فوقائع خمس سنوات من عمره أكدت أنه نجح في ادخال شعوب المنطقة مرحلة جديدة إختلفت نوعيا عن المراحل السابقة. وكان أشبه بزلزال قلب أوضاع المنطقة رأسا على عقب، وغير أوضاع أهلها وبخاصة الاسرائيليين والفلسطينيين هزة عنيفة لم تهدأ للآن. وبصرف النظر عن مستقبله فقد أحدث الاتفاق خلال عمره القصير تغييرات نوعية في أسس علاقات اسرائيل بالمنظمة ومعظم الدول العربية. وثبتت نقاط أساسية وفرعية كثيرة لمصالح هذا الطرف وذاك، ليس سهلا نسفها أو الغاؤها. ولا مصلحة فلسطينية أو عربية في تجاهلها وإنكار وجودها خاصة وأن بعضها تحول الى حقائق راسخة دخلت صلب حياة وعلاقات دول وشعوب المنطقة.

Digitized by Birzeit University Library

حقا، لقد تعرض الاتفاق لمحاولات اغتيال متعددة، وعانى في حياته الكثير من الأزمات القاتلة. بعضها جاء من صناعه ومن المؤمنين بالسلام وبعضها الاخر تم على يد أعدائه إلا أنه استطاع الخروج سالما، ونجح في فرض مفاهيم جديدة وخلق وقائع وحقائق كثيرة. فقد ساهم الاتفاق في تكريس حل الصراع بالطرق السلمية. وأنهى لإشعار آخر أفكار الحرب، وأفكار اللاحرب واللاسلم التي كانت سائدة في فترة الحرب الباردة، والتي لم يحصد منها العرب سوى الفقر والتخلف وضياع الوقت، وتعطيل الديمقراطية، وسيادة الاحكام العرفية. وعزز النهج السلمي الذي سلكته مصر منذ توقيعها اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٩. وسهل على الأردن الوصول الى معاهدة سلام مع الإسرائيليين وقعت في وادي عربة عام ١٩٩٤. وهذا الاتفاق، ومعه المعاهدة الاردنية، أنهيا الأفكار التي كانت تنادى بها بعض الأحزاب اليمينية الإسرائيلية المتطرفة من نوع الترانسفير للفلسطينيين من الضفة الغربية الى الاردن، وتحويل الأردن إلى وطن بديل للفلسطينيين. وأنهيا فكرة الخيار الأردني لحل القضية الفلسطينية التي كانت تتبناها أوساط حزب العمل وأوساط في الادارة الأمريكية وبلدان أوروبا الغربية. وبعد "أوسلو" واتفاق "وادي عربة" نظم الأردن شبكة علاقاته على أساس هذين الاتفاقين. وركز همومه على تصليب أوضاعه الداخلية وتطوير قدراته وحماية وجوده في حدوده الحالية. وتشكلت أرضية واضحة لبناء علاقة فلسطينية -أردنية شبه متكافئة ومستقرة على أسس سليمة.

ولا أحد يستطيع إنكار أن قبول القيادة الاسرائيلية التفاوض مع ممثلي الشعب الفلسطيني ثبت الخيار الفلسطيني طريقا رئيسيا، إن لم يكن الوحيد، لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي المزمن، بعدما كان مرفوضا رفضا مطلقا. وأن الاعتراف الاسرائيلي بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني، وتوقيع اتفاقات معها، دفن الخيار العربي وأقفل الطريق أمامه في حل المسألة الفلسطينية. وبعد الاتفاقات والخطوات العملية الكبيرة التي تمت على الأرض لم يعد بالامكان إعادة اوضاع الضفة الغربية وقطاع غزة الى ما كانت عليه قبل عام ١٩٦٧، أي إلحاق الاولى بالأردن والثانية بمصر. ولم يعد هناك مجال للتعاطي أردنيا أو فلسطينيا مع الافكار الاسرائيلية التي كانت تدعو الى إجراء نوع من التقاسم الوظيفي للضفة الغربية وشعبها، بحيث تأخذ اسرائيل الأرض وتترك للاردن إدارة حياة السكان. فالاتفاق لا يسمح بذلك والاردن لم يعد يفكر بالموضوع.

ولا يستطيع ألد أعداء وخصوم الاتفاق تجريده من إنجاز نقل مركز ثقل الحركة الوطنية الفلسطينية من الخارج للداخل. ولا يمكن انكار القيمة المعنوية والمعنوية لنقل

Digitized by Birzeit University Library

القرار الفلسطيني من العواصم العربية للمدن الفلسطينية وحل معضلة انفصال القيادة الفلسطينية عن شعبها. فهذه التطورات النوعية صححت وضعية الهرم الفلسطيني الذي ظل مقلوبا على رأسه منذ تشكيل م. ت. ف عام ١٩٦٤، وانطلاق الثورة المسلحة عام ١٩٦٥، وعززت استقلالية القرار الفلسطيني، وأحدثت تطورات نوعية على بنية منظمة التحرير وفي علاقات قواها بعضها ببعض. وهزت مفاهيم وأوضاع القوى الوطنية الفلسطينية هزة عنيفة. وعزلت القوى الفلسطينية المرتبطة بالانظمة العربية "منظمة الصاعقة المرتبطة بسوريا، الجبهة العربية الموالية للعراق، فتح الانتفاضة المرتبطة بالسوريين والليبين" وأضعفت دورها في الحركة الفلسطينية، وأفقدها تأثيرها المحدود أصلا على القرار الفلسطيني. أما فصائل م. ت. ف فقد أدى الاتفاق الى تقلص وتراجع فعل بعضها وضعف وزنها السياسي والجماهيري لدرجة تقترب من التلاشي، وبعضها الآخر صعد دوره وكبر حجمه. وهناك من لم يوفق للآن في تأمين الاستقرار الفكري والسياسي والتنظيمي الضروري لقيامه بدوره.

الإتفاق نسف فكرة أرض الميعاد

وبصرف النظر عن مواقف اليمين الإسرائيلي التي تعتبر الضفة الغربية "أرض الميعاد التي وهبها الرب لبني إسرائيل"، فأوسلو وما انبثق عنه من اتفاقات ومن خطوات عملية ملموسة على الأرض أنهى رسميا هذه المقولة التي بنت عليها الصهيونية استراتيجيتها، وبثت الوحدة الجغرافية والسياسية للضفة والقطاع. ووضع القيادة الاسرائيلية وجها لوجه مع الحقيقة الفلسطينية التي تهربت منها أكثر من أربعين عاما، فاعترفت بأن هناك شعبا اسمه الشعب الفلسطيني، وأن لهذا الشعب ممثلا شرعيا ووحيدا هو م. ت. ف، وله "سلطة حكم ذاتي" تقرر شؤون حياته بمعزل عن التدخل الاسرائيلي المباشر. وأقرت بوجود كيان خاص على ذات الأرض للشعب الذي أعتبر لفترة طويلة شعبا زائدا. وسلمت بسيادته على أجزاء من أرضه، وبسيادة ناقصة على أجزاء أخرى. فالاتفاق نص على "أن هدف المفاوضات ضمن عملية السلام هو من بين أمور أخرى إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية ــ المجلس المنتخب ــ للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، وتؤدي الى تسوية تقوم على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨". وأكد في نص آخر على أن "تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا".

Digitized by Birzeit University Library

وموضوعية التقييم تفرض الاقرار بأن "أوسلو" حرر أقساما هامة من الأرض من الاحتلال، وأزاح جزئيا كابوسه وقهره عن كاهل أقسام واسعة من الفلسطينيين. ومكن قرابة ثلاثين ألف كادر فلسطيني مع عائلاتهم من العودة إلى وطنهم. وأحيا قضية النازحين الذين غادروا مكرهين بيوتهم وممتلكاتهم في حرب ١٩٦٧. وثبت إقرار اسرائيل بحقهم في العودة وجعلها قضية رئيسية مطروحة على جدول أعمال المفاوضين للتنفيذ ولو بعد حين.

ولا يستطيع ألد أعداء الاتفاق تلبيسه تهمة اغلاق الطريق أمام الشعب الفلسطيني لمتابعة الصراع من أجل تحقيق كل حقوقه الوطنية الكثيرة المغتصبة. فالتجربة أنصفت هذه الحقيقة، وبينت أن تأجيل بحث بعض المسائل لا يعني التنازل عنها وضياعها، اذا وجدت من يتابعها. وبجانب ذلك ساهم الاتفاق بصورة أو بأخرى في تحرير ثلاثة ملايين فلسطيني يعيشون في الضفة والقطاع، وغير أوضاعهم ونقلهم للحياة الكريمة في ظل السيادة الفلسطينية، وأزال عنهم الكثير من منغصات الاحتلال. وبنى لهم كيانهم الخاص على "٢٨٪" من أرضهم. وكيانهم صار له "برلمان" وله "وزارة" وجهاز إداري قوامه أكثر من ١٠٠ ألف موظف ثلثهم قوة أمنية مسلحة، شرطة ومخابرات. وامتلك الشعب والكيان كل القضايا الرمزية الضرورية لتميزه عن سواه ولبلورة هويته الوطنية: علم، ونشيد، وجواز سفر، وإذاعة وتلفزيون.

وإذا كان عدد من زعماء العالم احتفلوا يوم ١٩٩٣/٩/١٣ في حديقة البيت الأبيض بالنجاح الذي حققته الادارة الأمريكية في المنطقة، فأعداء الشعب الفلسطيني وألد أعداء "أوسلو" لا يستطيعون إنكار أنه كان أيضا احتفالا بالمولود الجديد. وجديد "أوسلو" كان الاعلان الرسمي عن "قيام سلطة فلسطينية انتقالية" على جزء من الأرض الفلسطينية، وتعهد أمريكا الراعية للاتفاقات والمهيمنة على السياسة الدولية، ومعها أربعون دولة تمثل القارات الخمسة، بدعم الكيان الفلسطيني ومساعدته ماديا ومعنويا. وما عداه كان تكرارا لأمور قديمة، وتثبيتا لقضايا موجودة منذ سنين طويلة. فالاعتراف الفلسطيني بدولة إسرائيل لم يضف جديدا للواقع الموجود في المنطقة. وبعد تنفيذ ما نفذ من أوسلو أصبح الكيان الفلسطيني حقيقة قائمة ضمن حقائق الجغرافيا السياسية الشرق أوسطية، لا يمكن لأحد إنكار وجودها.

وإذا كان من الضروري تعريف الكيان الذي خلقه اتفاق أوسلو وتسميته باسمه الحقيقي، فهو الآن حكم ذاتي في صيغة "دويلة فلسطينية" على جزء هام صغير من الأرض الفلسطينية، ناقص السيادة ومحدود الصلا[illegible] الحياة وقابل

Digitized by Birzeit University Library

للنمو والتطور بسرعة، إذا أجاد الفلسطينيون إستغلال المواقف الدولية المؤيدة لحقهم في الحرية والاستقلال. ونعت الكيان الفلسطيني الآن بأبشع النعوت والصفات من نوع: كيان أوسلو، دويلة مسخ، دويلة هزيلة ناقصة السيادة، أو تابعة سياسيا واقتصاديا وأمنيا لإسرائيل..الخ لا يقلل من قدرته على التطور لاحقا الى دولة، ولا يلغي حقيقة وجوده ككيان منفصل سياسيا وجغرافيا عن إسرائيل وعن الدول الأخرى المجاورة له والمحيطة به. فاتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات أخرى لم يلغ هذا الخيار، ولم يقفل الطريق أمامه. ومقومات وشروط الدولة سوف تزيد في المستقبل أكثر فأكثر إذا تم تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق إعادة الانتشار. فالانسحاب من ٩ ــ ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية، كما تعرض الحكومة الاسرائيلية على الفلسطينيين، تعني أن يصبح ٩٣ ٪ من الفلسطينيين في الضفة والقطاع تحت السيادة الفلسطينية. وإعادة الانتشار من ١٣,٥٪ من مساحة الضفة الغربية، كما اقترحت الادارة الامريكية، تعني رفع نسبة من منهم تحت السيادة الفلسطينية الى ٩٤,٥٪ من إجمال السكان. ويفترض أن لا يكون هناك خلاف على أن كل تحرير إضافي للانسان الفلسطيني، وكل انسحاب جديد مهما كانت نسبته، وكل مؤسسة تشريعية أو تنفيذية أو مالية وادارية تبنى، تزيد من الحقائق التي تؤدي الى دولة.

ومهما كان الخيار الذي سترسو عليه مواقف القيادة الاسرائيلية من مسألة تنفيذ إعادة الانتشار والانسحاب، فالثابت أن التمسك باتفاق اوسلو وبتنفيذ الاتفاقات الموقعة، ولو بالتقسيط وعلى دفعات متأخرة، ونجاح السلطة الفلسطينية في النهوض بمهامها، عوامل تساعد على إبعاد خيار تجميد الأوضاع تحت سقف الحكم الذاتي، وتقرب الفكر الاسرائيلي من التعاطي مع خيار الدولة المستقلة. ولا يستطيع أشد معارضي أوسلو تجاهل دوره في خلق خلافات جوهرية وتفجير صراعات حقيقية داخل المجتمع الإسرائيلي حول المسألة الفلسطينية. ورغم كل الملاحظات التي يمكن تسجيلها على "اتفاق اوسلو" فقد أصبح قضية صراعية حقيقية بين الاحزاب الاسرائيلية، وسيبقى الموقف منه ومن مستقبل الأراضي الفلسطينية عنصرين محركين للحياة السياسية الاسرائيلية لمرحلة طويلة لاحقة، لاسيما وأن معارضة اليمين الاسرائيلي للاتفاق معارضة استراتيجية، فهو في نظرهم ضرب ركنين أساسين من أركان عقيدته هما أرض الميعاد والعودة اليها وإستيطانها.

وبالمقابل، لا يستطيع أشد المتحمسين لاتفاق اوسلو انكار انه اعطى للقيادة الاسرائيلية سلفا ثمن مشاركتها في عملية السلام. فالاتفاق كرس استراتيجية الحكومة

Digitized by Birzeit University Library

الاسرائيلية القائمة على الاستفراد بالاطراف العربية والوصول الى حلول ثنائية مع كل طرف على انفراد. وساهم في انفتاح اسرائيل اقتصاديا وسياسيا على العديد من الدول العربية. وسهل عليها استعادة علاقاتها السياسية مع معظم الدول الاسلامية والافريقية. وساعدها في مسح الصورة التي تشكلت عنها، وبخاصة خلال الانتفاضة، كدولة عنصرية عدوانية تمارس الارهاب ضد الاطفال والشيوخ والنساء. وضمن الاتفاق لاسرائيل الاعتراف الفلسطيني العربي بحقها في الوجود. وأوجد قوة فلسطينية تلتزم بالحفاظ على أمنها وأمن مواطنيها بما في ذلك المستوطنون الذين ينادون ويعملون صباح مساء ضد تنفيذ اتفاق اوسلو وينكرون على الفلسطينيين حقوقهم التي اعترف بها. ويجب الاعتراف بأن اسرائيل قبضت من البداية ثمن مشاركتها في عملية السلام وقدمت وعودا بدفع استحقاقاتها لاحقا وبالتقسيط، وفرضت الصيغة التفاوضية التي ارادتها بما في ذلك حرمان رعاة المفاوضات ودول العالم المحبة للسلام من أي دور مساعد وتقسيم الحل مع الفلسطينيين إلى مرحلتين تأخذ هي في الاولى كل مطالبها الامنية والسياسية كاملة وتدفع استحقاقاتها على دفعات متباعدة وبالتقسيط.

الاعتراف بالخطأ فضيلة

ما حققه اتفاق أوسلو في حياته حتى الآن يفرض الاعتراف بأن انجازاته الفلسطينية لم تكن دون ثمن. وصنّاع الاتفاق وأشد الناس حماسا له وللسلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين لا يستطيعون الادعاء بأن الاتفاق كان كامل الاوصاف ولم يكن بالامكان أن يكون أفضل مما كان. ولا يمكنهم القول بأن "خلية أوسلو" التي ادارت المفاوضات انتزعت أقصى ما أمكن انتزاعه، أو ان الحكومة الاسرائيلية العمالية قدمت اقصى ما استطاعت تقديمه. وأبرع المفاوضين الفلسطينيين لا يمكنه الادعاء بأنه لم يرتكب أخطاء تفاوضية. وقيادة حزب العمل لا تستطيع التنصل من مسؤوليتها عن غياب قضايا جوهرية من الاتفاق أثرت على دوره، وعن الابطاء والتردد في تنفيذ الاتفاق، وتعبيد الطريق امام خصومه واعداءه من الاسرائيليين. فقد سهلت عليهم انتزاع زمام المبادرة والقيام بانقلاب استراتيجي ضد السلام، وشن هجوم مضاد ناجح ضد الاتفاق. كما لا يمكن تبرئة ذمة الراعي الامريكي من دم الاتفاق الذي سال بغزارة في عهد الليكود، وعن المصير البائس الذي آلت اليه العلاقات. والقاء أنصار السلام اللوم على الظروف الموضوعية وتحميل العوامل الخارجية المسؤولية فيه هروب للامام لا يساعد على استخلاص الدروس المفيدة لمستقبل السلام بين الشعبين. والذكرى الخامسة لاوسلو مناسبة لقيام قوى السلام الفلسطينية والاسرائيلية بمراجعة مواقفهما والاعتراف

Digitized by Birzeit University Library

بالاخطاء التي ارتكبتها، وساهمت في بقاء الانجازات التي حققتها توجهاتهما في حدود ما تم رصده. ومكنت خصومه وأعداءه من توجيه طعنات قاتلة له اقعدته عن الحركة منذ أكثر من عامين وذات الشيء ينطبق على رعاة اتفاق اوسلو وبخاصة الامريكيين.

بعد الاعلان عن الاتفاق ونشره على الملأ ظهرت في الساحة الفلسطينية ثلاثة إتجاهات رئيسية: أحدها أيد الاتفاق وأفرط في التفاؤل، واعتقد أصحابه بأن تقاطع المصالح التي أفرزت الاتفاق تدفع باتجاه الالتزام به والتسريع في تنفيذه. والثاني عارض الاتفاق وأفرط في التشاؤم ورفع شعار "اسقاط الاتفاق واسقاط نهج اوسلو"، واعتقد بأن "الاتفاق ولد ميتا"، وأنه غير قابل للتنفيذ وأنه "سيسقط خلال اسابيع او شهور معدودة كما سقط اتفاق "خلدة" اللبناني الاسرائيلي عام ١٩٨٤". ولاحقا أطلق أصحاب هذا الاتجاه على الاتفاق اسم "غزة وأريحا أولا واخيرا". أما الإتجاه الثالث فظهر عند أهل الأرض المحتلة وتساءل أصحابه عن نصوص الاتفاق حول الاستيطان، والموقف من حقوق الانسان واطلاق سراح المعتقلين، وقالوا العبرة في التنفيذ. والآن جاءت الوقائع لتؤكد بالملموس أن أهل الأرض المحتلة كانوا الأدرى بالاحتلال وسياساته، وأن تقييمهم كان الأكثر واقعية والأكثر دقة. وأن الآخرين من معارضين ومؤيدين، فصائل وقوى وشخصيات وطنية واسلامية، شطوا في تقديراتهم، ووضعوا أمنياتهم ورغباتهم محل التقييم الموضوعي. فالاتفاق من جهة بقي على قيد الحياة خمس سنوات نما وكبر خلالها، ومن جهة أخرى تعثرت المفاوضات حوله وحول ما أنتجه وتأخر تنفيذ العديد من بنوده.

ورغم نجاح الاتفاق في خلق حقائق كثيرة وكبيرة على الارض، الا أنه ظل مدة خمس سنوات موضع جدل فلسطيني- فلسطيني وفلسطيني -اسرائيلي واسرائيلي - اسرائيلي، أظنه لن يهدأ في المستقبل القريب. وبقي أنصاره وخصومه على مواقفهم متشرسين في ذات الخنادق وخلف ذات المتاريس التي تمترسوا خلفها عند الاعلان عنه. وبين فترة وأخرى تستذكر القوى الفلسطينية والاسرائيلية الاتفاق وتتناوله بصورة غير موضوعية ومن زوايا ضيقة تخدم وجه نظرها، وكأن التاريخ بعد اوسلو لم يتحرك، والاتفاق بقي جامدا في مكانه، ولم تطرأ في سنوات حياته متغيرات في أوضاع وعلاقات أهل المنطقة وكأنها كانت كسابقاته وكانت خالية من الأحداث. وظلت المعارضة الفلسطينية الوطنية والاسلامية متمسكة بمواقفها وبشعارها اسقاط اوسلو.ولم تفلح في الخروج من مأزقها الذي وضعها فيه الاتفاق.

Digitized by Birzeit University Library

وعلى أية حال، هذه ليست المرة الاولى التي تمتنع فيها القوى الوطنية والاسلامية عن مراجعة ونقد مواقفها السابقة بجرأة. لقد مرت على م.ت. ف والساحة الفلسطينية قبل "اوسلو" أحداث جسام هزت أوضاعها وعلاقاتها الداخلية والخارجية، منها الحروب في لبنان، انشقاق وانقسام م. ت. ف، انطلاق الانتفاضة وتوقفها، المواقف من المبادرات الدولية السابقة..الخ. بعضها ألحق بالقضية الوطنية خسائر كبيرة، وكلها مرت عليها مرور الكرام. ولم يحاول أي من القوى الفلسطينية اجراء مراجعة موضوعية مجردة من المواقف المسبقة. ولم نسمع من أي منها نقدا ذاتيا جريئا، وكأنه معصوم عن الخطأ. واليوم يتكرر ذات السلوك وذات المشهد من المهزلة. وهذا التكرار يبين أن المركزية الشديدة، وغياب الاعراف والتقاليد الديمقراطية في الحياة السياسية الفلسطينية وطغيان دورالفرد على حساب دور المؤسسات هي التي مكنت وتمكن قوى الحركة الوطنية والاسلامية من تمرير مواقفها الخاطئة دون مراجعة ودون محاسبة، وتمكنها من العمل بشعارات استهلكتها الحياة.

"أوسلو" كان يمكن أن يكون أفضل

وبالمقابل، لا يستطيع اشد المتحمسين لاوسلو انكار أنه في الوقت الذي حرر القرار الفلسطيني من الضغوط والتدخلات العربية، أعفى العديد من الدول والحكومات العربية من مسؤولياتها والتزاماتها القومية تجاه القضية الفلسطينية وحررها من التزامها الايجابي القديم "بقضية العرب المركزية". ولا يستطيع انصار اوسلو تجاهل مدلولات وابعاد اعطائه القوى الدولية الكبرى "الدول المانحة" وبخاصة الادارة الامريكية دورا مؤثرا في تحديد التوجهات الفلسطينية. ومنحه ايضا إسرائيل حق التدخل في معظم الشؤون الفلسطينية الداخلية في المرحلة الانتقالية، والمشاركة في بلورة وصياغة قضايا وطنية كانت تعتبر قضايا داخلية وكثيرا ما رسم حولها خطوطاً حمراء.

وبجانب ذلك لا بد من رؤية أن أوسلو الذي أوجد للفلسطينيين كيانهم الخاص وأقام لهم سلطة وطنية، أسهم بصورة رئيسية في إضعاف وزن م. ت. ف سياسيا وجماهيريا وفي تفكيك بنيتها التنظيمية، وساهم في شل عمل مؤسساتها. وأضعف دورها كممثل شرعي للشعب الفلسطيني وجعلها هيئة معنوية لا حول ولا قوة لها في تقرير مصير الفلسطينيين. وحتى لا نظلم "اوسلو" يجب الاقرار بأنه لا يتحمل وحده كامل المسؤولية عن حالة التآكل والاهتراء التي تمر بها المنظمة، وأن قيادة المنظمة بكل تلاوينها السياسية والتنظيمية شريك رئيسي في هذا الجرم الكبير. فالمنظمة مصابة بأمراض

Digitized by Birzeit University Library

مؤتمر قبل الذهاب الى مدريد عام ١٩٩١، وقبل التوقيع على اتفاق اوسلو في ٩/١٣/ ١٩٩٣، كان اخطرها طغيان الفصائلية على بنيتها وغياب الديمقراطية في علاقاتها الداخلية ومع الشعب الفلسطيني داخل وخارج الارض المحتلة، وتبقرط مؤسساتها وتحولها الى هياكل تنظيمية فارغة من أي مضمون. وكل الفصائل وكل القيادات الفلسطينية مسؤولة عن زرع هذه الامراض في جسم المنظمة. أما أوسلو فقد أضاف أمراضا جديدة وعمق الانقسام السياسي والتنظيمي الذي تعانيه منذ سنوات، واوصلها الى حالة من الشلل الكامل والاحتضار. وختم دوره وفعله السلبي في اوضاع المنظمة حين ألزم قيادة م.ت.ف الغاء الميثاق الوطني الفلسطيني والغاء معظم بنود النظام الاساسي للمنظمة ولم يسمح لها بصياغة ميثاق ونظام جديدين يوحدان طاقات كل قوى الشعب في إطار تنظيمي وطني ديمقراطي موحد يلبيان تطلعات الفلسطينيين في الداخل والخارج. وتجدر الاشارة الى أن بعض القيادات الفلسطينية اندفعت بعد اوسلو باتجاه تجيير دور ومهمات م.ت.ف لحساب السلطة الوطنية، انطلاقا من قناعة، اثبتت التجربة خطأها، بأن قيام السلطة الفلسطينية يعني بداية نهاية المنظمة وأن السلطة الوطنية تمثل بديلها الشرعي القادر على القيام بكل مهامها وواجباتها. وجاءت وقائع المفاوضات ووقائع الحياة لتؤكد أن ثوبت واضعاف المنظمة وتفكيك هيئاتها القيادية وشل دورها لم يقو السلطتين التشريعية والتنفيذية اللتين انبثقتا عن الاتفاقات الفلسطينية- الاسرائيلية. وأن إضعاف المنظمة وسلبها مهامها الاساسية أبقى نصف الشعب الفلسطيني المقيم في الخارج دون أي دور تجاه قضيته الوطنية. وأفقده من يهتم ويعالج قضاياه اليومية المعقدة في الدول التي يعيش فيها.

ولا نأتي بجديد اذا قلنا أن اي اتفاق بين عدوين هو نتاج لموازين القوى بينهما لحظة التوصل للاتفاق. وأن قوة الحجة ومهارة المفاوض والقدرة على الاقناع عوامل مساعدة مؤثرة في صياغة الاتفاق لا يجوز اسقاطها من الحساب. وبعد خمس سنوات من اوسلو لا بد من رفع الصوت والقول بأن نصوص ونتائج اتفاق اوسلو كان بالامكان أن تكون أفضل. وأن موازين القوى، رغم اختلالها الفاحش لصالح اسرائيل، كان بامكانها أن تعطي للجانب الفلسطيني، في مسائل جوهرية وأخرى فرعية، أكثر مما أخذ في نصوص الاتفاق. وكان بالامكان فرض نصوص وصيغ أكثر إلزاما في التنفيذ. وأن عدم تحقيق ذلك تتحمله الخلية المصغرة والقيادة الفلسطينية التي أدارت مفاوضات أوسلو وما تلاها من مفاوضات لاحقة.

Digitized by Birzeit University Library

فخلال سنوات عمر الاتفاق ظل موضوع الانسحاب موضع جدل بين المفاوضين الفلسطينيين والاسرائيليين، وظلت الحكومات الاسرائيلية تماطل وتعرقل وتعطل تنفيذ الانسحابات المقررة. وأعتقد أنه كان بإمكان المفاوض الفلسطيني انتزاع تحديد أفضل وأدق لمفهوم الانسحاب لو أصر على تضمين الاتفاق ما ورد نصا في برنامج حزب العمل وتصريحات زعمائه في تلك الفترة حول الموضوع. في حينه، كان الانسحاب من قطاع غزة موضع شبه اجماع اسرائيلي، وكان الانسحاب من غزة من جانب واحد أحد الخيارات الاساسية للقيادة الاسرائيلية. وخلال مفاوضات واشنطن، وفي معرض استطلاع المواقف، سأل أعضاء من الوفد الاسرائيلي أعضاء في الوفد الفلسطيني: هل انتم مستعدون لاستلام قطاع غزة اذا انسحبنا منه؟ وعندما تم الرد على السؤال بسؤال، وماذا بشأن وجود المستوطنين والمستوطنات هناك ؟ كان الجواب عدد المستوطنين هناك أقل من عدد سكان "بلوك" من "بلوكات" أحد مخيمات غزة، وهم بحدود ٢٠٠٠ مستوطن، وبالامكان سحبهم خلال ليلة ظلماء وتحميلهم في قافلة واحدة. وتصريحات رابين الشهيرة في تلك الفترة التي تمنى فيها "غرق قطاع غزة في البحر" مؤشر على استعداد قيادة حزب العمل من حيث المبدأ للانسحاب من كل القطاع وأن اسرائيل لم تكن تفكر في تقسيمه الى A, B, C ، ورابين لم يكن يقصد غرق سكان المستوطنات ومعها قوات جيشه المرابطة هناك في البحر، بل كان يفكر في سحبهم في ليلة ظلماء قبل أن يهيء البحر وترفع مياهه. وبينت المعلومات لاحقا بأنه كان يفكر بصورة عال، وكان يهيء الراي العام الاسرائيلي لتقبل خطوة الانسحاب اذا اضطر اليها. وحديث "حاييم رامون" عضو قيادة حزب العمل مع أحد الدبلوماسيين الفلسطينيين يقطع الشك باليقين:

رامون : هل تستطيع التحدث مع عرفات على انفراد ؟ الجواب: نعم. وهل لك أن تسأله لماذا لم يصر المفاوض الفلسطيني في أوسلو على سحب المستوطنين من قطاع غزة، واخلاء المستوطنات من المستوطنين ؟ كان لدينا قرار بسحبهم، اذا كان ذلك ثمن التوصل للاتفاق. وما حصل في موضوع الانسحاب حصل ما يشبهه في موضوع اطلاق سراح المعتقلين. فالاتفاق خلى من أي نص حول اجراءات متبادلة لبناء الثقة بين الطرفين. وتركزت كلها على ما يجب أن يقوم به الجانب الفلسطيني، علما بأن هذا الموضوع نال من النقاش ساعات وأيام طويلة خلال مفاوضات واشنطن، وعبر القنوات التفاوضية الفرعية التي كانت مفتوحة بين الطرفين. وأعتقد أنه كان بالامكان الاصرار على إدخال نصوص واضحة تعالج قضايا المعتقلين والمبعدين وهدم البيوت، خاصة بعد موافقة المفاوض الفلسطيني على [illegible]

Digitized by Birzeit University Library

والمستوطنين. وبينت وقائع المفاوضات أن الجانب الفلسطيني تصرف بحسن نية، ورضي بالوعود الشفوية القاطعة التي قدمها الطرف الاخر حول الموضوع. وذات الشيء ينطبق على موضوع الاستيطان حيث بينت وقائع الحياة أن الوعود الشفوية غير ملزمة، والاعتماد على حسن نوايا قيادة حزب العمل والثقة بوعودها بوقف الاستيطان ألحق أضرارا فاحشة وفادحة بالجميع. وأكدت أن الاصرار على النص في الاتفاق على وقف الاستيطان واطلاق سراح كل المعتقلين كان يستحق صراعا فلسطينيا أقوى وأعنف حتى لو بلغ الامر حد تعطيل وتأجيل التوصل للاتفاق. واذا كان لا مجال في هذا المقال للدخول في بحث مفصل حول العوامل والاسباب التي دفعت "الخلية" الفلسطينية التي دارت مفاوضات اوسلو للقبول بتجاوز هذه القضايا الاساسية وسواها، فلا شك في أن المبالغة في قيمة الاعتراف الاسرائيلي الرسمي بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وفي قيمة توقيع الاتفاق معها كان لها دورها في ذلك كله. ويمكن القول بلا تردد أن التسرع وقلة الخبرة في المفاوضات وحشرها بوقت زمني ضيق وإحاطتها بسرية شديدة كانت لهذه الاخطاء وسواها.

قيادة حزب العمل مسؤولة عن الانقلاب على الاتفاق

أثناء الاحتفال بالتوقيع على اتفاق اوسلو في حديقة البيت الابيض يوم ١٣/٩/ ١٩٩٣، قال بيرس للمفاوضين الفلسطينيين "علينا أن نستثمر المفاجأة قبل أن تستفيق المعارضة من هول الصدمة، وأن نكون كالطيارين الماهرين الذين يحلقون في أعالي السماء ويطيرون نحو أهدافهم بأقصى سرعة". وبمراجعة سريعة لمواقف قيادة حزب العمل من الاتفاق في عهدي بيرس ورابين يتضح أن مواقفهم خارج الحكم تختلف نوعيا عنها خلال وجودهم في السلطة.

ومن يراجع ما نشر من وثائق رسمية ومذكرات شخصية عن مفاوضات اوسلو وعن المفاوضات التي تمت في عهد رابين قبل اغتياله، وعهد بيرس من بعده، بامكانه بساطة تحميل قيادة حزب العمل كامل المسؤولية عن النواقص والثغرات الكبيرة والخطرة التي تضمنها الاتفاق عند ولادته وعن اضعاف مصداقية الاتفاق عند الشعب الفلسطيني. وبامكانه ببساطة اتهامها بعدم الصدق في التعامل مع الطرف الفلسطيني، وقلة الامانة في تنفيذ نصوص الاتفاق. وبالتردد وعدم الحسم، ووضع مصالحها الحزبية الضيقة فوق مصلحة صنع السلام الحقيقي والعادل. وبأنها سهلت الطريق أمام المتطرفين ليغتالوا ليس فقط رابين بل وايضا لينقضوا على الاتفاق ويقوموا بانقلاب ناجح ضد السلام، حين

Digitized by Birzeit University Library

هادنت الفكر الصهيوني المتطرف، وتساهلت مع الاحزاب والقوى العنصرية الاسرائيلية المتطرفة وطليعتها المستوطنين، وأعطتهم فرصة واسعة لتجميع قواهم ومنحتهم الوقت اللازم للتخطيط بهدوء لكل أعمالهم المعادية للاتفاق.

والكل يتذكر موقف رابين من مخططي ومنفذ مجزرة الحرم الابراهيمي الشريف التي وقعت بعد التوقيع على اتفاق اوسلو في شهر رمضان/شباط ١٩٩٤. في حينه بدلا من الاندفاع في تنفيذ الاتفاق والتوجه لحل عقدة الخليل بمعاقبة المستوطنين وطردهم منها، عاقب أهل الخليل واستولى على قلب مدينتهم، وحشد المزيد من القوات العسكرية لقمع الفلسطينيين، وحماية المستوطنين وثبت اقدامهم في عدد من أحياء المدينة. وبعد دخول قوات الشرطة الفلسطينية الى غزة وأريحا وقبل شروع حماس والجهاد الاسلامي في تنفيذ عملياتهما العسكرية، وجهت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ضربات قوية لاتفاق اوسلو، وعطلت تنفيذ العديد من بنود بروتوكولات القاهرة. وظهرت داخلها اصوات مهمة، كان أعلاها واقواها صوت اهود براك رئيس الاركان، شككت في امكانية تحقيق الحد الادنى من الامن للمستوطنين في حال تنفيذ الشق الثاني من اتفاق أوسلو، ووضعت القيادة العسكرية حكومة رابين بين خيارين اما تأجيل تنفيذ الانسحاب وتأجيل اعادة الانتشار في الضفة الغربية، واما إعادة النظر في انتشار المستوطنات وفي حركة المستوطنين على طرقات الضفة الغربية. وطبعا فضل رابين الخيار الاول على الثاني. ولاحقا وجدت في عمليات حماس والجهاد الاسلامي ذرائع ومبررات، وعطل تنفيذ الشق الثاني من اتفاق اوسلو فترة طويلة ووافق على اقتراح القيادة العسكرية بتقسيم المرحلة الانتقالية الى مراحل متعددة وتقسيم اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة الى مناطق اطلق عليها A, B, C.

وفي مرحلة حاسمة من عمر عملية السلام وعمر الاتفاق اعتقد بيرس وقيادة العمل بأن التصلب في المفاوضات مع الفلسطينيين، والتشدد في موضوع الامن، والتساهل مع المستوطنين، يساعدهم على تعزيز شعبية الحزب وعلى الفوز في الانتخابات التي تمت في صيف ١٩٩٦. لكن الرياح لم تجر كما كانت تشتهيها سفينة حزب العمل وسفن المؤيدين لصنع السلام في المنطقة. فنتائج الانتخابات أكدت بأن أغلبية اليهود الاسرائيليين "٦٠٪ تقريبا" غير ناضجة لصنع سلام حقيقي. ولم تجد في اتفاق أوسلو ولا في عملية السلام مع الفلسطينيين ما يطمئنها على مصالحها المباشرة والبعيدة. ولم تستطع التعايش مع روح الاتفاق ولم تمضم نصوصه. ومع الإعلان عن فوز أحزاب اليمين القومي والديني في الانتخابات، وتشكيل حكومة يمينية متطرفة بقيادة تكتل الليكود، تبدلت لغة الكلام الفلسطيني والعربي المتفائل بعملية السلام. وحلت محلها نظرة سوداوية متشائمة حول مستقبل المفاوضات و[illegible] الفلسطينية-

Digitized by Birzeit University Library

الاسرائيلية، وحول مصير الاتفاقات التي تم التوصل اليها في عهد حزب العمل. واعتبر البعض نتائج الانتخابات بمثابة انقلاب إسرائيلي أبيض ضد السلام مع الفلسطينيين، وضد التوجهات الدولية التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة وبخاصة الرغبة في حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

قبل وبعد انتهاء مرحلة اوسلو

في الرابع من ايار القادم ١٩٩٩ تنتهي الفترة الانتقالية التي حددها اتفاق اوسلو للحكم الفلسطيني الذاتي. ومن الان وحتى ذلك التاريخ يفترض أن ينتهي الطرفان من مفاوضاتهم حول قضايا الحل النهائي: القدس، الاستيطان، اللاجئين، الحدود، الترتيبات الامنية، العلاقات المستقبلية، والمياه. والمغفل سياسيا هو وحده من يعتقد أن بالامكان التوصل الى حلول مقبولة لدى الطرفين لهذه القضايا الشائكة والتي يعتبرها الطرفان مصيرية. ولا حاجة لان يكون الانسان نبيا أو عبقريا حتى يقول بأن شعوب المنطقة سوف تصل الى الرابع من ايار ١٩٩٩ دون التقدم خطوة واحدة في معالجة قضايا الحل النهائي. وأن حالة الجمود التي تعيشها منذ أكثر قرابة عشرين شهرا سوف تستمر حتى أيار القادم وبعده. ومواقف الليكود العلنية والمضمرة تؤكد بأن عملية السلام التي عرفناها قد انتهت، وستبقى المفاوضات اذا استؤنفت تدور في حلقة مفرغة، وتراوح بين الجمود الكامل وبين التحرك الشكلي دون معنى ودون نتيجة وبلا لون ولا طعم ورائحتها لن تكون عطرة. والالتزام بتنفيذ بقية قضايا المرحلة الانتقالية أمر مشكوك فيه تماما. فحكومة الليكود متمسكة بموقفها القائم على رفض الدولة الفلسطينية وجعل الحل الانتقالي حلا نهائيا للقضية الفلسطينية، سقفه الاعلى حكم اداري ذاتي، ويفضل أن يبقى ناقصا. وتحاول انتزاع موافقة فلسطينية على مبادلة ١٠ ــ ١٣ ٪ من أرض الضفة الغربية بكل الحقوق الفلسطينية التي تتضمنها قضايا الحل النهائي، أي التنازل عن القدس وحقوق اللاجئين وعن المياه وعن قرابة ٦٠٪ من اجمالي أراضي الضفة الغربية. ولن يقبل نشباهو واركانه بسهولة الاعلان في العام القادم عن تحويل "دويلة الحكم الذاتي" الى دولة مستقلة. فهم يعتبرونها قضية مصيرية، ومسألة حياة أو موت لدولة إسرائيل، ويخطئ من يعتقد بأن حكومة الليكود سوف تغير موقفها من الان وحتى ايار ١٩٩٩.

ويخطىء اكثر من يعتقد بأن الادارة الامريكية سوف تمارس ضغوطا فاعلة على نشباهو وحكومته من الان وحتى ذلك التاريخ. فادارة الرئيس كلينتون لديها همومها وشجونها الداخلية التي تشغلها عن قضايا المنطقة خلال العامين القادمين. وهمومها الكبيرة

Digitized by Birzeit University Library

تدفعها الى مهادنة اللوبي الصهيوني الامريكي ومهادنة الكونغرس. والصمت عن مواقف الحكومة الاسرائيلية من عملية السلام قضية مفصلية في عملية المهادنة، ناهيك عن قناعة الادارة الامريكية بأن اوضاع المنطقة لا تنذر بانفجار مشاكل جدية. وليس هناك ما يشير الى أن مصالحها يمكن أن تتعرض للخطر. أما المشاكل والضغوط الداخلية التي يمكن أن تتعرض لها حكومة الليكود بسبب جمود عملية السلام، واحتمال انفجار الاوضاع في الضفة والقطاع، ووقوع صدام عنيف مع السلطة الفلسطينية، فالظاهر أن نتياهو قرر سلفا معالجتها بكل الطرق الممكنة والمتاحة له ما عدا طريق التنفيذ الدقيق للاتفاقات. ومن غير المستبعد أن يلجأ الى الانتخابات المبكرة اذا تعرض لضغوط داخلية او خارجية واذا ضمن الفوز فيها. ولا مبالغة في القول بأن فوز قوى اليمين الاسرائيلي مرة أخرى في الانتخابات، سواء تمت في موعدها أو قدمت، يعني اغلاق كل النوافذ والابواب امام حل النزاع العربي- الاسرائيلي بالطرق السلمية، وسيعيد الأوضاع الى أسوأ مما كانت عليه قبل انطلاق عملية السلام. وستكون العداوة أكبر والحقد والكراهية أعمق، وسيؤجج الصراع في المنطقة. وستمتد نيرانه بالتدريج إلى كل الدول والشعوب المحيطة بفلسطين حتى لو كانت لها مع إسرائيل معاهدات واتفاقات سلام.

من البداهة القول أن بقايا الفكر الصهيوني اليميني العنصري الاستعماري التوسعي، تحاول جاهدة تأخير حركة التاريخ وإعادة عقارب ساعة الزمن إلى الوراء. واستمرار هذا الفكر مؤثرا في المجتمع الإسرائيلي، ومسيطراً على القرار السياسي الرسمي، سيجعل بقية طريق اوسلو قاسية وقد تكون دموية، وطريق التعايش والسلام بين الشعبين طويل ومعقد ومؤلم. ويؤدي حتما إلى إضعاف مميت للاتجاهات الواقعية عند الطرفين وفي المنطقة ككل. ويقوي الارهاب والتطرف والتعصب، بكل أشكاله الديني والقومي والوطني. فهذا التفكير الاستعماري العنصري هو المسؤول تاريخياً عن نشوء جبال من الحقد والكراهية بين الشعبين، وهو الذي دفع الإسرائيليين الى رفض قرار التقسيم عام ١٩٤٧، وحقن الشعوب العربية بالعداء لإسرائيل، وفجر أربع حروب كبيرة بينهم، وأخر الاعتراف الاسرائيلي بوجود شعب اسمه الشعب الفلسطيني قرابة خمسين عاما، وبوجود م. ت. ف كممثل شرعي ووحيد له قرابة ربع قرن. وأوصل الشعب الفلسطيني إلى الانتفاضة الشاملة. وهو ذاته الذي يحرك الآن قوى الائتلاف باتجاه تسريع الاستيطان وتوسيعه وقتل ما تبقى من روح اتفاق اوسلو. ويبعث النشوة في نفوس بعض القادة الاسرائيليين كلما نجحوا في طعن الكرامة الوطنية الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

وهذه اللوحة الواقعية السوداوية عن التطورات السياسية المحتملة تبين بوضوح عمق المأزق الفلسطيني العربي القادم، وطبيعة المصاعب والعقد الاستراتيجية الكبيرة التي سوف تواجهها السلطة الفلسطينية قبل وبعد الرابع من ايار ١٩٩٩. وتؤكد محدودية الخيارات الفلسطينية والعربية في مواجهتها. فإعلان الفلسطينيين والعرب عن وفاة عملية السلام يفرض عليهم التحدث عن بديل لا يملكونه. والتطورات الدولية ومصالح القوى الكبرى التي ألزمتهم والزمت الاسرائيليين بالذهاب إلى مدريد، ما تزال قائمة، حتى لو قل اهتمام الادارة الأمريكية والعالم بصنع السلام في المنطقة. ولا تزال تفرض عليهم السير في دروب التفاوض لحل خلافاتهم كبديل عن طريق الحروب والقتال. واذا كان من الخطأ اقدام العرب والقيادة الفلسطينية على الاعلان عن انتهاء عملية السلام الحالية، فالواضح انهم يرتكبون خطأ أفدح ان هم استمروا في الرهان عليها ابان حكم الليكود لانتزاع حقوقهم الكثيرة المغتصبة.

وفي الذكرى الخامسة لاتفاق اوسلو يجب القول بصوت مرتفع لكل القوى العربية الرسمية والشعبية: إن تفرقكم وغياب التنسيق فيما بينكم أضعف مواقفكم، ومكن الجانب الاسرائيلي من دفع العملية نحو الابتعاد كثيرا عن الاسس والقواعد التي قامت عليها. وقناعتكم بأن إدارة كلينتون غير راغبة او غير قادرة على القيام بدور الراعي العادل والنزيه تستوجب الفضح، وتستدعي دعوة دول العالم والامم المتحدة لتحمل مسؤولياتها. وربط الاعلان والدعوة بخطوات عملية موحدة ملموسة تجذب تدخلا دوليا أوسع، وتحرك دماء الرعاية الامريكية.

ومن الان وحتى تتضح المواقف النهائية لا بد من اتخاذ القيادة الفلسطينية مواقف حاسمة ازاء عدد من المسائل الجوهرية. فالتردد والعجز الفلسطيني من الان وحتى ايار القادم ١٩٩٩ يؤديان الى مزيد من اضاعة الوقت وضياع مزيد من الحقوق، ويضعف امكانية حشد الطاقات العربية. والمصلحة الوطنية، بما في ذلك تعزيز الموقف التفاوضي الفلسطيني، وترميم ما تضرر من العلاقات العربية الفلسطينية، باتت تفرض على القيادة الفلسطينية حسم أمورها وعدم هدر مزيد من الوقت، والشروع فورا في اعادة ترتيب الاولويات الوطنية، ووضع مسألة تصليب البناء الداخلي، وتعزيز تماسك الجبهة الداخلية في رأس مهام عملها اليومي. فمواقف حكومة الليكود ضد السلام وضد الاتفاقات تعتمد في كثير من الاحيان على العجز الفلسطيني والعربي. واستمرار الحالة السائدة يؤدي حتما الى اضاعة الوقت ويولد مزيدا الضغوط الامريكية. وقد يتسبب في تفجير صراعات تناحرية داخلية. والتطورات المقبلة تحمل في طياتها تعقيدات كبيرة مرئية وغير

Digitized by Birzeit University Library

مرئية، وتفرض على القيادة الفلسطينية التفكير في حلول طويلة المدى. وتستوجب احياء م. ت. ف وتفعيل دور مؤسساتها. واعادة النظر في الكثير من مواقفها واساليب عملها في معالجة الهموم والقضايا السياسية والجماهيرية. فضعف الجبهة الفلسطينية الداخلية والارتباك في تحديد الخيارات يبدد الكثير من الطاقات، ويضعف موقف المفاوض الفلسطيني، ويشجع نتنياهوعلى المضي في مواقفه العنصرية المعادية لصنع السلام في المنطقة وللفلسطينيين والعرب كشعوب. وفي هذا السياق لابد من القول بوضوح بأن الاسس التي اعتمدت في تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة لا تتناسب وطبيعة مهام المرحلة، وفي مقدمتها مهمة تحضير الاوضاع للاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة فوق كل الاراضي الفلسطيمنية التي احتلت عام ١٩٦٧، واستنهاض طاقات الشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجة، وحشد الجهود العربية والدولية لمواجهة مواقف وتصرفات الحكومة الاسرائيلية والمستوطنين التي لن تستسلم للواقع الجديد الذي سيخلقه اعلان الدولة.

إلى أين؟

لا شك في أن تشجيع المواطن والمفكر وصانع القرار في إسرائيل، على تقبل فكرة التعايش في دولتين متجاورتين مهمة فلسطينية وعربية ودولية من الدرجة الأولى. فلا يمكن لأية حكومة إسرائيلية الأخذ بخيار الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس كحل نهائي للصراع، إلا إذا توفرت أغلبية شعبية (٥١٪) إسرائيلية تؤيد مثل هذا الخيار. وكل إستطلاعات الرأي العام والدلائل الموضوعية تشير الى أن المجتمع الإسرائيلي يسير في إتجاه معاكس تماما، أي يميل نحو مزيد من التطرف القومي والتعصب الديني، وتقلص نسبة مؤيدي الدولة الفلسطينية. صحيح أن المفكرين الاستراتيجيين الاسرائيليين يواجهون مشكلة وجود، بعد أقل من عشرين سنة، أكثر من ١٦ مليون فلسطيني، منهم ٨ مليون يعيشون على أرض فلسطين التاريخية، و٢ مليون، من الرقم الاخير، يعيشون في اسرائيل ويحملون الجنسية الاسرائيلية، إلا أن نمو التيار القومي المتعصب يدفع بأغلبية المجتمع الاسرائيلي الى عدم رؤية هذه التطورات وعدم التفكير في حلها الان. وعندما تحين لحظة مواجهة هذه الحقيقة من الصعب التكهن بتوجهات إسرائيل والصهيونية العالمية. والمقدمات التي نعيشها ترجح الميل نحو البحث عن حلول أخرى غير تغيير هوية الدولة اليهودية. ولا شك في أن طمأنة المواطن الاسرائيلي على أمنه ومستقبله من قبل الفلسطينيين والعرب، وازالة مخاوفه، تقوي تيار السلام في إسرائيل، وتضعف مواقف القوى الاسرائيلية المتطرفة. وبالمقابل فإن رفض القيادة الإسرائيلية اتخاذ خطوات عملية

Digitized by Birzeit University Library

وجدية تؤدي مستقبلا إلى دولة فلسطينية مستقلة، يقود الى توليد شعور بالاحباط والبأس عند الفلسطينيين. والواضح أن تبديد هذا الخوف وذاك القلق المتبادل يتطلب عملا مضنيا وجهودا كبيرة من قبل قوى السلام من الطرفين.

وبديهي القول بأنه سيمضي وقت طويل قبل قبول الشارع الاسرائيلي بقيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وقبل قبول الشارع العربي تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وستدفع شعوب المنطقة ثمن ذلك. فطريق الدولة الفلسطينية ليست سالكة وليست مفروشة بالورود، وميلادها سيمر في مخاض دموي مؤلم وعسير جدا، خاصة بعدما أصبحت المستوطنات تغطي مساحات واسعة من أراضي الضفة والقطاع، وغيرت معالم المدينة المقدسة الجميلة.

Digitized by Birzeit University Library

أوسلو: أين فشل، وأين نجح؟

د. خليل الشقاقي*

تقترب المرحلة الانتقالية لاتفاق اعلان المبادىء الفلسطيني-الاسرائيلي من نهايتها. ويبدو اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن إعلان المبادىء واتفاقيته المرحلية لم ينجحا في انهاء الصراع الفلسطيني-الاسرائيلي، بل و لم ينجحا في خلق أجواء من الثقة تسمح للطرفين بتناول قضايا الصراع المختلفة بهدف الوصول إلى التسوية الدائمة.

سيحاول هذا المقال إلقاء بعض الضوء على أسباب الفشل هذه ويسعى لوصف التطورات الايجابية التي صاحبت هذا الفشل.

لماذا قبلت المنظمة نهج أوسلو؟

ثلاثة أسباب ربما تكون قد دفعت بمنظمة التحرير إلى التوقيع على اتفاق أوسلو: أولها، وربما أهمها، أن نهج أوسلو كان يعني اعترافا اسرائيليا بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني. وقد رأت المنظمة في هذا الاعتراف انجازاً تاريخياً للشعب الفلسطيني يتحقق لأول مرة منذ بداية الصراع العربي-اليهودي قبل مائة عام. فقد انتهى مع هذا الاعتراف الصراع الفلسطيني الداخلي والصراع الفلسطيني-العربي على وحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، كما انتهت معه المحاولات الاسرائيلية لخلق تمثيل بديل

* د. خليل الشقاقي: يحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا في نيويورك، ١٩٨٥، كتب العديد من الدراسات حول الشؤون الفلسطينية الاستراتيجية والداخلية، وهو مؤلف لكتاب **التحول نحو الديمقراطية في فلسطين: عملية السلام، والبناء الوطني، والانتخابات.**

Digitized by Birzeit University Library

أو حتى لرفض الاعتراف بوجود ممثلين شرعيين للشعب الفلسطيني من بين هذا الشعب. بهذا الاعتراف انتهى الخيار الأردني بغير رجعة واستعادت المنظمة الثقة بالنفس وأظهرت بالتالي استعداداً لابداء مرونة واسعة في المفاوضات.

تمثل السبب الثاني لقبول المنظمة بأوسلو برؤية قيادة المنظمة أن معادلة أوسلو التفاوضية عبرت عن مقايضة مقبولة. في هذه المقايضة تقبل المنظمة بتأجيل التفاوض حول القضايا الاساسية لما يسمى بالمفاوضات النهائية، النصف الآخر لأوسلو، مقابل الحصول في المرحلة الانتقالية، النصف الأول لأوسلو، على دولة قيد البناء، أي أن المنظمة تدخل المفاوضات النهائية وقد تمكنت من السيطرة فعلاً على جزء هام من الأرض الفلسطينية، ومن تأسيس سلطة وطنية ذات مؤسسات أمنية ومدنية، ومن تأسيس نظام سياسي يضع القرار الفلسطيني بيد ممثلين للشعب الفلسطيني يتم انتخابهم في انتخابات سياسية تجري لأول مرة في التاريخ المعاصر للشعب الفلسطيني.

بالطبع لم يكن تأجيل التفاوض حول القضايا الاساسية هو التنازل الوحيد الذي قدمته المنظمة. فقد قبلت بالاضافة لذلك بثلاثة أمور أخرى:

أولا، أعطت المنظمة بقبولها بأوسلو شرعية للدولة اليهودية مما فتح أمامها امكانية عقد اتفاقية سلام أردنية-اسرائيلية ومكن من تحقيق انطلاقة هامة في المفاوضات الاسرائيلية-السورية. كما أن اسرائيل تمكنت سريعاً من تحقيق مكاسب ديبلوماسية هامة في كافة أنحاء العالم مما فتح المجال أمام الاستثمارات العالمية في اسرائيل. وفي العالم العربي أصبح التطبيع امكانية واقعة بل ومقبولة في عواصم عربية في الخليج العربي وشمال افريقيا منهية بذلك عقوداً من المقاطعة الاقتصادية غير المباشرة.

ثانيا، شملت التنازلات الفلسطينية أيضاً قبول المنظمة بالوقف الفوري للعنف ضد الاسرائيليين. إن هذا التنازل لم يشمل فقط التوقف عن عمليات عسكرية بل أيضاً الدعوة لوقف الانتفاضة ودعوة الشعب الفلسطيني للعودة للحياة الطبيعية والتوقف عن مقاومة الاحتلال والتركيز على البناء. بل ذهب الطرف الفلسطيني لأبعد من ذلك حينما أخذ على عاتقه محاربة العنف الفلسطيني ضد الاسرائيليين رغم ادراك قيادة المنظمة أن ذلك قد يؤدي إلى مواجهات فلسطينية داخلية مسلحة وإلى استنزاف داخلي للطاقات.

Digitized by Birzeit University Library

أخيراً، شملت التنازلات الفلسطينية الموافقة على تعديل الميثاق الوطني (القومي) الفلسطيني، تلك الوثيقة التاريخية التي شكلت عند المصادقة عليها عام ١٩٦٤ دستوراً مكتوباً للحركة الوطنية الفلسطينية يعبر عن ايديولوجية سياسية وأسلوب عمل بل وسبب للوجود. وعلى الرغم من أن تلك الوثيقة كانت قد أصبحت عند التوقيع على أوسلو إرثاً تاريخيا ليس إلا، فان وجودها كما هي كان يشكل رابطاً موحداً لأطراف الحركة الوطنية الفلسطينية يعطيها نوعاً من الرؤية ترتكز اليه كمصدر للشرعية والمثالية. وبالتالي، فإن قبول المنظمة بالتعديل الذي ألحت عليه اسرائيل كان فيه مخاطرة ما تمدد بانشقاق ايديولوجي وربما مؤسسي.

رغم كل هذه التنازلات فإن المنظمة اعتبرت معادلة أوسلو معبرة عن مقايضة مقبولة لأن المكاسب الفورية للطرفين كانت كبيرة رغم تأجيل التفاوض على القضايا الأساسية. قدرت المنظمة أنها ستكون في موقف تفاوضي أفضل عند بدء المفاوضات النهائية لأنها ستكون أقوى سياسياً وديبلوماسياً، كما أن قدرتها أثناء المرحلة الانتقالية على ضبط الأمن أو التسبب في انفلاته ستكون سلاحاً رادعاً لاسرائيل يمنعها من الاستمرار في خلق الحقائق على الأرض.

أما السبب الثالث الذي دفع بالمنظمة للتوقيع على أوسلو فكان تقديرها بأن المخاطر المترتبة على الدخول في تلك العملية السلمية كانت مقبولة. في أسوأ الظروف، قدرت قيادة المنظمة أن الوضع بعد خمس سنوات من المرحلة الانتقالية لن يكون أسوأ مما كان عليه عند بدئها. عنصر المخاطرة تمثل في أن أوسلو ألزم الطرف الفلسطيني بتقديم التنازلات فوراً أو خلال فترة قصيرة من بدء العملية السلمية، فيما كان الالتزام الاسرائيلي بتطبيق تدريجي. وبالتالي، فإن حدوث تغير في توجهات الحكومة الاسرائيلية أو تغيير تلك الحكومة كان يعني امكانية توقف اسرائيل عن تنفيذ التزامها. بالطبع، إن عدم تنفيذ الالتزامات أسهل من التراجع عن تنازلات تم القيام بتقديمها. وبالتالي، فإن المخاطرة كانت تتمثل في امكانية توقف اسرائيل عن تنفيذ الاتفاق في منتصف الطريق لسبب أو لآخر.

ومع ذلك، فإن تلك المخاطرة كانت مقبولة لسبب جوهري: أن للنصف الانتقالي من عملية السلام تاريخ انتهاء يكون الطرف الفلسطيني بعده متحرراً من قيود قبلها خلال المرحلة الانتقالية فيما لو حدث الأسوأ وتوقفت اسرائيل عن تنفيذ التزاماتها. بعبارة أخرى، قدر الطرف الفلسطيني أنه لو توقفت اسرائيل عن تنفيذ التزاماتها وتوقفت بالتالي عملية السلام، فإن الطرف الفلسطيني

Digitized by Birzeit University Library

الانتقالية على استمرار التقيد بالتزامات ظالمة كان قد قبلها على اعتبار أنها ذات طبيعة مرحلية انتقالية، أي أنه على عكس اتفاق كامب دافيد، فإن الحكم الذاتي ينتهي بعد خمس سنوات سواء تم التوصل لاتفاق دائم أو لم يتم.

الفشل في أوسلو

تجسد فشل أوسلو في عدم تنفيذ بنود أساسية في مرحلته الانتقالية مثل اعادة الانتشار أو فتح المطار والممر الآمن والاتفاقية الاقتصادية. كما تجسد في عدم البدء في المفاوضات النهائية أو خلق أجواء سياسية ونفسية واقتصادية ايجابية تساهم في تقريب وجهات نظر الطرفين تجاه شكل العلاقة المستقبلية بينهما.

ساهمت أربعة عوامل في هذا الفشل: أولها كان التأخير في تطبيق بنود الاتفاق الانتقالي. وقد أدى هذا التأخير إلى تأخير مماثل في عملية البناء الوطني الفلسطيني لأنه عنى عدم القدرة على السيطرة على مناطق وتجمعات سكنية فلسطينية في الضفة الغربية وتأخير الانتخابات وما صاحب ذلك من فقدان السلطة الفلسطينية التدريجي لمصداقيتها في الشارع الفلسطيني وشعورها بنقص في شرعيتها مما أفقدها جزءاً من قدرتها على الحركة والتأثير داخلياً وخارجياً.

كما أن هذا التأخير أدى في المرحلة الحرجة الأولى لقيام السلطة الفلسطينية إلى تراجع في الأوضاع الاقتصادية نتيجة لفقدان السلطة الجديدة لمصادر دخل من الضرائب والجمارك وغيرها. كما أن الكثير من مشاريع التطوير المتعلقة بالبنية التحتية بقيت بدون تنفيذ بانتظار امتداد السلطة الفلسطينية إلى الضفة الغربية.

وكان لتأخير تنفيذ الاتفاق تأثير سلبي على قدرة السلطة الفلسطينية على السيطرة على الأمن نتيجة لعدم امتلاكها للولاية على معظم سكان الضفة الغربية لفترة طويلة بعد توقيع اتفاق أوسلو. وقد ولد استمرار الاحتلال احساساً بخيبة الأمل لدى الكثيرين وشجع على استمرار التأييد الشعبي لاستعمال العنف ضد الاسرائيليين مما أدى إلى تفاقم المشاكل الامنية.

أخيراً، كان للتأخير أثار سلبية على وحدة وتماسك الأراضي الفلسطينية التي تجسدت أكثر من أي وقت مضى بين الضفة والقطاع في غياب الممر الآمن ونتيجة قيام سلطات الاحتلال بفرض اغلاق داخلي من حين لآخر منعت بموجبه سكان المناطق المختلفة في الضفة الغربية من التنقل الى خارج مناطقهم.

Digitized by Birzeit University Library

التنقل هذه إلى تعزيز الشعور الفلسطيني بأن اسرائيل تسعى لخلق كنتونات ضعيفة تمزق وحدة الاراضي الفلسطينية.

أما العامل الثاني الذي ساهم في إفشال نهج أوسلو فكان العنف المتبادل الموجه أساسا ضد المدنيين من الطرفين. تمثل العنف الاسرائيلي في أعمال المستوطنين المتطرفين ضد سكان القرى والبلدات المجاورة لهم وفي المذبحة التي قام بها مستوطن يهودي في الحرم الابراهيمي في الخليل في مطلع عام ١٩٩٤ وراح ضحيتها العشرات من المصلين الابرياء. وقد فتحت هذه المذبحة حلقة شرسة من العنف المتبادل وبظهور ما أصبح يعرف بالعمليات الانتحارية.

ساهمت عمليات العنف المتبادل في تعزيز خيبة الأمل من عملية السلام لدى الرأي العام وبالتالي إضعاف التأييد لتقديم تنازلات، ودفعت بصناع القرار إلى التراجع عن التزاماتهم وإلى التردد في اتخاذ خطوات جريئة كانت مطلوبة من أجل إبقاء قوة الدفع واعطاء الزخم المطلوب لحدوث انطلاقة حقيقية في العلاقة بين الشعبين.

أما العامل الثالث فكان سياسة الاغلاق والحصار الاسرائيلية التي اتبعتها حكومة حزب العمل كرد فعل على عمليات العنف الفلسطينية. أدت هذه السياسة إلى التسبب باضرار بالغة للاقتصاد الفلسطيني وإلى حدوث تراجع كبير في مستوى دخل الفرد وازدياد في نسبة البطالة التي تراوحت أثناء فترات الاغلاق بين ٤٠-٥٠٪. كما أثرت سياسة الاغلاق وما تبعها من خسائر اقتصادية إلى الاضرار بالاجواء الاستثمارية مخلفة وراءها خيبة أمل واسعة نتجت عن الفجوة الكبيرة بين الواقع والتوقعات.

كما كان لسياسة الاغلاق، وخاصة الاغلاق الداخلي، أثار نفسية سلبية لأنها أشعرت الكثيرين بالاختناق وزادت من تأييدهم للعنف ضد الاسرائيليين رغبة في الانتقام لما رأوه من عقاب جماعي قاس وغير مبرر. وأسهمت هذه السياسة أيضا في إظهار عجز السلطة الفلسطينية وعدم قدرتها على الدفاع عن المصالح الفلسطينية أو ضمان أمن مواطنيها وقدرتهم على التنقل مما ساهم في احراج وإضعاف هذه السلطة أمام مواطنيها وجعل من الصعب عليها بالتالي أن تتخذ اجراءات أمنية قاسية لا تتمتع بالشعبية من أجل ضمان الأمن للاسرائيليين.

أما العامل الرابع الذي ساهم في افشال أوسلو فكان سياسة الاستيطان ومحاولة فرض الأمر الواقع التي تبنتها حكومة الليكود اليمينية والتي عبرت عن رفض ها

Digitized by Birzeit University Library

حكومة لكل المقايضة التي حملتها معادلة أوسلو. في هذه السياسة الجديدة لم تعد الأرض جزءاً من الصفقة الانتقالية وانتهى بذلك أي حديث عن اعادة انتشار تنهي الاحتلال عن ٪٩٠ من الضفة الغربية في المرحلة الانتقالية. كما انتهت بذلك أية امكانية لخلق تواصل جغرافي فلسطيني أو "وحدة ترابية" كما جاء في اتفاق أوسلو. رأت حكومة نتنياهو أن حرمان الطرف الفلسطيني من مكاسب أوسلو الانتقالية (عن طريق خطوات أحادية مثل وقف اعادة الانتشار وتصعيد الاستيطان وتفريغ القدس من سكانها) يعزز من موقف الاسرائيلي في المفاوضات النهائية حول الحدود والمستوطنات والقدس. لكنها بذلك أفقدت الطرف الفلسطيني الثقة بصدقية وجدية الحكومة الاسرائيلية وعززت توجه لديه بعدم الدخول في المفاوضات النهائية قبل الحصول على المكاسب الانتقالية أولاً. وبهذا أصبحت العلاقة الفلسطينية-الاسرائيلية علاقة صفرية وأخذ كل طرف يسعى لإضعاف الطرف الاخر حتى ولو لم يكن واضحاً أن في ذلك مصلحة مباشرة له.

النجاح في أوسلو

رغم الفشل الواضح لنهج أوسلو فإن ثلاثة تطورات ما كان لها أن تحدث بدونه:

أولاً، افتتح أوسلو مرحلة جديدة في العلاقة بين الشعبين تجاه التوصل نحو تسوية تاريخية للصراع. إن هذا التطور ليس قابلاً للعودة للوراء. لا يستطيع الطرف الفلسطيني بعد اليوم إنكار حق اسرائيل في الوجود ولا تستطيع اسرائيل انكار وجود الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره.

ثانياً، لقد ابتدأ الطرف الفلسطيني في عملية بناء الدولة وهذا أيضاً أمر غير قابل للعودة للوراء. رغم الصعود والهبوط في عملية البناء هذه فإن سلطة فلسطينية قد تم تشكيلها. تتمتع هذه السلطة بشرعية سياسية لأنها منتخبة مباشرة من الشعب الفلسطيني. كما تتمتع باعتراف عالمي بها. تسيطر هذه السلطة على جزء من الارض الفلسطينية وليس ولاية كاملة على معظم مواطني الكيان الفلسطيني. إن عملية البناء هذه تضع منظمة التحرير الفلسطينية، والشعب الفلسطيني، في موقع يمكنها من الاعلان رسمياً عن قيام الدولة في أي وقت شاءت بعد انتهاء المرحلة الانتقالية لعملية السلام.

ثالثاً، لقد أحدثت عملية السلام تحولاً في البيئة النفسية للفلسطينيين والاسرائيليين حول بعضهم البعض والاستعداد للعيش بجوار الاخر بدون عنف أو تهديد الاحتلال. أظهرت استطلاعات الرأي بين الفلسطينيين والاسرائيليين حدوث تطور ايجابي في رؤية كل منهما للآخر نتيجة لعملية السلام. تثبت نتائج هذه الاستطلاعات أن

Digitized by Birzeit University Library

العداء بين الطرفين قابل للتأثر ايجابيا بما يقوم به أو يقوله الطرف الآخر وأنه بالتالي ليس أبديا أو حتميا. فمثلا، بعد حدوث اعادة الانتشار من المدن الفلسطينية واجراء الانتخابات في مطلع عام ١٩٩٦ انخفض التأييد لأعمال مسلحة ضد مدنيين اسرائيليين بين سكان الضفة والقطاع إلى حوالي ٢٠٪. في الجانب الإسرائيلي ارتفعت نسبة القبول بالدولة الفلسطينية بشكل تدريجي لتصل إلى أكثر من النصف في مطلع عام ١٩٩٧.

إلى أين؟

ليس من الواضح اليوم إلى أين يمكن للعلاقة الفلسطينية-الاسرائيلية أن تتجه. تسود قناعة لدى الكثيرين في الطرفين بأن الحلول المرحلية لم تعد مجدية وأن المطلوب هو حل شامل ودائم. ومع هذا، فإن الطرفين أبعد ما يكونا عن الاتفاق على أسس لحل دائم. فقد أسهمت المرحلة الانتقالية في القاء مزيد من الغموض حول قواعد اللعبة التي ستحكم أي حوار حول أسس الحل الدائم، بما في ذلك تعزيز الاختلافات حول صيغة الارض مقابل السلام ودور القيم والمعايير والقرارات الدولية وأهمية توازن القوى والحقائق القائمة على الأرض. كما أسهمت المرحلة الانتقالية في تعزيز الشكوك لدى الطرفين حول نوايا الآخر: فالطرف الفلسطيني يشكك في ادعاءات اسرائيل بأنها تريد الامن والسلام فقط فيما يشكك الطرف الاسرائيلي في أن طموح الفلسطينيين يقتصر على قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع. وهناك بالتالي اختلافات حول تقدير طبيعة المخاطرة التي يأخذها كل طرف على عاتقه عند تقديمه تنازلات للطرف الآخر.

في ظل هذه الظروف فإن احتمالات وسيناريوهات المستقبل ليست مشجعة. في أفضل الاحوال، قد يحدث تقدم ايجابي محدود في القضايا الانتقالية. وقد لا يؤدي موضوع اعلان قيام الدولة في أيار (مايو) القادم إلى مواجهات عنفية أو إلى ارتفاع حدة الصراع بين الجانبين. وقد لا يحدث اندفاع اسرائيلي واسع تجاه خلق حقائق على الارض تفرغ المفاوضات النهائية من محتواها. وقد تبدأ هذه المفاوضات وتستمر بدون انهيار، بل وقد يحدث نوع من الاتفاق الضمني على بعض قواعد اللعبة السياسية في مرحلة ما بعد أيار ١٩٩٩ .

وفي أسوأ الاحوال لن يحدث تقدم مهما كان في القضايا الانتقالية، وقد يؤدي اعلان قيام الدولة الفلسطينية إلى مواجهة عسكرية فلسطينية-اسرائيلية وإلى حصار واغلاق بل وربما إلى انهيار للعملية السلمية وقيام اسرائيل بضم بعض المناطق الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

في هذا السيناريو يفشل الطرفان في بدء المفاوضات النهائية ويعمل كل طرف من جانبه على خلق الحقائق على الارض.

في ظل هذين السيناريوهين، فإن الخيار الفلسطيني لا يمكن أن يكون الانتظار. على الطرف الفلسطيني أخذ المبادرة بدون تردد وجعل تاريخ انتهاء المرحلة الانتقالية موعدا لقيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع. إن الاتفاقية المرحلية لا تفرض، تبوداً على منظمة التحرير تمنعها من إقامة هذه الدولة بعد انتهاء الفترة الانتقالية، وبالتالي يجوز للمنظمة القيام بذلك. كما أن الحاجة لمنع تبلور فراغ قانوني-سياسي حول مكانة الضفة والقطاع والسلطة الفلسطينية بعد أيار ١٩٩٩ تجعل من المبادرة الفلسطينية أمرا ضروريا. وكذلك، فإن إظهار التصميم الفلسطيني على أخذ المبادرة واقامة الدولة على الارض قد يساهم في حث الطرف الاسرائيلي على ابداء مرونة أكثر في المفاوضات، وبالتالي فإن المبادرة الفلسطينية قد تكون فعالة حتى في المدى القريب.

Digitized by Birzeit University Library

مقالات رأي

أوسلو ... بعد خمسة أعوام

جمال منصور*

أحدثت حرب الخليج الثانية حالة من الذهول جعلت الساحة العربية في حالة من انعدام الوزن أو فقدان الاتجاه تؤهلها للاستجابة للتحرك الأميركي والانخراط - بدون إعداد أو حتى تنسيق - فيما سمي بعملية السلام من بوابة مدريد، باعتبار ذلك ممراً اجبارياً لمن يريد الاستمرار على الخارطة السياسية في المنطقة التي باتت أمريكا وحلفاؤها -تجاوزاً- هم المتحكمون بمصيرها السياسي.

ضمن هذه الأجواء الضاغطة والشاذة، وتحت الترغيب والترهيب، والرغبة والرهبة كانت الاستجابة الفلسطينية - منظمة التحرير الفلسطينية - لحضور المؤتمر والانخراط في التسوية بوفد من الداخل وما أعقب ذلك من تطورات أوصلت المفاوضات إلى أحد احتمالين: إما الدوران في مفاوضات طويلة جداً وشاقة يبدو أنها لا توصل لشيء أو الانتقال إلى تكتيك المباحثات السرية المكثفة والتي لا يمكن لها إلا أن تؤدي إلى شكل من الاتفاق بمواصفات سيئة مليئة بالمطبات مثل قناة أوسلو واتفاق إعلان المبادىء .

كيف قُدّم الاتفاق للشعب

في أجواء احتفالية ودعائية كبيرة أُخرج الاتفاق باعتباره مصالحة تاريخية وإعلاناً عن إنهاء الصراع لصالح السلام والرخاء والتعاون والمستقبل المشترك وإعادة الحقوق، وهذه الأجواء طغت - بشكل عام - على كل محاولة للتروي والتفكير في الاتفاق

* جمال منصور: يحمل درجة البكالوريوس في المحاسبة، من القادة البارزين في حركة حماس، وهو أحد مبعدي مرج الزهور العائدين.

Digitized by Birzeit University Library

والحكم عليه من خلال الدراسة والتدقيق فيه نصاً وروحاً، لكن ذلك ضاع في إطار الضخ الإعلامي المرحّب محلياً وإقليمياً وعالمياً بالاتفاق، مما أشاع أجواء من التفاؤل المفرط والاسترخاء القاتل لما هو قادم من خير واستقرار ورخاء. كل ذلك لم يكن بسبب الرغبة الشعبية في الانعتاق من المعاناة الطويلة تحت الاحتلال وحسب، وإنما ركوناً للوعود العريضة والتفسيرات المتفائلة بل والتأكيدات الجازمة التي ساقها أقطاب التسوية وبشّرت بانتهاء كل أشكال المعاناة وقرب استعادة كل الحقوق. وارتكزت محاور الوعود على اهتمامات الناس المباشرة : الإفراج عن الأسرى والمعتقلين، عودة القدس للسيادة الفلسطينية، عودة اللاجئين والنازحين، الدولة الفلسطينية، استعادة الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ فضلاً عن الرخاء الاقتصادي والمساعدات والمنح الدولية التي ستمسح معاناة السنين، كل ذلك قُدّم على أنه مكفول في الاتفاق – إعلان المبادىء وما أعقبه من اتفاقات تطبيقية – وكان يُستشهد بمقاطع مجزوءة من النصوص العامة التي تحتمل تفسيرات عدة لتقدّم غذاءً ووقوداً للقبول الشعبي بالاتفاق. وأشير هنا إلى واقعة مرتبطة بتلك الأجواء تتعلق بملف الأسرى، حيث خرج الناس بالآلاف إلى بوابات السجون الإسرائيلية ظناً منهم بأن الاتفاق قد ضمن الاغلاق والتبييض الفوري لها، وانتظر الناس أياماً دون طائل، حتى أن الأسرى في معتقل أنصار في النقب قد عمد معظمهم إلى توزيع مخزون المواد عندهم على المعتقلين لأنهم سيفرج عنهم فلماذا الادخار. كل ذلك كان تصديقاً لمن قال سينتهي ملف المعتقلين والأسرى، ثم تكشفت حقائق الاتفاق بعد أن أصبح واقعاً وسبق السيف العذل.

طريقة اخراج وتقديم اتفاق أوسلو

كان لهذه الطريقة في الاخراج والتقديم للاتفاق وثماره أثر مباشر في عدة اتجاهات ما زالت آثارها تفعل فعلها حتى الآن. فلقد فوتت الفرصة على إمكانية الاستدراك أو التراجع قبل التورط في التزامات وتطبيقات عملية تثقل وتصعب إمكانية وقف مسلسل الخسائر، والآن أصبح الخطاب الذرائعي الرسمي يرتكز على أنه لم تعد هناك فائدة من مناقشة الاتفاق وعيوبه لأنه أصبح واقعاً لا يمكن التراجع عنه. فعندما كان التراجع ممكناً أغرقتنا الوعود والتأكيدات الجازمة بايجابية الاتفاق وصلاحيته للشعب والقضية، وحينما تكشفت الحقائق كان الاتفاق قد رسخ أقدامه على الأرض وبات بالتسيير الذاتي قادراً على المقاومة والاستمرار مهما كانت نتائجه وتداعياته.

Digitized by Birzeit University Library

فلسطينياً، أدت الأجواء سالفة الذكر إلى اضعاف - إن لم يكن إلى اخماد - جذوة الاندفاع المقاوم للاحتلال، لأنه قد قيل للشعب أن كل القضايا في طريقها للحل وما عليكم إلا إعطاء الثقة للقيادة المفاوضة وهي تتكفل بكل شيء، فتحوّل الشعب - بشكل عام - إلى حالة من الانتظار السلبي والمشاهدة العادية لمجريات الأمور، وعندها كثرت الشكوى المُرّة من قبل الفريق المفاوض بضعف الاسناد الشعبي المقاوم والذي يُشكّل ضغطاً على الطرف الآخر. ولقد أصبحت المفاهيم الشعبية غير متحمسة للتدافع والتضحية الميدانية مقابل مكاسب غير ذات مصداقية يعد بها المفاوض.

وكلما ضاقت سبل تحقيق اختراق أو تقدم في المفاوضات وتطبيق الاتفاقيات يكثر الحديث عن الخيارات المفتوحة أمام شعبنا. وللحق أقول بأن الشعب يمتلك مخزوناً هائلاً من الاستعداد للتضحية من أجل الوطن، ولكن ليس بأي شكل ولأي هدف. فالذاكرة الشعبية وعلى مدى تجربة السنين الخمسة الماضية أثبتت أن الدعوى للخيارات الأخرى وعلى رأسها الخيار الشعبي المقاوم لم تعد - في عرف مشايعي الاتفاق ومنهج التفاوض تحت كل الظروف - سوى تكتيك زمني قصير لتحريك المسار التفاوضي.

التفاؤل المفرط بغير رصيد حقيقي أفضى إلى حالة من الإحباط الشعبي وحتى الرسمي أصابت كل مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية، ويزيد من هذه الحالة ذلك الخطاب المتشائم الذي تزداد وتيرته على كل المستويات : المسار السياسي والتعنت الاسرائيلي والانحياز الأمريكي والتردد الأوروبي والعجز العربي... الخ. لقد تم تبديد ذلك المخزون الشعبي الكبير في معارك على الورق وفي الجولات التفاوضية التي أصبح من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، مواكبتها وفهم مغزاها حتى من المتابعين لها والمهتمين بها.

عربياً، لقد فتح الاتفاق ومسار التسوية الطريق للتعبير العربي عن شهوة مكبوتة لدى عدد من الانظمة العربية للتخلص من عقدة الضمير الشعبي تجاه فلسطين. فها هي القضية في طريقها للحل بأيدي أصحابها، وما علينا سوى دعم خطوات الأشقاء الفلسطينيين وخيارهم السلمي، ومن ثم آن الاوان لفتح صفحة جديدة من العلاقة مع اسرائيل على طريق دعم التسوية الشاملة. فكانت مسيرة التطبيع ومكاتب التمثيل التجاري والمؤتمرات والزيارات والوفود مما أفرغ شحنة الموقف الشعبي العربي، أو كاد، من مفهوم العدو المغتصب للأرض والحقوق وحل مكانه خطاب الشراكة والشرق الأوسط الجديد والمؤتمرات الاقتصادية في عواصم العرب (الاردن، مصر، المغرب، قطر)

Digitized by Birzeit University Library

وكان ضيف الشرف الرئيسي هو وفد اسرائيل القوية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً والمسنودة أمريكياً.

أعقب ذلك الاستفراد بالمسار الفلسطيني، بعد تجزئة المسارات، والدعوة الفلسطينية المتكررة إلى التريث في التطبيع مع اسرائيل والانتظار للانتهاء من الاتفاق النهائي، أو حتى الدعوة إلى التضامن السياسي مع المسار الفلسطيني عند تعقد المسار وصعوبته أو حدوث تطورات سلبية على الأرض جرّاء الممارسات الاسرائيلية.

دولياً، أحالت أسس التسوية قضية الصراع المتفجر والمقلق لعقود طويلة إلى ملف تفاوضي يتم بشكل مباشر بين الأطراف ذات الصلة. فلقد اعتمد مبدأ الحل الثنائي المباشر واستبعد أي دور حقيقي للمؤسسات الدولية وقراراتها، وحتى الدول الراعية - أمريكا وروسيا الاتحادية - آلت فعلياً إلى دولة واحدة لا يعدو دورها الرعاية والتشجيع وتهيئة الأجواء لاستمرار الحوار المباشر. وهذا المبدأ الخطير الذي قبل به أصحاب مدرسة التفاوض لحل الصراع بشكل مباشر زاد من حدّة الاستفراد بالمسار الفلسطيني دون وجود مرجعية حقيقية لحسم الخلاف. وحتى القرارات الدولية التي أشير إليها في الاتفاق - ٢٤٢، ٣٣٨ - يحدد مفهومها وحدودها طاولة المفاوضات. وبما أن الطرف الإسرائيلي هو المتحكم بالأوراق الرئيسية ويسيطر على الأرض والأمن وكل القضايا الحيوية فإنه يعمل على فرض مفهومه للقرارات ومن ثم للاتفاقيات بمنطق القوة لا قوة المنطق، ومن هنا تأتي المحاولات الدولية الخجولة دون تأثير حقيقي على الأرض أو الواقع.

من الملامح سالفة الذكر حول اتفاق أوسلو وتداعيات وضعه موضع التطبيق في الضفة الغربية وغزة وآثار ذلك محلياً واقليمياً وعالمياً، يتضح لنا بعد التمحيص أن الأسباب الرئيسية للتوصل لاتفاق بهذه المواصفات السلبية :

أولاً، أن كلاً من اسرائيل والولايات المتحدة وعدداً من الدول الأوروبية اتجهت لصنع تسوية على أساس الشروط الاسرائيلية، والتي عموماً لم تتغير جوهرياً منذ زمن بعيد.

ثانياً، رضوخ أغلب الحكومات العربية ومعها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية للضغوط الأمريكية بشكل لا مثيل له، وذلك تحت طائلة الاقصاء والعقاب والتهديد والترغيب والوعود..الخ.

Digitized by Birzeit University Library

بعد خمسة أعوام من التوقيع والتطبيق: تأزم عملية السلام:

تعاقبت على عملية السلام منذ بدايتها حكومات اسرائيلية مختلفة. ففي مدريد جرت هذه العملية في ظل حكومة ائتلافية - وحدة وطنية - ليكود وعمل برئاسة ليكودية - شامير. وفي أوسلو تمت في عهد العمل - رابين بيريس - ثم الليكود - نتنياهو. خلال ذلك كان الخطاب العام واللغة السياسية الاعلامية مختلفين ولكن المسار لم يتغير بشكل جذري وحقيقي. ولكن لغة حزب العمل - بيريس - أظهرت عملية السلام بصورة وردية ومستقبل جميل مما كان له أكبر الأثر في سرعة التوصل إلى الاتفاقات الأساسية ذات الصياغات العمومية الفضفاضة التي تترك المجال للتملص منها وتفسيرها بما يخدم المصلحة الاسرائيلية، وكل ذلك تم في حينه ضمن تكتيك ذكي للعمل عبر عنه بيريس بقوله "إن نصوص الاتفاقات ليست الشيء المهم، وإنما المهم هو بناء الثقة ونوع العلاقات التي ستقوم بين الدولة الاسرائيلية والحكم الذاتي الفلسطيني"[1]. وبهذا المنطق كان يفكك أصعب المسائل وينتزع التنازلات من الطرف الفلسطيني. إنه منطق "بناء الثقة" الذي جعل بيريس، بعد خروجه من الحكم، ينتقد خطوة نتنياهو في فتح النفق، إذ قال في مقابلة صحفية "لو كنت مكانه لما عملت هذه الضجة التي أضرت بإسرائيل وسمعتها، ولقمت بفتح النفق دون مشاكل". ولما سئل كيف : قال بالاتصال المباشر والتفاهم مع الفلسطينيين. وهكذا كانت تتم الأمور، فاتفاق الخليل تم بالاقناع وتركت بعد ذلك المجال لنتنياهو ليكمله بطريقته الخاصة.

إن الحالة السياسية السائدة الآن، والتي تتسم بالتشاؤم وتوقف التقدم في العملية السياسية وتعثر كل الجهود لاحداث اختراق، تعزى فلسطينياً رسمياً إلى تعنت الحكومة اليمينية بقيادة الليكود والتي تريد تدمير عملية السلام. وهذا التبرير في اعتقادي ما هو إلا جزء يسير من الحقيقة التي يجب أن تقال، فالأزمة والتأزم صفة ملاحقة وملازمة لعملية السلام الجارية وهي من طبيعتها الأصيلة، وفي كل مرة يبرز سبب رئيسي للأزمة يعلق عليه الفشل ويُعزى إليه التراجع والانتكاس.

موازين القوى تعكس نفسها

حين اعتمد مبدأ التفاوض المباشر الثنائي وبدون شروط مسبقة أساساً لعملية التسوية، اعتبر أن ما يتمخض عنه التفاوض هو المرجعية للحل. ولأن موازين القوى تعكس نفسها بالضرورة على منطق التفاوض جاءت الاتفاقيات الأساسية مختلفة وبشكل جذري لصالح الطرف القوي، إما بالنص المباشر أو بالعمومية القاتلة للنصوص والتي تفتح

Digitized by Birzeit University Library

المجال للتفسيرات المختلفة ومن ثم للتفاوض بشأنها من جديد والذي يتم في ظروف أكثر اختلالاً وسلبية بالنسبة لنا.

ولأن كلاً من الطرفين يعلن ويضمر مواقف والتزامات تجاه أهم القضايا وأخطرها وتتناقض جذرياً مع بعضها - وبشكل عام يتشكل اجماع قومي حولها لدى الطرفين - فإنه كلما تم الاقتراب من دائرة البحث الجدّي في القضايا المصيرية، أو بحث ما يؤدي إليها، تقع أزمة جديدة لن تعدم الأسباب المباشرة لوقوعها أو افتعالها.

لقد تمت معالجة هوامش القضية بكثير من الغموض، وأحيلت أخطر القضايا إلى المجهول تحت ما يسمى بمباحثات الحل الدائم والنهائي، فكيف سيتم تفكيك الاجماعين الاسرائيلي والفلسطيني من القضايا الجذرية والمركزية؟ إن الطرف الإسرائيلي يتمترس دوماً خلف مقولة عدم التزام الطرف الفلسطيني بتعهداته وخصوصاً في مجال الأمن ويفتعل التصعيد ليثبت ذلك.

مثال : الساحة أمنياً كانت هادئة لمدة سبعة أشهر عام ١٩٩٥، تم اغتيال رابين بيد اسرائيلي يعتقد أن رابين يفرط بالقضايا المجمع عليها. الفشل الاستخباري فرغ في عملية داخل مناطق السلطة في غزة باغتيال رمز وطني مقاوم هو يحيى عياش. الوضع الطبيعي هو الانتقام للشهيد ورد الاعتبار لكرامة السلطة والشعب وحماس. الساحة السياسية والأمنية اهتزت وحملة فلسطينية ضد حماس أصابت الساحة الفلسطينية بزلزال خطير أصاب أسس المجتمع الواحد. اهتزاز اسرائيلي مقابل ومؤتمر شرم الشيخ لا يستطيع تدارك توابع الزلزال الذي بدأه الطرف الإسرائيلي. في الانتخابات سقط مرشح حزب العمل وصعد مرشح الليكود نتنياهو وبدأت دورة جديدة وذرائع جديدة لأسباب تعثر التسوية.

إن الحرارة تزداد بالاقتراب من المحرمات وتزداد الأزمات وتكثر المبررات، والحقيقة أن التسوية مأزومة لأنها لا تستطيع أن تقدم جواباً أو حلاً لطلاسم القضية في ظل التوافق من القضايا القادمة والراهنة.

لماذا وصلت الأمور بعد خمس سنوات : ملامح ومحاولة تشخيص

في محاولة لرسم الصورة الراهنة بعد خمس سنوات على التوقيع وبداية التطبيق، سأوجز ما أمكنني من الجوانب لتجلية الوضع، وأجدني مثل علماء الآثار يكتشفون الموقع مع استمرار البحث بالصبر والدقة.

Digitized by Birzeit University Library

١- تحول الاتفاق الى سقف: كان الاتفاق في الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي هو الأرضية التي سنطورها لتحقيق حقوقنا وانتزاع أرضنا وتقرير مصيرنا. صحيح أن الاتفاق لا يلبي طموحاتنا ولا حتى حدّها الأدنى ولكن استمرار النضال السياسي وتطوير أساليبه، وخصوصاً القيادة الملتحمة مع الشعب وعلى الأرض، سيمهد ويساهم في تحقيق هذا التكتيك ويزيد من أوراقنا الضاغطة في المفاوضات. ولكن الذي نلمسه الآن ونعيشه هو تحوّل الاتفاق إلى السقف الذي نناضل لتطبيقه، ونعلن ليل نهار أننا لن نقبل بتغيير حرف أو فاصلة منه باعتباره بوابة نيل حقوقنا. لقد تحولت الأرضية إلى سقف والسقف يعاني من الانخفاض والتخفيض المستمر بفعل الاتفاقيات المتلاحقة التفسيرية والتطبيقية.

٢- عمومية صياغة الاتفاقيات: العمومية التي صيغت بها الاتفاقيات واختلاف التفسيرات هي سيد الموقف الآن بعد خمس سنوات من التوقيع، مما فتح المجال للتفاوض من جديد للوصول إلى تفسيرات لما هو موقع عليه. وهذا جعل حتى الاتفاق السيء عرضة للإساءة إليه من جديد، ومن الأمثلة الصارخة على ذلك اتفاق الخليل الذي احتاج إلى اتفاق انتقالي جديد في عهد نتنياهو كرس تقسيماً جديداً للمرحلة الواحدة من إعادة الانتشار وتفتيت مناطق التجمع السكاني في الخليل وحافظ وقوّى الوجود الاستيطاني فيها. والمثال الحاضر والذي يملأ سمع الدنيا وبصرها، هو المرحلة الثانية من إعادة الانتشار. لقد كان يُجزم فلسطينياً أن الضفة الغربية وغزة ستستعاد ويحور ٩٠ - ٩٥٪ منها في مراحل إعادة الانتشار الثلاثة ولن يتبقى للمباحثات النهائية إلا النسبة الباقية ٥ - ١٠٪. وها هي مرحلة إعادة الانتشار الثالثة يحين موعدها ويمضي (حزيران/١٩٩٨) دون تطبيق المرحلة الثانية والتي جاءت المبادرة الأمريكية كمحاولة لجسر الخلاف حول نسبتها بنسبة هي في الحقيقة الموقف الاسرائيلي، حيث صرح أكثر من مسؤول فلسطيني بأن الأفكار الامريكية هي في الحقيقة الموقف الاسرائيلي. وقد قبلناها بناءً على نصيحة الاصدقاء رغم أنها لا تتفق مع الاتفاق وتبتعد كثيراً عما يعطينا من نسبة. ومنذ أشهر والمفاوضات واللقاءات والوساطات لا تجدي في كسر الجمود رغم الموافقة الفلسطينية غير المشروطة على الأفكار الأمريكية، بل ها هي المحادثات المباشرة تتساقط دون نتائج بعد فشل الجهد الأمريكي وعدم رغبته في الضغط على اسرائيل للقبول بالخطة الأمريكية.

Digitized by Birzeit University Library

المتوقع هو الاختلاف في تفسير كل نص، ومن ذلك ورقة لوزارة الخارجية الاسرائيلية حول موضوع إعلان الدولة الفلسطينية في ايار /١٩٩٩، حيث احتوت الوثيقة على أفكار ومواقف تنذر بانخفاض جديد في سقف المتاح اسرائيلياً في المفاوضات المرحلية والنهائية [٢].

٣- تبرير عاجز: يسود تبرير ميكانيكي عاجز لطبيعة الحالة السائدة سياسياً والتعثر المستمر بتعليقه على تعنت الليكود وحكومته اليمينية، في إشارات متكررة تفيد بأنه طالما استمر الليكود في الحكم فلا يتوقع التقدم في عملية السلام ونجاحها. وفي هذا تمهيد لانتظار عاجز لتغيير قدري بسقوط الحكومة أو انتهاء فترة حكمها لتأتي حكومة سلام وقد لا تأتي، مع التذكير بالمواقف الحاسمة والجذرية لبرنامج حزب العمل برئاسة باراك تجاه قضايا المرحلة النهائية والتي تتقاطع بشكل كبير، إن لم تتطابق، مع برنامج الليكود ولكن اللغة فقط تمايز [٣].

٤- الارتباك: من سمات الحالة الراهنة الخطاب الفلسطيني المتردد والمتناقض أحياناً والمربك للشارع وللشعب والمتضمن الالتزام الاستراتيجي بالسلام والتفاوض، وفي المقابل التلويح بالخيارات الأخرى ومنها الخيار المقاوم، خطاب يزاوج بين التفاوض والمقاومة، التعاون والصراع، الشراكة والعداء. وبات التساؤل الشعبي المحق هو: ماذا يريد منا أصحاب هذا النهج، شراكة سلام استراتيجية أم استعداداً لمعارك استعادة الحقوق؟ سمة المرحلة التناقض وعدم الانسجام وارباك الشعب، مما أدى إلى حالة من الفتور وعدم القابلية للاستجابة الفاعلة لداعي المواجهة. لقد كانت خمس سنوات كرست الانفصام وعدم الانسجام أو وجود برنامج وطني يلتف حوله الشعب بشكل حقيقي يعرف اتجاهه ووسائله وثمنه.

٥- إقامة السلطة على الأرض وبداية مشاريع البناء والمؤسسات والرموز للدولة مع استمرار ثقل ووجود وتدخل وأسبقية سلطة المحتل على أرضنا جعل هناك تحديين هما البناء والتحرير، وهذا خلق حالة من تباين الفهم للمهتمين ومدى تعاونهما وخدمتهما لبعضهما وأحياناً اضرارهما ببعضهما وأسبقية كل منهما والتنسيق في الأدوار ودرجات التركيز. وهذا الحال مع عدم وجود وضوح خلق اضطراباً قاتلاً في المهمات الوطنية. فلا المجلس التشريعي يقوم بدوره ولا السلطة التنفيذية تعرف حُدودها والواقع الفلسطيني بحكم الحالة الشاذة

Digitized by Birzeit University Library

والتدخل الاسرائيلي وثقل الاتفاقيات السياسية والاقتصادية وتقطيع أوصال الوطن مثل أوركسترا بدون قائد ولا نوتة، كل يعزف مقطوعة يستنبطها.

٦- السير باتجاه غير ديمقراطي: مع تعثر الحالة السلمية والبحث المستمر عن مخرج وانطلاقة واستمرار الضغط الاسرائيلي والأمريكي بل والدولي على الطرف الفلسطيني للاستجابة للمطالب الأمنية الاسرائيلية، وهي في الحقيقة الوصفة الأكيدة لاستمرار حالة التمزق الداخلي الفلسطيني، تستمر إدارة الحياة الداخلية الفلسطينية بوتائر مختلفة ومتنوعة لكن الوتيرة الأمنية وثقل الحل الأمني في العلاقة البينية يثقل كاهل الشعب الفلسطيني وينعكس على فاعلية الأداء الجماهيري ويعرقل جهود إعادة اللحمة والوحدة الوطنية والتوصل إلى برنامج وطني للانقاذ. وهذه العلاقة الجدلية بين المطالب الاسرائيلية والممارسة الفلسطينية والوحدة الوطنية وقوة الموقف العام الفلسطيني مسألة لا تزال تُشكل حلقة مفرغة يستثمرها المحتل الذي تعجبه اللعبة.

وفي ظل هذا الواقع يصبح الحديث الحقيقي عن الحريات العامة والمجتمع المدني والديمقراطية مسألة مشكوكاً فيها. بعد خمس سنوات ما تزال السياسات العامة المطبقة على الأرض تسير بعكس ضمانات الحقوق والحريات، ويكفي القاء نظرة على اصدارات حقوق الانسان المحلية والدولية لتعطي صورة عن الواقع المرير وكل ذلك لاقناع الاسرائيليين والأمريكيين بالتزام السلطة بالاتفاقيات والالتزامات المتضمنة فيها.

٧- الموقف الاسرائيلي: من خلال تعقب وتحليل الموقف الاسرائيلي والذي يتحكم بالحالة السائدة في المنطقة نتبين أن تكتيكاته تتمثل في:

أ- رفض التدخل الدولي - أوروبا خصوصاً - وتقزيم حضور وتأثير القرار الأمريكي على مسار المفاوضات - كما ظهر ذلك في مسألة المبادرة الأمريكية، ونية الإدارة الأمريكية إعلان الجهة المسؤولة عن التعثر وتمديد نتنياهو بحرق واشنطن - مما حدا بالإدارة التراجع عن نيتها والاستعاضة عن ذلك بقول جيمس روبن في مؤتمر صحفي في ١٥ تموز/١٩٩٨ "ليس هناك أية عملية سلمية يجري تنفيذها وإن أياً من الجانبين لم ينفذ التزاماته حسب اتفاقيتي أوسلو ١٩٩٣ و ١٩٩٥ وكلا الجانبين يعترفان بذلك" (٤).

وقد تم التراجع عن ذلك وطلب من الجانبين الجلوس والتفاوض المباشر بدون تحديد الطرف الرافض للمبادرة، وهذا ما حدث.

Digitized by Birzeit University Library

ب- خفض مستوى التوقعات الفلسطينية والعربية، وهذا يؤدي إلى وصول الجميع إلى حقيقة أن اسرائيل وحدها هي التي تقرر ما تراه مناسباً لأمنها ومستقبلها والأرض جزء مهم منها، النظرية الأمنية. أما المفاوضات فهي آلية لكسب الوقت لتنفيذ ما تريده اسرائيل على الأرض وفرض الأمر الواقع.

جـ- اعتماد سياسة حافة الهاوية، أي دفع الأمور بالتعنت والخطوات الاستفزازية الأحادية حتى تصل إلى حافة الانفجار والهاوية حيث يتم الاعلان عن خطة أو مبادرة تنفيسية عن قرب الحل خلال شهر أو أقل أو التلميح أن جديداً سيحصل، وهذا ما أسماه البعض سياسة تقطيع الانفلس. فالمهم هو كسب الوقت لاكمال الواقع على الأرض. وهذا المسلسل ينجح بشكل مستمر بفعل الموقف الأمريكي الداعي للاستجابة لكل مبادرة اسرائيلية واستجابة الفلسطينيين لكل اجتماع أو دعوة أو لقاء ولو كان ذلك واضحاً أنه بدون فائدة.

سياسة كسب الوقت لا يتساوى فيها الطرفان الاسرائيلي والفلسطيني، فهناك طرف يمثل الرابح وصاحب النقاط في مباراة رياضية والوقت في صالحه بينما الآخر يكون خاسراً والوقت ضده قطعاً (٥).

وفي إطار لعبة كسب الوقت يعتقد نتنياهو أن الوضع القائم، أمريكياً ودولياً وعربياً وفلسطينياً، لا يستوعب تمرير تسوية على غرار تلك المرسومة في مخيلته، كما يعتقد أن التحولات المتوقعة ستخلق وضعاً أفضل (٦).

د- في حديثه الفكري الاستراتيجي لخص نتنياهو نظرته للسلام معنا ومع العرب، في جمل تلزمنا أن نفكر مع من نتعامل ومن نواجه يقول "الأمن هو السلام وأي اسرائيلي يعتقد غير ذلك إنما يخدع نفسه" "لقد كانت بين المانيا وفرنسا في العام ١٩٣٨ معاهدة سلام وكانت العلاقات طبيعية والحدود مفتوحة والتبادل التجاري سجل تقدماً كبيراً... لقد كان الوهم يسيطر على عقول الفرنسيين بأن السلام مع الالمان سيكفل لهم الهدوء. أهملوا الأمن، وقد دفعوا ثمناً كبيراً نتيجة الايمان بهذا الوهم".

"لسوء حظ إسرائيل أننا نعيش وسط محيط عربي متخلف وهذا المحيط لن يخدم إسرائيل اقتصادياً... بل قد يضر بالاقتصاد الاسرائيلي القوي".

Digitized by Birzeit University Library

"إن مكان إسرائيل الطبيعي هو في الغرب حيث العالم الحر والعولمة والديمقراطيات والاقتصاد، أما في هذه المنطقة المتخلفة حضارياً حيث تسود المنطقة الديكتاتوريات المظلمة فلا" (٧).

السؤال هو: كيف سيتعامل شريك السلام هذا مع هؤلاء المتخلفين؟

٨- الموقف الرسمي الفلسطيني والعربي : مواجهة التعنت الاسرائيلي بالمفاوضات

أ- مقابل ذلك هناك اصرار فلسطيني ومن ورائه عربي بأن المفاوضات والمزيد من المفاوضات هو السبيل لمواجهة التعنت الاسرائيلي، لأن البديل في نظرهم كارثة تؤدي إلى تدمير السلطة وأشياء أخرى ليسوا مستعدين لمواجهتها حالياً(٨) .

وفي مقابلة مع السيد نبيل عمرو طالب بإعطاء فرصة للتفاوض والسلام كما أعطيت لشعارات التحرير الكامل والكفاح المسلح والتي استغرقت خمسين عاماً.

فالسلطة لذلك لا تفوت لقاءً إلا وتحضره وإذا أفلت منها لقاء أو فشل تطلعت إلى لقاء آخر ولم تتردد في قبول لقاء آخر أكثر سوءاً.

ومن هنا يمكن فهم معنى قبول المبادرة الأمريكية ثم القبول بالرجوع للمحادثات المباشرة بعد فشل أمريكا في اقناع إسرائيل بقبول المبادرة.

ب- هناك مراهنة على عدة أمور كي توفر المناخ المناسب لاختراق ايجابي وكلها أمور في ظهر الغيب:

- تغيير حكومي اسرائيلي بالسقوط أو تقديم الانتخابات.
- مؤتمر قمة عربي طارىء يعيد الهيبة العربية ويشكل رسالة قوية لاسرائيل وأمريكا على طريق إعادة الاعتبار للتضامن والموقف الموحد المؤثر، وهذا ما لم يحدث حتى الآن لا بشكل مصغر ولا شامل لعمق الخلافات العربية وايثار العرب ترك الملف الفلسطيني بيد الفلسطينيين.
- تطور موقف أوروبي عملي إلى جانب أمريكا يعطي الساحة الدولية نوعاً من التوازن الذي يعيد نتنياهو لرشده، والظاهر أن أوروبا غير مهيأة بعد لمثل هذا الدور، وما تزال أمريكا تسيطر على الساحة الشرق أوسطية بقوة وبشكل منفرد.

Digitized by Birzeit University Library

- موقف دولي تتبناه المؤسسات الدولية يعطي القرارات الدولية نوعاً من الالزام والقوة لحمل إسرائيل على الرضوح لها. ولقد كان موقف كوفي أنان حاسماً في قوله بأن الأمم المتحدة لا تنوي التدخل كوسيط في الشرق الأوسط لأن أمريكا هي الوسيط الوحيد والراعي الأوحد لعملية السلام.

- البعض يرى أنه يمكن تخفيض سقف الموقف عندنا لأنه أفضل من لا شيء وما لا نأخذه بالمفاوضات لن نأخذه بأي شيء آخر، وهؤلاء عندهم استعداد للقبول بأقل من المبادرة الأمريكية ولهؤلاء فلسفة خاصة وثقل نوعي في الساحة الفلسطينية وأروقة المفاوضات.

إعلان الدولة ومكانته من معركة استعادة الحقوق

الموقف الفلسطيني الرسمي من تطورات الأحداث السياسية هو التركيز على ما سمي باستحقاق إعلان الدولة في أيار ١٩٩٩. والآن هناك معركة إعلامية محتدمة حول هذه النية لإعلان الدولة ومدى نجاح ذلك، وبأي معنى يكون النجاح. يبدو أن فتح المعركة مبكراً جاء - فلسطينياً - كوسيلة ضغط على الجانب الاسرائيلي لتسريع المفاوضات حول المرحلة الانتقالية والنهائية، ذلك أن اعلان الدولة جاء تحت تهديد أن عدم انجاز اتفاق حتى ذلك الوقت يعني فتح الباب أمام الاعلان باعتبار أن السلطة الفلسطينية تصبح في حل من أمرها.

والظاهر أن رهان إعلان الدولة يلقى نوعاً من القبول متزايداً، وهناك امكانية أن يحظى بدعم معقول عربياً وفلسطينياً وأوروبياً وحتى اسرائيلياً إلى حدّ ما (حزب العمل). ولكن يتم نسيان أن هناك رهاناً آخر يتمثل في استعادة الأرض في الضفة وغزة والقدس باعتبارها جسم الدولة، وبدونه نضيف اعلاناً آخر سياسياً بدون رصيد من السيادة والمقومات، مع مخاطر محتملة لتطور الوضع وتكريس الاحتلال للوضع الراهن، كما أشار د. حيدر عبد الشافي في مقابلة مع جريدة القدس، وكما حذر الشيخ أحمد ياسين بنفس المعنى.

الرهانان متلازمان وأحدهما يتسع والآخر يضيق رغم أن الرهان الثاني هو الأساس وليس الأول. فالسيادة والأرض هما أساس الاستقلال الحقيقي للشعب والدولة وليس مجرد الاعلان الرمزي للسيادة في ظل انتقاص صارخ للسيادة والاستقلال السياسيين [٩].

Digitized by Birzeit University Library

وعلى مدى الأشهر الماضية استهلك هذا المحور من الجهد الاعلامي والتعبوي، مما غطى على المحاور الأهم والأخطر من المسارات والاهتمامات الواجب الالتفات إليها، وقد بدأت اسرائيل بحملة منظمة لمواجهة هذا الاحتمال، وحملت جريدة القدس على صدر صفحاتها وثيقة للخارجية الاسرائيلية تعالج هذه القضية قانونياً وسياسياً استناداً إلى الاتفاقيات الموقعة [١٠].

من مدريد إلى المبادرة الأمريكية ... ضيق مستمر وانخفاض في السقف

فتحت طريق التسوية ببوابة مدريد "الأرض مقابل السلام" الواسعة نسبياً، وانطلقت في لقاءات واشنطن التي ضيقت الباب وأبرزت التعنت الاسرائيلي. وفي مقابل كان التصميم النسبي لوفد الداخل، وخصوصاً في موضوع الاستيطان. حتى جاءت قفزة أوسلو السرية في المجهول لتضيق الأفق أكثر ولا تقدم أي ضمان بزوال الاحتلال نهائياً أو تدريجياً. واقتصر الحديث عن الصلاحيات بدون سيادة كاملة، ثم جاءت وتتابعت الاتفاقيات التطبيقية في تراجعات مستمرة حتى انسد الأفق تقريباً ولم يبق من متنفس فعلي للمسار التفاوضي إلا في ظل قبول مستمر لما تعرضه اسرائيل وإلا فالأزمة مستمرة.

القدس في الحالة الراهنة تهضم وتهوّد بوتيرة متسارعة، أحياء استيطانية جديدة، مصادرة بيوت وأراض وعقارات، تهجير لأهلها وتوسيع لحدودها في خطوة كبيرة لتسريع هضمها وتوسيعها من ١٣٦كم٢ إلى ٦٤٠كم٢ بضم مساحات واسعة ومستوطنات...الخ.

كل ذلك يتم في ظل استمرار عملية السلام والتفاوض واللقاءات، وكأن شيئاً لم يحدث وكأن مقولة نتنياهو ستصدق حين قال "سيعتاد العالم على مواقفنا ويتعامل معها".

الحركة الاستيطانية مستمرة على قدم وساق وبشكل مستفز وعلى كل المحاور، وتحت اسم النمو الطبيعي للعمران في المستوطنات باعتبارها شرعية تنمو مثلما تنمو نابلس والخليل وغزة ولكن لا تبنى مستوطنات جديدة ، كما يقول الموقف الاسرائيلي.

لقد تم دخول المفاوضات أصلاً لوقف غول الاستيطان وانقاذ ما يمكن انقاذه من الأرض الفلسطينية ولكن ذلك لم يتم بل تزايدت وتيرته وكل ذلك يفرض وقائع يصعب، إن لم يستحل، تجاوزها بالمفاوضات النهائية. وهناك إجماع قومي اسرائيلي بألا تزال أية مستوطنة.

Digitized by Birzeit University Library

وكذلك الحال بالنسبة لحق العودة وتقرير المصير وبقية قضايا الحل النهائي. إن الواجب الوطني والديني والقومي والاخلاقي يقتضي الوقوف والمحاسبة للنفس ومراجعة المسار وتقييم المسيرة بصدق كامل ومساءلة حقيقية - رغم صعوبة الأمر - لوقف التدهور واستمرار عجلة الانهيار الشامل في المسار وكل المسارات.

التحليل الخاطىء والتقدير غير السليم كان منذ مدريد والقائلة عندما راح أصحاب الطرح القائل "لا بديل غير ذلك" يتحدّون معارضيهم قائلين "هاتوا بديلكم"، فكانوا منذ البداية على خطأ في منهجهم لأنهم لم يحسبوا تقلب الأيام ودورتها، وأحسنوا الظن في عدو لا يصح حسن الظن فيه.

لقد كان عليهم وهم يختارون البديل الأسوأ من بين البدائل التي كانت متاحة أن يشعروا الأطراف جميعاً، ولا سيما عدوهم الذي راحوا يفاوضونه ويتزعون عنه سمة العداوة، أن ثمة بدائل لهذا الطريق الذي دخلوه، إن اقتضت الظروف [١١].

تغيرات عميقة في الساحة الفلسطينية

إن الساحة الفلسطينية في ذكرى مرور خمس سنوات على أوسلو تشهد تغيرات عميقة وتوجهات للتغيير الايجابي وتحتاج إلى الإرادة السياسية الصادقة لجمع شمل قوى وأحزاب وجموع شعبنا في برنامج انقاذ شامل يستدرك ويبني. فالاحباط المتواصل لا يعالج بوعود التغيير بل بإرادة التغيير والمراجعة الحقيقية والاستعداد لالتقاط اللحظة التاريخية المناسبة لإحداث التغيير المطلوب وحشد كل الطاقات خلفه.

إن طول الانتظار، مدعاة لليأس والقنوط والكفران، وإذا لم تخرج الشعوب من دائرة القهر والخذلان وتكبيل الإرادات، فإنها ستنكفىء على ذاتها وفي داخلها لتنفس عن حقدها وقهرها بطريقة لا ترحم ولا تحمل البشرى لأحد. فتراكم الهزيمة قاتل، والفراغ وعبثية السعي قاتلان وكذلك الضياع المرهق وغياب الغاية والهدف وعدم الانجاز [١٢].

والمطلوب هو المراجعة الشاملة وتصحيح الأخطاء في مجالي ومسعيي البناء والتحرير، ومن محاربة الفساد والمحسوبية إلى قيام المجتمع الحر الديمقراطي الشوري الذي تصان فيه كرامة الانسان ويأمن على نفسه ورزقه وفكره وحقه في التعبير والمشاركة في المسؤولية وإلى بناء المؤسسات على أسس صحيحة من الكفاءة ونظافة اليد والشفافية، إلى القضاء المستقل والعادل إلى التوازن بين مركبات المجتمع وقواه بشكل يؤهلنا أن ننطلق لمواجهة

Digitized by Birzeit University Library

التحديات الخارجية بوحدة وطنية ومشروع جامع وهدف واضح وصف موحد رغم اختلاف الرؤى والمنظور.

أما معركة التحرير فالقادم فيها أصعب مما مر والمعركة فيها أشرس ولا ينفع فيها صف مفكك وإرادة مهزوزة وهدف يسوده الضباب.

المعارضة هي في حالة إرباك أيضاً، وإن كان ذلك من زوايا مغايرة لوضع السلطة، وهي امام خيارات صعبة فإما الاستمرار في برامجها ومشاريعها واستراتيجياتها المعارضة للخط الرسمي والتزاماته، وهذا الخيار هامشه يضيق مع استمرار السلطة في برنامجها المرتكز على التفاوض والالتزام بالاتفاقيات والشراكة مع الطرف الاسرائيلي، وهذا يؤدي إلى التعارضات التي شهدناها على مدى الخمس سنوات الماضية بوتائر متعددة من الشدّة إلى الهدوء الحذر لكن التمادي قد يسوق إلى ما هو أخطر، وإما التراجع عن البرامج والانخراط في السلطة أو افساح المجال كاملاً لبرنامجها، وهذا الأمر مع ما يتيحه من هدوء داخلي، لكنه هدوء مدمّر، يضع كل البيض في سلّة المغامرة المسماة بعملية السلام والتي بات الجميع وبدون استثناء لا يستبعد خيار انهيارها أو فشلها بغض النظر عن الأسباب، وهذا أيضا يجعل الطرف الاسرائيلي يتمادى في منهجه التعنتي بدون ضغوط تذكر ذلك أنه يطمئن أنه لن يجد سوى معارضة مستوعبة لكل ما سيفعله من إجراءات واستفزازات، فالكل، فلسطينياً، أصبح تحت سقف الالتزامات.

هذه الصورة تلزم الجميع بالمراجعة والدراسة الحقيقية للحالة السائدة والخروج من حالة التأزم المستعصية، والتي خلقتها هذه المسيرة العرجاء ذات الأسس المختلفة من أول يوم. ولعل ما هو قادم مما يسمى باستحقاقات الحل النهائي سيبرز بشكل أكثر الخطأ التاريخي لهذه التسوية وأسسها ومضامينها، ولعل تكتيك التلويح بإعلان الدولة يأتي في سياق محاولة التأسيس لمعطيات جديدة من خلال الخروج على النص وقلب الطاولة، ولكنها في الحقيقة أقرب إلى الخطوات المتسرعة من فرط الضيق والضغط تحت وطأة كابوس الحل السلمي المزعج.

إن الحل المطبّق باسم أوسلو قد مزق الساحة، وأضعف الجميع وبات من الوصفات الأساسية لمنع الوحدة الوطنية حتى في حدّها الأدنى المتمثل في التنسيق للمواقف. وإن لم يتم التدارك بمراجعة هذه المسيرة والشجاعة في استخلاص العبر، مهما كانت مؤلمة، فإن المسار كله مرشح للانهيار بدعوى المحافظة على المنجزات التي تحققت، مع نسيان أنها منجزات حرمتنا مما هو أهم منها، وفرضت علينا ما هو أثمن منها بما لا يقارن.

Digitized by Birzeit University Library

الهوامش

١- منير شفيق، **اتفاق أوسلو وتداعياته**، (لندن : ١٩٩٤)، ص٧٣.

٢- صحيفة **القدس**، ١٩٩٨/٨/١١ ، ص ١.

٣- باراك.

٤- صحيفة **القدس**، ١٦/تموز، العدد - ١٠٣٧٧، ص ١.

٥- جوزيف سماحة / محرر سياسي لبناني، صحيفة **القدس**، ١٩٩٨/٨/١١، ص ١٦ .

٦- ياسر الزعاترة "محاولة للدخول إلى عقل نتنياهو"، **السبيل**، عدد ٢٤٢ ، الثلاثاء ٢١ - ٢٧ تموز ١٩٩٨.

٧- صالح النعامي، "نتنياهو يكتشف المحيط العربي المتخلص"، **الرسالة**، غزة ١٩٩٨/٧/٢ .
"القول ورد في المؤتمر الاقتصادي المعقود في مدينة زخرون يعقوب".

٨- زياد أبوزياد في مقابلة مع جريدة **السبيل**، عدد ٢٣٩، ٣٠ حزيران - ٦ تموز /١٩٩٨.

٩- جهاد الخازن، جريدة **النهار البيروتية**، ١٩٩٨/٧/١٩، عن النشرة المصورة ٣٢١.

١٠- صحيفة **القدس**، ١١ اب ١٩٩٨.

١١- منير شفيق، أوسلو ١ و ٢، **المسار والمآل**، ص ٢٠٧.

١٢- فرج شلهوب، "سياسة الدفع للمجهول"، **السبيل الأردنية**، ٢١ تموز / ١٩٩٨.

Digitized by Birzeit University Library

مقالات رأي

عملية البناء الوطني: تحديات وآفاق

د. باسم الزبيدي*

من أكثر التعليقات طرافة وربما مدعاة للحزن على راهن الحال فلسطينيا، وخاصة ما يتعلق بعملية البناء الوطني وآفاقها، ما عبر عنه مواطن حين قال:

"كان وجود السلطة حلما لنا، لأن السلطة منا بكل مسؤوليها، وهم قد عاشوا معاناة شعبنا، فهم سيكونون أكثر حرية من السويد وسويسرا، هكذا كان أملنا وحلمنا. ولكن عندما رأينا السلطة على أرض الواقع اختلف الأمر، فهناك جزء صغير من الوطن حقق مقولة نجيب محفوظ في رواية "اللص والكلاب". ففي هذه الرواية كان الصديقان يقتسمان كسرة الخبز بينهما، وعندما تسلم أحدهما السلطة قتل صديقه ".

بعد مرور خمسة أعوام على اتفاقية أوسلو وما رافقها من تغييرات عميقة في الكيانية الفلسطينية، لا زال الجدل والخلاف قائماً حول معنى وجدوى هذه التغييرات وطبيعة علاقتها الإجمالية بآفاق وإمكانيات نيل الحقوق الوطنية والمتمثلة بإقامة الدولة المستقلة والتي طالما انتظرها الفلسطينيون. لقد ألقى جانب كبير من هذه التغييرات العميقة بظلاله على عملية البناء الوطني الجارية، والتي هدف الفلسطينيون إلى جعلها مرحلة إعداد مادي ومعنوي لانبثاق الدولة الفلسطينية. وبمعنى من المعاني، تصبح عملية البناء هذه، وما يرافقها من تحديات وما سيترتب عليها من نجاحات أو إخفاقات حيزا كاشفا لأمرين: الأول هو درجة صدقية منظومة من المعتقدات والمسلمات طورها الفلسطينيون مع الزمن وأصبحت تحتل مساحة كبيرة في كيانيتهم المعاصرة وركنا هاما في معالم وعيهم للذات

*د. باسم الزبيدي: حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة سينسيناتي في أمريكا، أستاذ الفكر السياسي في جامعة النجاح الوطنية.

Digitized by Birzeit University Library

والآخر. والثاني، هو مدى تأثير الشروط والقيود المنبثقة من اتفاقيات أوسلو وتبعاتها المادية والأخلاقية على الواقع الفلسطيني وبيئته الداخلية وخاصة على تلك الجوانب المتعلقة بفرص وآفاق نجاح عملية البناء الوطني الراهنة.

ما ستقتصر على فعله هذه الورقة هو مناقشة منظومة المعتقدات الفلسطينية تلك وفحص مدى انسجامها أو تعارضها مع استحقاقات عملية البناء الوطني ومن ثم تقييم الجهود المبذولة فلسطينيا في هذا السياق وإلقاء الضوء على أهم إخفاقاتها بعد مرور خمسة أعوام على اتفاق أوسلو.

لقد خضعت عملية البناء الوطني، وما زالت تخضع، لتأثير مجموعة من العوائق والمؤثرات التي لم تقتصر على الشروط والمحددات التي فرضتها الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، وإنما شملت أيضا تأثيراً موروثاً طويلاً لمنظومة من المعتقدات والمسلمات، خيمت على الوعي الفلسطيني وحددت ملامحه والكيفية التي ينبغي أن يرى بها الفلسطينيون أنفسهم والآخرون. ومن هذه المسلمات:

أولاً: التمايز والفرادة

وهي تفيد بأن الشعب الفلسطيني بالرغم، وأحيانا بسبب، ما حل به من شتات وتشريد وجور، يمتلك مجموعة من الخصال الفذة والفريدة التي تجعله ليس فقط متمايزا عن الآخرين، وإنما أيضا متعالياً عليهم في كثير من الأحيان. لقد دفع هذا الاعتقاد بالفلسطينيين، شعباً وقيادة، إلى رؤية أنفسهم بتميز واستعلاء شديدين عن الآخرين في مجالات الوعي والقدرة والموهبة. فنظروا إلى أنفسهم دوما كوكلاء للحضارة وروادا للمدنية وجهابذة بناء وإعمار وتقدم. فهم، وبمخيلة أنفسهم، بناة للدول والكيانات ومرشدو ثورات وملهمو حركات نضالية كثيرة في العديد من بلدان العالم.

لقد جاءت عملية البناء الوطني واضعة هذه المسلمة (مسلمة التمايز والفرادة) على محك وخضعة إياها للاختبار. فهي توضح للفلسطينيين، وبشكل ملموس، مدى صدقية انطباعاتهم تجاه أنفسهم والآخرين وحجم الإجحاف أو المغالاة فيما يتعلق بتقديراتهم لقدراتهم ومواهبهم، وبالتالي، درجة تمايزهم وفرادتهم. وهي تأتي لتمكينهم من رؤية أنفسهم كما هم دون انتقاص أو مبالغة ولتجعلهم يستذكرون حكمة من قال "رحم الله امرأ عرف قدر نفسه".

Digitized by Birzeit University Library

ثانيا، الاحتلال كسبب لبؤس الحالة الفلسطينية

وهي تقضي بأن الاحتلال الإسرائيلي هو السبب الرئيسي في بؤس الحالة الفلسطينية وتصدعها. وتنبثق هذه المسلمة من حقيقة أن الاحتلال الإسرائيلي قد طبق، وطوال ثلاثين عاما، سياسات قمع وقهر وتدمير ضد الوجود الفلسطيني. فبعد ابتلاعه للأرض، عمل الاحتلال على إلحاق الاقتصاد الوطني الفلسطيني بعجلة اقتصاده بهدف إضعافه وخنقه. كما حاول قولبة الثقافة الفلسطينية بهدف تسميمها وإفراغها من مضامينها الوطنية والحضارية ليتسنى له استبدالها بقيم ومفاهيم انهزامية سلفية تتنافى مع الاستحقاقات التي تقتضيها عمليتا التحرر والبناء. هذا كله مضافا إليه بالطبع كثير من الخطط والسياسات والمشاريع التي هدفت إلى كسر شوكة الفلسطينيين وتدجينهم للتمكن من تجاوزهم وإنهاء قضيتهم. ولكن إدراك هذه الحقائق حول الجرائم التي اقترفها الاحتلال ضد الفلسطينيين ومقدراتهم ينبغي أن لا يدفع بهم إلى فقدان القدرة على التمييز بين ذاك الإرث الممقوت وبين إرث سلبي آخر صنعوه بأنفسهم ويتمثل بمحطات الإخفاق والفشل وبؤس الخطط والبرامج وسوء القرارات والسياسات وبهاتة فكرهم الاجتماعي والسياسي.

فالقراءة الموضوعية للتجربة الفلسطينية تقود للاعتقاد بأن جزءا هاما من بؤسها نفع مسؤوليته ليس على الاحتلال وإنما على الذات حيث أن جزءا كبيرا من هذا البؤس هو حصيلة تراكم طويل من سلبيات وإخفاقات وأنماط سقيمة من الفكر والممارسة تعايش معها الفلسطينيون وصقلت وعيهم وأفعالهم. فمن المعروف، مثلا، أن الاحتلال وتراثه المقيت هما المسؤولان عن ابتلاع الأرض وتدمير الإمكانات والقدرات الفلسطينية والتي هي أساسية لأية كيانية قادمة، ولكنه ينبغي أن يكون واضحا لنا، أيضا، أن الاحتلال الإسرائيلي لم يكن السبب، مثلا، في امتلاك الفلسطينيين لفصائلية فجة قامت على التعصب والانغلاق والسلطوية، أو في انتعاش روح العشائرية والقبلية لديهم، أو لما هو ماثل أمامهم اليوم من سوء إدارة وفساد مالي وسياسي وغياب للمساءلة والمحاسبة وتعطيل القوانين.

ثالثا، رومانسية النظرة إلى منظمة التحرير

وهي تتمثل باعتقاد راسخ، خيم على الوعي الفلسطيني ولفترة طويلة من الزمن، ومفاده بأن قيادتهم تمتلك الأهلية والقدرة والموهبة اللازمة لتحرير الوطن وإعادة بنائه وإعماره. وترتكز هذه المسلمة على الاعتقاد بأن القيادة الفلسطينية، وبحكم تجاربها وما

Digitized by Birzeit University Library

واجهته من تحديات ومحن، أصبحت تمتلك الصلابة المطلوبة والأهلية اللازمة لتحقيق أحلام الفلسطينيين. وقد ساعد عامل آخر على تكريس هذه المسلمة تمثل بالنزعة الرومانسية والمثالية التي اتسمت بها نظرة الكثيرين من الفلسطينيين، وخاصة في الداخل، تجاه منظمة التحرير وقياداتها في الشتات. فقد تحولت منظمة التحرير وقياداتها بأنظارهم إلى معبد ومجموعة من القديسين، لدرجة أن العمل الوطني برمته أضحى مجرد وسيلة لإرضاء القادة والمسؤولين ونيل مباركتهم. ويختتم أصحاب هذه المسلمة بالقول أن القيادة، وكما كانت دائما قادرة على تجاوز المحن وتذليل التحديات وحماية القضية الوطنية ونقلها إلى بر الأمان، هي اليوم قادرة على تدشين بنية عصرية ومتينة للكيانية القادمة.

رابعا، الدولة كغاية لذاتها

اعتقاد الفلسطينيين بأن خلاصهم من المحن والتحديات سيتحقق مع إنشاء الدولة المستقلة والتي ستعني لهم حلول ساعة الفرج المنتظرة وتدشين عهد جديد يقود إلى الحرية والازدهار. إن مثل هذه المسلمة أصبحت اليوم عرضة لتحديات أكبر نتيجة لما يتسم به هذا العصر من معطيات مادية وأخلاقية ذات أبعاد ومضامين كونية من شأنها أن تقلل أو تمس من القيمة التقليدية المنوطة بالدول والكيانات السياسية. فأهمية الدولة اليوم لا تنبع من توافر عناصرها التقليدية والمتمثلة بالأرض والشعب والحكومة والسيادة، وإنما بما تمتلكه تلك الدولة من إرادة وقدرة واستعداد لصيانة الحريات والحقوق ومواكبة العصرية واستحقاقاتها في ميادين السياسة والاجتماع والاقتصاد والأخلاق والدين. ومعنى ذلك للفلسطينيا أنه يصبح من الضروري أن يكف الفلسطينيون عن الاكتفاء بالتمترس خلف شعار الدولة الفلسطينية والنظر إليها كغاية بحد ذاتها معتقدين بأن قيامها سينهي المحن والتحديات. وبالرغم من الأهمية المحورية التي تتمتع بها الدولة كإطار سياسي وقانوني منظم، إلا أن الأهمية الأعظم لها تبقى مناطة بمدى عصريتها واستعدادها للتعايش مع استحقاقات العلم والتقدم، وبقدرتها على تحقيق العدالة الاجتماعية وإقامة سلطة القانون ونجاحها في تدشين نظام ديمقراطي يدافع عن الحريات ويحمي الحقوق، وإلا ما جدوى وجود دولة عاقر كالصومال؟

والآن، وبعد مضي خمسة أعوام على أوسلو، وعلى انطلاق عملية البناء الوطني لدى الفلسطينيين، يبقى السؤال الذي يداهمنا هو: على ضوء التجربة الفلسطينية في عملية البناء، أين تقف صدقية منظومة عقائدهم ومسلماتهم تجاه أنفسهم والآخرين؟ فهل

Digitized by Birzeit University Library

جاءت هذه العملية وما تمخض عنها مدعمة لمعتقدهم بأنهم متمايزون وفريدون؟ وهل حقيقة أن أسباب الإخفاق والتلكؤ في العديد من جوانب البناء ومقتضياتها هي فقط تلك المتمثلة بالاحتلال الإسرائيلي ومخلفاته؟ وأيضا، هل تمتلك القيادة الفلسطينية ونظامها السياسي الراهن الرؤى والأهلية اللازمة لبناء عصري ومتين؟ وأخيرا، هل جاءت عملية البناء الوطني معززة لفكرة الدولة كغاية بحد ذاتها أم كوسيلة لتحقيق خير أسمى؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة، وخاصة إذا ما أردنا تقييما موضوعيا ورصينا لحاضر عملية البناء الوطني ومستقبلها، هي بمنتهى الأهمية، ولكن ضيق الحيز هنا يحول دون القيام بذلك مما سيجعل النقاش مقتصرا على بعض النقاط التقييمية العامة لراهن عملية البناء الوطني وإشكالاتها، وخاصة في جوانبها السياسية.

من الملاحظ الآن، وبعد مضي خمسة أعوام على اتفاق أوسلو، أن الكيانية الفلسطينية الداخلية قد شهدت تطورات عميقة وهامة في الكثير من المستويات السياسية استطاعت أن تغير الكثير من معالمها وأن تنقلها إلى شواطئ أصبح من الصعب معها التكهن بما ستنتهي إليه. فمع قدوم السلطة الفلسطينية، وبهدف ممارسة السيادة وإنقاذ الحال الفلسطيني وإعادة إعماره، تم إنشاء الكثير من المؤسسات والأجهزة والهيئات، كما تم وضع وتنفيذ العديد من السياسات والخطط والبرامج. ولعل أهم التطورات هي تلك التي حصلت في المجال السياسي وتمثلت بالانتخابات التي جرت في كانون الثاني ١٩٩٦ وتمخض عنها انتخاب مجلس تشريعي فلسطيني للإسهام في إدارة الشؤون الداخلية في المرحلة الانتقالية، والذي بميلاده أصبحت ملامح النظام السياسي الفلسطيني أكثر اكتمالا ووضوحا. وقد أدى هذا الاكتمال والوضوح في ملامح النظام السياسي بدوره إلى طرح الكثير من التساؤلات حول فلسفته وميزاته وفيما إذا كان يعكس هموم الفلسطينيين ويعبر عن طموحاتهم، وفيما إذا كانت اتجاهاته استبدادية سلطوية أو ديمقراطية تحررية. ما أرغب بالانتقال إليه الآن هو الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال فحص طبيعة هذا النظام وتحديد اتجاهاته ليتسنى لنا معرفة ما إذا كان ديمقراطياً أو سلطوياً. ولكن، وقبل الغوص في ذلك نستعرض سريعا أهم ملامح النظامين (السلطوي والديمقراطي) ليتسنى لنا الحكم بموضوعية على الحال الفلسطيني.

هناك مدرستان عريقتان في الإرث السياسي الإنساني: تقوم الأولى على منطلقات استبدادية استعبادية، والثانية على أخرى تحررية خلاصية. وينبثق من الأولى نظام سياسي تكون هيئاته وقوانينه ومفاهيمه انعكاسا لرغبات وميول شخص الحاكم وتأتي منسجمة مع رؤيته وخياراته ومتوائمة مع نزعاته ونزواته. إن مثل هذا النظام يقود لا محالة إلى

Digitized by Birzeit University Library

التعسف والطغيان لأنه يحول الأفراد إلى رتل من التابعين الأذلاء ويجعل من الحاكم مستبداً متغطرساً. بينما الثانية ينبثق منها نظام سياسي تكون سلطاته ونشاطاته وقيمه امتداداً لإرادة الأفراد وطموحاتهم لكونه يرتكز على سيادة الشعب غير القابلة للتجزئة أو الانتقاص ويعكس الرؤى والإبداعات الجماعية وليس النزوات الفردية الصادرة عن الحاكم. ومثل هذا النظام يصون الحرية ويحمي الحقوق ويجعل من الأفراد مواطنين أتوبياء فخورين بأنفسهم ويحول الحاكم إلى مأمور ينفذ إرادتهم ورغباتهم ليس إلا.

أما بالنسبة للحال الفلسطيني فهو، ولأسباب كثيرة داخلية وخارجية، يتصف بالكثير من الخصال التي يصعب على أساسها اعتباره ديمقراطياً، فبعد خمسة أعوام من انطلاق عملية البناء ما زال القانون الأساسي (الدستور) غير مقر ومغيباً عن الحياة السياسية، مما يعني عدم وضوح القواعد التي يسير وفقها نظام الحكم، والأسس التي تنظم سلطاته وصلاحياته وعلاقاته المختلفة بعضها ببعض، والقواعد التي تبين ما للأفراد والجماعات من حقوق وحريات. إن وجود مثل هذه القواعد والأسس من شأنه أن يؤدي إلى الإقرار بالسلطة المقيدة التي تخضع لقواعد تعمل على الحد من نزعتها الجامحة لاستحواذ القوة وتحول دون تمكينها من تحويل تلك القوة إلى تعسف وجبروت.

غياب القانون

إن السلبيات الناجمة عن غياب القانون الأساسي كمحدد لقواعد السلطة وأسس الحكم في فلسطين تتجلى أمامنا وبصور متعددة من بينها هيمنة السلطة التنفيذية وتضخمها، وعدم فصل السلطات، وعدم تطبيق القوانين وتجاوزها، وتهميش السلطة القضائية، وإهمال السلطة التشريعية ودورها. فالسلطة التنفيذية هي صاحبة اليد الطولى في ترتيب وتنظيم الحياة السياسية بجزئياتها وتفاصيلها الدقيقة. بينما السلطة التشريعية (المجلس التشريعي) ما زالت تقف عاجزة عن إنجاز الحدود الدنيا مما هو منوط بها من وظائف ومهام في التشريع والتمثيل والمداولة والإشراف والمراقبة والتحقيق وتعديل الدستور. كما أن السلطة القضائية هي مغيبة تماما بحكم إلحاقها بالسلطة التنفيذية وتبعيتها الكاملة لها، ولاعتبارات سياسية داخلية وخارجية، مما يجعلها غير قادرة على القيام، وبشكل نزيه ومرض، بما يناط بها من مهام كالفصل في المنازعات وتطبيق القانون وحماية الأفراد وحقوقهم والمراجعة القضائية والحكم على دستورية القوانين والأنظمة.

Digitized by Birzeit University Library

ولتكريس هذا الحال دأبت السلطة التنفيذية ومنذ البداية على استحواذ الجزء الأكبر من عوامل القوة والتأثير، بالوسائل الشخصية والسياسية والمالية والإدارية، حتى أصبحت المحدد الأقوى الأوحد لمعالم حياة الفلسطينيين السياسية. فنراها اليوم مدججة بالأجهزة والمؤسسات والهيئات والإدارات وبالطاقة البشرية ومسلحة بالمال، مما يضع بيدها مقدارا مغريا من القوة سرعان ما يتحول إلى تعسف وطغيان. فالواقع الراهن للسلطة التنفيذية اليوم هو ذاك الواقع الذي حذر منه مونتسكيو عندما ذكرنا بأن السلطة التي تتمتع بقدر عال من القوة والتأثير تتمادى في استخدامها وتستمر في إساءة استعمالها حتى تجد حدودا توقفها، وأن الحرية الحقة لا تتوفر إلا حين لا تنقضها تجاوزات السلطة.

إن امتلاك السلطة التنفيذية لمقدار عظيم من القوة والتأثير في حياة المواطنين جعلهم ينظرون إليها ليس كمجرد هيئة من بين ثلاث هيئات، وإنما على اعتبار أنها السلطة الوطنية الفلسطينية برمتها مما جعل بنيتها وسياساتها وفلسفتها عرضة للجزء الأكبر من الانتقادات الموجهة لبؤس الحال الفلسطيني الراهن.

الانتقادات الموجهة للسلطة

كانت السلطة الوطنية، وما زالت، عرضة لنوعين من الانتقادات: الأول موجه لمجموعة من السياسات والنشاطات والإجراءات التي نفذتها السلطة الوطنية. والثاني يتعلق بمجموعة أخرى من السياسات والنشاطات والإجراءات التي كان ينبغي العمل على إنجازها ولم يتم إنجازها بعد.

ويشمل الأول انتقادات عدة تتعلق بـ:

أ) تكريس حكم الفرد ونخبة صغيرة وما يترتب على ذلك من أخطار.

ب) الترهل والفساد الإداري الذي يسود المؤسسات والهيئات والأجهزة المختلفة، حيث هناك انتقادات واسعة للتضخم في حجم الوظائف وعدم وضوح معالمها ولطريقة التعيين المتبعة.

ج) التمركز الشديد للسلطات بيد السلطة التنفيذية وإناطة العديد من الدوائر والهيئات والمراكز بها، كديوان الموظفين، والمجلس الصحي الأعلى، ومركز التخطيط، ومركز الأبحاث، وهيئة الرقابة العامة، وهيئة الأمن القومي، وإدارة شؤون العشائر، ومركز الإحصاء المركزي، وسلطة الطاقة، وسلطة المياه، والهيئة العامة للاستعلامات.

Digitized by Birzeit University Library

د)الاعتداء على المال العام واستباحته لدرجة إهدار واختفاء مبلغ ٣٢٦ مليون دولار في عام واحد (١٩٩٦).

هـ) الإساءة للحقوق والحريات من خلال سن عدد من القوانين المقيدة للحريات والحقوق وإصدار عدد من الأوامر والمراسيم كتشكيل محكمة أمن الدولة، ومن خلال إفساح المجال للأجهزة الأمنية للتدخل اللامحدود في شؤون لا تقع في دائرة اختصاصها اصلاً.

و) تفاقم الوضع الاقتصادي لدى الفلسطينيين وتنامي درجة التمايز الاجتماعي بينهم.

ز) تهميش دور المعارضة في وقت تظهر فيه الحاجة الماسة لوحدة الشعب بجميع قواه وإمكاناته الوطنية ليتمكن من الارتقاء إلى مستوى أعلى من الجدية والعطاء ليتسنى له مجابهة ما يعصف به من تحديات داخلية وخارجية.

أما الصنف الآخر من الانتقادات فيتعلق بما لم تنجزه السلطة الوطنية، ويتلخص بـ:

أ) غياب الدستور الذي يحكم عمل السلطة وينظم العلاقة بين هيئاتها الثلاثة مما يعني غياب المتابعة والمراقبة والمساءلة لأداء الهيئة التنفيذية وما يمكن أن ترتكبه من أخطاء وتجاوزات. كما يعني غياب سلطة القانون واستبدالها بالسلطة العشائرية أو بالأجهزة الأمنية مما يؤدي إلى تراجع ملحوظ للديمقراطية ولمدنية المجتمع الفلسطيني.

ب) غياب دور المؤسسات وتلاشي أهميتها في الحياة العامة لصالح سلطة الفرد الواحد وعظمة تأثيره. فالقرارات والسياسات هي انعكاسات لمشيئة شخص واحد أو قلة منهم، وإلا فكيف يمكن تفسير المكارم المقدمة للمرضى والمتفوقين والمحتاجين، وغيرهم؟ أليس من باب الأولى أن تعالج هذه الحالات ومثيلاتها بطريقة عصرية من خلال المؤسسات والأجهزة المختصة (كوزارة الصحة والتعليم العالي والشؤون الاجتماعية مثلا) كما يحدث في الكثير من البلدان؟

جـ) غياب الفصل بين السياسة والإدارة والذي من شأنه أن يعيق تغليب الكفاءة والأهلية على الولاء والحزبية وأن يؤدي، بالتالي، إلى غياب أنظمة الرقابة الفاعلة ضد التجاوزات المالية والإدارية والأخلاقية في المؤسسات العامة.

Digitized by Birzeit University Library

د) عدم إنشاء مجلس القضاء العالي مما يعني بقاء قرارات تعيين القضاة وإنشاء المحاكم بيد السلطة التنفيذية، وبالتالي منحها مزيدا من القوة.

إن اتسام أداء السلطة الوطنية بالتواضع، إن لم نقل بالإخفاق، ازاء هذه القضايا والمجالات قد ترك قطاعات واسعة من المواطنين في حالة من العبثية واليأس والتراخي والهبوط المعنوي وانعدام الثقة. وإن كانت استطلاعات الرأي العام ذات صدقية يؤخذ بها، فلنسبها وأرقامها دلالات هامة يجب الوقوف عندها بجدية حيث أنها تشير إلى ازدياد مضطرد في نسبة المواطنين الذين يقفون على هامش الحياة السياسية ويختارون أن يكونوا مستقلين أو لا مبالين. كما أن استطلاعات الرأي نفسها تشير أيضا إلى تعاظم مقلق وخطير في نسبة الراغبين في الهجرة للخارج بحثا عن "وطن" بديل. إن أهم ما تكشفه هذه الحالة من العبثية والقنوط هو تعاظم الفجوة بين آمال الفلسطينيين وطموحاتهم من جهة، وراهن حالهم البائس من جهة أخرى. فبعد أن كان طموحهم "سنغافوري" يجدون أنفسهم اليوم فاشلين تعساء ومحاصرين من كل صوب.

عملية البناء الوطني ودلالاتها

بعد هذا الاستعراض السريع لأهم ملامح الحال الفلسطيني الراهن يبقى السؤال الذي تنبغي الإجابة عليه هو: هل ساهمت عملية البناء الوطني الجارية وما يرافقها من تحديات في تدعيم صدقية المعتقدات والمسلمات الفلسطينية حول ذاتهم والآخرين؟ فهل هم حقا أناس متمايزون فريدون؟

يرد البعض على هذا التساؤل بالإيجاب، حيث يرى أن ما تم إنجازه حتى هذه اللحظة هو تعبير عن تمايز وفرادة طالما تمتع بها الفلسطينيون وقيادتهم كما ينظر للواقع الفلسطيني الحالي، وخاصة في جوانبه السياسية، بأنه ليس ديمقراطياً فحسب، وإنما هو، أيضا، من طراز مميز. فهل هو فعلا كذلك؟

إن نعت الواقع الفلسطيني الراهن بـ "ذو الديمقراطية المميزة" أو الديمقراطية من فصيلة "سكر زيادة" يعني للمراقب أحد أمرين: إما أن الحال هو فعلا ديمقراطي ولكن سذاجة المواطنين وضآلة وعيهم تحول دون رؤيته والإقرار به، وإما أن الحال قد بلغ مستوى مميزا من الوضاعة والبله جعل الفلسطينيين شديدي التواضع ولا يتوقعون الكثير ويظنون، بالتالي، أن كل ما يلمع ذهبا. ولكن منطق العدل والإنصاف يوجب علينا القول هنا بأن الأمر هو ليس هذا ولا ذاك: فوجود ديمقراطية "مميزة" ولكن لا يعيبها

Digitized by Birzeit University Library

المواطن، وبالتالي لا يستهلكها ويعيد صناعتها، هو بحد ذاته دلالة قوية وكافية على مأرومية تلك الفصيلة من الديمقراطية. كما أن الاعتقاد بسذاجة المواطنين ووضاعة إدراكهم هو بعينه طغيان سياسي تلفظه الديمقراطية، كما أنه عنصرية مقيتة تخطاها الزمن. أما الاعتقاد بركاكة طموح الفلسطينيين ووضاعة آمالهم و "عدم توقهم للكثير" لدرجة أصبحوا معها غير قادرين على التمييز بين ديمقراطية حقة وأخرى مزيفة أو مفترضة فهو اعتقاد باطل وسقيم لا تدعمه الحقائق التاريخية.

إن الديمقراطية المميزة حقا هي تلك التي تقوم على منظومات من القوانين الجيدة والنظم الإدارية العصرية والمؤسسات الفاعلة والقيم والمفاهيم الإنسانية الرصينة التي من شأنها، ليس فقط صيانة الحريات وحماية الحقوق وتعزيز الانسجامية الداخلية للمجتمع، وإنما أيضا الوقوف بالمرصاد للسلطة الفردية ومحاولات تهميش دور القضاء واستشراء الفساد وهدر المال العام والعمل على تعميق تقاليد المساءلة والمحاسبة والرقابة وتعزيز العدالة الاجتماعية وتقدير الإنسان وحقوقه.

وهل الاحتلال الإسرائيلي ومخلفاته هو المسؤول الأوحد عن بؤس الحالة الفلسطينية؟ أي، هل الاحتلال الإسرائيلي هو المسؤول عن غياب الدستور وتداخل السلطات وغياب سلطة القضاء والمساءلة والرقابة والمراجعة والتقييم؟ وهل الاحتلال هو المسؤول عن ترهل وتبعثر المؤسسات والأجهزة والهيئات وما بها من فساد مالي وإداري وسياسي؟ وهل الاحتلال هو المسؤول عن اتساع الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الناس وعن الارتفاع الملحوظ في نسب الانتحار وحوادث الطرق ونسب الراغبين بالهجرة؟ وهل الاحتلال هو المسؤول عن إنعاش روح العشائرية والقبلية وقتل روح الحزبية السياسية وتحويل الوطن ومؤسساته إلى إقطاعيات سياسية لحفنة من أصحاب النفوذ؟ وأخيرا، هل الاحتلال هو المسؤول، أيضا، عن العجز والاخفاق في التصدي الفاعل لسياسات الاستيطان وتهويد القدس وتحويل ما تبقى لنا من الأرض إلى "محميات طبيعية"؟

إن التمادي في عدم مكاشفة الذات واستمرار الفلسطينيين في تحميل الاحتلال مسؤولية جميع أوزارهم وخطاياهم هو ليس فقط مجافيا للحقيقة وإنما هو، أيضا، خطيئة بحد ذاته. كما أنه تعسفي بحقهم لكونه يفترض بهم أحد أمرين: إما أنهم أصحاب سلبية مطبقة أفقدهم كل قدرة سوى تلك التي تجعلهم فريسة سهلة للاحتلال ولقمة سائغة لأطماعه مما يجعل منهم ضحية ليس إلا، ومن الاحتلال المصدر الأوحد لبؤسهم، وإما أنهم أصحاب مستوى عال من الطهارة والنزاهة الأخلا[illegible] فضلة التي رفعت عن

Digitized by Birzeit University Library

اقتراف السلبيات والأخطاء لدرجة يصبح معها الاحتلال وحده هو مصدر ما هم عليه من بؤس وآلام. إن أخذ الفلسطينيين بأي من هذين الافتراضين، أو بالأحرى الافتراضين، ينطوي على درجة كبيرة من المخادعة والتضليل من شأنها أن تقودهم إلى مزيد من الإجحاف بحق أنفسهم إذا ما اعتقدوا بشدة سلبيتها، أو إلى مزيد من التفخيم والمبالغة بها إذا ما رأوا أن خصالها ملائكية.

تأتي عملية البناء الوطني اليوم واضعة للفلسطينيين النقاط على الحروف وكاشفة لهم، ليس فقط كثافة وعمق الخلل الذي أحدثه الاحتلال وإرثه لتضاريس حياتهم، وإنما أيضا حجم التأثير المنبعث من موروث رديء وفاسد من المفاهيم والبنى المأزومة والتي انعكست، وما زالت تنعكس، على فكرهم وممارستهم، ومن المرجح أن تبقى ملازمة لهم وأن يبقوا أسرى لها حتى بعد زوال الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية.

وأيضا، هل أثبتت عملية البناء الوطني أن السلطة الوطنية ونظامها السياسي يمتلكان الرؤية والكفاءة اللازمتين لإعادة بناء الوطن على أسس عصرية ومتينة؟ وهل تأتي هذه العملية معززة لفكرة الدولة كغاية بحد ذاتها أم لفكرة الدولة كوسيلة لتحقيق خير أسمى؟

ومما استطاعت هذه العملية كشفه هو أن البناء السليم لمؤسسات ونظم ومفاهيم الكيانية الفلسطينية الراهنة أمر صعب التحقيق بدون التمييز بين عهدين متباينين لكل منهما استحقاقاته وطقوسه ورجاله: عهد سبق أوسلو وآخر تلاه. في الأول سعى الفلسطينيون، ومن خلال نضالاتهم المسلحة والسلمية، إلى تقويض سلطة الاحتلال وهدم مخلفاته وآثاره المادية والمعنوية وتخللته، إضافة للبطولات والتضحيات والإبداعات، جملة من السلبيات البنيوية والمفاهيمية التي انعكست على برامج ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ورؤاها والتي أوصلت الفلسطينيين إلى ما هم عليه الآن. وقد كان رجال هذا العهد هم كل من ساهم في مقاومة الاحتلال من ملق للقنابل وراشق للحجارة وناظم للقصائد الوطنية ومحرض ضد الاحتلال، والذين تحولوا بدورهم إلى جرحى وشهداء وسجناء ومطاردين ومنفيين. فهم، وبكلمات أخرى، من امتلك المهارة للتصدي للاحتلال بهدف تقويض دعائمه وهدم مرتكزاته ومحاصرة آثاره، أي أنهم كل من ساهم في الهدم والتقويض كمقدمة للبناء والإعمار.

أما العهد الثاني، فهو ذاك الذي تلا اتفاقيات أوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيل والذي يهدف، وبشكل أساسي، إلى نقل الحالة الفلسطينية من مرحلة الهدم والتقويض (للاحتلال ومخلفاته) إلى أخرى أكثر تحديا وأشد تعقيدا وهي مرحلة البناء والإنشاء

Digitized by Birzeit University Library

(الدولة المنتظرة). ومما يحتاجه هذا العهد هو توافر الرؤى الواضحة والمفاهيم والاستراتيجيات الرصينة والحكيمة وخطط العمل الموائمة لها والآليات القادرة على إحداث حقائق من شأنها تهيئة الظروف وإنضاجها ودفعها نحو تدشين كيانية فلسطينية تناسب وطموحات الشعب وعمق محنته ومعطيات العصر وما تفرضه وتقتضيه من جودة في البنى والنشاطات والمعايير. أما رجال هذا العهد فهم هؤلاء الأشخاص الذين يمتلكون القدرة والكفاءة اللازمة للإسهام المنظم والفاعل في التخطيط والتنظيم والإدارة والتنفيذ والمراقبة والتقييم والمراجعة وصناعة القرارات. وبكلمات أخرى، هم المهنيون المؤهوبون في بناء وتسيير المؤسسات العامة والنظم الإدارية والقانونية القادرة على إحداث التنمية والإصلاح المنشودين في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ضرورة التخلي عن النزعة الفردية والارتجالية

تشير عملية البناء الراهن إلى ضرورة تخلي السلطة الوطنية الفلسطينية، وتحديدا منها التنفيذي، عن الأنساق القديمة في إدارة الشؤون العامة. فالنزعة الفردية والارتجالية وتغييب دور المؤسسات والاتحادات المهنية وتهميش سلطة القانون وممارسة سياسة الهيمنة والاحتواء والتهميش للآخرين لا تتلاءم مع التحديات التي يواجهها المشروع الوطني في هذه المرحلة، كما أنها لا تنسجم مع الطموح الفلسطيني -ذي النزعة السنغافورية- في إقامة الدولة المستقلة العصرية التي طالما انتظرها الفلسطينيون.

وتكشف هذه العملية لنا، أيضا، أن ما يطمح إليه الفلسطينيون بعد نيل استقلالهم هو بناء دولة يسيطرون عليها بدل أن تسيطر عليهم، ونظام حكم يستنبط شرعيته ليس من كونه فلسطينيا فحسب،وإنما لكونه يعكس رغبة المواطن ويقوم على احترام الحقوق وحماية الحريات وترسيخ العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد والترهل. فقد جاءت عملية بناء لتوضح أن الفلسطينيين سوف ينظرون لدولتهم المنتظرة كوسيلة لنهوضهم ولنفض ما علق بهم من غبار طوال السنين وأنهم لن ينظروا إلى تلك الدولة كغاية بحد ذاتها ولن تكون بالنسبة لهم نهاية المطاف.

لقد بات واضحا أن عملية البناء الوطني الجارية الآن قد عانت، وما زالت تعاني، من تحكم عوامل ذاتية- إضافة للعوامل الأخرى الخارجية من الكثير من الإخفاقات والسلبيات وأنه قد آن الأوان لأن يدق الفلسطينيون جدران هذه العملية وأن يقفوا عند إخفاقاتها ونجاحاتها بهدف تقييمها بصدق ومسؤولية ليتسنى تجاوز الأخطاء والسلبيات ومن ثم إخراج الحالة الفلسطينية إلى الأمام. فمثل هذا التقييم يقتضي إعادة النظر بجدوى الكثير

Digitized by Birzeit University Library

من الرؤى والاستراتيجيات، وربما يستوجب، أيضا، تغييرا عميقا في طبيعة النظام الفلسطيني القائم والعمل على إعادة بنائه وصقله ليتسع لمبادئ الديمقراطية وقيم الإبداع والتجديد والمؤسسات وللنظم الإدارية والقانونية الرصينة والفاعلة.

ربما هناك الكثير ممن يتذرعون بما يمكن تسميته بـ "الخصوصية الفلسطينية" لتبرير ما حل بعملية البناء الوطني من إخفاقات وما اكتنفها من سلبيات وللتمادي في تغييب الأصول والقواعد السليمة في الفكر والممارسة. ولعله من المفيد هنا التركيز بأن استخدام "الخصوصية الفلسطينية" كتبرير لتغطية العجز الراهن يتجاهل حقيقة هامة مفادها أن هذه الخصوصية يمكنها أن تكون سيفا ذا حدين. فبالقدر الذي تجيز وتبرر فيه سياسات وتوجهات خاطئة، يمكنها أيضا أن تكون باعثا للإبداع والأداء الخلاق. فيمكنها، مثلا، أن تكون ذريعة "مقبولة" لعدم إحداث التغييرات النوعية المطلوبة في الكثير من مناحي الحياة الفلسطينية. كأن يقال للفلسطينيين، مثلا، إن المأسسة الحقة والنظم الإدارية والقانونية السليمة والرصينة وإشاعة الديمقراطية هي مطالب باذخة لا تتناسب مع الظرف الفلسطيني لاستثنائيته وأنها ربما لن تعود عليه بالنفع حتى لو تحققت.

إن مثل هذا التأويل لمعنى "الخصوصية" يكرس الجهل والتخلف والتقاعس، ومن شأنه، أيضا، أن يكون سلاحا فاعلا بيد من هو بالسلطة، ليس فقط لتكريس نمط وتمتين سلطته وشرعيتها وتبرير سياساته حيال ما يكتنفها من التعسف والقصور، وإنما، أيضا، عند انقضاضه على من لا يتفقون معه ويحجبون عنه التأييد بهدف تجريدهم من المنطلقات الأخلاقية التي تنبثق منها آراؤهم الناقدة. ومنح "الخصوصية" هذا المعنى من قبل الفلسطينيين لا يقود فقط إلى تكريس حالة من الشطط والاحتراب، وإنما يؤدي، أيضا، إلى مهادنة الظلم وشرعنة الاستبداد والطغيان، مما قد يؤدي بالأمة، وكما يقول ميكافيللي، إلى فقدان كل شيء، بما في ذلك شهيتها للتخلص من الأغلال.

أما التأويل الآخر للخصوصية، فهو يأخذ معنى مغايرا تماما ويتسم بالإيجابية ويعود بالفائدة المباشرة على مجمل جوانب الحال الفلسطيني. فمن شأن الإحساس بالخصوصية أن يجعل من المرء أكثر استعدادا وإصرارا وأعظم صلابة وإبداعا من غيره في التصدي للفساد والاستبداد. فبسبب هذه الاستثنائية يصبح الفلسطينيون أكثر قدرة من غيرهم على تحدي الجور والطغيان، ليس لكونهم ضحايا فحسب، وإنما، أيضا، لحقيقة أنهم يصبحون الأكثر قدرة على رسم صور العدل والحرية. فأصدق صور الحرية وأجملها كما يقول جان جاك روسو، هي تلك التي يرسمها من قبع في سجن الباستيل.

Digitized by Birzeit University Library

خمس سنوات على أوسلو

اتفاق أوسلو كان حدثاً تاريخياً هاماً في حياة ونضال الشعب الفلسطيني، ولا سيما على الصعيد السياسي. الآن، وبعد مرور خمس سنوات على هذا الاتفاق والآمال التي علقت عليه، وعلى ضوء ما تم وما لم يتم انجازه مما وعد به أوسلو، كيف يرى الفلسطينيون هذا الاتفاق؟ لقد رأت السياسة الفلسطينية توجه إلى عدد من الشخصيات الفلسطينية للتعبير عن أرائها ونظراتها تجاه هذا الاتفاق بعد أن تجاوز الخامسة من عمره.

وفيما يلي استعراض لآراء المشاركين معتمدين في ذلك الترتيب الابجدي.

Digitized by Birzeit University Library

خمس سنوات على أوسلو

"حصاد مر"

إصلاح جا

في تاريخ ١٩٩٨/٩/١٣ تكون قد مرّت خمس سنوات على اتفاقيات أوسلو المؤقتة بين إسرائيل والقيادة الفلسطينية، وعند الوقوف والتأمل فيما أنتجته تلك الاتفاقيات من آثار، نجد أن هناك العديد من النتائج التي قد يكون أبرزها وصول القيادة التاريخية للمنظمة إلى ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية وتأسيس أول سلطة وطنية فلسطينية على تلك الأجزاء.

وقد يبدو أن السؤال عن آثار أوسلو على الشعب الفلسطيني شبيه بالسؤال الغبي عن أثر النفط العربي على العالم العربي، فالبعض يراه نقمة والبعض الآخر-وهم أقلية-يراه نعمة.

لكي نبحث في آثار أوسلو وهل كانت نقمة أم نعمة، قد تكون هناك ضرورة للعودة إلى البديهيات. فطالما تم الاتفاق على أن أهم ما أنجزته منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها عام ١٩٦٤ هو بلورة الهوية الوطنية الفلسطينية ولف جميع الفلسطينيين بها بالرغم من اختلاف أماكن وجودهم وبذلك دمج اللاجىء مع البرجوازي مع الفلاح بغض النظر عن أماكن عيشهم. ماذا حدث لهذه الهوية؟ لا نستطيع أن نقول أنها تلاشت. فهوية الشعب لا تأتي وتختفي بهذه السرعة، ولكن هناك عوامل هامة أصبحت تهددها. هذه العناصر نفسها هي التي تعيق بلورة قانون جنسية فلسطيني حتى الآن لأنه لا بد من الاجابة على سؤال: من هو الفلسطيني؟ هل هو المقيم في مناطق أوسلو فقط

* إصلاح جاد: محاضرة في دائرة الدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت.

Digitized by Birzeit University Library

إضافة للنازحين الذين لم تتزحزح أوضاعهم حتى الآن، أم هو يشمل اللاجىء أيضاً؟

بنظرة أولية وسريعة نرى أن أوسلو يفصل بين "الجنسية الفلسطينية"، إن تبلورت، وبين المواطنة الفلسطينية. فالمواطن هو من يعيش على أرض في ظل سلطة سيادية ترتب له حقوقاً وواجبات. والمثال على ذلك تجربة الانتخابات التشريعية الأولى والتي لم يشارك بها كل الفلسطينيين، بل شارك بها فقط "المواطنون" الذين يحملون، تحديداً، هوية إسرائيلية أو الذين وافقت إسرائيل على إعطائهم هوية سلطة فلسطينية. هذا الفصل بين المواطنة والجنسية ماذا سيكون أثره على الانجاز الأساسي لـ م. ت. ف. في بلورة هوية وطنية للفلسطينيين؟ الخوف هنا أن يتحول مفهوم الهوية الفلسطينية إلى مفهوم سلبي يحمل علاقات عاطفية أكثر مما يحمل هوية سياسية وطنية تحمل في طياتها مشروع نضال وطني يجب العمل على تحقيقه للوصول إلى حالة تتحقق فيها هذه الهوية على أرضها التاريخية.

يزيد من مخاطر هذا الوضع الأداء البائس للسلطة الوطنية نفسها، والتي تكتفي بتأكيد هذه الهوية بشكل رمزي عن طريق الجمع بين اللجنة التنفيذية-الممثلة لكل الفلسطينيين- وبين مجلس وزراء السلطة في مناطق أوسلو فقط. ولكن الجمع في اجتماعات القيادتين هو سلوك رمزي أكثر من كونه سلوكاً فعالاً. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل تشكل اللجنة التنفيذية قيادة حقيقية تعمل على توجيه وقيادة الفلسطينيين في الخارج كما كان عليه الوضع سابقاً؟ والجواب هو لا، والمثال الأوضح هنا هم فلسطينيو لبنان وما يتعرضون له من إذلال يومي على يد الحكومة اللبنانية دون أن تكون لقيادة المنظمة قدرة حتى على الإعتراض، ناهيك عن انفراط عقد كل الاتحادات الشعبية والمهنية التي كانت تشكل القاعدة الجماهيرية لـ م. ت. ف. مثل اتحاد الكتاب الفلسطينيين، واتحاد الطلاب واتحاد المرأة .. الخ. فقد لعبت هذه الاتحادات دوراً هاماً في "الملمة" الفلسطينيين وصهرهم في بوتقة سياسية واحدة بالرغم من أماكن تشتتهم، ولكن أين دور هذه الإتحادات الآن خاصة بعد استيعاب العديد من قياداتها المعروفة في قلب أجهزة السلطة الفلسطينية المختلفة؟ ما يضاعف من خطورة هذا الوضع أيضاً توجه السلطة الوطنية نفسها تجاه "مواطنيها" في مناطق أوسلو. فالمعروف أن مفهوم "المواطنة" هو مفهوم جمعي بمعنى أنه يعطي حقوقاً فردية متساوية للمجموع مهما كبر واختلفت عناصره. فبغض النظر عن كون الفرد أبيضاً أم أسوداً، غنياً أم فقيراً، رجلاً أم امرأة، مسلماً أم مسيحياً فهو حسب هذا المفهوم "مواطن فلسطيني"، وهذا هو المقصود بمفهوم جمعي، أي أنه يعطي هوية جماعية لمن يطبق عليهم. والملاحظ هنا أن

Digitized by Birzeit University Library

أداء السلطة الفلسطينية الضعيف لا يكرس هذا المفهوم بهذا المعنى، ولكن نجد أن هنـاك مسلكيات ترسخ انتماءات سابقة للأفراد تعمل على اضعاف وحتى ابعاد هؤلاء الأفـراد عن مفهوم المواطنة كمفهوم جمعي، وإلا فكيف نفسر، مثلا، قـرار السـلطة الوطنيـة باستحداث منصب مستشار لشؤون العشائر؟ وبغض النظر عن المبررات، والتي قد يكون أبرزها جمع أطراف الخيوط المختلفة في يدٍ واحدة لسهولة تحريكها، فإن التوجه نفسه وتحديداً في الحالة الفلسطينية قد يكون لعباً بالنار. فالتاريخ الفلسطيني زاخـر بعنـاصر الصراع الداخلي بين العائلات والحمائل المختلفة وذلك في أوج لحظات نضاله التاريخيـة "الإنقسام بين قيس ويمن في القرن الثامن عشر ثم الانقسام بين حسينيين ونشاشـيبيين في أواسط القرن العشرين". وكذلك، فإن أخذ السلطة الاعتبارات العائلية والجهوية بعـين الاعتبار، والتي بدأت تطغى على الاعتبارات الفصائلية التي طالما تم الاخذ بها في الممارسة السياسية في م. ت. ف، ناهيك عن تفشي المحسوبية والواسطة والامتيازات للمقربـين، والتوسع في سياسة التعيينات بناء على إعتبارات مختلفة غير الكفاءة أو الهوية الوطنيـة، يشير إلى أن الحقوق والواجبات لا يتساوى بها الجميع كمفهوم قانوني ولكـن تدخـل اعتبارات أخرى تؤثر على هذه الحقوق والواجبات، كما أشير سابقاً.

ومما يعقد الأمر أيضاً أن التشرذم والتفتت في فكرة الهوية الفلسطينية والمواطنـة في مناطق أوسلو قد تواكب مع تفتت وتشرذم مستمر للأرض التي يقيم عليها الفلسطينيون. فالمقيم في القدس، والتي تتوسع باستمرار، تختلف حقوقه وواجباته عن المقيـم في بقيـة مناطق السلطة الفلسطينية، وينسحب ذلك على كافة مجالات الحياة كالتنقل، العمـل، والضرائب ... الخ. كذلك الفصل بين غزة والضفة الغربية والذي يترسخ على كافـة المستويات الثقافية، الإجتماعية، الاقتصادية والسياسية. والأدهى من ذلك أن السـلطة نفسها تشجع أحياناً هذه "الاستقلالية". وحتى الفصائل الفلسطينية وصل البعض منـها لدرجة فصل هيئاته المختلفة عن تلك التي بالضفة الغربية. وإضافة لهذا هناك فصل بـين الريف والمدينة أو بين القرى والمدن في مناطق أ، ب، ج ويدور الحديث عـن إضافـة منطقة "د" أيضاً.

لذا، إذ أردنا أخذ "صورة طبقية" للإنجاز الأساسي لـ م. ت. ف -الهوية الوطنيـة الفلسطينية- بعد خمس سنوات من أوسلو نجد أن هناك بوادر انقسام للفلسطينيين بـين لاجئين وعائدين، بين عائدين ومقيمين، بين غزة والضفة، بين القدس والبـاقي، بـين فلاحين ومدنيين، بين شمال وجنوب ووسط، بين عائلات مختلفة، بين موالـين وغـير موالين، بين مقربين وغير مقربين وأيضاً بين فاسدين وغير فاسدين. إنه بالفعل حصـاد أليم ومر.

Digitized by Birzeit University Library

أوسلو خلال خمس سنوات

بسام الشكعة*

لقد وصلت اتفاقيات أوسلو بعد خمس سنوات إلى نتائجها الطبيعية، وإن شئت الحتمية، فلم يكن بالنسبة لصيغها وللظرف الذي ولدت فيه، وظروف أطرافها، أن تصل إلى حلول لقضايا الصراع العربي- الاسرائيلي تختلف عما وصلت إليه، وخاصة في مجال الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي.

ولم يكن للنتائج المعاشة حالياً لتختلف كيفيا لو أن حزب العمل استمر في الحكم. فنجاح الليكود لم يكن نتيجة انقلاب داخل المجتمع الاسرائيلي وإنما افراز للرأي العام الصهيوني، حيث أن المتغير في موضوع اتفاقيات أوسلو هو كمي وليس كيفيا. فما يمارسه الليكود الآن من توسعات استيطانية وطرق التفافية، وتهويد للقدس وتدميرها، كما الحال في الخليل، وممارسات إرهابية ضد شعبنا والسلطة ليس إلا استمراراً للأسس الصهيونية التي فرضتها اتفاقيات أوسلو على قيادتنا، المنظمة سابقاً والسلطة حالياً.

أما التركيز على أن أزمة الاتفاقيات الحالية سببها الليكود والتباكي على أيام حزب العمل فهو من قبيل التركيز على الكم وليس الكيف، بعد أن تم التنازل عن الحقوق الوطنية التاريخية لشعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية والتخلي عن المضمون التحرري الانساني في النضال الوطني والقومي، عندما افتقدنا موضوع الانسحاب الكامل لجيش الاحتلال من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، بسبب هذه الاتفاقيات المشؤومة، وانتقال موضوعات القدس والاستيطان والحدود واللاجئين إلى المرحلة النهائية باعتبارها قضايا متنازعاً عليها.

---

*بسام الشكعة: رئيس بلدية نابلس المنتخب عام ١٩٧٦ .

Digitized by Birzeit University Library

هذا كله مع ما يترتب عليه، وترتب فعلاً، من مشاكل بشأن تطبيق المرحلة الأولى والثانية من اعادة الانتشار كان واضحاً منذ البداية. فالتطبيق رهن بالظروف المحيطة به وخاصة في مجال الموضوع الأمني. وقد مورس تجميد الخطوات والاغلاقات وتوسيع المستوطنات والطرق الالتفافية، وتهويد القدس وتوسيعها، والسيطرة على الحدود، وتم إهداء المسؤولية على المقدسات في القدس لسلطة الأردن في زمن حزب العمل وليس الليكود. كما لا يزال الاسرى يرزحون تحت ممارسات الصهيونية وأساليبها مع المزيد من اعدادهم منذ ذلك الحين.

هذا من ناحية التطبيق. أما من حيث أسس الاتفاقيات وما نتج عنها من اتفاقية القاهرة ثم طابا واتفاقية باريس الاقتصادية، فقد جاءت لتلبي الأهداف الاستراتيجية لاسرائيل الصهيونية على حساب الحقوق التاريخية لشعبنا الفلسطيني وتطلعاته للتحرر والاستقلال وإقامة دولته المستقلة. كما جاءت لتلغي دور الشرعية الدولية ومبادىء ومواثيق هيئة الأمم المتحدة، وتحييرها لمصلحة الامبريالية وقيادتها الادارة الامريكية لتتسلم منفردة رعاية المفاوضات وتطبيقات نتائجها، مع ادراك لدور الاستعمار العالمي والامبريالية في دعم اسرائيل وخدمتها لاستراتيجيهم، حتى وصل الأمر إلى القبول بالمقترح الأمريكي لانسحاب إسرائيل من ١٣٪ من الضفة الغربية دون أو قبل أن يعلن هذا المقترح رسميا، وليكون التنازل عن الانسحاب من ٤٠٪ ولتدخل الـ ١٣٪ ضمن المساومة المحسومة بنتائجها لمصلحة التكتيك الصهيوني واستراتيجيته المقبولة امبرياليا ولمصلحة السياسة المستقبلية لإتفاقات أوسلو.

لا تزال أطراف أوسلو تتمسك باتفاقياتها وما نتج عنها من اتفاقات وليس صحيحاً أن نتنياهو والليكود يريدون انهاءها أو الغاءها. فالحكم الذاتي كان ولا يزال هدف الاحتلال الاستراتيجي منذ أيامه الأولى سنة ١٩٦٧، بغية ضم الأرض باعتبارها محررة صهيونيا وعزل السكان واخضاعهم بعد نزعهم عن الأمة العربية وعن وطنيتهم على أرضهم وتجزئة مجتمعهم واهتماماته. والغريب أن تتمسك السلطة بهذه الاتفاقيات مبررة ذلك بسياسة المراحل وصولا إلى الدولة المستقلة. لقد سبق وأن تضمنت اتفاقيات كامب ديفيد التي انجرتها الحركة الصهيونية والامبريالية الأمريكية مع نظام السادات حكماً ذاتياً للفلسطينيين، الأمر الذي اكتسبت مقاومته الشعار المركزي في نضالات شعبنا التاريخية الذي قدم الكثر من الشهداء وكانت الانتفاضة التاريخية سنة ١٩٨٧ قمة انتصاراته وتمسكه بحقوقه وانتمائه ورفضه للاحتلال.

Digitized by Birzeit University Library

جاء مؤتمر مدريد، وما آل إليه من اتفاقات منفردة وثنائية ومباشرة، انفصالا عن هذا التاريخ النضالي بمضامينه القومية والانسانية وانخراطا في التسويات الامبريالية للقضية الفلسطينية بعد نتائج حرب الخليج. فليس صحيحا اعتبار الدخول في مدريد، وبالتالي اتفاقيات أوسلو وتوابعها، من انجازات الانتفاضة، فقد جاء ذلك بعد افراغها من محتواها الوطني الشمولي وأبعادها القومية والدولية ومأسستها ضمن برنامج فوقي سياسي ومالي فجردت من قيادتها الشعبية لتسودها الشللية والانقسامات، وتحولت من رافعة للجماهير وإرادتها إلى عبء ثقيل عليها، لتنتقل هذه الانتفاضة لقيادة حماس والجهاد الاسلامي على حساب شمولية الارادة الوطنية الموحدة وجذورها وأبعادها، هذا أولاً.

ثانيا، إن ظروف التفاوض مع إسرائيل سبقت الانتفاضة. ولا بد للمسؤول الوطني أن يستذكر مسلسل المعادلات التي سبقت حتى الخروج من بيروت. ومن هنا نستدل على أسباب حصار الانتفاضة وعدم استثمار نتائجها على الساحة العربية والدولية، وعدم استثمار نضالات جماهيرنا في الداخل والخارج وطنيا وقوميا وإنسانيا ودوليا.

ثالثا، ضمن هذه الظروف جاء طرح حلول للقضية الفلسطينية من الطرف العادي موقوتا بنتائج حرب الخليج المأساوية وتفكك الاتحاد السوفيتي. فما كان للإمبريالية أن تكمل برنامجها في المنطقة دون تسوية القضية الفلسطينية. والانقسام العربي الذي اقترن بحرب الخليج والتحالفات مع امريكا والقوى الحليفة لها ما كان له أن يصب في تكريس التجزئة العربية الا بتصفية القضية الفلسطينية لأن القضية أصلا لم تكن الا صراعاً بين المصير العربي وبين الهدف الامبريالي الصهيوني ضد الأمة العربية وخيرها وتقدمها وتكاملها.

رابعا، لقد تم ابراز شعار القرار الفلسطيني المستقل وقبلته جماهيريا باعتباره استقلالاً وتحررا إراديا ونضاليا عن القوى المستسلمة الحليفة للامبريالية إلا أنه ترجم عمليا كاستقلال عن القوى المستهدفة من قبل الصهيونية والامبريالية والمواجهة لمخططاتها.

لكل هذه الظروف وغيرها، فإن القيادة السياسية المتنفذة قد سعت ومنذ أمد بعيد لتحتل مكانا في المعطيات السياسية، والتي خلت من المعطيات الوطنية والقومية، والمعطيات السائدة على الساحة الدولية متوهمة أن تنال حظوة لدى الامبريالية والصهيونية تؤهلها للنديّة مع إسرائيل متجاهلة أهداف الاستعمار القديم والامبريالية الحديثة. وإن غياب التوازن الدولي نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي أعطى الامبريالية

Digitized by Birzeit University Library

والصهيونية مواقع جديدة لتنفرد في الشرق الأوسط ضمن أوضاعه المعروفة لاستغلال فرصتهما السانحة لفرض أهدافهما ليس على الشعب الفلسطيني وإنما على الأمة العربية والمنطقة، لا سيما وأن متغيرات نوعية لم تحدث على الساحة الأمريكية والاسرائيلية، بل حدث ما زاد من أطماعهما وعدوانيتهما.

ومع ذلك، فإن عالم القطب الواحد بدأت تضمحل مقوماته، فتفكك الاتحاد السوفياتي لم يعط النظام الامبريالي شرعيته الدولية. وكان لهذا التفكك نتائج سلبية على حركة التحرر في العالم التي بدأت تبرز من جديد بأشكال جديدة وضمن معطيات جديدة.

لقد أوجدت اتفاقيات أوسلو مقياساً آخر على الساحة الدولية لحل القضية الفلسطينية بعيداً عن الحقوق الوطنية الفلسطينية ولحساب ارتباط الصهيونية بدول الشمال الصناعي التكنولوجي المتقدم وطموحاته باعتبارها قاعدته الاقتصادية والعسكرية والسياسية في المنطقة، الا إذا عاد الفرز لتعود القضية إلى مضمونها التحرري الوطني القومي الانساني العادل ولتعود الارادة الوطنية الفلسطينية إلى انتمائها ومحتواها وأبعادها.

وأخطر ما أحدثته اتفاقيات أوسلو هو فصل القضية الفلسطينية عن مضمونها القومي والانساني. كما فسحت المجال لاتفاق مماثل مع الأردن، فأصبح ذلك عاملا ضاغطا على الصمود السوري- اللبناني، حيث أصبحت الاستجابة الاسرائيلية والامريكية لشروط سوريا ولبنان بالانسحاب الشامل حسب قرارات مجلس الأمن من شأنها أن تخل في شروط وأهداف اتفاقيات أوسلو، من الوجهة الصهيونية، واتفاقيات وادي عربة أيضاً. وهكذا تظل هاتان الاتفاقيتان عاملا من عوامل التوتر والأشكال في المنطقة.

إن هذه المعطيات تحمل معها إفرازات سلبية لا حدود لها في المنطقة. وتحضرني الآن أجواء جريمة قانا في لبنان وما أثارته من استنكار عالمي وكيف حاول بيرس انذاك تغطية الجريمة باجتماع مع أبي عمار لحل مشاكل عالقة في اتفاقيات أوسلو مما يشير إلى ضيق مناورة الأطراف العربية المرتبطة بهذه الاتفاقيات واتساع ساحة المناورة الصهيونية والامبريالية.

إن ما يقال عن مكاسب في اتفاقيات أوسلو وفي مقدمتها وجود السلطة على أرض وطنها فيه الكثير من المغالطة، فهذه الاتفاقيات جزأت الشعب والقضية الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

وأصبحت القضايا المؤجلة ضمن المرحلة النهائية تفتقد ارتباطها الوطني الشامل ومضمونها القومي والانساني، حيث أصبحت وكأنها مطالب نقابية من صاحب عمل هو اسرائيل.

وقد أدت اتفاقيات أوسلو أيضاً إلى إعـــتراف م. ت. ف ومصـــر والاردن ودول عربية وغير عربية باسرائيل مما فتح الباب على مصراعيه لاسرائيل بامكانياتها التكنولوجية العلمية والسياسية في جميع مجالات الحياة للتغلغل ضمن ظروف الاتفاقات لخدمة مخططها وبرنامجها مستغلة العجز العربي في هذا المجال.

وهكذا فقد أفرغ العمل السياسي الفلسطيني من مضامينـــه الفكريـــة وقواعـــده الاستراتيجية لتتحكم به المعطيات السياسية للاستراتيجية الامبريالية الصهيونيـــة. كمـــا فقدت هذه السياسة الارادة الوطنية المستندة إلى إرادة النهوض العربي وإرادة التحـــرر في العالم، هذه الارادات التي لن يستمر غيابها وسلبية تأثيره على الساحة الدوليـــة بســـبب التطورات الشاذة التي أدت إلى عالم القطب الواحد بانفراد أمريكا وحلفائها على الساحة الدولية. فغياب وتفكك الاتحاد السوفييتي لن يعطي الشرعية المطلقة للامبريالية ولن يحـــل مشاكلها فيما بين أطرافها وبداخلها وبين شعوب العالم، ولن تغيب إرادة التحرر لـــدى الانسان والشعوب.

لقد قلبت اتفاقيات أوسلو مبادىء وأسس حل المشاكل في العالم، حيث أصبحـــت شروط المعتدي ومكتسبات عدوانه هي قاعدة حل القضية الفلسطينية علـــى حســـاب الحق وحقائق التاريخ والجغرافيا وعلى حساب القيم والمبـــادىء والمســـار الانســـاني الحضاري العالمي.

وإذا أصبح واقع الصراع هكذا فلا بد من اعادته إلى أصوله، فالقضية الفلســـطينية هي قضية الأمة العربية، وهي الان أصبحت القضية الأولى في حركة التحرر والتقـــدم والتكامل والسلام في العالم.

وإذا كانت مرحلة الهيمنة الأمريكية قد فجرت الصراعات، على الأسس الطائفيـــة والقبلية في مختلف القارات، فإن القضية الفلسطينية في نشأتها ومضامينـــها ومســـتقبلها تمثل منطلقا شاملا لمفاهيم العدالة والحقوق التاريخية والتحرر للانســـان والشـــعوب والعالم.

ومن هنا، فاتفاقيات أوسلو فرضت لا لتحل القضية الفلســـطينية وانمـــا لتجيرهـــا لمصلحة القوى التي لا تعيش الا على مآسي البشر.

Digitized by Birzeit University Library

خمس سنوات بعد أوسلو: وتبقى مرحلة طويلة من الصراع

جميل هلال*

عكس اتفاق أوسلو، إلى حد كبير، اصطفاف القوى الدولية والاقليمية التي سادت في بداية عقد التسعينيات من جهة، وواقع حال الحركة الوطنية الفلسطينية من جهة ثانية. وكانت الأخيرة قد فقدت الحافز على تجديد نفسها وخطابها وأساليب عملها وإبداع سبل جديدة لتعبئة وتنظيم الشعب الفلسطيني، بتعدديته السياسية والفكرية والمهنية والثقافية، وراء مشروع مجتمعي-كياني نهضوي قادر على إدامة وتجديد حالة التعبئة والتحفز. فتعديد مساوئ اتفاقيات أوسلو، وما عبرت عنه من قصر نظر وغياب ترو ورؤية- من الطرف الذي قاد المفاوضات ومن الأطراف المعارضة على حد سواء- لم يعد أمرا ذا الفائدة، بل لعله يعيد انتاج الاحباط واليأس، ولا يساعد على إضاءة طريق الخروج من المأزق الذي تعيشه الحركة السياسية الفلسطينية.

لا نملك كشعب، قوة سحرية لتحريك التاريخ كما نشتهي، إذ نقيم في عالم ترتب على غير ما نريد (أو يريد كثيرون غيرنا)، وهو عالم يحفل بالتحولات والتصورات والصراعات التي لا تختفي بالتجاهل أو طمر الرأس في الرمال. فلا شك بأننا الطرف الأضعف في معادلة توزع القوى بقياس القدرات والامكانات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والعلمية. لكن هذا لا يعني أن نترك مصيرنا يتقرر وفق ما يريده الآخر الطامع في أرضنا والعابث بحقوقنا كشعب وكبشر، فلدينا القدرة على إحداث تغيير في واقعنا، وإن كان تراكميا. إن مقياس مقدرتنا لا يتمثل في عدد أجهزة الأمن التي

*جميل هلال: كاتب وباحث، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، عضو هيئة تحرير مجلة السياسة الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

تشكلها، أو في عدد وزراء السلطة الوطنية، ولا في عدد الاستقبالات الرسمية. كما لا يقاس بعدد جامعاتنا أو منظماتنا الأهلية، ما دامت هذه وغيرها، لا تساهم في مشروعنا المجتمعي- الكياني أو تجديد هويتنا المتعددة الأبعاد. وهو لا يقاس، تحديدا، بعدد بيانات الاحتجاج الرسمية وغير الرسمية التي تنشرها صحفنا وإذاعتنا على ما ارتكب ويرتكب بحقنا.

رافع حالنا

لم ينتج اتفاق أوسلو، بعد خمس سنوات من توقيعه، دولة فلسطينية. وليس من المتوقع أن يقود لذلك ما دام ميزان القوى الداخلي في إسرائيل لغير صالح ذلك ولغير صالح إحلال سلام مقبول مع المحيط العربي. ولم نعد بحوزة منظمة تحرير جامعة وفاعلة إن غياب هذه وتلك يحمل مخاطر حقيقية على وحدة الشعب الفلسطيني، ويتهدد هويته الوطنية. فلا دولة تشكل مركزاً لحماية هذه الهوية وإعادة إنتاجها وتجديدها، وتقوم بتأمين الروابط والصلات بين تجمعات الشعب الفلسطيني المختلفة ورعاية مصالحها، وهو ما قامت به منظمة التحرير واتحاداتها الجماهيرية والمهنية وتنظيماتها السياسية في عقدي السبعينيات والثمانينيات. فنحن في وضع لم نعرف فيه بعد حدود اقليم الدولة، ولا نسبة السكان الفلسطينيين الذين يمكن أن يكونوا بين مواطنيها. والاقليم الحالي للسلطة الفلسطينية يتشكل من جزء صغير من أراضي الضفة والقطاع المفصولين، ولا يشمل القدس التي لعبت، تاريخيا، دورا حيويا كأحد مكونات الهوية الفلسطينية، بل يمكن القول أن النخب الاسرائيلية المتنفذة تستخدم اتفاق أوسلو لفرض تعريف جديد للهوية الفلسطينية بحيث يستثني فلسطينيي الشتات واللجوء، وهي تستخدم اتفاق أوسلو لفرض على الفلسطينيين رواية لتاريخهم تنسجم مع الرواية الصهيونية لهذا التاريخ.

لقد تعمق الفصل بين الضفة والقطاع وبين هذين ومدينة القدس بحكم السياسة الاسرائيلية المعتمدة. كما تعمق الشرخ بين الفلسطينيين المقيمين على أرضهم، وبين من هم في الشتات. ولم ينتج اتفاق أوسلو ظروفاً لتوطيد الصلات بين فلسطيني الضفة والقطاع وبين الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل. فاتفاق أوسلو اعترف بالدولة الاسرائيلية وبحق اليهود بالهجرة إليها دون الإقرار بحق الفلسطينيين في دولة وطنية ولا بحقهم في العودة. لم يشكل اتفاق أوسلو المدخل الذي اعتقده البعض لدفع إسرائيل للقبول بحقنا في تقرير المصير أو في تقاسم الوجود على أرض فلسطين التاريخية كمساومة تاريخية.

Digitized by Birzeit University Library

ويصعب القول أن اتفاق أوسلو وما تلاه من تطورات وممارسات قرب كثيرا من الوصول إلى هدف إقامة دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين، وذات حدود معترف بها، وتتمتع بالحد الأدنى من السيادة التي تتمتع بها معظم دول العالم. وما زال نظامنا السياسي، كما هو متشكل فعلا، لا يجسد ما تضمنه إعلان الاستقلال من ضمان للديمقراطية والتعددية والمساواة وحقوق الانسان، وما زال الفصل بين السلطات شعارا لا صلة له بالواقع.

نحن ندير حكما ذاتيا، على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة مبتورة منهما القدس، ولا سيطرة لنا فيه على المعابر والأجواء والموارد الطبيعية الهامة. وليس ما يؤشر إلى قرب حدوث تغيير في تصور القوى السياسية الرئيسية في إسرائيل للتسوية النهائية يطرح إقامة دولة فلسطينية مستقلة على كل أراضي الضفة والقطاع وعاصمتها القدس. ولا ما يشير إلى استعداد إسرائيل للاقرار بحق العودة للاجئين الفلسطينيين . ولا اعترافها بالظلم الذي ألحقه قيامها بالفلسطينيين، أو التخلي عن مفهومها الأمني الذي يشترط إدامة تفوقها العسكري على دول المنطقة، بما في ذلك تفردها في امتلاك أسلحة نووية.

بعد اتفاق أوسلو باشرت السلطة الفلسطينية في عملية تحول دولاني (أي اكتساب سمات الدولة الحديثة) قبل تبلور اجماعي لخصائص الدولة العتيدة، وبدون تدابير وتصورات لمواجهة الواقع الذي تركه اتفاق أوسلو على وحدة الشعب الفلسطيني وهويته الوطنية. وبحكم غياب دور المؤسسات تركت عملية التحول الدولاني بيد أفراد يحركهم هم السيطرة الأمنية الممركزة، ومقتضيات إدامة العملية التفاوضية. فلا غرابة أن تأتي النتيجة، بعد أربع سنوات من بدء عملية التحول الدولاني، مخيبة للآمال ومحبطة إلى حد بعيد، كما هي حصيلة عملية المفاوضات. لعل أكثر ما يشير إليها النسبة العالية من الشباب وأصحاب التعليم العالي الراغبين في هجرة دائمة من الضفة والقطاع.

لم يولد اتفاق أوسلو حالة واسعة حول سمات مجتمع الدولة المنشودة. فقد اكتفت القوى السياسية والمؤسسات البحثية والأهلية بطرح شعار بناء المجتمع المدني دون توضيح مكوناته ومقوماته وأساليب توليده ليكون الحامي لحرية الفرد واختياراته من تعديات السلطة المركزية ومن ثقل وسماجة العلاقات العشائرية، بل يوحي خطاب المجتمع المدني وكأن مهمة تنشئته تقع على السلطة المركزية. وما زالت جامعاتنا ومراكز بحوثنا تبدو غير معنية بادارة نقاش جاد حول قضايا المجتمع ومشكلاته ومتطلبات انتقاله إلى مجتمع

Digitized by Birzeit University Library

جيوي، أكثر مساواة وتضامنا وتسامحا وتحضرا وهو على عتبة القرن الحادي والعشرين. لقد اختفت، أو على وشك، النقابات والاتحادات والحركات الاجتماعية، وتضاءلت جاذبية الأحزاب، في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى هذه وتلك. فلا حزب السلطة يبدو معنيا بطرح تصور للمستقبل، ولا المعارضة تبدو متحمسة لذلك. فالسلطة ترى طريق الخلاص في تطبيق اتفاق أوسلو وتراهن على تداعياته، والمعارضة ترى في اتفاق أوسلو سبب المأزق والكارثة.

السلطة تعد نفسها للدولة لا تعرف حدودها الخارجية وتبدو معنية أكثر بتوسيع نفوذها الداخلية. والمعارضة بشقيها (العلماني والاسلامي) لم تجهد من أجل اعادة بناء نفسها كمعارضة ذات برنامج سياسي واجتماعي واضح وكمنافس للسلطة القائمة. ومن هنا كان صغر قاعدتها الجماهيرية، واتساع فئة غير المراهنين على أي من التنظيمات السياسية القائمة. لذا بقي تأثير المعارضة في مجرى الأحداث هامشيا تماما. ولم تنجح السلطة والمعارضة في إيجاد أشكال من توحيد الجهود إزاء التحديات الصعبة التي تواجه الفلسطينيين في الداخل والخارج، بما في ذلك قضية الاستيطان، وتهويد القدس، وعزل الضفة عن القطاع والضفة عن القدس، وغير ذلك من إجراءات تستهدف منع ممارسة حق تقرير المصير وتكريس الفصل العنصري.

لا إجابات جاهزة

أمام وضعنا الصعب والحافل بالتحديات واحتمالات التفجر لا تظهر إجابات جاهزة. ما هو واضح تماماً أننا أمام فترة طويلة من الصراع. وهذا يعني أن علينا التخلي عن وهم إمكانية التوصل، على المدى المنظور، إلى تسوية تستجيب للحد الأدنى من حقوقنا الوطنية. وإن كان الوضع كذلك، فانه يستحق التفكير بتدابير وترتيبات عدة منها: إعادة صياغة خطابنا السياسي، الداخلي والخارجي، بحيث يمتلك القدرة على الاقناع والتعبئة والتحريك، وبالشكل الذي يعيد الاعتبار إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير على أرضه، ويعيد إلى الواجهة بديهية أن لا سيادة مع وجود احتلال أو استيطان، ولا مهادنة مع سياسة التمييز العنصري وتفتيت المناطق الفلسطينية، ولا تسوية دون عودة القدس كمدينة فلسطينية ببعدها التاريخي والثقافي والديني، وإعطاء مضمون لشعار "ترتيب البيت الفلسطيني" ليشمل ليس فقط مأسسة العلاقات بين القوى السياسية على أسس ديمقراطية، بل وأيضا، وهو الأهم، مأسسة الديمقراطية بين هذه القوى والجمهور، والفصل بين السلطات، وتعزيز حكم القانون، وصياغة مضمون لتعبير المجتمع المدني ينطلق من واقع حالنا ويركز على دور واستقلالية الحركات الاجتماعية

Digitized by Birzeit University Library

والاتحادات الشعبية والمهنية، وإعادة الحياة للأطر الفلسطينية الوطنية الجمعية على أسس جديدة لحماية وحدة الشعب الفلسطيني وهويته الوطنية. هذه بعض المقترحات، وهي بالتأكيد، بحاجة إلى نقاش معمق وبلورة تفصيلية لمستلزماتها. وهذا أكثر جدوى من تكرار الصراخ على انتهاكات إسرائيل لاتفاقات أوسلو التي لن تتوقف ما بقيت أوضاعنا باقية على وضعها الراهن.

Digitized by Birzeit University Library

خمس سنوات بعد أوسلو

د. حيدر عبد الشافي*

حينما قرر الفلسطينيون المشاركة في عملية سلام مدريد، لم يكونوا تحت تأثير أي وهم بأن إسرائيل قد تخلت عن ادعائها الباطل بفلسطين بكاملها أو أنها باتت تقبل بحقوق الفلسطينيين الأساسية. وكانت الدلائل على ذلك كثيرة وأهمها يتجلى في كيفية استغلال إسرائيل لمعاهدة السلام مع مصر كي تنشط في مخططها الإستيطاني العريض في كل أنحاء الضفة الغربية وكذلك رفضها المباشر والمتسرع للمبادرة الفلسطينية في نوفمبر ١٩٨٨ بقبول مبدأ قيام الدولتين، والتي شكلت تنازلا كبيرا من الجانب الفلسطيني. ولهذا لم يكن قرار المجلس الوطني بالمشاركة قرار إجماع، بل جاء بالأغلبية فقط، ولكنه عبر بشكل موضوعي عن الرأي العام للفلسطينيين في المناطق المحتلة بدليل أنهم لم يستجيبوا لنداء المعارضة بالتظاهر ضد مدريد بل أنهم تظاهروا تأييدا لمدريد. ثم لم يكن من المنطقي، ومن حيث المبدأ، أن يقاطع الفلسطينيون عملية سلام هدفها تسوية النزاع الفلسطيني العربي-الاسرائيلي ويوفروا الفرصة لمزيد من التشويه والتضليل ضدهم من الجانب الاسرائيلي. كذلك، فإن التدخل الأمريكي في الخليج، والذي تجاوز أهدافه المعلنة بتحرير الكويت بموجب قرارات مجلس الأمن، قد بعث الأمل بإمكان أن تتبنى الولايات المتحدة موقفاً متوازناً وملتزماً بقرارات مجلس الأمن تجاه إسرائيل. ولكن سرعان ما تكشفت حقيقة الموقفين الاسرائيلي والأمريكي من مبدأ السلام ومرجعية السلام، قراري الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، حيث رفضت إسرائيل التوقف عن ممارساتها العدوانية باغتصاب

---

* د. حيدر عبد الشافي: رئيس الوفد الفلسطيني لمؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني سابقاً، رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في غزة.

Digitized by Birzeit University Library

الأرض وإقامة المستوطنات وزرع المستوطنين، و لم يتحرك الراعي الأمريكي (كما كان ينبغي أن يكون موقفه) ليلزم إسرائيل بالكف عن كل ذلك، وعدم انتهاك مرجعية السلام. وهكذا دخلت المفاوضات منذ بدايتها في مأزق تفاوض، وتواتر الضغط الأمريكي- الإسرائيلي على الوفد الفلسطيني كي يؤجل الحديث في مسألة الاستيطان إلى مرحلة لاحقة ويركز الاهتمام على موضوع نقل السلطات للجانب الفلسطيني في بعض المجالات. ولكن الوفد الفلسطيني رفض ذلك بثبات، أولا لأن الأرض هي جوهر موضوع السلام وثانيا لأن استراتيجية الصهيونية وإسرائيل كانت وما زالت تتمثل في الاستيلاء على الأرض وإقامة الحقائق المادية عليها، كي تواجه العالم بالأمر الواقع. هكذا بقيت مفاوضات واشنطن في مأزق استمر عشر جولات على مدى عشرين شهرا، إلى أن أعلن عن اتفاق اوسلو الذي تم التوصل إليه في مفاوضات سرية في النرويج .

إنطوى اتفاق أوسلو على بعض المفاهيم الإيجابية حيث جاء في ديباجته أن مفاوضات الوضع النهائي ستقود إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ . كما جاء في المقدمة الالتزام باجراء انتخابات سياسية عامة ومباشرة للمجلس التشريعي ولرئيس السلطة التنفيذية حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة السلطة في تسيير شؤونه بشكل ديمقراطي.

من ناحية أخرى سلبية، تحدثت المقدمة عن الالتزام بالاعتراف المتبادل المعبر عنه بالرسائل المؤرخة بتاريخ ٩ أيلول ١٩٩٣، والموقعة من قبل رئيس وزراء إسرائيل ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية. إنها اعترافات غير متوازنة بواقع أن الجانب الفلسطيني اعترف باسرائيل دولة مستقلة وذات سيادة على الأرض الفلسطينية بينما اعترف الجانب الاسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية قيادة شرعية للشعب الفلسطيني فقط دون ذكر لحقوقه الأساسية، حق تقرير المصير وقيام دولة مستقلة وحقوق اللاجئين.

عدا عن هذا إنطوى الاتفاق على السلبيات الآتية:

١-عدم التصدي لمسألة الاستيطان رغم أنها كانت سبب مأزق مفاوضات واشنطن ولأنها تتناقض مع مفهوم ومرجعية السلام.

وهكذا تمادت إسرائيل في مواصلة الاستيطان في كل أرجاء الضفة الغربية خصوصا حول القدس وفي الأغوار وحول الخليل، مستغلة ما قيل عن إيجابيات الاتفاق في حفل التوقيع. وأحجمت السلطة الفلسطينية عن اتخاذ موقف من

Digitized by Birzeit University Library

هذا الموضوع، بل واصلت الادعاء بأن هناك عملية سلام تجب حمايتها والحفاظ عليها.

٢- عدم الاصرار على حق النازحين (منذ ١٩٦٧) في العودة الفورية وإخضاع التقرير في ذلك الأمر إلى لجنة رباعية: فلسطينية-إسرائيلية-مصرية- أردنية لم تتمكن من أن تقرر شيئاً حتى هذه اللحظة.

٣- عدم التصدي لمسألة المعتقلين السياسيين في السجون الاسرائيلية والاصرار على الافراج عنهم.

٤- إتسم الاتفاق بعدم الحسم في كل المسائل، خصوصاً مراحل إعادة الانتشار وأهمية حرية التنقل بين الضفة وغزة، وبذلك أتاح الفرصة للجانب الأقوى لأن يفرض رأيه على الدوام.

كيف نقيم الوضع في المناطق المحتلة في نهاية خمس سنوات منذ الاتفاق؟

١- أحكمت إسرائيل قبضتها على المناطق المحتلة بإقامة مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة وإدخال مزيد من المستوطنين. وأحكمت هيمنتها على القدس وما حولها، وعززت وجودها في الخليل وعلى طول الطريق بينها وبين القدس، وفي كل الأماكن الأخرى- الغور وسلسلة الجبال بين نابلس ورام الله وعلى المرتفعات المطلة على الساحل.

وأقامت شبكة من الطرق الالتفافية التي عرقلت التواصل السكاني في المحيط العربي وإحالته إلى نظام من البانتوستانات يسهل إحتواؤها وعزلها عن بعضها البعض.

٢- فيما عدا تسهيل الحركة لأفراد السلطة الفلسطينية فرضت إسرائيل قيوداً صارمة ضد حركة باقي المواطنين بما في ذلك طلاب الجامعات ومن هم بحاجة ملحة للسفر مثل المرضى وغيرهم. والجدير بالذكر أن إسرائيل لم تمارس مثل هذه القيود من قبل، حتى أثناء عنفوان الانتفاضة، كما أن كل ما جاء في الاتفاق عن الممر الآمن بقي حبراً على ورق دون بذل الجهد الذي تستحقه هذه المسألة المهمة.

٣- أجهدت السلطة نفسها في موضوع المطار في الجنوب بمصادرة أراض كثيرة من المواطنين لم يعوض الكثيرون منهم عنها حتى الآن. ويبقى المطار "فترينا" للزوار والمعجبين وعبئا لا فائدة منه بسبب اصرار إسرائيل على فرض هيمنتها

Digitized by Birzeit University Library

على التحرك عبره. والسؤال الذي يرد هنا هو: لماذا لم تتصد السلطة لحق الفلسطينيين بمطار قلنديا؟

٤- تمارس إسرائيل إنتهاكات فاضحة بشأن القدس وسكانها العرب فهي تجهد في تقليص الوجود الفلسطيني بكل الوسائل: هدم البيوت بذرائع مختلفة والاستيلاء والمصادرة لبعض البيوت الأخرى ومواصلة العمل على تجريد الفلسطينيين من هويتهم المقدسية، عدا عن قيود الدخول للقدس أو المرور بها لضرورة التنقل بين جنوب الضفة وشمالها.

٥- تبقى عملية السلام خاضعة للابتزاز الاسرائيلي وللمناورات الأمريكية التي ما زالت تنكر حق الفلسطينيين في تقرير المصير ودولة فلسطينية ذات سيادة على الأرض الفلسطينية وتتقدم بمبادرات بعيدة كل البعد عما هو مطلوب لمعالجة مشكلة السلام.

هل بعد كل هذا يبقى من المفيد أو المعقول أن يتابع الجانب الفلسطيني الجلوس على طاولة المفاوضات فيعطي الانطباع بأنه ما زال هناك أمل في العملية الجارية ويعفي العالم من مسؤولية التدخل لانقاذ مسيرة السلام؟

أنا أقر أن تعليق المفاوضات لن يوقف إسرائيل عن نهجها العدواني، ولكنه على الأقل يضع العالم أمام مسؤولياته. ومن ناحية أخرى لا يجوز أن نستمر في خداع أنفسنا حول ما يمكن أن تقود إليه العملية الجارية واستمرار مشاركتنا فيها. إنني لا أرى في استمرار المشاركة سوى القبول بمبدأ إنقاذ ما يمكن إنقاذه، لا سمح الله.

كان السؤال واردا منذ البداية: هل كان من الضروري أن تنتقل قيادة المنظمة إلى المناطق المحتلة وتقبل لنفسها أن تكون سلطة انتقالية قبل أن تلمس آفاق الاتفاق وتتأكد من صدق التزام إسرائيل بمبدأ السلام ومرجعية عملية السلام؟ ألم يكن من الأفضل أن تبقى القيادة في مكانها في الخارج وتتشكل سلطة فلسطينية انتقالية في الداخل حسب نص الاتفاق وتكون مسؤولة أمام القيادة في الخارج؟ ألم يكن في مفاوضات واشنطن، والتي سبقت اتفاق أوسلو، ما يقنع بأن إسرائيل لم تتخل عن ادعائها الذي أعلنته الصهيونية منذ مائة عام بأن فلسطين بأكملها أرض يهودية؟ ألم يكن من الأفضل إزاء مأزق مفاوضات واشنطن أن نعلق المفاوضات ونفكر ماذا نفعل بدلا من أن نستسلم لأوهام أوسلو؟

Digitized by Birzeit University Library

أورد هذه الاسئلة علها تساعدنا في الاجابة على ما ينبغي أن نفعل إزاء المازق الذي نحن فيه. وأظن أن الصورة أصبحت في غاية الوضوح، وليست بحاجة إلى مزيد من التحليل. علينا أن نعلق المفاوضات لنضع العالم أمام مسؤولياته، مع التأكيد بأن نبقى نلتزم بمبدأ السلام على أساس الحق والعدل، ثم نكرس جهودنا للعناية بحاجات شعبنا الماضل وأهمية ترتيب البيت الفلسطيني وهو ما يؤكد حاجتنا إلى ممارسة الديمقراطية بكل ما تعنيه من سيادة القانون وحرية الصحافة وإستقلال القضاء وإحترام حقوق الانسان.

Digitized by Birzeit University Library

بعد خمس سنوات هل المأزق أوسلو أم مأزق أوسلو؟

عبد الرحيم ملوح*

أعتقد أن الجميع، من سعى للاتفاق وشارك في صياغة تطبيقاته ومن فوجئ به وعارضه من الاطراف الفلسطينية خصوصا والعربية عموما وممن ينظرون للأمور بموضوعية ومسؤولية، يدركون إن اتفاق اوسلو ومن قبله مؤتمر مدريد ومن بعده اتفاق وادي عربه والبروتوكولات الملحقة بهذه الاتفاقات كانت نتيجة منطقية لاختلال ميزان القوى وبسبب الهزائم التي لحقت بالمشروع القومي العربي والوطني الفلسطيني أمام المشروع الامبريالي الصهيوني في هذه المرحلة التاريخية وعلى مدى نصف قرن.

لقد عانى المشروع الوطني الفلسطيني منذ بدايته من المشروع النقيض، أي المشروع الصهيوني، الذي حظي بالدعم الكبير منذ انطلاقته، بما في ذلك دعم السلطة العثمانية وقوى الاستعمار الجديد، ومن طبيعته المختلفة بأهدافها وتطلعاتها والعوامل المغذية لها عن باقي مشاريع الاستعمار الاخرى وقدرة الصهيونية على تأسيس دولة من هذا النوع الذي نشهده أمامنا، استنادا الى فكرة أيديولوجية توراتية مطعّمة بالاستعمار الاستيطاني ومتسلحة بالامكانيات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية المتطورة ومعرفة عالية بالاوضاع الدولية وبتوظيفها لخدمة مشروعها والاهداف المشتركة فيما بينها.

وعاش المشروع الوطني الفلسطيني من داخله حالة من الحيرة والتردد والارتباك بين فلسطينيته وعروبته، مما أدى الى اضعافه رغم اكتساب القضية الفلسطينية، كقضية عادلة، للدعم العربي والدولي. فقد قامت الدول العربية وعلى الدوام بدور الحاضنة

*عبد الرحيم ملوح: عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

Digitized by Birzeit University Library

القضية الفلسطينية، في السلب والايجاب، ولم توصل هذه العملية المشروع الوطني الفلسطيني لاهدافه المرحلية ولغاياته النهائية لأن القضية الفلسطينية تحولت في معظم الاوقات الى ورقة بيد هذه الحكومات لدعم النوايا المعلنة لها. هذا حال دون جعلها قضية شعبها. ومن المفارقات الصعبة أن الثورة الفلسطينية المعاصرة نهضت في اللحظة التي هزم بها المشروع القومي العربي في حزيران عام ١٩٦٧ مما أثقل عليها وحملها أكثر مما تستطيع. رغم الالتفاف الشعبي العربي حول ظاهرة المقاومة الفلسطينية الا أنها واجهت المأزق تلو الآخر في علاقاتها مع الحكومات العربية المحيطة بفلسطين بعد استرداد الاخيرة لأنفاسها من الهزيمة مباشرة. ويعود ذلك لجملة من الظروف، ويتحمل مسؤوليتها مختلف الاطراف، وإن تفاوتت المسؤوليات وتعددت أسبابها وخلفياتها بين طرف وآخر.

وفي نفس الوقت فإن القيادات والقوى الفلسطينية المتعاقبة، بمعزل عن النوايا والاستعداد الذاتي للتضحية والعطاء، قد وقعت أسيرة الظروف السابقة حتى عندما كانت تسعى للخروج منها، لانها لم تتمكن من معرفة الواقع المحيط معرفة شاملة وعلمية. فالبعض قرأه بأفكار مسبقة وماضوية، والبعض الآخر قرأه بأفكار ثورية جدا غير آبهة بالامكانات وقافزة فوق الواقع والزمن، ولهذا عجز الفريقان عن وضع برنامج واقعي يغير براكم قوى ويوصل الانجازات بعضها ببعض ويقود لتحقيق الاهداف المرجوة. ولو عدنا الى حسابات الافراد القائمة على المصالح الذاتية الضيقة واحتكار الحقيقة، بحيث تبدأ التاريخ وينتهي عند حدود العمر الزمني لهذا القائد أو المصلحة الخاصة لتنظيمه أو طائفته، لعرفنا حجم الازمة التي نعيشها وأسبابها.

جاء التوقيع على اتفاق اوسلو في ذروة أزمة ومأزق الوضع القومي العربي والوطني الفلسطيني اثر انهيار الاتحاد السوفييتي وسيطرة أمريكا على العالم وانتصارها، مما عنى انهيار حلفائها وهزيمة حلفاء الاتحاد السوفييتي، وبعد حرب الخليج الثانية وتدمير العراق وخسائره المادية، وما ترتب على هذا من تفكك وانقسام في الوضع العربي لازالت أثاره ونتائجه قائمة، وبعد انتهاء الانتفاضة المباركة كحالة شعبية كفاحية جماعية في مواجهة الاحتلال.

والسؤال الذي لازال مطروحا ويبحث عن جواب هو: هل كان اتفاق أوسلو بشروطه والاملاءات التي فرضها على الشعب الفلسطيني وقيادته ممرا اجباريا لا يمكن تجاوزه؟

Digitized by Birzeit University Library

من الصعب أن يحاجج أحد بحجم كلفة ونتائج سلوك طريق أوسلو أو الطريق الاخرى المناقضة له، وكل ما يمكن قوله هو عبارة عن استنتاجات نظرية رغم ملامستها للواقع. ولكننا بعد تجربة خمس سنوات من اتفاق أوسلو وتفحصه في التطبيق وإخضاعه لنيران الحياة يمكننا اعطاء أحكام بدرجة عالية من الدقة ومعيارنا الاساسي هو مدى الاقتراب من تحقيق مصالح وحقوق شعبنا كما توافقنا عليها في مجالسنا الوطنية، أي حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وما قاله موقعو اتفاق أوسلو عن أوسلو ذاته وعن دوره في ايصالنا لهذه الاهداف في النهاية.

لقد انطلق الطرف الفلسطيني في أوسلو من ظروفه الصعبة. لهذا كانت خطوته قفزة في المجهول وانطوت على الدخول في عملية تاريخية من موضع ضعف وبدون أية ضمانات وبعد الانسلاخ عن وضعه العربي ولو مؤقتا، مراهنا على حسن نوايا أعدائه التاريخيين (الاسرائيليين والامريكان) لمكافأته على موقفه هذا، ومؤملا النفس أن باستطاعته الارتكاز على ما يتحقق في البداية للبناء عليه بشكل متدرج وتراكمي وصولا لتحقيق أهدافه الوطنية. وبهذا، فقد قدم أوراقه دفعة واحدة منتظرا من العدو الاسرائيلي تسديد ما عليه من التزامات لاحقا. وهذا ما يفسر الآن تآكل الموقف الفلسطيني واستمرار ضعفه، واستعداده لأخذ ما يعطي له ولسان حاله يقول: "لقد اعطيت كل شيء وما آخذه مكسب".

دخل الطرف الاسرائيلي هذه العملية مستندا الى انتصار تحالفه على الصعيدين العالمي والاقليمي وتأثير هذا الانتصار السلبي على وضع الاطراف العربية وبخاصة الفلسطيني منها مضافا الى ذلك خبو الانتفاضة الفلسطينية، وانطلق من ذات الاهداف الاسرائيلية الاساسية محاولا اغتنام هذه الفرصة التاريخية لفرض هذه الاهداف والقبول بها. لهذا عقد اتفاق أوسلو وملاحقه، بدون التزامات نهائية، وبعيدا عن أية مرجعية دولية، باستثناء مرجعية طاولة المفاوضات بين الطرفين مخضعا العملية السياسية كلها للاختبار والفحص استنادا للمصالح الاسرائيلية وللمتغيرات السياسية ولحقائق الامر الواقع الذي يقوم بفرضها يوميا، وبما يسمح له تحديد الخطوات اللاحقة من طرف واحد وقد ساعده في هذا الأمر الانحياز الامريكي المطلق لاسرائيل لأنها أهم حليف استراتيجي لها. إن كل ما شهدناه من ممارسات إسرائيلية على مختلف الصعد منذ توقيع اتفاق أوسلو حتى الآن ينطلق مما سبق ومن الوعي المسبق له. كان هذا في عهد حكومة رابين - بيرس وكذلك في عهد نتنياهو، حيث دللت التجربة أنه لا توجد فوارق جوهرية بين الكتلتين المركزيتين في إسرائيل تجاه القضايا الأساسية التالية: حق العودة، القدس، الاستيطان،

Digitized by Birzeit University Library

الدولة الفلسطينية المستقلة وحقها في السيادة. والتباينات التي نشهدها فيما يتعلق بالسياسات الخارجية بين العمل والليكود منبعها أن الليكود وحلفاءه يعطون الاولوية أحيانا للمصلحة القومية الاسرائيلية وفي مقدمتها الاستحواذ على الارض، وهذا ما يدفعه باستمرار لفرض شروطه في الوقت الذي يسعى فيه "العمل" الى تكييف المشروع الصهيوني في حدود ما يستطيع فرضه على التوازنات الدولية، وعبر دمجه لمصالح اسرائيل في اطار المصالح الدولية على مستوى المنطقة خصوصا، وفي هذا الاطار يمكن رؤية تشدد الليكود وتشبثه في عدم التنازل عن الارض ، في حين أن العمل كان مستعدا للانسحاب من أجزاء اكثر من الارض مقابل السيطرة السياسية والاقتصادية على المنطقة تحت شعار الشرق الاوسط الجديد.

لقد ترافقت مع الممارسات الاسرائيلية هذه سياسة امريكية تقوم على الدعم الكامل لاسرائيل وعلى ادارة الازمة وليس حلها. وما يهمها هو استمرار العملية السلمية بذاتها وليس مهما متى تنتهي لأنها بهذا الاسلوب تجنب نفسها مشقة الضغط على اسرائيل وتوفر الوقت الكافي لترويض الفلسطينيين والعرب على الوضعية الجديدة التي توفر لاسرائيل الوقت والفرصة لخلق حقائق الامر الواقع في ظل الحديث عن الحل والسلام. ويدلل على هذا المنحى في السياسة الامريكية العديد من التجارب الماضية، حيث أنها لا تتدخل بزخم الا عندما ينفجر الوضع في المنطقة ، وقد حدث هذا في السابق والحاضر عام ١٩٧٣ وعام ١٩٨٢ وإثر أحداث النفق عام ١٩٩٦. وبعد انخفاض حدة الاحداث واعودة الحياة للدورتها العادية تتوجه الادارة الامريكية لاشغالها الاخرى وتستمر في دعم اسرائيل سياسيا واقتصاديا وعسكريا.

وعلى المستوى العربي تجهد حكوماتنا نفسها بالدعوة لتفهم ظروف الادارة الامريكية ومصاعبها الداخلية مع اللوبي الصهيوني وفي ايجاد الاعذار لها وتنثر وعودا بأسمها عما يمكن أن تفعله في المستقبل. وحصيلة الامر هي الدخول في عملية طويلة من ترويض الذات تتقاطع وتخدم سياسة إدارة الازمة الامريكية وتصب بوعي أو بدون وعي في خدمة سياسة اسرائيل القائمة على خلق حقائق الامر الواقع. يترافق مع هذا تفجير سلسلة من القنابل الدفاعية بين الاطراف العربية للحيلولة دون قيامها بأي جهد جماعي جدي يشكل أساسا لبناء عوامل القوة العربية لحماية المصالح العربية العليا من الغطرسة الامريكية والتوسعية الاسرائيلية.

على الصعيد الفلسطيني، وانطلاقا من نظرة حسن النية القائمة على أن عملية التسوية الجارية هي نقطة البدء في العمل التراكمي التدريجي لاستعادة الارض والحقوق

Digitized by Birzeit University Library

وللبناء المؤسسي للمجتمع الفلسطيني اجتماعيا واقتصاديا وديمقراطيا، فإن المتفحص المنصف لما يجري على أرض الواقع يجد بدون عناء أن الامور لم تسر بهذا المنحنى، بل غلب على عملية التراكم الطابع السلبي، حيث جاء كل اتفاق وبروتوكول تنفيذي مع اسرائيل مكبلا بشروط اسرائيلية جديدة وتنازلات فلسطينية جديدة. حدث هذا في طابا والقاهرة والخليل ويجري الآن بعد الموافقة الفلسطينية على المبادرة الامريكية. وترافق هذا مع محاولات فرض شروط واملاءات اسرائيلية – امريكية أمنية تمس الوضع الداخلي الفلسطيني بالصميم وتمدده بالانفجار وتدفعه لأتون الحرب الاهلية. وسمحت بتحويل العنصر الاسرائيلي الى مكون رئيسي في السياسة الداخلية الفلسطينية، وجعلت الحديث عن استقلالية القرار الفلسطيني مجرد نكتة سمجة. وتفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي والديمقراطي للجمهور عامة، وازداد ضعفا وتراجعا دور السلطات التشريعية والقضائية لصالح هيمنة السلطة التنفيذية وتآكل دور مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في الوطن والشتات، الأمر الذي أضعف وزنها ومرجعيتها السياسية للشعب الفلسطيني في أماكن تواجده كافة، وتتراكم هذه السلبيات رغم التحذير المتزايد من مخاطرها والمطالبة المتكررة بالوقوف أمام ما يجري ووضع حد له، لأن تراكم هذه العناصر السلبية يطال الوضع الوطني الفلسطيني برمته ويضرب مقومات الصمود ونحن في أمس الحاجة لتقويتها لمجابهة الاحتلال ومن أجل البناء الداخلي بعد أن تحولت مهمة البناء الداخلي على أسس وطنية وديمقراطية واجتماعية سليمة الى قضية وطنية ترتبط بمهمة نحو الاحتلال أكثر من أي وقت مضى. فقد انهار الاتحاد السوفيتي نتيجة تأزم أوضاعه الداخلية ولغياب الديمقراطية وهو القطب العالمي الثاني على مدى سبعين عاما فكيف الحال مع وضعنا الفلسطيني؟

وفي ضوء هذه الاوضاع وما آلت اليه أمورنا بعد عقود من النضال والتضحيات التي لم يكن مقدرا أن تصل الى ما وصلت اليه لم يكن عبور أوسلو ممرا اجباريا لشعبنا وحركتنا الوطنية حتى في ظل الازمة التي كنا نعيشها في أعوام ١٩٩٠-١٩٩٣، لأن النتيجة المرئية والملموسة تشير الى أن الدخول لأسلو لم يخرجنا من الازمة بل فاقم أزمتنا على مختلف الصعد.

الآن وقع ما وقع رغم خطورته، وقطع أشواطا في التطبيق على الارض وله نتائج محددة ومعينة وملموسة ولا يكن اغماض العين عنها واعتبارها غير موجودة، رغم أنها تؤذي النظر والناظر أحيانا كثيرة. حصل هذا لانه حصيلة ميزان قوى طاغ، والقوى التي صنعته وتعهدت بوضعه موضع التطبيق تملك القدرة على ذلك، ولا زالت ترى أن لها

Digitized by Birzeit University Library

مصالح سياسية في متابعة تنفيذه، في الوقت الذي لم تملك فيه قوى المعارضة القدرة على اثبات وجودها، وعلى توفير بدائل نقيضة في مجابهة هذه الاتفاقات في حيز الواقع العملي رغم قيامها بأفعال معارضة هنا وهناك.

إن نقطة البدء تكون برؤية الواقع كما هو وليس كما نرغب وبدون زيادة أو نقصان. وفي الاصرار على العمل من أجل تغيير هذا الواقع، وتجاوز ما فرضه من اتفاقات مجحفة وظالمة، فإنه يمكن تغيير الواقع بدون الاقرار به ومعرفته معرفة دقيقة وقراءته بدون أخطاء وبدون أفكار مسبقة تسقط عليه بشكل تعسفي.

ومجابهة هذا الواقع الثقيل تتطلب الاجابة على سؤاله وسؤال المستقبل، والتسلح بالفكر والخطط الحقيقية، والاستعداد الذاتي لعمل طويل ومرير ، وتحشيد القوى ضد وقائع مفروضة علينا بقوة الاحتلال وعدوانه، بعضها ناجم عن المتغيرات السياسية الاقليمية والعالمية الكبرى، والبعض الآخر نتيجة ضعفنا وتفتتنا وغياب استراتيجية موحدة لنا ولقوانا.

إن الرفض المطلق للواقع نتيجة العجز الذاتي عن تقدم بدائل عقلانية وممكنة يمثل الوجه الآخر للاندماج فيه. فالحياة وحركة المجتمع وحركة النضال من أجل التقدم تحمل معها خياراتها العديدة والمتعددة، ومسؤولية القوى هي اكتشافها وابتداعها وبأقل قدر من الاخطاء والخسائر.

ومهمة الخروج من هذا المأزق وتجاوز الشروط والاملاءات التي فرضها على شعبنا الواضع عربة كفاح الشعب الفلسطيني على سكة الاستقلال الوطني والعودة مجددا تتطلب الانطلاق من أن الشعب الفلسطيني وحقيقة كيانه السياسي لا يمكن تجاوزهما، لانهما اصبحا جزءا من حقائق السياسة الاقليمية والدولية بعد أن تجسدت كيانيته السياسية في بعض الواقع الذاتي الفلسطيني. وهذا بات يفرض وقف التفاوض على أساس اتفاقات اوسلو بعد اتضاح معالم الطريق الذي يدفعنا اليها وانخراط جميع قوانا وتياراتنا السياسية والفكرية والاجتماعية في عملية مراجعة نقدية متحررين من العصبوية والارادوية والانفعالات الذاتية الفئوية ومن الاسقاطات الداخلية والخارجية، حتى نرى الواقع كما هو بسلبياته وايجابياته ونتلمس طريقنا للمستقبل بدون خوف. وشرط النجاح في هذه المهمة هو انخراط الجميع فيها بروح المصلحة الوطنية العليا وبروح الخروج من الازمة والعمل الوصول لشاطئ الامان.

Digitized by Birzeit University Library

والمدخل لهذه العملية التاريخية يكمن في الدخول المباشر بحوار وطني شامل يشارك فيه الجميع، بدون شروط مسبقة بهدف بناء استراتيجية فلسطينية جديدة تأخذ الواقع القائم وميزان القوى باعتبارها، ويضع المشاركون فيه نصب أعينهم ما يلي:

أولاً، تحديد طابع المرحلة، باعتبارها لا زالت في جوهر مرحلة تحرر وطني، رغم قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على الارض، والاتفاق على متطلبات تجاوز ما فرضه علينا اتفاق اوسلو من شروط واملاءات معيقة لتطوير نضالنا نحو العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

ثانياً، اعادة بناء الوضع الذاتي و م.ت.ف ومؤسسات العمل الوطني الفلسطيني في داخل الوطن وخارجه على أسس ديمقراطية حقيقية واعادة الاعتبار للانسان الفلسطيني ودوره في العملية السياسية والاجتماعية، وضمان حقه الكامل بالتعبير عن رأيه وبالانتماء التنظيمي والفكري والسياسي ...الخ.

ثالثاً، اعادة بناء الوحدة الوطنية والشعبية وتفعيل دور التجمعات الفلسطينية في مختلف أماكن تواجدها ووفق الاساليب والصيغ الملائمة في التصدي لمهمات حق العودة، الدفاع عن الارض، مجابهة الاستيطان، والدفاع عن القدس....الخ، وفي اطار الهدف الناظم لشعبنا: العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

رابعاً، أن يكون في صلب الاستراتيجية الجديدة تحديد الاولويات الفلسطينية على مستوى السلطة الفلسطينية، وعلى مستوى كل تجمع فلسطيني وتنظيم ونقابة....الخ، وتوفير الموارد البشرية والمادية والجهد السياسي بما يخدم هذه الاولويات.

خامساً، اعادة ربط القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني بالوضع العربي وبما يخدم الاهداف الوطنية والقومية المشتركة وبخاصة هدف تحرير الارض الفلسطينية والعربية المحتلة، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وبما يحفظ الاستقلالية الداخلية لكل طرف.

Digitized by Birzeit University Library

أوسلو: اتفاق سلام أم خطة أمنية؟

د. فريد أبو ضهير*

فكرة اتفاق اوسلو كانت تغيرا نوعيا في اسلوب تعامل العقلية العربية والفلسطينية رسمية مع الصراع العربي – الاسرائيلي وفي النظرة الى مستقبل هذا الصراع. فجميع الخيارات التي كانت مطروحة لحل القضية الفلسطينية استثنت اية امكانية للتعامل مع الدولة العبرية على اعتبار انها تقوم على أرض مغتصبة، وبالتالي لا يمكن التعامل مع المغتصب بأية لغة سوى لغة الحرب. وكانت الفلسفة التي قامت عليها الرؤية العربية لطبيعة الصراع هي مبدأ الحق الذي يجب أن يسترد قبل الحديث في أي من الجوانب الاخرى للقضية.

ولكن الأمر الذي توصل اليه العرب والفلسطينيون بعد سنوات من الصراع هو أن الحق لن يسترد الا اذا ساندته القوة. والقوة في هذه الحالة، والمتمثلة في الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، هي الى جانب اسرائيل، أي الى جانب المغتصب. ولذلك، فان التوازن اختلت واصبح من العسير الاصرار على الحق الضعيف في مواجهة الباطل القوي. فما كان من القادة السياسيين الا أن اعلنوا عن عدم معارضتهم لوجود اسرائيل في قلب العالم العربي، وطالبوا مقابل ذلك باستعادة الجزء المتبقي من الحق العربي في فلسطين.

هذا الأساس الذي بنيت عليه فلسفة التفاوض مع اسرائيل وحل الصراع سلميا شكل عدة أمور منها:

---

*د. فريد أبو ضهير: استاذ في قسم الصحافة في جامعة النجاح الوطنية.

Digitized by Birzeit University Library

أولا، أن منطق القوة هو الذي انتصر على منطق الحق في المحصلة. وهذه نقطة لها دلالات عميقة اهمها أن مسار عملية التفاوض والشروط التي تحكمها مرهونة بمنطق الطرف الأقوى. وقد ظهر هذا الأمر جليا خلال سنوات التفاوض الخمسة مع حزب العمل وحزب الليكود على حد سواء حيث سعى كل منهما وبأساليب مختلفة الى تكريس هيمنة القرار الاسرائيلي على المفاوضات من أجل الخروج بنتائج تخدم السياسة الاسرائيلية فقط. وفي الحقيقة، فإن منطق القوة هو الذي فرض على اسرائيل ضرورة البحث عن حل للمشكلة الفلسطينية. فقد ادركت اسرائيل أن الانتفاضة الفلسطينية يمكن أن تصل الى مرحلة لا يمكن في ظلها الامساك بزمام الأمور خاصة اذا تراجع التأييد الشعبي "لأنصار السلام" وتزايد الدعم الشعبي "لأنصار تصعيد العمل المسلح". لذلك، نجد أن منطق القوة المتمثل في الانتفاضة والتطور التدريجي الذي طرأ عليها، عندما تحولت من عمل جماهيري الى نشاط لمجموعات مسلحة كان أحد الأسباب التي لا يمكن اغفالها في توصل الأطراف الى تبني خيار السلام. لكن شروط هذا السلام كانت محكومة لمنطق الطرف الأقوى وهو أمريكا واسرائيل. ولذلك، نجد أن الطرف الفلسطيني فقد أوراق القوة التي كانت تخيف اسرائيل على أرض الواقع مع الاحتفاظ بعناصر أخرى من القوة مثل الدعم العالمي لحقوق الشعب الفلسطيني فيما استمرت اسرائيل، بطبيعة الحال، بامتلاك كل عناصر القوة المادية.

المهم هو أن منطق القوة لا يزال سائدا حتى في ظل التفاوض والسعي الى ايجاد حل سلمي شامل ودائم للقضية الفلسطينية، الأمر الذي يجعل هامش المناورة للطرف الفلسطيني محدودا وضيقا ويفرض باستمرار تقديم تنازلات متتالية من قبل الفلسطينيين. وقد شهدت المفاوضات بالفعل نماذج عدة للتنازلات الفلسطينية بهدف حماية عملية السلام من الانهيار جراء تشدد الطرف الأقوى (اسرائيل) وتعاطف الوسيط القوي المنحاز ضد الحق الفلسطيني (أمريكا).

ثانيا، الثوابت الفلسطينية. فالاتفاق لم يكن سوى اطار عام لضرورة حل النزاع بالطرق السلمية. ولكنه لم يكن اتفاقا على أي من الثوابت الفلسطينية باستثناء الاعتراف الاسرائيلي (والأمريكي) بوجود الشعب الفلسطيني وحقه في المطالبة بحقوقه وفقا لقرارات الأمم المتحدة. وهذا يعني أن القضايا التي تم الاتفاق عليها لا تمت لجوهر الصراع بصلة مباشرة. فالمبدأ الأول الذي يمكن بناء عليه الانطلاق الى الأهداف الفلسطينية من خلال التفاوض هو مبدأ السيادة. فمن خلال السيادة يمكن التفاوض مع اسرائيل كطرف وكند كامل الاستقلالية وغير مرهون أي من الظروف التي يمكن أن

Digitized by Birzeit University Library

يفرضها أو يمليها الآخرون عليه. ومن خلال السيادة يمكن أن يرسم الفلسطينيون خريطة الوضع الفلسطيني الداخلي دون المرور ببنود أوسلو. وفي الحقيقة تبرز اشكالية السيادة من خلال التدخلات الاسرائيلية المتوالية في الوضع الفلسطيني الداخلي منذ اللحظة الأولى لتوقيع أوسلو، حتى أن تعثر عملية السلام يعزى الى رفض اسرائيل تطبيق عدة بنود تم الاتفاق عليها كالانسحاب من مناطق وفتح الممر الآمن وغير ذلك بحجة أن الفلسطينيين لم يلتزموا بالاتفاق فيما يتعلق بأمور فلسطينية يفترض أنها داخلية ولا يحق لأحد أن يمليها عليهم.

اسرائيل كانت ولا تزال تعي تماما أن مبدأ السيادة يجب أن لا يمنح للفلسطينيين حتى تبقى زمام المبادرة بيدها وحتى تبقى أرض فلسطين كاملة تحت السيطرة الاسرائيلية الأمنية التامة. فالنظرية الأمنية الاسرائيلية تقول بأن أية قوة سياسية أو عسكرية داخل حدود فلسطين لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تكون لغير الشعب اليهودي وأن المهم هو أن يحتفظ الاسرائيليون بالتفوق العسكري النوعي في المنطقة بشكل عام. وحتى اذا ما تم التوصل الى تفاهم حول اقامة الدولة الفلسطينية, فان اسرائيل لن تتهاون في فرض الشروط حول طبيعة وشكل هذه الدولة والقدرات العسكرية وربما الاقتصادية التي يجب أن تمتلكها. فقد تشترط اسرائيل من خلال الاتفاقيات، مثلا، أن تمنع هذه الدولة من امتلاك أسلحة ثقيلة وامتلاك القدرة على تصنيع الأسلحة الى غير ذلك من الشروط. وهذا بالطبع انتقاص واضح من السيادة وتدخل سافر من دولة أجنبية في شؤون دولة أخرى الأمر الذي من شأنه أن يفتح الباب أمام أية تدخلات أخرى تحت أية ذريعة.

وقد ترتب على تأجيل البت في مسألة السيادة ترحيل مسائل أخرى تعتبر جوهرية ومصيرية من وجهة النظر الفلسطينية الى مفاوضات المرحلة النهائية. فمسائل القدس والمستوطنات واللاجئين والحدود الى غير ذلك تعتبر لدى الفلسطينيين مرتكزات لا غنى عنها لقيام الدولة الفلسطينية ذات السيادة الكاملة التي لا يمكن أن يتحقق السلام الا بها على اعتبار أنها تمثل الحد الأدنى للحقوق الفلسطينية.

وبهذا نجد أن فكرة السلام لم تتكامل وبقيت المساحات التي تفصل الطرف الفلسطيني عن الطرف الاسرائيلي مساحات شاسعة ليس من السهل تقليصها. ولذلك، وبدون من المبالغة القول أن عملية السلام انهارت وانتهت تماما وأن ما يجري الحديث عنه في هذه المرحلة من محاولات لاحياء عملية السلام واعادتها الى مسارها الصحيح ليس سوى حديث عن شيء جديد غير عملية السلام. فملامح الاقتراحات الأمريكية والأفكار الاسرائيلية هي ملامح لا تمت الى عملية السلام (والمقصود هنا اتفاق أوسلو)

Digitized by Birzeit University Library

بصلة على الاطلاق. فالأمور التي تم الاتفاق عليها في أوسلو تغيرت, ومراحل التطبيق التي تم الاتفاق عليها وفق جدول زمني لم تعد قائمة. وعليه، فإن أطراف عملية السلام تجد من الصعب عليها مواجهة الرأي العام باعلان فشل أوسلو, والاعلان في المقابل عن عملية سلام جديدة. والسبب هو أن الزخم الذي أعطي لاتفاق أوسلو والرهان على نجاحه كان كبيرا بحيث أن أي اعلان عن فشله سيكون محطما للآمال ومحبطا للدرجة فقدان الثقة بالسياسات الرسمية العربية والفلسطينية فضلا عن السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية. أضف الى ذلك أن شروط "عملية السلام الجديدة" (اذا صحت التسمية) أكثر اجحافا من اتفاق أوسلو الذي وصفه المؤيدون والمعارضون لعملية السلام بأن سقفه يقل بكثير عن الحد الأدنى للحقوق الفلسطينية وبأنه مجحف بحق الفلسطينيين. ولذلك، يتم العمل على انضاج ملامح عملية سلام جديدة, ولكن تحت مسمى "احياء اوسلو" وبث الروح فيه من جديد.

ثالثا، مواقف الشعوب. إن اتفاق اوسلو لم يكن خيارا شعبيا فلسطينيا أو حتى عربيا. وقد كان الأسلوب الذي وفقا له اتخذت القرارات مشينا بالنسبة للسياسة العربية. وبالطبع، فإن هذا ليس بجديد في العالم العربي الذي لم يتنفس هواء الحرية منذ عقود طويلة. ولكن الجديد هو محاولة اقناع الناس والعالم بأن هناك ديمقراطية في الدول العربية، وبأن الديمقراطية في بعض البلدان ليس لها مثيل في العالم. وهذا بالطبع وهم لا يقبله المنطق أو العقل خاصة وأن انتهاكات الديمقراطية وحقوق الانسان تمارس كل يوم في معظم الدول العربية. وخلاصة القول أن المواطن العربي لم يدل برأيه في عملية السلام، ولم يكن له حضور في المطبخ السياسي الذي أفرز أوسلو.

ولهذا الأمر انعكاسات خطيرة على مستقبل القضية. فمن هو الذي سيتحمل الخسائر اذا فشلت عملية السلام؟ وكيف سيكون رد الشارع العربي والفلسطيني الذي تم تغييبه عن حقيقة ما يجري؟ ومتى سيبدأ العرب مسيرة الديمقراطية التي لم تبدأ حين كانوا بأمس الحاجة لها؟

إن الشعوب العربية ومنها الشعب الفلسطيني يجب أن تقول كلمتها في مسار القضية الفلسطينية على الأقل بنفس الدرجة التي يمارس فيها الاسرائيليون حقهم في المشاركة السياسية وفي توجيه دفة الصراع. وهذا الأمر له علاقة بحق الانسان في التعبير عن نفسه كونه بالغا عاقلا مثقفا ليس بحاجة الى وصاية من أحد وليس بحاجة الى من يملي عليه المواقف. إن الممارسة الديمقراطية هي من أبسط حقوق الانسان ويفترض أن

Digitized by Birzeit University Library

يارسها المواطن في الأوقات العصيبة التي يجد الحاكم نفسه فيها أمام اتخاذ قرارات مصيرية بل وفي كل الأوقات.

إن فقدان الديمقراطية في العالم العربي شجع الغرب واسرائيل على التحرؤ والسعي لإملاء القرارات على الدول العربية. وفي هذا السياق نجد أن اتفاق أوسلو وفي انتهاك صارخ للسيادة الفلسطينية التي يفترض أن تمارس داخليا تدخل في شكل الخريطة الفلسطينية الداخلية وعمل على تحديد شكل الديمقراطية من خلال النص على الانتخابات وشكل المجلس التشريعي وانتخابات الرئيس. ولهذا قاطعت قوى كبيرة من الشعب الفلسطيني انتخابات المجلس التشريعي التي أجريت سنة ١٩٩٦ وعلى رأسها حركا حماس والجهاد الاسلامي والجبهتان الشعبية والديمقراطية. ومغزى المقاطعة بالطبع لا يعكس موقفا سلبيا من الممارسة الديمقراطية ولكنه موقف رافض واضح من اتفاق أوسلو الذي نص على الانتخابات وعمل على تحديد وظيفة المجلس المنتخب.

رابعا، الجانب القانوني. فمن الواضح أيضا أن اتفاق أوسلو لم يتطرق الى ضرورة تحكيم القانون في مسائل متنازع عليها. ولذلك، نجد أن مرجعية الاتفاق هي قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٨٣ فقط, وهي قرارات ذات صيغ مطاطة جدا في حين لم تتم الاشارة الى قرارات الأمم المتحدة الأخرى. كما لم تتم الاشارة الى القانون الدولي القائم على الاتفاقات الدولية الخاصة بالنزوح والهجرة القسرية والاستيلاء على الأرض بالقوة وحقوق الانسان وغير ذلك من القضايا التي تحتاج الى مرجعية قانونية للفصل فيها. وهذا الأمر مرتبط كما هو واضح بمنطق القوة الذي تحدثنا عنه آنفا. فالقانون وفقا لهذا المنطق هو القانون القوي الذي يصبح مشروعا ليس بسبب نصوص قانونية تدعمه ولكن بسبب وجود قوة تحميه, حتى وان ناقض هذا القانون المنطق والعرف.

يمكن القول أن اتفاق أوسلو هو صفقة أو خطة أمنية لاسرائيل. ومن الاجحاف ان نسميته مشروع سلام. فمن المستبعد جدا، بل من المستحيل، أن يقود هذا الاتفاق الى سلام عادل وشامل في المنطقة لأنه يفتقر الى مقومات جوهرية لاقامة سلام حقيقي. ومع أننا نسلم أن أوسلو أفرز واقعا جديدا بعد الانتفاضة وبعد الاحتلال الاسرائيلي المباشر للضفة والقطاع الا أن أوسلو غير مرشح على الاطلاق لاخراج المنطقة من دوامة الصراع والعنف ودفعها الى شاطئ السلام.

Digitized by Birzeit University Library

حوارات حول التطورات السياسية الراهنة

العملية السلمية وما يكتنفها من جمود وتشاؤم بسبب التعنت الاسرائيلي باتت مأزقاً لا بد من الخروج منه حتى تسفر هذه العملية عن النتائج المرجوة منها أو ربما غيرها. ومع اقتراب موعد بدء مفاوضات الحل النهائي تطرح أكثر من جهة فلسطينية ضرورة الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية في الرابع من أيار عام ١٩٩٩ . ويرى كثير من الفلسطينيين أنه لا بد من دمقرطة الحياة السياسية الفلسطينية كجزء من عملية بناء هذه الدولة.آليات الخروج من مأزق المفاوضات والنتائج المترتبة على الاعلان عن الدولة الفلسطينية وضرورة دمقرطة الحياة السياسية الفلسطينية هي موضوع الحوار الذي أجرته السياسة الفلسطينية مع كل من د. جورج حبش الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وياسر عبد ربه وزير الاعلام في السلطة الوطنية الفلسطينية.

وفيما يلي استعراض لآرائهما معتمدين في ذلك الترتيب الأبجدي:

Digitized by Birzeit University Library

حوار مع د. جورج حبش

قبل البدء في تناول الأسئلة المحددة أرى من الضروري الإشارة لبعض الجوانب الهامة التي تشكل بصورة معينة إطاراً يحكم النقاش السياسي حول ما وصلت إليه ما يسمى بعملية السلام في الشرق الأوسط عموما، وعلى الصعيد الفلسطيني بوجه خاص. ذلك أن عدم تناول الأمور في سياقاتها التاريخية وصيرورتها المتحركة يقود إلى حالة من الجمود الفكري السياسي، أحد سماتها اختصار القضايا الكبرى ومعضلات الواقع إلى مجرد مواقف عابرة وأحيانا مسطحة.

وعليه، فإن المأزق أو الأزمة لا تكمن بالأساس في النتائج التي وصل إليها اتفاق أوسلو، بمعنى أن هذا الاتفاق، وما يترتب عليه من اتفاقات وترتيبات، هو بحد ذاته نتيجة لأسباب أعمق وأشمل. إنه نتيجة للتحولات الكبرى التي شهدها العالم والمنطقة منذ النصف الثاني من عقد الثمانينيات وحتى الآن، والتي تتجلى في هزيمة المقاومة الفلسطينية في بيروت، والتعامل السياسي بعقلية استخدامية ضيقة مع ملحمة الانتفاضة المجيدة في الوطن المحتل، ثم النتائج المأساوية التي ترافقت مع انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، وبالمحصلة للنتائج الكبرى التي ترتبت على حرب الخليج الثانية. هذه الحقائق والتحولات عبرت عن تردي النظام الرسمي العربي وتراجع عميق على صعيد الحركة الوطنية الفلسطينية. وبالمقابل، تقدم الحلف الإمبريالي-الصهيوني لاستثمار هذه الظروف والتحولات الناشئة للضغط من أجل تحقيق أهدافه المشتركة في المنطقة العربية، وعلى رأسها ترسيخ الهيمنة الأمريكية وخاصة في منطقة الخليج، وانتزاع الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني. وهكذا، جاء مؤتمر مدريد في لحظة هي ربما من أسوأ اللحظات بالنسبة

Digitized by Birzeit University Library

للعرب والفلسطينيين ومن أفضل اللحظات بالنسبة للحلف المعادي. كما اعتبر بعض القادة الصهاينة اتفاق أوسلو من أكبر انتصارات الحركة الصهيونية منذ تأسيس إسرائيل.

ارتباطاً بهذه الحقائق كان موقفنا المعارض للخيار السياسي لقيادة م.ت.ف الرسمية التي، بدلا من الاتجاه لممارسة سياسية كفاحية لمجابهة حالة الانهيار الراهنة وتحييد مفاعيل التحولات السلبية، سارعت إلى الغوص في مستنقع الخيار الأمريكي-الصهيوني.

كان على قيادة م.ت.ف أن تدير الصراع بأعلى قدر من الدقة والروية في ظل الظروف المجافية التي أشرت إليها، وكان عليها أن تتصرف بحكمة وصبر وبعقلية الكفاح ضد المشاريع الأمريكية-الإسرائيلية، وأن تعطي جهدها مضاعفا لترتيب وحماية الوحدة الوطنية الفلسطينية وأن تعزز المبادرة الجماهيرية في تجمعات الشعب الفلسطيني المختلفة. وأن تتمسك بسلاح الشرعية الدولية للحد من الاختلال الذي ترتب على انهيار الاتحاد السوفيتي، مع التمسك الحازم بالبعد العربي كعمق حماية في مواجهة الانفراد الإسرائيلي.

تأسيسا على هذه الملاحظات، يمكنني القول بأن اتفاق أوسلو وما حفلت به النصوص من غموض وعمومية قد قفز عن الحقوق الوطنية الفلسطينية المتمثلة بحق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، دون قطع الطريق على بعض التحسينات التي ستبقى طفيفة ولن تمس الجوهر، ذلك أن الجوهر محكوم بالشروط وموازين القوى السياسية الإقليمية والعالمية التي فرضت الاتفاق. ويخطئ خطأ فادحا من يتوهم أن المسائل يقررها المتفاوضون على طاولات التفاوض ارتباطا ببلاغتهم.

بهذا المعنى، فإن ما تقوم به إسرائيل ينسجم تماما وفهمها للاتفاقات أو استخدام ما جرى لتحقيق إنجازات جديدة ومواصلة الهجوم ضد حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني يتجلى هذا في موضوع القدس والموقف من حق العودة وسياسة الاستيطان وكل ما يتعلق بمفاوضات الحل النهائي.

بعد هذا التقييم يمكن الآن الانتقال لتناول الأسئلة المحددة.

- **تطرح أكثر من جهة فلسطينية الإعلان عن قيام دولة فلسطينية في الرابع من أيار ١٩٩٩م، هل ترى مخاطر من وراء هذا الإعلان وما هي الشروط الضرورية لتقليص هذه المخاطر؟**

- لا أعتقد أن هناك فلسطينيا لا يحلم بقيام الدولة الفلسطينية الوطنية المستقلة. والإنسان بهذا المعنى لا يمكن أن يقف ضد إعلان قيام هذه الدولة الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

في حقيقة الأمر أن المعضلة لا تكمن في إعلان قيام الدولة، وإنما في مضمون هذه الدولة، أي الشروط الأساسية والاقتصادية والأمنية والجغرافية والسيادة التي بدون توفرها تفقد أية دولة ماهيتها وشروط وجودها.

وبالنسبة للشعب الفلسطيني في الوطن المحتل والشتات، فإن الشروط المشار إليها تكتسب أهمية مطلقة كونها تجسد طموحات وأهداف وحقوق هذا الشعب في التحرر والاستقلال والعودة وتقرير المصير. إنها التجسيد للتضحيات التي قدمها شعب فلسطين والأمة العربية على مدار عقود الصراع والنضال. وتكتسب أيضا أهمية قصوى كونها تجسد جوهر الصراع ضد المشروع الصهيوني الذي يستهدف نفي الشعب الفلسطيني واستعمار أرضه ومحو تراثه وتاريخه، وفرض الرواية الصهيونية للتاريخ.

على هذا الأساس، فإن الأحاديث التي تدور حول الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية مع نهاية المرحلة النهائية الانتقالية، أي في الرابع من أيار من العام القادم، تحفل بمخاطر كبرى، كون هذا الإعلان يأتي في إطار أوسلو كمرجعية سياسية، وما ترتب عليه من نتائج خاصة في ظل عدم وضوح الموقف من الركائز الأساسية للحقوق الفلسطينية، أقصد موضوع العودة وتقرير المصير والقدس والموقف من الاستيطان والسيادة الكاملة، الأمر الذي إذا تم وفق الحقائق الراهنة سيعني وضع تلك الدولة ضمن الآليات والشروط والوقائع التي رسمها الاحتلال.

مواجهة هذه المخاطر الجدية تبدأ أولا بضرورة أن تعيد قيادة م.ت.ف الرسمية وفريق السلطة النظر بصورة جذرية، نظريا وعمليا، في خيارهما السياسي، بمعنى العودة للخيار الوطني الذي يعني الصراع والمواجهة بكل أشكالها، وهذا مرتبط بالوقوف العميق أمام أوضاع البيت الفلسطيني ووحدته على أساس سياسي واضح يحسم بصورة جدية أية نظرة استخدامية قاصرة للوحدة الوطنية على أساس أن لا مساومة على الحقوق الوطنية الفلسطينية الثابتة، وحق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وتفكيك وإزالة المستوطنات الصهيونية، ثم إعادة صياغة العلاقة الفلسطينية-العربية على أساس أن فلسطين هي جوهر الصراع العربي-الصهيوني، وبالتالي فهي شأن عربي أولا وعاشرا. وكذلك، إعادة الاعتبار للشرعية الدولية كسلاح ضروري في هذه المرحلة بشكل خاص في مواجهة التفرد الأمريكي والغطرسة الصهيونية. هذا إلى جانب تفعيل الدور الإسلامي والأوروبي لتشكيل قوة ضغط عالمية في مواجهة الحلف الأمريكي-الإسرائيلي. وفوق كل هذا العودة لخيار الكفاح الشعبي والعنفي ضد الاحتلال وبكافة الأشكال، أي باختصار التعامل مع حقائق الصراع كما هي، وبالتالي، التخلي عن وهم أو بالإمكان انتزاع حقوق الشعب الفلسطيني من خلال [illegible] وفق الآليات

Digitized by Birzeit University Library

الراهنة، بمعنى أن يأتي الإعلان في إطار رؤية صراعية شاملة وليس خطوة للضغط بحدود الاستخدام التكتيكي الضيق، إذ من الخطأ الفادح اعتبار إعلان الدولة هو المخرج من مأزق أوسلو أو ما يحمله هذا المفهوم من رؤية ضيقة تجاه الواقع ومعطيات الصراع.

● **في مواجهة تأزم المفاوضات مع إسرائيل والصعوبات المتوقعة لمفاوضات الوضع النهائي ما هي اقتراحاتكم للخروج من المأزق؟**

– أعتقد أن الحالة الصعبة والخطيرة التي وصل إليه الوضع الفلسطيني تعود في الأساس إلى إدراك الطرف الاسرائيلي ومن خلفه الأمريكي بأن القيادة الفلسطينية تتصرف وكأن لا خيار آخر أمامها، أو أنها لا تجرؤ على مراجعة خياراتها.

هذه الحقيقة وصل إليها الاسرائيليون من خلال التجارب التفاوضية والنتائج التي تراكمت منذ مدريد وحتى الآن، وملخصها أن الفلسطينيين يرفضون ثم يرضخون، وأمام كل ضغط يقدمون المزيد من التنازلات، وبالتالي لسنا مضطرين لاعطائهم أي شيء لأنهم في النهاية سيوافقون على أي شيء إذ ليس أمامهم من خيار آخر.

هذا هو منطق الاسرائيليين، وللأسف فإن التجربة الملموسة تزكي هذا المنطق. والمنطق ذاته لا زال يحكم السياسة الاسرائيلية التي يجسدها نتنياهو بشكل سافر، أي أن إسرائيل مستعدة لمعادلة السلام مقابل السلام، السلام مقابل الأمن، وهي ليست مضطرة للقبول بمعاهدة السلام مقابل الأرض.

● **إذن، وأمام هذا المنطق الذي تدعمه الممارسة الميدانية والاسناد الأمريكي، ما هو الخيار؟**

– إنني على قناعة بأن بقاء المعادلات ضمن هذا السقف سيعني المزيد من التبديد للحقوق الوطنية والقومية والمزيد من الاستتراف والتمزق الداخلي والتحول بالكامل لرهينة في يد الاحتلال وسياساته. أما المخرج فهو بكسر هذه المعادلات أو بعبارة مجازية، قلب الطاولة في وجه الاحتلال ومشاريعه.

وبمعنى آخر، لابد من القول لأمريكا وإسرائيل: هل أنتم جادون وتريدون السلام؟ إذن هناك شروط قسرية لا تنازل عنها، وهي حقوق الشعب الفلسطيني التي أقرتها المجالس الوطنية وقرارات الشرعية الدولية، ودون ذلك سيكون الصراع الذي لا يتوقف. ولا يتوهم أحد أن يسود الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بدون هذه الحقوق حتى لو استمر الصراع لمائة سنة أخرى.

Digitized by Birzeit University Library

هذه حقيقة وليست شعارات، ذلك أن أوسلو لم يحل الصراع، بل أضاف تعقيدات جديدة له كونه أبقى جذور الاشتعال قائمة وهي موصولة بأكثر من برميل بارود.

وباختصار، يجب إحداث نوع من الصدمة لكسر الرتابة الدامية التي سارت عليها المفاوضات حتى الآن والتي تتأرجح ما بين التشدد اللفظي في البداية ثم الرضوخ والقبول، والتخلص من عقلية أننا ضعفاء ولا نملك شيئا. فلدى الشعب الفلسطيني والأمة العربية عناصر وعوامل قوة كبرى من شأن استخدامها بجدية إحداث إزاحات حقيقية في واقع الحال، إذ بدون إحساس الحلف المعادي بإمكانية إلحاق خسائر جدية به وبمشاريعه ومصالحه يصعب التصور بأنه سيغير من مواقفه واستراتيجياته. وبدون شك، هذا الخيار الذي أتحدث عنه له أثمان ليست قليلة لأنه يعني المجابهة. المهم هو إسقاط المقولة البائسة أن لا خيار أمامنا.

والخيار الذي أتحدث عنه يبدأ بالحوار الوطني الذي يستهدف ترتيب أوضاع البيت الفلسطيني بصورة جدية وإعادة بناء وتفعيل م.ت.ف ومؤسساتها على أساس ديمقراطي، وإطلاق الفعاليات الشعبية في مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني وتصعيد المقاومة بكافة أشكالها، ثم العمل الجاد لإعادة الاعتبار للبعد والعمق العربي على أساس التمسك بالحقوق الوطنية الفلسطينية، والاستناد للشرعية الدولية لمواجهة التفرد والانحياز الأمريكي لمصالح إسرائيل.

• يطرح كثيرون ضرورة دمقرطة الحياة السياسية الفلسطينية كجزء من عملية بناء الدولة الفلسطينية ومواجهة التحديات المقبلة. ما هو دور حركة فتح وما هو دور المعارضة الفلسطينية في هذه العملية؟

- بما أن الديمقراطية نظام حياة وقيم وسلوك، فإنها تشكل الباب أو المدخل الذي لا بديل عنه لكي يقوم أي مجتمع أو حزب بدوره ووظيفته بصورة فعالة ونشيطة ناجحة، بمعنى أن الديمقراطية ليست هي الحل، إنها شرط أو مدخل للحل ، وهي بهذا المعنى تصبح شرطا لازما لكل أحاديثنا أو تصوراتنا حول المواجهة والصراع وإعادة الاعتبار للمبادرة الشعبية، إنها الآلية الملائمة لتجديد حياة المجتمع والأحزاب والسياسات والممارسة.

وللأسف، فإن غياب الديمقراطية أو فهمها بصورة سطحية شكل أحد السمات التي سادت في ممارسة وفكر الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة منذ انطلاقتها مع بعض التمايزات هنا وهناك . ولعل أحد الأسباب للأزمات التي تعصف بنا وبالحركة الوطنية الفلسطينية، وأبعد من ذلك بالواقع العربي، يعود إلى سيادة أنظمة القمع والدكتاتورية واغتيال الديمقراطية، الأمر الذي أدى إلى سيادة أنماط الس[illegible] ف، الخضوع،

Digitized by Birzeit University Library

الطاعة العمياء، هجرة الكفاءات، إشغال المواقع بمن هم دون المستوى، مما أفقد المجتمعات العربية، ومنها المجتمع الفلسطيني، القدرة على التجدد والمبادرة والتكامل الإيجابي ما بين العام والخاص والاستفادة من التنوع الثقافي والحضاري ... الخ. وعلى هذا الأساس، فإنني على قناعة راسخة بضرورة سيادة الديمقراطية في كافة مناحي حياتنا بما ينسجم مع حضارتنا وتراثنا، وهذا شرط للتفاعل مع الحضارات الأخرى في ظل التطورات الهائلة التي تشهدها البشرية في شتى ميادين العلوم.

أما بالنسبة للواقع الفلسطيني والظروف التي تعيشها التجمعات الفلسطينية المختلفة وحالة الاختلاف الناشئة سياسيا، فإن الديمقراطية تصبح لها وظيفة شاملة ومتنوعة لأبعد حد، وإلا كيف سنحافظ على وحدة هذا الشعب المشتت والمتشرد منذ أكثر من خمسين عاما؟ وكيف سنحافظ على تماسكه المعنوي والسياسي والوطني في ظل تنوع الظروف الاجتماعية والاقتصادية؟ وكيف سنتمكن من توحيد قواه السياسية في ظل التباينات العقائدية والطبقية؟ وأخيرا، كيف سنتمكن من إنشاء أجيال فعالة ومبادرة وجريئة وواعية إذا لم تسد القيم الديمقراطية الأسرة والعلاقة مع المرأة والمدرسة، ونظام التعليم والمؤسسات الرسمية والأهلية؟

تأسيسا على هذا، فإن كل قوة وطنية، سواء فتح أو المعارضة، يجب أن تدرك وتعي بأن الديمقراطية هي قوة للجميع، كونها تؤسس لعلاقات سليمة ولحوار سليم محكوم بحرية الاختيار للجميع. أما الهيمنة والتفرد فهي آلية هدم ودائرة استنزاف ذاتي في منتهى الخطورة. ومن الخطأ الاعتقاد بأن قوة الذات تنبع من ضعف الآخر، ذلك أن قوة السلسلة تكمن في قوة كل حلقة من حلقاتها.

ما تقدم يجب أن يجد ترجماته بصورة شاملة سواء في م.ت.ف وتجديد هياكلها ومؤسساتها بما يعكس وحدة الشعب الفلسطيني وتمثيله الديمقراطي، أو في علاقة السلطة مع الشعب ومحاربة الفساد والبيروقراطية، والتصدي لكل محاولات عسكرة المجتمع، والحد من سطوة ودور أجهزة الأمن التي يكفي الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية ما لاقاه منها خلال نضالاته الطويلة.

والأهم من كل ذلك عدم وضع وحدة الشعب الفلسطيني محل اختبار تبعا لضغوطات ومصالح الاحتلال وعدم الاقتراب من دائرة الاحتراب الداخلي بصورة نهائية.

Digitized by Birzeit University Library

حوار مع ياسر عبد ربه

• يرى البعض أن اتفاق أوسلو ادخل النضال الفلسطيني في مأزق عميق كونه لم يقر بشكل واضح حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كما أنه لم يحدد آليات دولية للاشراف على تطبيق الاتفاق. فما رأيك في هذا القول؟

- أي اتفاق يجب تناوله في إطار الظرف التاريخي الذي عُقد فيه. اتفاق أوسلو جاء بعد التطورات العالمية الهائلة التي تركت انعكاسات كبيرة على منطقة الشرق الأوسط، من خلال ما أحدثته من خلل في التوازن في الساحة العالمية والاقليمية. حرب الخليج كانت العنصر الذي أدى إلى افتقاد ما اصطلح على تسميته (الحد الأدنى من التضامن العربي).

اتفاق أوسلو هو إعلان مبادىء، ومشكلته كانت غياب أو عدم وضوح واحدة من اثنين: إما أن يتم تحديد الهدف من الاتفاق بشكل قاطع أي الانسحاب التام واستقلال الشعب الفلسطيني، وإما أن يتم الاتفاق على وقف النشاط الاستيطاني كحدّ أدنى بشكل كامل في عموم الأراضي الفلسطينية إلى حين البتّ في قضايا الوضع النهائي التي تُركت غامضة. ولا أخفي أني كنت أميل على الأقل إلى النقطة الثانية من خلال المداولات الداخلية عندنا التي جرت خلال مرحلة المفاوضات السرية قبل التوقيع على الاتفاق.

كان هناك تصور آخر هو أن الاتفاق ستكون له ديناميكية وهي التي ستولّد ظروفاً تجعل الشعب الفلسطيني قادراً على وقف النشاط الاستيطاني أو تجعل المستوطنين أنفسهم والمخططين للاستيطان عاجزين عن إكمال مخططهم في ظل نشوء سلطة على الأرض الفلسطينية. الرهان هنا كان على العامل الذاتي الفلسطيني بدرجة أساسية، وهو رهان تخلط فيه الرومانسية الوطنية مع المبالغة في تقدير هذا الدور الذاتي أحياناً، الأمر الذي يدل

Digitized by Birzeit University Library

على خلل فادح في عملية التحضير والاعداد لتوقيع اتفاق على هذه الدرجة من الخطورة التاريخية.

لا أكتم أن هناك كثيرين كانوا يخشون من أن الاتفاق إذا كان مصحوباً بدور ذاتي ضعيف أو ليس على درجة متقدمة من الكفاءة السياسية والإدارية والتنظيمية لاستنهاض هم الشعب الفلسطيني وخلق آلية متواصلة فإن الكارثة يمكن أن تكون محققة.

بحمل هذه المخاطر والتقديرات كانت موجودة قبل عقد الاتفاق وفي إطار الحوارات التي كانت تتم بشكل ضيّق. من المعروف أن هناك مجموعة محدودة وصغيرة كانت تدير هذه العملية ولكنها كانت تنسج علاقات مع بعض الذين يملكون رؤية وخبرة سياسية من شخصيات عربية وفلسطينية للتشاور معهم حول مواضيع المفاوضات بغض النظر عن عدم معرفتهم بالمفاوضات السرية. لم تكن كل هذه المخاوف مجهولة قبل التوقيع. وقد كان السؤال أنه إذا لم نوقع اتفاقاً وتركت الأمور على ما هي عليه لسنوات عدة قادمة فهل من المتوقع أن يحدث تغيّر اقليمي أو دولي خلال هذه السنوات المقبلة؟ أو أن الانتفاضة ستكون قادرة على أن تعطي أكثر مما أعطته خصوصاً في ظل ظروف ظهرت فيها عوامل سلبية في الانتفاضة؟ أم أن علينا أن نقيم هذه السلطة في ظل اتفاق ناقص أو غامض الأهداف؟ الجواب كان الموافقة على الاتفاق.

في كل اتفاق في التاريخ توجد عوامل يغفلها المؤرخون والباحثون تتعلق بالجانب الشخصي لمن يسهمون في صناعة الاتفاق. وهي تتعلق بتركيبتهم وبنيتهم الثقافية وقدرتهم على استشراف آفاق المستقبل بشكل غير تبسيطي، وعلاقتهم مع المؤسسة التي يقودونها، أي نوع القيادة الجماعية ودور الشخص الأول فيها ومستوى كفاءة افرادها، ومعروف أن ما كان لدينا هو حركة تحرر يختلط دورها مع دور حركة تحرر يختلط دورها مع دور الحكومة.

هناك تاريخ حملناه طوال السنوات التي سبقت اتفاق أوسلو من الصراعات مع الدول العربية القريبة والشكوك والحذر عالي الوتيرة نتيجة الصراعات والمطامح السياسية عند هذه الدول ورؤيتها لحدود الدور الفلسطيني.

كانت هناك أيضاً بنية للمنظمة على مدى السنوات مثقلة ببيروقراطية من نوع خاص، وهذا كله ترك تأثيره على صنع القرار وعلى حسابات صانع القرار.

باختصار، كان هذا الاتفاق من أكبر المخاطرات السياسية في نصف القرن الماضي وربما كانت مخاطرة فريدة من نوعها لم تقدم عليها حركة تحرر، ولا يجب مقارنته بما قبله

Digitized by Birzeit University Library

بورقيبة من حكم ذاتي في تونس أو أي صيغ أخرى. فالأرض المحتلة هنا جزء مهيمن عليه من كيان الدولة المحتلة وهي تسعى إلى قضمه بالتدريج عبر عملية الاستيطان، وهذا لم يكن ممكناً بالنسبة للدول الاستعمارية الأخرى تجاه تونس أو المغرب أو حتى الجزائر.

بمجمل القول أنه كان لنا ظرفنا الخاص وتركيبنا الخاص من ناحية بنية القيادة الفلسطينية وطبيعة تركيب المؤسسة الفلسطينية. كل هذه كانت عوامل دافعة اضافة إلى العوامل الشخصية العائدة إلى التركيب الثقافي للقيادات ونظرتهم للعالم ومستوى وعيهم لتناقضاته واتجاهات تطورها.

• تطرح أكثر من جهة فلسطينية الإعلان عن قيام دولة فلسطينية في الرابع من أيار ١٩٩٩م، هل ترى مخاطر من وراء هذا الإعلان وما هي الشروط الضرورية لتقليص هذه المخاطر؟

- بالنسبة لي من المبكر جداً القول كيف سيكون موقفي ولكن يجب علينا أن نقوم بكل الخطوات من أجل التحضير لإقامة الدولة كمشروع سيادي، ليس اعلاناً كما فعلنا عام ١٩٨٨ ، وذلك بأن نقيم احتفالاً ونطلب من أحد شعرائنا البارزين أن يكتب نصاً جميلاً. هذه المراسم قمنا بها سابقاً، أما الآن فعلينا أن نقيم دولة فعلية لها سيادتها على الأرض تستطيع أن تنتزع الاعتراف الرسمي بها اقليمياً ودولياً لا أن تنتزع رسائل تعاطف أو تصريحات تضامن. المطلوب الآن اعتراف واقعي واعتراف ولاية وإلا فإن ذلك سيكون مناسبة لاسرائيل لتستغل هذه الخطوة إمّا للإعلان عن ضم أجزاء من الضفة، وإن كنت استبعد ذلك، وإما القيام بانتخابات اسرائيلية مبكرة عنوانها الخطر الفلسطيني بإقامة دولة وكيفية مجابهة هذا الخطر.

التحضيرات ضرورية، ولكن التحضير للدولة لا يكون بعقد ندوات أو اجراء دراسات حول كيفية التصرف صباح ذلك اليوم أو خلال ذلك الأسبوع. لا بد من بناء مقومات الدولة على المستوى المجتمعي ولا بد من قانون أساسي يشكل مرجعية لنا وليس فقط بمجموعة القوانين المتناثرة والتي تصدر بشكل عشوائي. لا بد من وجود قضاء يشكل مرجعية المواطن والمؤسسات. لا بد من استنهاض طاقات المجتمع وهذا لا يتم بالخطب والوعود بيوم واعد وجميل اسمه يوم اعلان الدولة وإنما من خلال خطوات ذات طابع قانوني وتشريعي تمس علاقات المؤسسات مع بعضها البعض ومع المواطن الفلسطيني.

لا بد من مصارحة سياسية بعيدة عن ديماغوجية الشعارات، مصارحة الشعب بحقيقة الوضع القائم والدور المطلوب. كذلك مطلوب تحضير العوامل الإدارية والتأسيسية للدولة.

Digitized by Birzeit University Library

● في مواجهة تأزم المفاوضات مع إسرائيل والصعوبات المتوقعة لمفاوضات الوضع النهائي ما هي اقتراحاتكم للخروج من المأزق؟

- بدأت أزمة المفاوضات منذ الأيام الأولى مع حزب العمل، وطبعاً تفاقمت بشكل نوعي منذ مجيء الليكود. كان العمل يريد تطبيق الاتفاقيات بمفهوم الحد الأدنى أي النزول بها إلى مستوى الحدّ الأدنى، وصولاً إلى كيان فلسطيني يتعايش مع اسرائيل ويخضع لهيمنتها بشكل أو بآخر، وفي هذا الإطار يمكن إيجاد تسويات على غرار ما احتوته ورقة يوسي بيلين، أي تسويات تحافظ على جميع المستوطنات وتجد حلاً شكلياً جزئياً لقضية القدس، وتحيل بقية القضايا إلى المجتمع الدولي مثل قضية اللاجئين.

جاء الليكود ولديه خطة من نوع مختلف تقوم على أساس إلغاء الاتفاقيات المعقودة، والاكتفاء بالحدود التي كانت مرسومة في برنامج الليكود والتي كان يجاهر بها ممثلو حكومة الليكود خلال مؤتمر مدريد، أي نوع من الصلاحيات والمسؤوليات الإدارية للكيان الفلسطيني دون أن تكون له سيطرة فعلية على الأرض إلا في حدود ضيقة للغابة وفي المناطق المأهولة بالسكان.

لكن الأزمة بدأت مع حزب العمل منذ أن أعلن رابين أنه لا توجد مواعيد مقدسة، ومنذ أن بدأوا بتأجيل معالجة حل بعض القضايا مثل موضوع المعابر وموضوع الممر الآمن، بمعنى أن حكومة العمل كانت تريد أن تمبط بالاتفاق إلى الحد الأدنى له، وكانت تماطل وتراوغ في تنفيذ قضايا مفصلية في الاتفاق مثل الممر الآمن الذي يضمن الوحدة الجغرافية بين الضفة وغزة، وكذلك القضايا الخاصة بالوحدة بين مناطق الضفة وبين القدس، بل كانت حكومة العمل من فرض أول أشكال الفصل الدائم بين القدس ومناطق الضفة وقطاع غزة أيضاً. كما حاول حزب العمل ما أمكن أن يؤجل نقل المسؤولية إلى السلطة عن المنطقة "ب" للفصل بين الأمن الشامل وبين الأمن الداخلي. ومن خلال الأمن الشامل كان يسعى للاحتفاظ بالسيطرة على معظم المناطق خلال المرحلة الانتقالية على أمل أن تتوفر لديه الفرصة للتفاوض من موقع أفضل في المرحلة النهائية.

هذه المماطلة من جانب حزب العمل كانت عاملاً أساسياً وراء تمكن القوى المعادية للاتفاق والمتطرفة في اسرائيل من استغلال هذا التردد والتلكؤ في تنفيذ الاتفاق والعمل على النزول به إلى حد أدنى، وأصبحت هذه القوى قادرة على استنفار جهدها ومواجهة الاتفاق ومحاولة الانقضاض عليه. ذات الشيء حصل على المستوى الفلسطيني إلى حد ما من حيث دور القوى التي تريد القضاء على الاتفاق. كانت هذه القوى تمارس

Digitized by Birzeit University Library

إلية افليمية لمنع ظهور كيان فلسطيني مستقل وإشغال السلطة الفلسطينية في تلك المرحلة عن عملية البناء وعملية مواجهة متطلبات الصراع على تفسير الاتفاق وتطبيقاته على الأرض مع حكومة العمل. ربما يكشف التاريخ تفاصيل ذلك.

كنقد ذاتي كانت السلطة الفلسطينية تستطيع أن تقوم بخطوات لإبقاء الجمهور الفلسطيني مستنفراً ويقظاً وان تمكنه من مواكبة العملية السياسية وأن تحشده حتى يضع ثقله وضغطه الكفاحي إلى جانب هذه العملية. الذي حصل أنه ساد مناخ، وبمساهمة السلطة منذ قيامها، بأن كل الامور الأساسية تم حلها وان كل شيء متفق عليه وأن ما يجري مطبوخ سلفاً ومجرد سيناريو معّد وسينتهي بنهاية سعيدة لكلا الطرفين.

على هذا الصعيد وعندما بدأ حزب العمل يجسّ نبض السلطة ليرى مدى قدرتها على ابتلاع اجراءات خارج الاتفاق وخارجة عليه وتشكل تجميداً لبعض بنوده، تم التغاضي عن ذلك، مثل مسائل تتعلق بشق الطرق الالتفافية، حيث كان هناك تحذير من قبل أكثر من طرف داخل السلطة وخارجها بأنها عبارة عن مخطط لإعادة رسم خارطة الضفة وتحويل المستوطنات من جزر في هذه الخارطة إلى العكس تماماً حيث نصبح نحن الجزر وليس المستوطنات. لم تتم معالجة ذلك للأسف وقد نجح حزب العمل في لعبة جس النبض.

كان التسليم بأن للولايات المتحدة دور حاسم في انقاذ حزب العمل وبيريس بعد مقتل رابين وسلسلة الانفجارات وانقاذ عملية السلام. ربما كان ذلك خطأً كبير.

هناك أيضاً التذبذب والمغالاة أحياناً في تقدير الدور الذاتي الفلسطيني عند أخذ القرار السياسي ثم الاستهانة بهذا الدور عند الممارسة. فعند أخذ القرار السياسي كنا نعتقد أنه بمجرد وضع أقدامنا على الأرض سنغير الوضع تغييراً جذرياً ولكن عند التطبيق لم نأخذ أهمية هذا الدور الذاتي ونعطه الأولوية المطلوبة إلا إذا اعتبرنا أن إنشاء أجهزة ومؤسسات للسلطة بديلاً عن الحركة الشعبية هو الاولوية المعنية. فالتذبذب كان موجوداً بين النظرية والتطبيق.

أظن الآن أن الطريقة التي تدار بها المفاوضات ستؤدي إلى نتائج سلبية. لقد سمحنا للأمريكيين بأن يخرقوا الاتفاقيات من خلال القبول بما يسمى بالمبادرة الأمريكية، رغم أنه لدينا سلاح قوي هو الاتفاقيات والالتزام بها والاصرار عليها حتى لو تم خرقها من جانب اسرائيل بشكل واضح. فهذه الاتفاقيات تبقى عنصراً ضاغطاً ومحرجاً للولايات المتحدة. ومن جانب آخر، فإن الموافقة السريعة على المبادرة الأمريكية مكن الاسرائيليين من جعل هذه المبادرة أرضية وقاعدة للتفاوض بدلاً من أن تكون خطة للتنفيذ والتطبيق. كان هناك

Digitized by Birzeit University Library

الخداع بوعود أمريكية بأنه في حالة موافقتنا على المبادرة ورفضها من قبل اسرائيل فسيؤدي هذا إلى أزمة حقيقية بين اسرائيل والولايات المتحدة. لقد كان هناك سوء تقدير ورؤية ناقصة.

أعتقد أن هناك فرصة لإعادة تصحيح المسار التفاوضي وذلك بالعودة إلى نصوص الاتفاقيات والتمسك بها، وإعادة التعامل مع المبادرة الأمريكية على أساس تطابقها مع الاتفاقيات. وإذا تمت استباحة الاتفاقيات من جانبنا فستكون النتيجة وخيمة للغاية.

هناك حاجة لتطوير الأداء التفاوضي الفلسطيني فلدينا مشكلة كبيرة، ونحن مكشوفون من ناحية أهدافنا ونوايانا، وطريقة ادارتنا للتفاوض أصبحت محفوظة سلفاً. لا بد من تغيير ذلك ولا بد من ايجاد مرجعية جديدة تلاحق كل تفاصيل العملية التفاوضية. وأخطر ما يمكن أن نقع فيه هو أن تكون هناك عدة قنوات متوازية للتفاوض، فإذا كان ذلك صحيحاً في المفاوضات السرية مع اسرائيل عندما لم تكن تعترف بمنظمة التحرير فما هو مبرر ذلك الآن؟ إن امكانية وقف المفاوضات واردة إذا لمسنا الحاجة لذلك.

علينا أيضاً أن نرفع من مستوى ووتيرة مخاطبة القوى السياسية والرأي العام في اسرائيل، وعلى الرغم من أن صحافتهم تكتب كل التفاصيل وتطلعهم على مجرى المفاوضات فإننا يجب أن نشعرهم بأن المفاوضات ليست مأزقاً فلسطينياً ولكنها أزمة اسرائيلية أيضاً.

● **يطرح كثيرون ضرورة دمقرطة الحياة السياسية الفلسطينية كجزء من عملية بناء الدولة الفلسطينية ومواجهة التحديات المقبلة. ما هو دور حركة فتح وما هو دور المعارضة الفلسطينية في هذه العملية؟**

– ليس للديمقراطية مفهوم واحد ولا تعبير أو تطبيق واحد، وهي تعكس مستوى نضج المجتمع، كما أن تطور المجتمع وعصرنته وتحديثه يساعد على تطوير المفهوم الديمقراطي.

هناك علاقة جدلية بين سياسة التحديث والتطوير في المجتمع واستعادة روحه الكفاحية الوطنية وبين ارساء مفاهيم وتقاليد ديمقراطية داخل المجتمع ونظامه السياسي والاجتماعي.

نحن حتى الآن لم نلمس سوى أشكال من التعبير الديمقراطي المفتوح الذي لا توجد قواعد منظمة ولا مرجعية قانونية يستند إليها في تطوير هذه الأشكال.

Digitized by Birzeit University Library

بالنسبة للمجلس التشريعي وعلاقته مع السلطة حتى الآن لا توجد قواعد ولا وثائق محددة تحكم هذه العلاقة بشكل صحيح، وكذلك الأمر بالنسبة لبقية المؤسسات ومرجعيتها.

هناك طغيان للنزعة الفردية، وشخصية كل قائد أو مدير لمؤسسة تطغى على الجوانب الأخرى وتقرر وضع المؤسسة وحيويتها وانسجامها بسبب غياب القوانين والأنظمة.

المعارضة دورها معدوم وبعضها دوره شكلي، أما المنظمات غير الحكومية فإن دورها خطير للغاية ويحتاج إلى بحث على المستوى الوطني من خلال مؤتمر تشارك فيه هذه المنظمات لأنها يجب أن تعمل وفق خطة وطنية تتحدد فيها الاولويات وليس وفق رغبة مولها. لا يجب الانتقاص من دور هذه المنظمات أو اضعافها وإنما ترشيد دورها.

توجد أزمة حادة تعيشها المؤسسة السياسية الفلسطينية لانها لم تطرح على الشعب الفلسطيني خيارات واضحة حتى الآن حول عملية البناء ومستقبل الوطن. هناك طرح لخيارات يلمس المواطن الفلسطيني غاية التباين بين بعضها البعض.

هناك نزعة نحو الليبرالية في نواحي معينة وهناك نزعة نحو الهيمنة والسيطرة المطلقة في نواحي أخرى. هل نريد اطلاق حرية الاقتصاد أم لا؟ هل نريد أن نكفل حرية العمل السياسي بشكل معقول ومنظم وعصري أم لا؟ هل ينبغي أن يتطور المجلس التشريعي إلى برلمان حقيقي وليس مجرد منبر للاحتجاج كما هو قائم فعلياً؟ هل مؤسسة الرئاسة مفصّلة لفعل الدور التاريخي أم أنها مؤسسة تؤسس وتقيم قواعد لعلاقة الشخص الأول مع المجتمع ومؤسساته وهيئاته ووفق أسس وأساليب أنماط عمل منظمة وثابتة؟ هناك عشرات الأسئلة لا توجد عليها إجابات واضحة حتى الآن ولا يوجد حتى حوار منظم وفعلي داخل المجتمع من أجل انضاج أجوبة حولها. لهذا فممارستنا الديمقراطية في خطر ويخشى من ردات فعل على مستوى الشارع أو نوع من التسيّب، وبالتالي فإن المستفيد الأول هو الاحتلال.

Digitized by Birzeit University Library

الموقف في فلسطين

عدنان عودة*

لم يعد يفصلنا عن نهاية المرحلة الانتقالية سوى بضعة أشهر. ففي أيار (مايو) القادم ١٩٩٩ تنتهي المرحلة الانتقالية التي من المقرر أن تكون قد انتهت معها المفاوضات حول الحل النهائي.

وبكلمات أخرى، كان يفترض، حسب اتفاقيات اوسلو، أن يكون الجانب الفلسطيني مسيطراً الآن على نحو اكثر من ٨٥٪ من اراضي الضفة الفلسطينية. لكن أياً من هذين الامرين لم يحدث. فلا المرحلة الانتقالية جرى الالتزام بها، ولا المفاوضات النهائية بدأت، وبالتالي لم تسيطر السلطة الفلسطينية على اكثر من ٧٪ من الضفة الفلسطينية.

وقد أثار هذا الواقع عدة تساؤلات حول مصير العملية السلمية في أيار القادم، والموقف الفلسطيني الذي سوف يتخذ في ذلك التاريخ، ويتركز هذا حول إعلان الدولة الفلسطينية في اوائل أيار المقبل.

هل يتكرر سيناريو أوسلو للمفاوضات النهائية؟

الجانب الفلسطيني أعلن عن تشكيل طاقم لدراسة كافة الاحتمالات والسيناريوهات وتوقع ردود الفعل الاسرائيلية والدولية والاقليمية على أية خطوة يمكن أن يتخذها الجانب الفلسطيني، لا سيما وأن الموقف الفلسطيني الأكثر شيوعا الآن هو أن

---

*عدنان عودة: باحث في وحدة البحوث البرلمانية في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية وعضو هيئة تحرير مجلة السياسة الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

الرئيس عرفات سوف يعلن في ايار المقبل عن قيام الدولة الفلسطينية. الجانب الفلسطيني يتوقع رد فعل اسرائيلي على مثل هذا القرار في حالة الاعلان عنه، حيث هدد الاسرائيليون في حالة اتخاذ مثل هذه الخطوة بامكانية اعلانهم عن ضم بعض المناطق الفلسطينية. وهناك من لا يعتقد أن هذا الموقف الاسرائيلي هو الذي سيثني القيادة الفلسطينية عن اعلان قيام الدولة الفلسطينية، بل حجم التأييد لقيام الدولة الفلسطينية دوليا، والموقف الامريكي الذي قد يحسم الامر في نهاية المطاف. في هذا الاطار اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة قراراً برفع مستوى تمثيل الوفد الفلسطيني في الأمم المتحدة، وذلك باغلبية ساحقة، رغم معارضة اسرائيل والولايات المتحدة، حيث أيدت القرار (١٢٤) دولة، ولم يصوت ضد القرار سوى اربع دول وامتنعت (١٠) دول عن التصويت (**القدس**، ١٩٩٨/٧/٨). وسيصبح من حق فلسطين، بناء على هذا القرار، المشاركة في المناقشات العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة، والتسجيل ضمن قائمة المتحدثين في اطار بنود جدول الاعمال مع حق الرد والمشاركة في تقديم مشاريع القرارات والقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، لكن القرار المذكور لا يعطي فلسطين الحق في التصويت أو في تقديم مرشحين.

لكن هل هناك سيناريوهات اخرى غير ذلك الذي يتحدث عن الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية؟

هناك من يعتقد أن سيناريوهين آخرين ممكنان من الان وحتى ايار القادم:

السيناريو الأول، أن الجانب الفلسطيني والاسرائيلي قد يفاجئان العالم باتفاق آخر على غرار اوسلو ويشمل المواضيع التي تركت للمفاوضات النهائية وذلك ضمن صفقة سياسية يجري ترتيبها سرياً.

السيناريو الثاني، القبول بالوضع الراهن مع استمرار تعزيز الموقف السياسي الفلسطيني على الساحة الدولية، واستغلال التعاطف الدولي وعزلة نتنياهو لتحقيق أو انضاج ظروف سياسية دولية تسمح بالاعلان عن الدولة الفلسطينية وتحول في الوقت نفسه دون تنفيذ الجانب الاسرائيلي لتهديداته.

ودون الخوض في تفاصيل انعكاسات كل السيناريوهات الثلاث السابقة على الاطراف المعنية، فإنه يبدو أن الجانب الفلسطيني قد استفاد من تجربة اتفاق الخليل الذي خفف الضغط عن حكومة نتنياهو ومنحها الحياة لاكثر من عامين. فالجانب الفلسطيني حتى هذه اللحظة لا يبدو معنياً بانقاذ نتنياهو من المأزق الذي تعيشه حكومته بانتظام

Digitized by Birzeit University Library

صفقة اعادة الانتشار الثانية من ١٣٪ من أراضي الضفة الغربية حسب الشروط الاسرائيلية.

وهذا ما أكدته القمة العربية المصغرة التي عقدت في القاهرة في الخامس من تموز (يوليو) الماضي وضمت إلى جانب الرئيس عرفات كلاً من الملك حسين والرئيس المصري حسني مبارك. فقد دعا البيان الختامي للقمة اسرائيل إلى الالتزام الكامل والدقيق بمرجعية مدريد وقراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، ومبدأ الارض مقابل السلام مع التأكيد على ضرورة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة على نحو دقيق بما في ذلك تنفيذ مراحل اعادة الانتشار الثلاثة وفق الالتزامات المتفق عليها (**القدس**، ١٩٩٨/٧/٦).

ويبدو أن هذا الموقف والبيان الختامي للقمة المصغرة قد جاء لتأكيد تضامن كل من مصر والاردن مع الجانب الفلسطيني وتأييدهما له في سياق رفض المحاولات الاسرائيلية للالتفاف على المبادرة الامريكية وما هو موقع عليه، ولضمان عدم قيام الولايات المتحدة بممارسة ضغوط جديدة على الجانب الفلسطيني للقبول بأفكار اسرائيلية قالت عنها مادلين اولبرايت بأنها جديدة، رغم ما أبلغت به الرئيس عرفات في اتصال هاتفي معه بأن الادارة الامريكية لن تعدل أو تغير مبادرتها، كما ذكر الطيب عبد الرحيم مضيفاً أن الجانب الفلسطيني متمسك بالمبادرة الامريكية ويرفض أي تعديل لها (**القدس**، ١٩٩٨/٧/١٠). وقد طرحت حكومة بنيامين نتنياهو افكارا تقول فيها بأنها سوف تعيد الانتشار من ١٠٪ من اراضي الضفة فيما الـ ٣٪ المتبقية ستكون عبارة عن اعادة انتشار من محمية طبيعية، شريطة أن تقوم م. ت. ف بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني والغاء الاجزاء التي تتعارض مع اتفاقيات السلام، وأن يتم الاتفاق على مواصفات جديدة على اعادة الانتشار من المحمية الطبيعية مقترحة اسرائيل تسميتها بالمنطقة (د) بحيث تبقى السيطرة الامنية والنظام العام في هذه المنطقة للاسرائيليين (**القدس**، ١٩٩٨/٧/٢١).

الجانب الفلسطيني أعلن عن رفضه لهذا الطرح الاسرائيلي ورفض تجزئة المبادرة الامريكية لأن المحمية الطبيعية، كما يرى الجانب الفلسطيني، سوف تظل تحت سيطرة الاحتلال ضمن قوانين جديدة. وطالبت القيادة الفلسطينية الراعي الامريكي بضرورة تحمل مسؤولياته تجاه المبادرة التي اطلقتها الادارة الامريكية لتحريك عملية السلام (**الأيام**، ١٩٩٨/٨/٢٩). وكان الدكتور صائب عريقات قد أبلغ الجانب الاسرائيلي بأن أية اعادة انتشار جديدة يجب أن تتم من مناطق (جـ) إلى مناطق (ب) و (أ)، الا أن الراعي الامريكي، لا سيما طاقم الخارجية الامريكية، يبدو أنه مقتنع بضرورة ترك الامر للمفاوضات ليتوصل الجانبان الفلسطيني والاسرائيلي إلى اتفاق دون القيام بواجب

Digitized by Birzeit University Library

الراعي والوسيط النـزيه ودون فرض حل أو حتى الاعلان عن مبادرته التي يهدد منـذ حوالي سنة بالاعلان عنها و لم يفعل.

تأمل واشنطن بأن يؤدي موقفها هذا والضغـوط الاسـرائيلية علـى الأرض إلى خضوع فلسطيني وقبول بالشروط الاسرائيلية، الاّ أن الجانب الفلسطيني، كما ذكرنـا سابقاً، بات مقتنعاً بأن أي قبول بهذه الطروحات سوف ينقذ نتنياهو وكليتـون مـن الضغوط ويمكن نتنياهو من الاستمرار بالحكم حتى العام (٢٠٠٠).

الاستيطان في القدس

اثار قرار حكومة نتنياهو بانشاء بلدية كبرى لمدينـة القـدس حفيظـة السـلطة الفلسطينية التي طلبت من مجلس الامن الدولي مناقشة هذه المسـألة واعتبـار الخطـوة الاسرائيلية غير شرعية، وطلبت من المجتمع الدولي ادانتها (**القدس**، ١٩٩٨/٧/١).

وكانت تقارير صحفية اسرائيلية قد كشفت أن نتنياهو مـاض بـاقرار مشـاريع وخطط استيطانية توسعية تهدف إلى وضع مشروع توسيع حدود القدس موضع التنفيـذ وذلك بعد أن صادق مجلس التنظيم والبناء الاعلى في الضفة على خطة بناء أولي في نطاق مشروع استيطاني يهدف إلى زيادة عدد المستوطنين اليهود على الحدود الشمالية الغربيـة لمدينة القدس المحتلة إلى (١٥٠) ألف مستوطن.

وتمتد خطة زيادة عدد السكان حتى عام ٢٠٠٥، حيث يتوقع أن يصـل عـدد السكان في القدس إلى (٧٣٠) ألف نسمة موزعين على النحو التالي: (٣٣٠) ألف نسمة السكان العلمانيون، (١٨٠) ألف نسمة السكان الاصوليـون، (٢٢٢) الـف نسـمة السكان غير اليهود (**القدس**، ١٩٩٨/٧/١١).

ومن جهة اخرى ذكرت مصادر فلسطينية أن الحكومة الاسرائيلية شـرعت منـذ بداية العام الحالي ببناء (٣٥٠٠) وحدة سكنية استيطانية في الضفة، وذلك ضمن مخططها الذي بدأته عام ١٩٩٦، لدى وصول نتنياهو لرئاسة الحكومة، والداعي لبنـاء عشـرة الاف وحدة استيطانية في الضفة تستوعب (١٦٠) ألف مستوطن مـع حلـول العـام ١٩٩٩ (**الأيام**، ١٩٩٨/٨/١٢).

كما أعلنت بلدية القدس أنها اعطت موافقتها لبناء (١٣٢) شقة للمسـتوطنين في حي رأس العامود في القدس الشرقية وذلك بعد أن أقرت وزارة الداخليـة الاسـرائيلية

Digitized by Birzeit University Library

مخططات البناء. وقد وصف فيصل الحسيني مسؤول ملف القدس في السلطة الوطنية القرار الاسرائيلي بأنه خطوة استفزازية وخطيرة وبأن الحكومة الاسرائيلية ستتحمل كافة العواقب، لا سيما وأن حكومة نتنياهو دأبت على اتخاذ خطوات ممنهجة لتدمير عملية السلام (**الأيام**، ١٩٩٨/٨/٢٨).

الحكومة الفلسطينية الجديدة

قدم الرئيس عرفات حكومته الجديدة في خطاب ألقاه أمام المجلس التشريعي الفلسطيني في الخامس من آب (اغسطس) الماضي. وقد تشكلت هذه الحكومة من جميع الوزراء السابقين، عدا وزير التربية والتعليم ياسر عمرو ووزير العمل سمير غوشه واضيف اليها عشرة وزراء جدد تسعة منهم هم أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني.

صلاح التعمري رئيس لجنة الاستيطان في المجلس التشريعي الفلسطيني هو الوحيد من بين الوزراء الجدد الذي اعتذر عن تولي المنصب الوزاري الذي اسند اليه. في حين قدم كل من الدكتورة حنان عشراوي، والتي عينت وزيرة للسياحة في الحكومة الجديدة، والسيد عبد الجواد صالح، والذي عين وزير دولة، استقالتهما معربين عن خيبة املهما من الطريقة التي تشكلت بها الحكومة.

وقد لقيت الوزارة الجديدة واسلوب التعيين الذي اتبع فيها انتقادات لاذعة وشديدة، حيث اعتبرت بأنها عبارة عن التفاف على مطالب النواب والمجلس التشريعي والداعية لاقالة بعض الوزراء أو احداث تغييرات جذرية في الوزارة السابقة. وفي نفس الوقت اعتبرت الوزارة رفضاً للمطالب بمحاسبة المتهمين بالتقصير والفساد حسب تقرير هيئة الرقابة العامة.

النائب جواد الطيبي وصف التشكيل الوزاري الجديد بقوله " إنه استخفاف بالمجلس التشريعي وكل اللجان التي شكلت على خلفية تقرير هيئة الرقابة العامة والتي وجهت جميعها اصبع الاتهام الى اعضاء في الحكومة السابقة وثبتوا في الحكومة الجديدة"، وانتقد توسيع مجلس الوزراء ليصبح ٣٢ وزيراً بدلاً من تقليصه. وأشار إلى أن التعديل الوزاري هدفه تفريغ المجلس التشريعي من محتواه بخلق كتلة للحكومة داخله (**الأيام**، ١٩٩٨/٨/٦).

وجدير بالذكر أن الوزارة الجديدة قد نالت ثقة المجلس التشريعي بـ (٥٥) صوتاً لصالحها و ٢٨ صوتاً ضدها وامتنع (٣) عن التصويت. وتضم الوزارة الجديدة ٢١

Digitized by Birzeit University Library

عضواً من اعضاء المجلس التشريعي، علماً بأن ثلاث وزارات بقيت دون تعيين وزراء وهي الشباب، والاوقاف، والتعليم، حيث ستكون هذه الوزارات الثلاثة تحت اشراف الرئيس عرفات بالاضافة الى وزارة الداخلية.

هروب عوض الله والاعتداء على النواب

اثار حادث هروب عماد عوض الله الذي تتهمه السلطة الفلسطينية باغتيال الشهيد محيي الدين الشريف، والمعتقل لديها على هذه الخلفية منذ نيسان (ابريل) الماضي، كثر من رد فعل. وعادت حرب البيانات بين حماس والسلطة. فبعد أكثر من شهرين على اتفاق وقف التصريحات والبيانات التهجمية بين الجانبين، وذلك في اعقاب استشهاد الشريف واتهام السلطة لبعض الافراد من حماس بتصفية الشريف، عادت حرب البيانات تظل برأسها ثانية. فقد شكك اسماعيل أبو شنب احد قادة حماس في قطاع غزة برواية السلطة حول هروب عوض الله وقال "نشكك بقدرة عماد على الهرب لكونه معتقلاً لدى السلطة منذ أربعة أشهر في ظروف صعبة جداً بالاضافة إلى تعرضه للتعذيب، وأضاف أنه قلق على حياة عوض الله ويحمل السلطة مسؤولية ما قد يحدث له لا سيما بعدما نفى ضلوعه طوال فترة اعتقاله في مقتل الشهيد الشريف. ودعا أبو شنب الى ضرورة تشكيل لجنة محايدة للكشف والتحقيق في ظروف اختفاء عوض الله". وكان بيان لحركة حماس قد حمل السلطة والاجهزة الامنية الفلسطينية مسؤولية امن وسلامة عوض الله والذي وصفه البيان بأنه مجاهد (**الأيام**، ١٧/٨/١٩٩٨).

وفي تطور مفاجيء لقضية عماد عوض الله، أعلن ناطق باسم قوات الأمن الاسرائيلية أن وحدة اسرائيلية هاجمت يوم الخميس ١٠/٩/١٩٩٨ موقع الشهيدين عماد وعادل عوض الله في خربة الطيبة قرب مدينة الخليل، وتمكنت هذه الوحدة من اختطافهم. فذكر البيان الاسرائيلي أن معركة وقعت قبل سقوطهما، الاّ أن شهود عيان فلسطينيين قالوا أن قوة اسرائيلية هاجمت المكان الذي كان فيه الشقيقين، وأن لا صحة لادعاء الاسرائيلي بأن معركة او اشتباك وقع بين الطرفين، فذكر هؤلاء الشهود انهم سمعوا خمس طلقات نارية فقط (**القدس**، ١٢/٩/١٩٩٨).

ومن ناحية اخرى منعت محكمة اسرائيلية نشر أي تفاصيل حول الأساليب التي استخدمت لاغتيال الشهيدين عماد وعادل عوض الله، حيث يدور حديث غير رسمي وغير مؤكد أن عماد كان مراقباً حتى لحظة اتصاله بشقيقه عادل وأن هناك احتمالاً لمراقبة الكترونية كانت ترصد تحرك عماد (**القدس**، ١٢/٩/١٩٩٨).

Digitized by Birzeit University Library

وقد نعت حماس الشهيدين وحملت على لسان الشيخ أحمد ياسين اسرائيل وعملائها مسؤولية الشقيقين عماد وعادل عوض الله (القدس، ١٢/٩/١٩٩٨).

وكان العقيد جبريل الرجوب رئيس جهاز الامن الوقائي قد نفى أن يكون عوض الله قد هرب بمساعدة احد. وقال أن عوض الله انتقل بعد هروبه عبر عدة سيارات الى منطقة محددة نحن نعرفها جيداً واضاف أنه استهجن اقوال بعض قادة حماس وبيانهم وقال "مشكلتهم انهم كل يوم يسردون رواية ولكن اقوالهم غير صحيحة وغير منطقية وغير واقعية وليس فيها التزام لا بالاخلاق الوطنية ولا الاسلامية واصفاً اقوال حماس بأنها سخيفة" (الأيام، ١٨/٨/١٩٩٨).

وبعد هروب عوض الله وفرض نظام حظر التجول على مدينة اريحا وشن حملات تفتيش واسعة بحثاً عن عوض الله، فرضت قوات الامن الفلسطيني الاقامة الجبرية على عائلة عوض الله وحاصرت منزلهم ومنعتهم من مغادرته ولم تسمح لاحد بالدخول اليهم. وعندما بادر عدد من أعضاء المجلس التشريعي لزيارة عائلة عوض الله منعوا وتم الاعتداء عليهم على نحو اثار استياء المجلس التشريعي والشارع الفلسطيني ومؤسسات وفعاليات المجتمع المدني الفلسطيني.

وأعلن النائب كمال الشرافي رئيس لجنة الرقابة في المجلس التشريعي أن الأمر سوف يعرض على المجلس لاتخاذ اجراء فعال (الأيام، ٢٦/٨/١٩٩٨).

وكان المجلس قد طالب بعقد جلسة خاصة لمناقشة هذه المسألة، حيث ادان الاعتداء على النواب بشدة وأقر بالاجماع الطلب من الرئيس عرفات بوقف العقيد الرجوب والتحقيق معه حول الاعتداءات ورفع الحصار عن منزل عوض الله (الأيام، ٢٧/٨/١٩٩٨). وقد استجاب الرئيس عرفات لنداء المجلس برفع الحصار عن عائلة عوض الله، حيث رحب المجلس بهذه الخطوة وشكل لجنة خاصة لمتابعة ما يستجد من تطور حول الاعتداء على بعض اعضائه.

ارتفاع نسبة العاملين في اسرائيل

تشير النتائج الاولية للمسح حول القوى العاملة ونسبة البطالة في الضفة والقطاع أجرته دائرة الاحصاء المركزية في الربع الاول من هذا العام أن نسبة المشاركة في قوة العمل في الاراضي الفلسطينية بلغت ٣٩,٦٪ من مجموع الأفراد من عمر ١٥ سنة

Digitized by Birzeit University Library

تاكثر، وذلك بواقع ٤٢٪ في محافظات الضفة الغربية و ٣٥,٤٪ في محافظات غزة. وبلغت نسبة البطالة في قطاع غزة ٢٠,٨٪ وفي الضفة ١٢,٩٪.

وأشارت الدراسة إلى ارتفاع نسبة العاملين في إسرائيل من ١٦,١% بين تموز وأيلول ١٩٩٧ إلى ٢٠,٥% من مجموع العاملين في فترة المسح.

وكانت الادارة العامة للتخطيط والمعلومات في وزارة العمل قد اصدرت تقريراً نصف سنوي عن الحصار والممارسات الاسرائيلية ضد العمال الفلسطينيين ذكرت فيه أن عدد العمال الفلسطينيين في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨ وصل إلى حوالي ٤٨ ألف عامل (الأيام، ١٩٩٨/٨/٣١).

Digitized by Birzeit University Library

التشكيلة الحكومية الفلسطينية الثالثة:
التوسيع بديلا للتغيير

زياد عثمان

ظل التشكيل الوزاري الجديد للحكومة الفلسطينية الثالثة مثار تكهنات وتساؤلات عدة حول فحواه ومضمونه وحدود التغيير فيه إلى أن تم الاعلان عنه رسميا يوم الخامس من آب ١٩٩٨. و التشكيل الموعود حمل معه مفاجآت وردود فعل كانت في معظمها ناقدة وواصفة إياه بالسلبي، لأنه جاء محيراً. فهو ليس بتغيير وانما هو أقرب إلى التوسيع من التعديل، استحدثت فيه وزارات فيما بقيت وزارات قديمة شاغرة في وقت يصطف فيه وزراء الدولة الكثر على مقاعد الحكومة الجديدة. والاستبدالات والازاحات الحاصلة في بعض الوزارات هامشية ولا تلبي الطموح، والاعباء المالية المترتبة على الزيادة العددية في عدد الوزراء (٣٢ وزيراً) استحوذت على اهتمام المواطن العادي الذي تزداد ظروفه الاقتصادية تعقيداً وصعوبة.

والمفاجأة الأخرى التي لا تقل أهمية عن التشكيل الحكومي الجديد هي مصادقة المجلس التشريعي على هذه الحكومة ومنحها الثقة رغم الاعتراضات المعلنة من عدد غير قليل من النواب. والمفارقة أن منح الثقة لا يحمل سوى معنى واحداً هو تبرئة وتبييض صفحة الحكومة القديمة التي بقيت في التشكيل الجديد، والكل يعلم أن تلك الحكومة كانت حتى الأمس القريب مكان اعتراض المجلس، ومطلب تغييرها كان مطلبا غير قابل

• زياد عثمان: حاصل على بكالوريوس في دراسات الشرق الأوسط والعلوم السياسية من جامعة بيرزيت عام ١٩٨٣، وله دراسات حول الصراع العربي-الإسرائيلي.

Digitized by Birzeit University Library

للمساومة. كيف تمت المسألة هكذا؟ وما هي مبررات المجلس التشريعي؟ هذا ما يحتاج إلى توضيح وتعليل حفاظاً على صدقيته.

إلى البدايات: في أسباب التغيير

إن الأزمة التي نشبت بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والتي تفاقمت مؤخراً وطغت على سطح الحياة السياسية عبر مسألة التغيير الوزاري لم تكن وليدة اللحظة أو مجرد خلاف عارض، بل كشفت عن خلل منهجي في طبيعة العلاقة القائمة بين السلطتين والتي شابتها توترات غير خافية، نتيجة لغياب الضوابط التي من شأنها وضع العلاقة بينهما في إطار من التوازن في حدود الصلاحيات المحددة لكل منهما.

واقع الخلل هذا يمكن استجلاؤه من خلال التصريحات التي ادلى بها عدد من اعضاء المجلس التشريعي ورئيس المجلس التشريعي أحمد قريع حين قال "القضايا العالقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لا تتوقف عند احداث تغيير وزاري فقط. والمطلوب ايجاد آلية واضحة تشمل إقرار القوانين والاستجابة لقرارات المجلس وبضمنها ما يتعلق بتقرير هيئة الرقابة العامة اضافة إلى قضية الموازنة العامة".

ومن هذه الارضية يمكن فهم الدوافع التي كانت تقف وراء مطالبة المجلس التشريعي بسحب الثقة من الحكومة الثانية أو تغييرها من قبل السلطة التنفيذية مستنداً في مطالبه إلى القضايا المحددة التالية:

أولاً، هناك ما يشبه الاجماع بين مختلف القوى السياسية والشعبية على أن الوزارة مترهلة وغير قادرة على القيام بمهماتها بالشكل المطلوب. وتغييرها باتجاه التفعيل والتطوير وضم الكفاءات لها مسألة تحظى بمساندة ودعم وطني عام بما في ذلك القوى التي تقف خارج التشكيلة الحكومية.

ثانياً، قضية الموازنة العامة التي رفضها المجلس وأعادها إلى السلطة التنفيذية طالباً توضيحات حولها، واعتبرت بنظر عدد من أعضاء التشريعي دافعاً رئيسياً لمطالبة المجلس بسحب الثقة عن الحكومة أو تغييرها. ويشار إلى أن الموازنة العامة لم تقر حتى اللحظة بانتظار اعادة طرحها من جديد بعد التشكيلة الجديدة.

Digitized by Birzeit University Library

ثالثاً، تقرير هيئة الرقابة العامة وكذلك تقرير لجنة اعادة الاستماع التي شكلها المجلس التشريعي حول قضية الفساد والتجاوزات الادارية والمالية التي طالت عدداً من الوزراء في الحكومة ومطالبة التشريعي بمحاسبتهم.

رابعاً، التراجع في شعبية المجلس التشريعي على المستوى الشعبي، وهذا ما بينه استطلاع للرأي العام اجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في مطلع حزيران ١٩٩٨، حيث تراجع الاداء الايجابي للمجلس من ٤٩٪ قبل ثلاثة اشهر إلى ٤٥٪، ووصف ٢٨,٦٪ من المستطلعة اراؤهم اداء هذا المجلس بالمتوسط، فيما قال ١٨,١٪ أنه سيء وسيء جداً. وذات الاستطلاع يبين أن ٥٨٪ يؤيدون انتخابات جديدة للمجلس التشريعي في العام ١٩٩٩، وأيد فقط ٢٣٪ التمديد للمجلس الحالي. وهذه المعطيات تعتبر مؤشراً على تراجع واهتزاز ثقة الجمهور بالهيئة التشريعية.

خامساً، هناك سبب غير معلن وهو وجود عدد من المستوزرين في المجلس التشريعي وهذه الترعة غذت ووسعت من المطالبة بالتغيير الحكومي، لعل هؤلاء أو جزءاً منهم يحالفه الحظ ويتبوأ مقعداً في الحكومة الجديدة.

اللجنة التنفيذية: مطلب التأجيل

في محاولة للتهدئة واستدراكاً للوضعية المتوترة القائمة بين الحكومة والمجلس التشريعي، تدخلت اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف وعقدت اجتماعاً خاصاً تداولت فيه مسألة التغيير الوزاري. وبعد الاجتماع تم الاتفاق على مبدأ هذا التغيير، وابلاغ المجلس التشريعي بهذا القرار. وقبيل انعقاد جلسة المجلس التشريعي الخاصة بحجب الثقة وصلت رسالة اللجنة التنفيذية إلى المجلس التشريعي في ١٣ حزيران ١٩٩٨، وتضمنت موافقة اللجنة التنفيذية على التغيير الوزاري طالبة من المجلس ارجاء جلسته المقررة لسحب الثقة عشرة أيام اخرى اضافة لاعطاء الفرصة للرئيس و اللجنة التنفيذية للانتهاء من التشكيل الجديد.

وافق المجلس التشريعي على ما جاء في رسالة اللجنة التنفيذية معتبراً الرسالة مطلبا وليس قرارا. وقد اثارت الرسالة ارتياح أعضاء المجلس واعتبرت بمثابة الحل الأمثل لازمة التغيير الوزاري واقررا لدور المجلس في الحياة السياسية كما أشار النائب سعدي الكرنز.

Digitized by Birzeit University Library

قبول استقالة الحكومة

بتاريخ ١٩٩٨/٦/٢٣ بعث الرئيس عرفات برسالة رسمية إلى المجلس التشريعي أبلغهم فيها بقبول الاستقالة الجماعية للحكومة، طالبا امهاله مدة معقولة لاجراء التعديل الوزاري، والذي يتطلب اجراء مشاورات واتصالات مع الاحزاب والفصائل والكتل البرلمانية المختلفة.

وعلى ضوء هذه الرسالة أوقف المجلس التشريعي حركته باتجاه حجب الثقة معطيا للرئيس مهلة مدتها اسبوعان حسب النظام الاساسي للمجلس تمدد لمرة واحدة باسبوعين آخرين في حال عدم انجاز التشكيلة الحكومية الجديدة.

دعوة المعارضة للتشاور

في إطار المشاورات واللقاءات التي اعلنها الرئيس عرفات تمهيداً للتعديل الوزاري كانت دعوته لفصائل المعارضة للقاء تشاوري، موسّعاً بذلك دائرة التفاعل والحوار. رحبت فصائل المعارضة الفلسطينية باللقاء التشاوري وأبدت استعدادها لتلبية الدعوة والاستماع إلى ما يطرحه الرئيس، وعبرت في الوقت ذاته عن رفضها المشاركة في الحكومة المقبلة لاسباب سياسية بالدرجة الاولى، وفي هذا السياق سنعرض وجهات نظر الفصائل بشكل مختصر كما أعلنت على لسان ممثليها:

١- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: أكد صالح زيدان عضو المكتب السياسي أن جبهته " ستلبي دعوة الرئيس للتشاور لكنها لن تشارك في أية حكومة جديدة" مضيفا أنه "سيتم توجيه طلب بمحاسبة وابعاد الوزراء الفاسدين".

٢- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: أعلن عضو مكتبها السيد جميل مجدلاوي "سنشارك في اللقاء التشاوري مستبعدين مشاركة الجبهة في حكومة فلسطينية جديدة" مضيفاً "أننا دعاة تغيير، واذا جاء التغيير في الوجهة الصائبة فسندعمه".

٣- الجهاد الاسلامي: ذكر القيادي في حركة الجهاد نافذ عزام "أن الحركة ستشارك في المشاورات ولكنها لن تشارك في الحكومة" لأن حركته ترفض أوسلو، ورحب بالتغيير.

٤- حركة حماس: أعلنت الحركة موقفين: الأول، على لسان محمود الزهار قال فيه "أن حماس تلقت دعوة من السلطة الوطنية الفلسطينية للقاء الرئيس إذا ما أرادت

Digitized by Birzeit University Library

المشاركة في الحكومة الجديدة للسلطة" وأضاف "ستكون هنـــاك مشـاورات ومناقشات داخل الحركة وقيادتها لقبول المشاركة أو رفضها".

الثاني، جاء من عمان على لسان الناطق الرسمي باسم حماس ابراهيم غوشة الذي قال: " أن الحركة تؤكد على ثوابتها برفض المشاركة في وزارة الحكـم الاداري المحدود". وبنفس السياق جاءت تصريحات الشيخ ياسين من السودان.

٥- حزب الخلاص الاسلامي: يحيى موسى أمين عام الحزب قال: "سنقدم تصورنـا للاصلاح الاداري العام بما في ذلك الاصلاح السياسي" وحول المشاركة "ليس هناك قرار في أي اتجاه سواء بالمشاركة أو عدمها وسنتخذ القرار بعد التشاور".

موقف الأحزاب من المشاركة في السلطة

١- حزب الشعب: ذكر سليمان النجاب عضو قيادة الحـــزب وعضـــو اللجنـة المركزية لـــ م. ت. ف أن حزبه "سيطالب القيادة بالتخلي عـــن الافكـار الامريكية، وتحسين الاداء التفاوضي وتحديد مرجعية للعملية التفاوضية" وفيما يتعلق بالمشاركة قال: " سنستمع إلى ما يطرحه الرئيس وعلى ضوء التشـاور سيتم اتخاذ القرار".

٢- حزب فدا: صالح رأفت سكرتير عام الحزب قال "سنطلب من الرئيس اجـراء عملية اصلاح شاملة في مؤسسات السلطة، وتعيين نائب للرئيـــس" معتـبرا "الموقف السياسي اساسياً في التشاور، ورهن أية مشاركة للحـــزب بوقـف الاستيطان في القدس وسائر الاراضي الفلسطينية والتخلـــي عـــن المبـادرة الامريكية والتزام اسرائيل بتنفيذ المرحلة الثانية من اعادة الانتشار".

٣- جبهة النضال الشعبي: سمير غوشة الأمين العام قال "التعديل الوزاري خطـوة جيدة بالاتجاه الصحيح" وعن المشاركة قال "هذا يعتمد علـــى التوجـهات والقضايا التي سيتم بحثها مشيراً إلى أنهم شاركوا في السابق في السلطة ولكـن لديهم "قضايا تتعلق بالسياسات والاطر المختلفة".

موقف الكتل البرلمانية

كتلة فتح في المجلس التشريعي: التقى الرئيس في رام اللـــه كتلة فتـــح في المجلس التشريعي بحضور اعضاء اللجنة المركزية للحركة وامانة سر المجلس الثـــوري ورؤسـاء اللجان، واكد مروان البرغوثي عضو المجلس التشريعي ومسؤول اللجنة المركزية العليا

Digitized by Birzeit University Library

لفتح في الضفة أن الرئيس استمع إلى كافة النواب حول رأيهم في مسألة التغيير وأنه طلب من النواب مهلة لكي يتسنى له الاعلان عن الحكومة الجديدة.

وفد الكتلة الاسلامية: وضم النواب موسى الزعبوط، يوسف الشنطي، وجيه بانغي، فؤاد عيد، سليمان الرومي وكرم زرندح، وبعد اللقاء افادوا انهم سلموا الرئيس مذكرة بوجهة نظرهم في التغيير المرتقب.

كتلة المستقلين: ومثلهم النائبان زياد ابو عمرو وكمال الشرافي. وعقب الاجتماع صرح أبو عمرو أن الاجتماع مع الرئيس كان ايجابياً وأنهم طالبوا بضرورة الفصل بين السلطات الثلاثة واخراج أعضاء اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف من المجلس الوزاري، وتشكيل حكومة جيدة من الكفاءات، كما طالبوا بعرض الاتفاقات التي تعقدها السلطة التنفيذية على التشريعي للمصادقة عليها.

التعديل الثاني

لم يستكمل الرئيس التشكيلة الحكومية خلال المدة القانونية الاولى، وعليه بعث برسالة إلى رئاسة المجلس التشريعي يطلب فيها منحه فرصة ثانية، وجاء في الرسالة "الحاقا بي اخطاري السابق اليكم بخصوص التعديل الوزاري وتشكيل الوزارة الجديدة أرجو العلم أنني لم انته من المشاورات بعد، ارجو اعلام النواب بذلك واعطائي مهلة جديدة".

وبعد قراءة الرسالة من قبل أحمد قريع رئيس المجلس على النواب قال انها تلائم الاسس القانونية وبالتالي سننتظر مدة اسبوعين اضافيين".

اعلان التشكيلة الحكومية الجديدة

بمرور اسبوع أو أكثر من التأخير عن المدة الثانية تم الاعلان عن الحكومة الثالثة والتي عرضها الرئيس امام المجلس التشريعي يوم ١٩٩٨/٨/٥ . وقدم الرئيس التشكيلة الجديدة في ختام خطاب شامل أمام التشريعي تطرق فيه لمختلف جوانب الوضع السياسي، مشيراً إلى المحاور الرئيسية لعمل الحكومة في مجالات البناء القانوني الاداري والمجال التنموي والاقتصادي والاجتماعي. وبعد الكلمة تلا أسماء الحكومة بالقول الحكومة القديمة مضافاً لها (١٠) وزراء جدد". وجاءت تشكيلة الحكومة الجديدة على النحو التالي:

Digitized by Birzeit University Library

١-محمد زهدي النشاشيبي-المالية
٢- ياسر عبد ربه-الثقافة والاعلام
٣- جميل الطريفي-الشؤون المدنية
٤- نبيل شعث- التخطيط والتعاون الدولي
٥- صائب عريقات-الحكم المحلي
٦- حنان عشراوي- السياحة والاثار
٧- عبد الرحمن حمد- الاسكان
٨- عبد العزيز شاهين- التموين
٩- رياض الزعنون- الصحة
١٠- عزام الاحمد-الاشغال
١١- ماهر المصري-الاقتصاد
١٢- انتصار الوزير-الشؤون الاجتماعية
١٣- علي القواسمي-المواصلات
١٤- فريح ابو مدين-العدل
١٥- عماد الفالوجي-الاتصالات
١٦- عبد الجواد صالح-وزير دولة (الزراعة سابقا)
١٧- بشير البرغوثي -وزير دولة (الصناعة سابقا)
١٨- عبد العزيز الحاج أحمد-وزير دولة
١٩- الطيب عبد الرحيم-أمين عام الرئاسة
٢٠- أحمد عبد الرحمن-أمين عام مجلس الوزراء
٢١- طلال سدر- وزير دولة (الشباب سابقا).

Digitized by Birzeit University Library

الوزراء الجدد:

١- حكمت زيد- الزراعة

٢- رفيق النتشه- العمل

٣- سعدي الكرنز- الصناعة

٤- يوسف ابو صفية-البيئة (وزارة جديدة)

٥- منذر صلاح-التعليم العالي

٦- نبيل عمرو-الشؤون البرلمانية (وزارة جديدة)

٧- هشام عبد الرازق-شؤون الاسرى (وزارة جديدة)

٨- صلاح التعمري-وزير دولة يتابع شؤون الاستيطان

٩- زياد أبو زياد-وزير دولة

١٠- حسن عصفور-وزير دولة

١١- نبيل قسيس-منصب وزير/بيت لحم ٢٠٠٠ .

ملاحظات أولية على التشكيل الجديد

١- بلغ عدد المجلس الوزاري بعد التشكيلة الجديدة (٣٢) وزيراً، علماً بأن النظام الاساسي للمجلس التشريعي يحدده بـ (١٨) وزيراً.

٢- تم استحداث ثلاث وزارات هي: الشؤون البرلمانية، البيئة، الاسرى.

٣- بقاء حقيبتين شاغرتين هما: الاوقاف والرياضة والشباب.

٤- وزارة التربية والتعليم باشراف الرئيس.

٥- حنان عشراوي التي نقلت من التعليم العالي الى السياحة اعتذرت عن تسلم المنصب الوزاري في التشكيل الجديد.

٦- عبد الجواد صالح/وزير الزراعة سابقا/ وزير دولة في التشكيلة الجديد قدم استقالته أيضا من الوزارة احتجاجاً على التشكيل الجديد.

٧- أسندت حقيبة السياحة للنائب متري أبو عطية بعد اعتذار حنان عشراوي.

Digitized by Birzeit University Library

٨- صلاح التعمري المكلف بشؤون الاستيطان-صرح للاعلام أنه سيعتذر عن الحقيبة الجديدة، وتغيب عن جلسة أداء القسم.

ردود الفعل حول التشكيل الجديد

أولا، المؤيدون من الوزراء والنواب:

-الوزير أبو علي شاهين (وزير التموين): اعتبر التعديل الوزاري مهماً مؤكداً أن الوزارات المستحدثة ضرورية وهامة مضيفاً "أن الكمال لله وحده".

-هشام عبد الرازق (وزير شؤون الاسرى): مع التشكيل الجديد وضد اعتراضات أعضاء التشريعي.

- عبد الرحمن حمد (وزير الاسكان): الحكومة الجديدة تشكل نقلة نوعية إذا اتخذت شكلاً جديداً للعمل، وتمثل خطوة للأمام.

- نبيل عمرو (وزير الشؤون البرلمانية): اعتبرها محاولة جادة لتحسين اداء السلطة والعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

- برهان جرار (نائب): اشاد بالوزارة الجديدة ووصفها بالخطوة التاريخية.

- صائب عريقات (وزير الحكم المحلي): قال بأنه "تغيير كبير" والوجوه الجديدة ستشكل رافعة جديدة والتغيير الحاصل برأيه ليس مجرد تعبئة فراغ.

- نبيل شعث (وزير التخطيط والتعاون الدولي): قال أن الرئيس قدم وجوها لمعت في العمل البرلماني وأثبتت وجودها. وحمل على التقارير الصادرة عن هيئة الرقابة العامة واللجان الأخرى وقال أنها خاطئة من أساسها ومليئة بالاتهامات التي تفتقر إلى الأدلة.

ثانيا، المنتقدون للتشكيلة الجديدة

-النائب عباس زكي اعتبرها تكريساً للعجز الحكومي الذي كان سائداً في الحكومة السابقة، وأن الحكومة الجديدة تزيد من الاعباء المالية ودعا إلى التمسك بحجب الثقة ورفض هذه الحكومة .

-النائب ابراهيم الهباش قال بأن التعديل لم يأت بجديد وهو تجاهل لمطالب التشريعي بمحاسبة أعضاء الحكومة السابقين الذين وردت اسماؤهم في تقرير هيئة الرقابة ودعا الوزراء الجدد للانسحاب وحجب الثقة

Digitized by Birzeit University Library

-النائب عبد الكريم أبو صلاح رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي، اعتبر التعديل غير مقنع "وهو مكافأة للمخطئين" ودعا التشريعي إلى وقفة جدية لتكريس المبادىء الدستورية والا سيلجأ شعبنا إلى أساليب غير مرضية دفاعا عن مصالحه.

-النائب قدورة فارس اعتبر تصويت المجلس على الحكومة الجديدة باطلاً لأنه مخالف للقانون الاساسي للمجلس الذي حدد أعضاء الحكومة بـ ١٨والحكومة الجديدة ٣٢، ووصف التعديل بأنه "استرضائي" ولم يأت بجديد.

-النائب حاتم عبد القادر اعتبر التعديل مجرد اضافة لأسماء ولا يلبي طموحات الشعب ومتطلباته.

-النائب والوزير الجديد حكمت زيد أبدى تحفظاته حول التعديل واعتبره مجرد إضافات.

-النائب عبد الفتاح حمايل دعا لحجب الثقة معللاً ذلك بقصور التشكيلة الجديدة عن تلبية طموحات الشعب ومتطلباته.

-النائب جميلة صيدم اعتبرت التعديل بعيداً عن مبدأ الشفافية ومخالفاً للقانون الاساسي وطالبت بمحاسبة الوزراء في الحكومة القديمة.

-النائب جواد الطيبي قال بأن التشكيل الوزراي هو استخفاف بالمجلس ولجانه وهدفه تفريغ المجلس التشريعي واحتواؤه.

-النائب عزمي الشعيبي اعتبره استخفافاً بالشارع واصراراً على عدم التغيير.

-النائب حسن خريشة حمل بشدة على السلطة التنفيذية، واعتبر ما عرض من تشكيل عودة بعقارب الساعة إلى الوراء، واضاف أن الفساد مستشر في الحكومة السابقة والسلطة قائمة على الأمن والاحتكارات مستهجنا جلوس الوزراء الجدد مع وزراء متهمين بالفساد.

-النائب زياد أبو عمرو قال بأن التعديل جاء معاكساً لكل ما ورد في التقارير الصادرة عن اللجان المشكلة من قبل السلطتين واستبعد أي تطور لاداء الحكومة مبديا استغرابه من وجود شواغر في الوزراة.

-النائب حسام خضر اعتبر منح الثقة للحكومة الجديدة نهاية للمجلس التشريعي، معتبراً التغيير الحاصل مخيباً للآمال وتوقع ازدياد سوء الادارة على الصعيد السياسي والمالي.

Digitized by Birzeit University Library

-الوزيران سعدي الكرنز ويوسف أبو صفية اعتبرا أن التغيير لا يلبي الطموح.

-الوزيران حنان عشراوي وعبد الجواد صالح قدما استقالاتهما، وعقد كل منهما مؤتمرا صحفيا وضح فيه موقفه ومما جاء فيه:

- حنان عشراوي: "الحكومة الجديدة لا تلبي طموحات الشعب الفلسطيني في الاصلاح والتشكيل الجديد يشكل أعباء جديدة على الشعب الفلسطيني والرئاسة في وقت من المفترض أن تتحمل الوزارة أعباءها". وأعلن عبد الجواد صالح رفضه المشاركة في الحكومة الجديدة واصفا اياها بأنها "مأساة جديدة للشعب الفلسطيني وهي مخالفة لكل القرارات الصادرة عن المجلس التشريعي" وقال "إن التشكيل الجديد أقصى وزراء قال أنهم خدموا بجد واخلاص في حين ثبت من أشير لهم باصبع الاتهام والذين من المفترض تقديمهم للمحاكمة واعفاؤهم من مناصبهم في حال ثبتت بحقهم قضايا الفساد".

ردود فعل فصائل المعارضة

١- حركة حماس: قال المهندس اسماعيل أبو شنب عضو قيادة حركة "حماس" بأن الحكومة الجديدة لا تستطيع اخراج الواقع الفلسطيني من المأزق الذي يعيشه سواء على الصعيد الداخلي أو بشأن القضية الوطنية موضحا أن الحركة طرحت في لقائها مع الرئيس ضرورة احداث تغيير جذري يعالج الفساد ويحاسب المسؤولين عنه. وذكر أن الاعتراض ليس على الاسماء بل على النظام والاسس والمنهج.

٢- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: اعتبر يونس الجرو عضو المكتب السياسي للجبهة أن ما حصل لا يتفق مع قرارات المجلس التشريعي ورغبة أعضائه في اجراء تغيير جذري في الية عمل الوزارة ونهجها السياسي والاداري.

٣- الجبهة الديمقراطية: قال عضو المكتب السياسي للجبهة صالح زيدان أن "ما جرى لا يحمل أي تغيير جدي ولا يلبي طموحات وآمال المواطنين الذين طالبوا بتغيير جدي وحقيقي". وأشار إلى أن الجبهة ستبقى في موقع "المعارضة البناءة والناقدة لهذا الوضع" مؤكدا أنها "توقعت ما حدث اليوم".

٤- الجهاد الاسلامي: من جانبه قال الشيخ نافذ عزام أحد قياديي الحركة بأن الحركة لا تشعر بأن هناك تغييراً جوهرياً في التشكيلة الوزارية وأن الحركة لا تتخذ موقفا عدائيا من أحد ولن تدخل

Digitized by Birzeit University Library

٥- حزب الخلاص الاسلامي: عبر الحزب في بيان له عن استيائه من التشكيل الجديد رغم معارضته لاتفاقيات اوسلو. وقال بأن الحكومة جاءت مخيبة للآمال في القضاء على الفساد وعناصره، ورأى في التشكيلة الجديدة "تكريساً لحكومة الحزب الواحد" مثمناً موقف الوزراء الذين اعلنوا انسحابهم.

ردود فعل الاحزاب المؤتلفة مع السلطة

١- جبهة التحرير العربية: عوض العاروقي أحد قيادي الجبهة صرح بالقول بأن الجبهة أصيبت بخيبة أمل من التشكيل الوزاري الجديد وقال بأن الجبهة رفضت المشاركة في الوزارة الجديدة لأنها ترى أن ما حدث هو توسيع وليس تغييراً أو تعديلاً وطالب باعادة النظر في هذا التشكيل.

٢- حزب الشعب: اعلن حزب الشعب أنه لا يعتبر نفسه ممثلا أو مشاركا في التشكيلة الجديدة ولا يتحمل أية مسؤولية في ادارة اعمالها. وجدد بيان المكتب السياسي للحزب الدعوة لتشكيل حكومة وحدة وطنية موسعة تمثل القوى والفعاليات الوطنية والاجتماعية، وأوضح أن الحزب كان ابلغ الرئيس باسم مرشحه الجديد للحكومة وهو فؤاد رزق مشيراً إلى ان الأمين العام السابق بشير البرغوثي قدم استقالته من الوزارة بسبب الوعكة الصحية كما أنه قدم استقالته من الامانة العامة للحزب للسبب ذاته. وأكد الحزب في بيانه أنه يأمل بأن تتم الاستجابة لطلب البرغوثي بالاستقالة من الحكومة وعدم تكليفه بما لا وسع له به.

٣- جبهة النضال الشعبي: في بيان صادر عن المكتب السياسي للجبهة أكدت أن الاسباب التي كانت وراء انسحاب سمير غوشة من تشكيلة الحكومة ما زالت قائمة، وفي ظل الوضع الراهن فانها لا تستطيع تحمل مسؤولياتها واستئناف مشاركتها لأن ما تم هو تكريس للوضع القائم دون تغيير. وحذر البيان من "خطورة المنحى الجديد في تشكيل الحكومة الجديدة والتي عبرت عن هيمنة وتفرد الحزب الواحد بما يعني مزيدا من تعميق الانقسامات الداخلية وضرب أسس الوحدة الوطنية".

٤- جبهة التحرير الفلسطينية: وصف أبو العباس الأمين العام للجبهة التعديل الوزاري بأنه "مخيب للآمال" واعتبر التركيبة الوزارية الجديدة "كمن يصب الزيت على النار" و[illegible]

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطيني الراهن" منوها أنها "أصبحت مصدر ارباك للقرار السياسي ولن تساهم في اعادة ترتيب البيت الفلسطيني".

المحطة الأخيرة: التصويت على الثقة

اتسمت غالبية المداخلات في جلسة المجلس التشريعي لمنح الثقة للحكومة الجديدة بالنقد وتراوحت بين النقد اللاذع والنقد الموضوعي. وبعد أن اكمل النواب مداخلاتهم قدمت اقتراحات بالتصويت على الحكومة بطريقة اعطاء الثقة لكل وزير على حدة الا أنها رفضت وتم التصويت على الحكومة بشكل جماعي، وكانت النتيجة نيل الحكومة الثقة بأغلبية (٥٥) صوتاً، واعتراض (٢٨) وامتناع (٣) عن التصويت.

وبهذا التصويت فإن المجلس التشريعي يكون قد طوى صفحة الحكومة الجديدة والتغيير الوزاري، وذهب الوزراء للادلاء بقسم الولاء والبدء في تسلم مسؤولياتهم. ولكن مسؤوليات التشريعي في المراقبة والمحاسبة والمساءلة لم تنته وانما ابتدأت وهي لا تقل أهمية عن معركة الثقة بل هي في صلبها. فالثقة الممنوحة للوزارة الجديدة ليست مطلقة بل هي مقيدة في حدود الانجازات والمهمات الملقاة على عاتق الوزارة والوزراء.

استنتاجات

١- ثمة اجماع بين القوى والفصائل والاحزاب والمواطن العادي، كما اعضاء البرلمان المعترضين، على أن الحكومة الجديدة هي أقل من الطموح ولم تأت بجديد، وأن ما حصل ليس تغييراً و يمكن اعتباره تعديلاً لكنه على وجه أدق هو توسيع "استرضائي" أخرج حكومة فضفاضة في مهماتها وبنيتها وبرامجها. وبقاء وزارتين شاغرتين وثالثة تحت اشراف الرئيس مسألة تحتاج إلى تفسير، وتثير الدهشة خصوصاً وأن الحكومة الجديدة فيها ما يزيد عن عشرة وزراء دولة بدون مهمات مباشرة أو حقائب.

٢- من الملاحظ أن الحكومة الجديدة، وإن جاءت موسعة في التشكيل العددي، إلا أنها من حيث المضمون تقلصت رقعتها السياسية والفصائلية، وأصبحت اقرب إلى الحزب الواحد، حزب السلطة. وهنا يثور تساؤل في ذهن الجميع هو: ما قيمة التشاور والدعوات للوحدة الوطنية في ظل هكذا تركيبة وهكذا توجهات؟ وأين هي الوحدة الوطنية أو التعددية السياسية التي سبق وتم التأكيد عليها قبل التشكيل الحكومي؟ المعارضة مفهومها موقفها ومقاطعتها، ولكن ماذا

Digitized by Birzeit University Library

بشأن الاحزاب والفصائل الاخرى الحليفة أو المؤتلفة في السلطة منذ الحكومة الاولى والثانية؟ ثم هل الظرف السياسي والعقبات المنتصبة في وجه التسوية والتحديات الكبيرة داخليا وخارجيا بحاجة إلى مثل هكذا تشكيلة، وهل ستكون بمستوى هذا العبء الكبير؟ لعلنا لا نتسرع ونجيب بلا، ولكن الاجابة الاولية يمكن استخلاصها من خلال ردود الفعل الشعبية والوطنية. والمسألة أولاً وأخيراً ستترك لواقع الممارسة.

٣- الاعباء المالية المترتبة على الزيادة العددية في مجلس الوزراء الجديد أثارت حفيظة المواطنين، سيما وأن الكل يدرك صعوبة الاوضاع الاقتصادية في فلسطين، والبطالة وصلت إلى ارقام خيالية. والشيء المأمول لدى الناس العاديين أن تغادر الحكومة القديمة بما حملته من تجاوزات وهدر للمال العام لتحل محلها حكومة جديدة أقل من حيث النفقات وأكثر قربا من المواطن ومشاكله وهمومه، وهذا لم يحصل في الحكومة الجديدة. لذلك، فإن الهوة ستزداد اتساعا بين الحكومة والمواطن وهذا يعني مزيدا من الاحباط واليأس وعدم الاكتراث في الوسط الشعبي، في وقت نحتاج فيه لاستنهاض الهمم واعادة الثقة للمواطن بنفسه والمواطن بالحكومة كي تصبح شعارات ودعوات التصدي لمخططات الاستيطان والحصار وتمويد القدس واقامة الدولة دعوات واقعية تلقى الاستجابة من المواطنين.

٤- التشكيلة الجديدة للحكومة والتي ضمت ٣٢ وزيرا جاءت مخالفة للنظام الاساسي للمجلس التشريعي الذي اقره المجلس والذي يحدد مجلس الوزراء بـ ١٨ وزيرا، وهذا الأمر لا يبدو مبشراً على صعيد تنظيم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وان كان منح الثقة يعني تغاضي التشريعي عن محدداته. والسؤال هل هو هذا السياق العام الجديد لتنظيم العلاقة؟

٥- تم استيعاب الاشكالية القائمة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على قاعدة قرار التنظيم وإلزامية التصويت بالاتجاه الذي تريده قيادة التنظيم، والنائب عباس زكي أشار في مداخلته إلى شيء من هذا القبيل حين قال اننا نتعرض لضغوط.

٦- عموما، إذا لم يحالف المجلس التشريعي الحظ في هذه المعركة فإنه نجح في إثارة القضية على المستوى الوطني وأكد على دوره في المساءلة والمحاسبة ووضع الحكومة الجديدة تحت الأضواء الكاشفة التي ستلاحقها في الاداء والبرامج وفي الدور الوطني والسياسي. ولو كانت تركيبة المجلس التشريعي بخلاف ما هي

Digitized by Birzeit University Library

عليه فقد تكون النتائج والاداء أفضل وأكثر فاعلية ليس بشكل مفتعل بل على أسس واضحة ومحددة وعلى قاعدة اللعبة الديمقراطية نفسها. وهذه المسألة إن كشفت لنا مأزق التشريعي فانها في الوقت نفسه كشفت مأزق وربما خطأ الفصائل والقوى التي قاطعت الهيئة التشريعية متذرعة بشتى الذرائع، والمشكلة أنها لم تكن حاضرة أو مؤثرة في التشريعي بسبب المقاطعة ولا على مستوى الشارع بسبب قصورها وعجزها، وعليها أن تستخلص الدروس للمستقبل.

Digitized by Birzeit University Library

حقوق الانسان في ظل السلطة الفلسطينية منذ أوسلو

اريان الفاصد *

وفق المادة "١٤" من اتفاق غزة-اريحا والمادة "١٩" من الاتفاقية المرحلية (اوسلو٢) فإن "إسرائيل والفلسطينيون سيمارسون صلاحياتهم ومسؤولياتهم. مع احترام المعايير والمبادىء الدولية لحقوق الانسان وحكم القانون". وإذا ما كان للمرء أن يتبنى " المعايير والمبادىء الدولية لحقوق الانسان"، فإن معايير دولية مختلفة تتعلق بحقوق الانسان ستندرج بالتأكيد في هذا السياق، وعلى الأخص الاعلان العالمي لحقوق الانسان والميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وعلى أية حال، فإن هناك اشارة ضعيفة وعابرة لحقوق الانسان في اتفاقيات اوسلو. ولهذا، فإن المواطنين الفلسطينيين قد شهدوا خلال السنوات الخمسة الاخيرة تدهوراً مستمراً في وضع حقوق الانسان من جراء ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي وقوات الأمن الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي.

لقد سجلت منظمات دولية ومحلية مختلفة لحقوق الانسان انتهاكات منتظمة للحقوق السياسية والمدنية من قبل السلطة الفلسطينية. وقد قدمت منظمات فلسطينية ودولية تقارير موثوقة عن التعذيب وأنواع أخرى من سوء المعاملة من قبل قوات الامن الفلسطينية، تلك التقارير التي بدأت تبرز إلى السطح بعد تأسيس السلطة الفلسطينية حالاً. في البداية أصابت ممارسة التعذيب أولئك الذين اتهموا بالتعامل مع إسرائيل في الدرجة الاولى. واليوم أصبحت ممارسة التعذيب وبائية ومنتشرة وشهادة على الخطر

* اريان الفاصد: يحمل درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة ليدن في هولندا، ١٩٩٦، ويعمل باحثاً في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

المحيط بحقوق الانسان. واساليب التعذيب تختلف بشكل واسع ويمكن أن تكون معتمدة على خلفية اؤلئك الذين يعتبرون مسؤولين عن هذا التعذيب. وتشمل هذه الاساليب أعمال الضرب والحرمان لفترات طويلة من النوم وممارسات سيئة أخرى تشبه اساليب التعذيب الإسرائيلية التي سجلت منذ سنوات. وقد ذكر أن المعتقلين يتعرضون في بعض الحالات إلى الحرق بالسجائر ومواد بلاستيكية وغيرها. فمحمود جمّيل الذي توفي في ٣٠ تموز ١٩٩٦، بعد أن تم تعذيبه، كان قد تعرض للتعذيب باستخدام الكهرباء في الوقت الذي علق فيه وضرب [١].

قامت السلطة الفلسطينية، منذ أوسلو، بعمليات اعتقال جماعية اعتباطية متعددة، وعلى الأغلب كرد على الهجمات الواقعة على إسرائيل وفي اعقاب تعرضها للضغط من إسرائيل والولايات المتحدة "للانقضاض" على المعارضة الفلسطينية.

وهذه الاعتقالات كانت تتم دون مسوغات أو توجيه اتهامات محددة. وفي معظم الحالات كان يتم اطلاق سراح المعتقلين بعد فترة معينة من الوقت. ولا يزال عدد من السجناء السياسيين رهن الاعتقال منذ مدة طويلة دون توجيه اتهام محدد إليهم أو تقديمهم لمحاكمة.

إن تنحية المدعي العام السابق خالد القدرة عن منصبه دلت على تحسن طفيف في الوضع بالنسبة للاعتقالات الاعتباطية، حيث أن كثيراً ممن شملتهم هذه الاعتقالات الجماعية الاعتباطية اعتقلوا بناء على أوامره. ولما تم تعيين المدعي العام الجديد، فايز ابو رحمة، وعد باحترام حكم القانون ودعم استقلالية القضاء. وقد ثبت أن هذه مهمة مستحيلة، حيث أن العلاقة ما بين السلطة القضائية والتنفيذية عانت إلى درجة كبيرة. وفي آب ١٩٩٧ أمر المدعي العام باطلاق سراح ١١ معتقلاً كانوا قد احتجزوا حتى السنتين دون توجيه اتهام او تقديم للمحاكمة، ولكن في اليوم الذي اطلق فيه سراحهم أعادت قوات الأمن الوقائي اعتقالهم على الفور، الأمر الذي أدى إلى إضعاف مكانة المدعي العام الذي استقال أخيراً من منصبه بفضل التدخل المستمر لوزير العدل ورؤساء الأجهزة الأمنية المختلفة. وقبل فترة وجيزة من إستقالته تمت إزاحة قاضي القضاة ورئيس محكمة الاستئناف وقضاة آخرين عن مناصبهم.

لقد توفي ١٨ فلسطينياً على الأقل في الحجز من قبل قوات الأمن الفلسطينية [٢]. وعلى الرغم من أن التعذيب اصبح ينظر إليه كأمر شائع لدى قوات الامن المختلفة،

Digitized by Birzeit University Library

وربما يستخدم بشكل منظم كجزء من عملية الاستجواب، فإنه ليس كل الذين توفوا في الحجز كانت وفاتهم بسبب ممارسات التعذيب.

لم تكن السلطة الفلسطينية راغبة في اتخاذ إجراء قانوني ضد مرتكبي أعمال التعذيب والمعاملة القاسية. ولقد اخفق المسؤولون في التعاون مع منظمات حقوق الانسان في التحقيق في هذه الحالات لنشر النتائج النهائية. ولم يتخذوا أية إجراءات ملموسة تستند إلى حقوق الانسان، الأمر الذي أدى إلى القاء الشكوك على تعهد السلطة الفلسطينية بمحاربة ممارسة التعذيب. وعلى الرغم من حالات الوفاة في الاعتقال التي اعقبت ذلك إلا أن السلطة الفلسطينية وعدت علناً بالتحقيق في هذه الحالات، وحتى اليوم لم تنشر أي تقرير عن أي من هذه الحالات خلال السنوات الاربعة الأخيرة.

إن بعض المسؤولين عن الممارسات السيئة بشأن حقوق الانسان قد حُمّلوا مسؤولية أعمالهم في الحالات المنظورة فقط حيث أدى مقتل أو جرح الضحية إلى صرخة غاضبة لدى الفلسطينيين. ولكن المحاكمات في هذه الحالات كانت قصيرة ولم تحترم ضمانات إجراء محاكمة عادلة حتى أنها بدت وكأنها تنازل أمام الضغط من الجمهور أكثر من كونها جهداً لتبيان أنه ليس هناك من إعانة للظلم.

وفي الوقت الذي بدت فيه الميول القمعية لدى السلطة الفلسطينية غير قادرة على سحق كل الاصوات المعارضة أو الناقدة، فإن أساليب التخويف والاعتقالات والتعذيب الجسدي والتي تم توثيقها من خلال عدة تقارير قد أدت إلى خلق جو من الخوف لدى الفلسطينيين. فأولئك الذين اعتقلوا بشكل اعتباطي كان من بينهم صحافيون بارزون وعاملون في مجال حقوق الانسان وزعماء سياسيون واكاديميون وعناصر نشيطة. وقد لجأت السلطة الفلسطينية علناً إلى تخويف الصحافة الفلسطينية. وقد بدا وكأن وسائل الاعلام الفلسطينية قد كيفت ذاتها مع الوضع وذلك بالتعاطي مع القيود التي فرضت عليها وبممارسة الرقابة الذاتية [٣].

أدت الممارسات السلبية للسلطة الفلسطينية بهذا الصدد إلى الاحباط لدى المثقفين والصحافيين والمواطنين الفلسطينيين. وقد شملت الانتهاكات التي قامت بها السلطة الفلسطينية اغلاق صحف (مثل النهار والوطن) ومحطات راديو وتلفزيون (وخاصة خلال أزمة العراق الأخيرة) ومنعت أخرى من التوزيع (مثل صحيفة القدس) مع اطلاق تهديدات باغلاقها. كما حظرت السلطة الفلسطينية توزيع كتب (مثل كتاب ادوارد سعيد "سلام امريكي") وقامت باعتقال صحافيين ومحررين (مثل ماهر العلمي وداوود

Digitized by Birzeit University Library

كتاب وعلاء صفطاوي) ومواطنين بسبب تعبيرهم عن آرائهم ومعارضاتهم [٤]. ولقد أدت الرقابة الذاتية إلى خلق وسائل اعلام ابتعدت نسبياً عن الواقع السياسي وعادت غير قادرة على التعبير عن الطموحات السياسية والوطنية بطريقة متوازنة وموضوعية.

ولأكثر من مرة قامت السلطة الفلسطينية بإصدار تعليمات بفرض قيود غير قانونية على حرية التجمع ومن ثم حرية التعبير عن الرأي. فعلى سبيل المثال، في ٩ ايلول ١٩٩٤ طلب قائد الشرطة ضرورة حصول بعض المراكز الثقافية في غزة على تصريح قبل استضافتها للقاءات سياسية. وفي عام ١٩٩٨، عندما اشتدت الازمة العراقية، اصدر قائد الشرطة أمراً بحظر المظاهرات تأييداً للشعب العراقي وضد تدخل الولايات المتحدة في الخليج. وعلى الرغم من هذا الأمر فقد استمرت الأحزاب السياسية واللجان الشعبية بالقيام بالمظاهرات.

في مناسبات عدة استخدمت السلطة الفلسطينية قوة بالغة في قمع المظاهرات. فالمواجهة التي حدثت في مسجد فلسطين في تشرين ثاني عام ١٩٩٤ حدثت بعد مظاهرة تم القيام بها دون ترخيص مسبق. وقد استخدمت قوات الشرطة قوة كثيفة لقمع المظاهرة مما اسفر عن مقتل ١٦ شخصاً على الأقل وجرح المئات [٥]. وفي عام ١٩٩٦ هاجمت قوات الأمن الفلسطينية جامعة النجاح الوطنية وجرحت ١٢ طالباً وفي نفس العام قتل عدة متظاهرين بالذخيرة الحية من قبل قوات الأمن الفلسطينية في طولكرم عندما حاولت هذه القوات قمع مظاهرة هناك.

إن العوامل التي سمحت بتدهور حقوق الانسان في المناطق الواقعة تحت ادارة السلطة الفلسطينية هي كثيرة. فاخفاق السلطة الفلسطينية بوضع حد لممارسة التعذيب والاعفاء الحقيقي الممنوح لأولئك المسؤولين عن هذه الاساءات قد أدى إلى اعتقاد عام بأن مثل هذه الاساءات يتم التغاضي عنها على أعلى مستوى. وأن رغبة الأسرة الدولية بالسلام، بل وبالاستقرار، قد أدت الى استعداد دولي لوضع اهتماماتها بحقوق الانسان ضمن ترتيب ثانوي والى عدم رغبة كثير من الدول في طرح مسألة انتهاك حقوق الانسان سواء من قبل إسرائيل أو السلطة الفلسطينية.

بفضل اتفاقيات أوسلو أصبح ضمان "أمن إسرائيل"، أي احتواء المعارضة ومنع الهجمات على إسرائيل، المهمة الأولى للسلطة الفلسطينية وضمان بقائها. إن استمرار عملية أوسلو والمساعدة المالية الأمريكية والاوروبية ومدى قساوة القيود الإسرائيلية أصبح رهناً بقدرة السلطة الفلسطينية على الوفاء بما عرف ب " مسؤولياتها الأمنية" وهذه

Digitized by Birzeit University Library

الحقيقة جعلت هناك تأثيراً استثنائياً على قوات الأمن وجعلت هذا القطاع مدعوماً بشكل قوي بالمساعدة الأجنبية.

إن الاتساع السريع لقوات الأمن والخطر الذي يخلقه هذا الأمر على المجتمع الفلسطيني قد كبر بفضل تداخل قوات الأمن، الأمر الذي أدى إلى عدم وضوح في ادوارها، والأخطر من ذلك أنه أدى إلى التنافس فيما بينها. وهذا أصبح مصدر قلق للمواطنين والمنظمات غير الحكومية على حد سواء. هناك كثير من الحالات التي تدخلت فيها قوات الأمن في شؤون بعضها البعض وخارج نطاق صلاحياتها [٦].

إن الحجم الكبير لقوات الأمن حسب الاعتقاد العام، على الرغم من أن أعدادها الدقيقة غير معروفة، يعتبر مشكلة إضافية. فالشرطة النظامية هي حفنة من قوات الشرطة والأمن (وهنا أيضاً العدد الدقيق لها هو موضع خلاف مع تقديرات تقول بأنها تقارب عشرة أجهزة منفصلة). وعلى الرغم من أنه من الناحية الفنية، لا يسمح لأي من قوات الأمن هذه (ما عدا قوات الشرطة النظامية) بالوجود حسب اتفاق اوسلو، إلا أن التعاون بين قوات الأمن الفلسطينية والإسرائيلية وحتى المخابرات المركزية الامريكية CIA هو عمل روتيني.

الأساس الذي انبثقت عنه قوات الأمن هو جيش التحرر الفلسطيني القديم ولكن ممارسة وثقافة القوات المسلحة لا تشبه ثقافة وممارسة الشرطة المدنية. فكل قوة من قوى الأمن هي سلطة بحد ذاتها لها قيادتها ومراكز اعتقالها والمجالات التي تمارس فيها سلطتها[٧]. لقد تم تدريب قوات الأمن حتى على حقوق الانسان ولكن لم يكن هناك الا تقييماً قليلاً للنتائج. ومن الصعب معرفة ما إذا كان اولئك الذين مارسوا التعذيب قد مروا بدورات تدريبية ممولة بشكل كبير بشأن حقوق الانسان، وحيث أن مثل هذا التدريب قد وصل الرتب العليا في قوات الأمن، فإنه من المؤكد أن رؤساء هذه القوى الأمنية قد تعرضوا لمثل هذه الدورات. ولكنهم لم يقوموا بالتحقيق في الادعاءات بالتعذيب وتغاضوا عن ممارسات من يترأسونهم. والخطوات للتقليل من ممارسة التعذيب لم تؤد إلى نتائج ملموسة.

كانت هناك محاولة جادة من قبل السلطة التنفيذية لتهميش دور السلطة القضائية ولتهميش دور المجلس التشريعي الفلسطيني أيضاً. إن تدخل السلطة التنفيذية بالسلطة القضائية يقلل من احترام السلطة القضائية وآليات المساءلة لديها، وهذا يؤدي وبشكل خطير إلى عدم قدرتها على السيطرة على الاخطاء وسوء التصرفات الصادرة عن اللجنة

Digitized by Birzeit University Library

التنفيذية وقوات الأمن ويحول دون ممارستها لمسؤولياتها في النزاعات التي تعتبر السلطة التنفيذية طرفاً فيها.

إن تدخل السلطة التنفيذية بالسلطة القضائية قد بدا بارزاً جداً في أحد الحقول. فتبعاً للمرسوم الرئاسي الصادر في ٧ شباط ١٩٩٥ تم تأسيس محكمة أمن الدولة لمعالجة القضايا المتعلقة بالأمن الداخلي أو الخارجي. والمحاكمات التي تجري أمام هذه المحكمة غير عادلة إلى درجة كبيرة جداً وتنتهك الحد الادنى من متطلبات القانون الدولي بما في ذلك الحق في محاكمة علنية وعادلة من قبل محكمة مؤهلة ومستقلة ونزيهة [٨]. والحقيقة هي أن هذا النوع من المحاكم وجدت لخدمة أهداف سياسية ولا تلقي بالا لمعايير حقوق الانسان.

أنه لمن المحزن أن تكرس السلطة الفلسطينية جهودها، شأنها في ذلك شأن الأنظمة العربية الأخرى، لاخضاع مواطنيها. والسلطة الفلسطينية لا بد وأن تتحمل مسؤولية الاخفاق في احترام حقوق الإنسان. وهذه السلطة يجب أن تحصل على شرعيتها من مواطنيها. وإسرائيل هي أيضاً مسؤولة عن المطالب التي تطلبها من السلطة الفلسطينية والعقوبات التي تستخدمها. ويبدو أن العملية السلمية هي التي تحظى بالاهتمام وليس الحكم الديمقراطي أو حقوق الإنسان.

Digitized by Birzeit University Library

الهوامش:

1- Amnesty International, "Palestinian Authority: Prolonged Political Detention, Torture and Unfair Trials", London, December 1996.

2- Palestinian Independent Commission for Citizens' Rights, *Third Annual Report: 1 January 1997 to 31 December 1997* (Ramallah, PICCR, 1998); LAW, *Human Rights Report 1997: The Fiftieth Year of Human Rights Violations* (Jerusalem, LAW, 1998); Amnesty International, *Annual Report 1998: Palestinian Authority* (London, Amnesty International, 1998).

3- "Country Summary: Palestinian National Authority", in *Attacks on the Press 1996: The Middle East*, Committee to Protect Journalist, 1997.

٤- انظر التقارير السنوية المختلفة لمنظمات حقوق الانسان الفلسطينية والدولية (i. e., PICCR, LAW, Amnesty International, Human Rights Watch/Middle East, al-Haq, PHRMG and PCHR; also Index of Censorship and Sussman, L.R., ed., *Press Freedom 1997: Law Epidemic* (Freedom House, 1997).

5- *AL-Haq,* press release no. 80, November 19, 1994.

٦- انظر التقارير السنوية المختلفة لمنظمات حقوق الانسان الفلسطينية والدولية.

6- Usher, G., The Politics of Internal Security: The PA's New Intelligence Services, *Journal of Palestine Studies*, vol. 27, no. 2, Winter 1996, pp. 21-34.

7- Amnesty International, "Trial at Midnight: Secret, Summary, Unfair Trials in Gaza", London, June 1995.

Digitized by Birzeit University Library

قضايا إسرائيلية:

التجارب النووية الهندية والباكستانية، العملية السلمية، أزمة نتنياهو- وايزمن، تصريحات أوري أور ضد اليهود المغاربة وقضايا أخرى

محمد فياض صلاحات*

التجارب النووية الهندية والباكستانية

أثارت التجارب النووية التي اجرتها الهند بالتعاون مع إسرائيل في منتصف هذا العام ١٩٩٨ والرد عليها مباشرة بتجارب نووية أخرى من قبل الباكستان ردود فعل وتعليقات متنوعة لدى الاسرائيليين على المستويين الرسمي والشعبي. فقد كشفت صحيفة **معاريف** بتاريخ ١٩٩٨/٦/٣ أن هناك تعاوناً سرياً هنديا-اسرائيليا في المجالين التكنولوجي والذري منذ عشرين عاماً على الاقل. وقد بحثت هاتان الدولتان في الأونة الأخيرة انتاجاً مشتركا لطائرات دون طيار من نوع هارون تطير على مدى طويل وبارتفاع أعلى ولسفن حربية من نوع سوبر دبورا. وكانت صحيفة **يديعوت أحرنوت** قد ذكرت في التاريخ ذاته أن الأب الروحي للمشروع الذري الهندي كان قد زار اسرائيل سراً مرتين عام ١٩٩٦ وأن قائد سلاح الجو الهندي قد زار اسرائيل أيضاً سراً في نفس العام، وأن رئيس هيئة اركان الجيش الهندي قد حل ضيفاً على رئيس أركان الجيش الاسرائيلي السابق أمنون شاحاك في بداية عام ١٩٩٨ . أما بخصوص العلاقات الهندية-الاسرائيلية في المجال الامني فيرى الكاتب الاسرائيلي أمنون برزلاي أنها ما زالت بمثابة الوعد الذي لم يتحقق رغم الأمال المعلقة عليه (**هآرتس**، ١٩٩٨/٦/٤).

لقد اثارت التجارب النووية الباكستانية ردود فعل خاصة لدى الاسرائيليين وذلك بسبب تصنيفهم للباكستان كدولة معادية. ذكر زئيف شيف أن اسرائيل قلقة من الباكستان بشكل خاص لأن هذه الدولة تربطها علاقات عسكرية مع الدول العربية

* محمد فياض صلاحات: باحث مساعد، مترجم، وعضو هيئة تحرير **السياسة الفلسطينية** في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

(هآرتس، ١٩٩٨/٦/٣). وطالب اسحق مردخاي وزير الدفاع الاسرائيلي بأن تعمل الولايات المتحدة على أن لا تتمكن الدول التي تعرض العالم للخطر من الحصول على الأسلحة النووية، في حين طالب اهود باراك زعيم حزب العمل" بالاستعداد في هذه الايام على نحو مختلف عن السابق بسبب امكانية وصول السلاح النووي إلى ايران أو العراق (يديعوت أحرنوت، ١٩٩٨/٦/٣). وقد عارض جدعون عزرا عضو الليكود أي تغيير في السياسة الذرية الاسرائيلية معتبراً أنه ليس هناك من وسيلة ردع أفضل من سياسة الغموض، ووافقه الرأي ساسة أخرون مثل أفنير شاكي من المفدال ويوسي بيلين وحايم رامون من حزب العمل وكذلك يوسي سريد من حركة ميرتس. ورأى لوبوتسكي من حزب الطريق الثالث ضرورة عدم فتح جبهات جديدة على اسرائيل في الحلبة الدولية. ولكن يوري شتيرن من حزب اسرائيل بعلياه طالب بوجوب "اعادة النظر في السياسة الذرية الاسرائيلية بسبب التغيير الجوهري الذي طرأ على هذا الموضوع في متطقتنا، وقال شتيرن "إن قوتنا الردعية لم تمس " (معاريف، ١٩٩٨/٦/٣).

وفي الوقت الذي رأى فيه الصحافي الاسرائيلي موشي زاك أن القنبلة النووية الباكستانية "لا تستهدفنا ولا يجب أن نتصرف بطريقة تؤدي إلى توثيق الصلة بين القدرة النووية البعيدة للباكستان والصواريخ القريبة للدول العربية والاسلامية المجاورة" (معاريف، ١٩٩٨/٦/٢)، فإن صحيفة الجيروزلم بوست (بتاريخ ١٩٩٨/٦/٥) رأت أن التحرك الفعال الحقيقي لكبح جماح انتشار الاسلحة النووية هو الذي قام به مناحيم بيغن عندما أمر سلاح الجو الاسرائيلي بتدمير المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ . وقد عبر زئيف شيف عن اعتقاده بأن الفرص التي تحدث عنها رابين تتقلص الآن مع انهيار النظام العالمي النووي رويداً رويداً، الامر الذي يزيد من المخاطر على اسرائيل بدرجة لم تشهدها من قبل (هآرتس، ١٩٩٨/٦/٥). وجدير بالذكر أن رئيس حزب العمل السابق شمعون بيرس قد حدد الهدف من بناء السلاح النووي الاسرائيلي بقوله "لقد بنيت ديمونا من أجل الوصول الى أوسلو وليس الى هيروشيما" (معاريف، ١٩٩٨/٦/٧).

وفي استطلاع للرأي حول تأثير التجربة النووية الباكستانية على احساس الفرد الاسرائيلي بالأمن الشخصي أجاب ٢٦٪ بأن احساسهم بالامن الشخصي قد ضعف بينما قال ٦٩٪ بأنهم لم يتأثروا من التجربة. وحول أثر هذه التجربة على أمن اسرائيل رأى ٤٠٪ ممن استطلعت أراؤهم أنها تضعف أمن اسرائيل في حين رأى ٤٧٪ أنها لا تؤثر على أمنها.

Digitized by Birzeit University Library

جمود المفاوضات السياسية

مراوغات نتنياهو والمواقف الامريكية المتهاونة مع اسرائيل زادت من جمود العملية السلمية وتعثر المفاوضات بهذا الشأن، والمواقف الفلسطينية اللينة لم تؤد الى زحزحة التعنت الاسرائيلي. يرى الصحافي الاسرائيلي داني روبنشتاين أن الفلسطينيين قد نجحوا في تحسين الموقف الامريكي منهم ولكنهم دفعوا لقاء ذلك ثمنا باهظا يتمثل بهبوط نسبة الانسحاب من ٤٠٪-١٣٪ وعدم وقف الاستيطان أو مصادرة الاراضي لغرض الطرق الالتفافية. وكلما كانت مظاهرات اليمين في اسرائيل أشد كان بوسع عرفات تصوير الخطة الامريكية للجمهور الفلسطيني كانتصار عظيم (**هآرتس**، ١٩٩٨/٦/٨). ويعتقد الكاتب الاسرائيلي اورن شاحور أن عرفات يقرأ الخارطة بشكل جيد وهو يدرك أن الفلسطينيين في الوقت الحالي هم الذين يجمعون النقاط، لذلك وافق عرفات على الاقتراح الامريكي وهو يدرك أن اسرائيل سترفضه أو ستوافق مع شروط تعني الرفض بحد ذاته. فالشروط التي تطرحها اسرائيل فيما يتعلق بالتبادلية لا يستطيع الفلسطينيون تنفيذها ولهذا رفضها الامريكيون. وعرفات يهدف إلى الوصول بسلام إلى صيف عام ١٩٩٩. فالجمود السياسي لا بد وأن يؤدي إلى اندلاع مواجهة عام ١٩٩٩ بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني (**معاريف**، ١٩٩٨/٧/١٦). مثل هذا التوقع جعل يوسي بيلين يدعو إلى ارجاء التسوية الدائمة لمدة عامين تجنبا لسفك الدماء في ايار عام ١٩٩٩ (**هآرتس**، ١٩٩٨/٧/٢١). وفي حين أن زئيف شيف يرى أن الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني يتهمان بعضهما بخرق الاتفاقات ولا أحد منهما انقى من الاخر (**هآرتس**، ١٩٩٨/٦/٩)، وأن الياكيم هعتسني يرى أن نتنياهو ينفذ أوسلو بطريقة لم يقبلها حتى الذين هندسوا أوسلو أنفسهم (**يديعوت أحرنوت**، ١٩٩٨/٦/٨)، فإن زعيم حزب العمل باراك يحذر بأن الكارثة تقترب وأن مظاهرها هي القنبلة النووية وتعاظم قوة حركة حماس وحالة الصمم التي تصيب الحكومة الاسرائيلية (**يديعوت أحرنوت**، ١٩٩٨/٦/٥).

نتنياهو ليس بثقة واليمين يناور

يرى حزب العمل الاسرائيلي أنه يجب وصف نتنياهو بالكاذب. فهو يدعي أن اسرائيل توصلت إلى اتفاق مع الولايات المتحدة وتنتظر الفلسطينيين فقط، وهذا الادعاء لا يمت إلى الحقيقة بصلة (**يديعوت أحرنوت**، ١٩٩٨/٧/٦). وقد ذكر الكاتب الاسرائيلي شمعون شيفر أنه حتى المقربين من نتنياهو فقدوا الامل في حيوية تنفيذ النبضة الثانية. وكان يوسي سريد قد وعد بأنه سيأكل سيجارا كوبيا إذا نفذ نتنياهو النبضة، أما حايم

Digitized by Birzeit University Library

رامون فقد وعد بأنه سيأكل حفاظات يائير وأفنير إذا انسحب والدهما نتنياهو من ١٣٪ من الضفة الغربية. ووصفت شخصية اسرائيلية رفيعة المستوى نتنياهو بأنه ضحك على الجميع، فقد ضحك على حكومته وعلى الامريكيين وعلى زعماء المنطقة وبقي الانتظار ما إذا كان سيواجه شرخاً حزبياً (**يديعوت أحرنوت**، ١٩٩٨/٧/١٩).

كان نتنياهو قد اقترح اجراء استفتاء استشاري يكون ملزماً للحكومة بشأن تنفيذ الانسحاب، النبضة الثانية، حتى يكون هذا الانسحاب "وفقا لقرارات الشعب" وأن يكون ملزماً بنسبة ٦٪ فقط. ولكن هذا الاقتراح قوبل بانتقادات كثيرة. فقد اعتبره اسحق مردخاي غشاً ومناورة تهدف إلى اطالة الوقت، واعتبره كتساب غير ضروري لأن هناك مجالاً لاجراء استفتاء ملزم بشأن النبضات الثلاثة. أما شارون فقد عارض هذا الاستفتاء لأن النبضة الثانية هي من صلاحيات الكنيست والحكومة. وقد انضم كل من ايلي يشاي وسويسا من حركة شاس إلى رأي مردخاي من حيث اعتبار الاستفتاء اطالة للوقت. ولكن ايتان رأى ضرورة اختصار الطريق واجراء انتخابات عامة في حين أن بيرس اعتبر هذا الاستفتاء مناقضاً لاتفاقات أوسلو. وقد شكك وايزمن في نجاعة مثل هذا الامر في الوقت الذي اعتقدت فيه ليمور ليفنات أن مثل هذا الاستفتاء مفيد لمعرفة ما الذي يفكر فيه الجمهور (**هآرتس**، ١٩٩٨/٦/٢٣).

كانت اسرائيل قد اقترحت على الولايات المتحدة التوقف عن بناء مستوطنات جديدة شريطة أن تلتزم الاخيرة بعدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية (**هآرتس**، ١٩٩٨/٦/١٦). وكان رئيس مكتب الحكومة اوري اليتسور قد صرح بأنه ليس بمقدور المستوطنين الحيلولة دون الانسحاب القادم وأن عليهم أن يتفهموا أنهم إذا تسببوا في اسقاط هذه الحكومة، فإن البديل سيكون أكثر سوءاً بالنسبة لهم (**هآرتس**، ١٩٩٨/٦/٥). ولكن مناورات رجال اليمين الاسرائيلي الهادفة إلى تقويض العملية السلمية لا حدود لها، كما ذكرت صحيفة **معاريف** في افتتاحيتها في تلويح ١٩٩٨/٧/٧، حيث كان المسمار الاخير الذي عمدوا إلى دقّه في نعش هذه المسيرة هو اقتراحهم بتطبيق القانون الاسرائيلي على المستوطنات في الضفة الغربية وغزة، وهذا يعني من الناحية العملية ضم المستوطنات إلى اسرائيل، الأمر الذي رفضته حكومات اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، ودعت الصحيفة إلى شطب هذا المشروع من التاريخ لأنه لعبة من ألاعيب اليمين.

محاولات بعض الشخصيات السياسية الاسرائيلية اضفاء نوع من الحياة على العملية السلمية الميتة أو شبه الميتة من خلال القيام بلقاءات مع عرفات ووجهت بانتقادات من قبل الوزراء الاسرائيليين حتى أنهم اطلقوا عليها اسم موسم الحج إلى عرفات. وقد وصف

Digitized by Birzeit University Library

أحدهم هذه اللقاءات بأنها عملية اغتصاب جماعي. وعلق عليها وزير الاستيعاب ايدلشتاين بقوله لقد وصلنا إلى وضع أصبح فيه الفلسطينيون يلعبون بنا. أما ايتان فقال نحن نذهب إلى عرفات ونمس بشرفنا الوطني في حين اعتبر كتساب هذه اللقاءات اضعافاً لموقف الاسرائيليين في المفاوضات (**معاريف**، ١٩٩٨/٧/٢٧).

الإسرائيليون والنبضة

حجم النبضة الثانية لا زال موضع جدل وخلاف بين الاسرائيليين على المستويين الحكومي والشعبي. ففي الوقت الذي هدد فيه ايتان بالانسحاب من الحكومة إذا ما نفذت نبضة بأكثر من ٧٪ (**يديعوت أحرنوت**، ١٩٩٨/٧/٢١)، فإن شارون يعارض الانسحاب من أكثر من ٩٪ من الضفة الغربية بالاضافة إلى معارضته المطلقة للانسحاب من ٣٪ من صحراء يهودا ضمن النبضة الثانية لأن هذه المنطقة حيوية وأمنية بالنسبة لمستقبل اسرائيل ولأن كل تنازل كهذا سيعتبر سابقة لتنازلات بعيدة المدى في المستقبل (**هآرتس**، ١٩٩٨/٨/٥).

وفي استطلاع للرأي العام نشرته صحيفة **هآرتس** بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٤ تبين أن ٩٪ من الاسرائيليين يؤيدون نبضة بحجم ١٣٪ بينما يعارض ذلك ٣٢٪ منهم. وفي استطلاع آخر للرأي العام نشرته صحيفة يديعوت احرنوت بتاريخ ١٩٩٨/٨/٥ عبر ٦٠٪ من الاسرائيليين عن تأييدهم، من الناحية المبدئية، لتنفيذ النبضة الثانية، ولكن هناك ٦٥٪ من الاسرائيليين ايضا يريدون أن يواصل نتنياهو المفاوضات مع الفلسطينيين بعناد وأن لا يتنازل لهؤلاء الفلسطينيين، كما صرح ٢٦٪ من الاسرائيليين أنهم يعتبرون عرفات سياسياً في حين قال ٤٢٪ منهم أنهم يرونه ارهابياً. وجدير بالذكر أن ١٠٠٪ من الاسرائيليين، كما أفاد الاستطلاع المذكور، يرون أن الارهاب انخفضت حدته بسبب سياسة حكومة نتنياهو وأن ٤٦٪ من هؤلاء يرون أن الانخفاض كان بسبب نتنياهو و ٤٩٪ يرون أن الانخفاض كان بسبب خوف عرفات من نتنياهو.

الخلاف حول النبضة لا يتمحور حول حجمها وحسب وانما حول المناطق التي سيتم الانسحاب منها. فالطريق الثالث يرى أنه يمكن الانسحاب حسب المبادرة الامريكية من ١٣٪ من الضفة الغربية دون تسليم مناطق من صحراء يهودا ودون البحث في الحمية الطبيعية. وضمن اقتراح الطريق الثالث ستكون تسع مستوطنات اسرائيلية في التسوية الدائمة حيوياً اسرائيلية في مناطق فلسطينية وتضم ١٥٠٠ مستوطن من ١٥٥ ألف مستوطن في الضفة الغربية. أما اقتراح نتنياهو ومردخاي فيقوم على انسحاب اسرائيل من

Digitized by Birzeit University Library

١٠٪ من الضفة الغربية اضافة إلى ما يشبه الانسحاب في واحد من مكانين في صحراء يهودا، حيث ستفرض هناك قيوداً جديدة على صلاحيات الفلسطينيين، ويطلق على المنطقة اسم محمية طبيعية، مع محافظة اسرائيل على المناطق المحيطة بالمستوطنات ومصادر المياه (**هآرتس**، ١٩٩٨/٨/٧).

أزمة نتنياهو - وايزمن

تسويفات نتنياهو وعدم جديته في تنفيذ العملية السلمية دفعت الرئيس الاسرائيلي وايزمن في نهاية حزيران ١٩٩٨ إلى الدعوة إلى تبكير الانتخابات الاسرائيلية. وقد أكد وايزمن أن دعوته هذه ليست زلة لسان وأنه كان قد أعد لها منذ وقت وهو ينتظر الفرصة المناسبة للاعلان عنها. ومن جهته، رفض نتنياهو على الفور هذه الدعوة وقال بأن الانتخابات ستجري في موعدها خلال عامين (**الجيروزلم بوست**، ١٩٩٨/٦/٣٠).

لقد اعتبر نتنياهو أن دعوة وايزمن هذه ليست في نطاق صلاحياته ولكن باراك دعله قبل أن ينظر إلى مثل هذا الأمر أن يمعن النظر في الفشل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي تسبب فيه. وفي الوقت الذي صدرت فيه بعض الاصوات من جانب اليمين الاسرائيلي تطالب بالوفاق بين رئيس الوزراء ورئيس الدولة، فإن أكثر اصوات اليمين هاجمت الرئيس وانتقدته، وعزا بعضهم تصريح وايزمن إلى كبر سنه أو جنون عظمة لديه. فميخائيل كلاينر رئيس جبهة اسرائيل في الكنيست علق قائلا "ما بدا في السابق كشقاوة لدى وايزمن يبدو الآن أكثر طفولية". أما شارون فقد رأى أن الفلسطينيين قد فرحوا للأزمة وعززوا من معارضتهم لتنفيذ دورهم في العملية السلمية (**يديعوت أحرنوت**، ١٩٩٨/٧/١).

وقد دعت صحيفة **هآرتس** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٨/٧/١ الرئيس وايزمن إلى أن يبقى خارج الصراع بين نتنياهو ومعارضيه لأنه ليس الرجل المناسب الذي يدخل في صراع سياسي حزبي من حيث الجوهر، وكان على الرئيس وايزمن أن يستقيل من منصبه قبل أن يطلق العنان من لسانه. رأى الكاتب الاسرائيلي يوسف حريف أن خطوة وايزمن هذه قد أدت إلى تعميق الصدع والانشقاق داخل الشعب الاسرائيلي، ولكن الكاتب حامي شيلو عبر عن اعتقاده بأن نتنياهو لم يعد يكسب ثقة الناخب الاسرائيلي ولم تساهم تصريحاته في تعميق أزمة الثقة هذه (**معاريف**، ١٩٩٨/٧/١). وفي الوقت الذي رأى فيه الكاتب الاسرائيلي اورن شاحور أن وايزمن كشف القناع عن الوجه الحقيقي لنتنياهو وأثبت أنه لا يتطلع إلى السلام (**معاريف**، ١٩٩٨/٧/٢)، قالت غوئيلا كوهين بأن

Digitized by Birzeit University Library

تصريحات وايزمن من شأنها أن تضعف الشعب الاسرائيلي في الوقت الذي يحتاج فيه إلى تشجيع، أما الكاتب شيفر بلوتسكر فقد حذر نتنياهو بأنه من مصلحته الانصات لرئيس الدولة وايزمن لأن قادة حزب العمل لم ينصتوا لنصيحته فسقطوا (**يديعوت أحرنوت**، ١٩٩٨/٧/٢) .

الرد الفظ على تصريح وايزمن من قبل نتنياهو، ووصفه لرئيس الدولة بأنه، بدعوته إلى تبكير الانتخابات، قد وقف إلى جانب مبارك وعرفات، لم يلق استحسان الاسرائيليين. ففي استطلاع للرأي العام نشرته صحيفة **يديعوت أحرنوت** بتاريخ ١٩٩٨/٧/٣ تبين أن ٦٥٪ من الاسرائيليين يرون أن تصرف نتنياهو غير صحيح في حين اعتبره ٣٠٪ منهم تصرفاً صحيحا.

لقاء المصالحة بين وايزمن ونتنياهو في ١٩٩٨/٧/١ كان بارداً وبدون ثقة متبادلة، كما وصفته **هآرتس** في ١٩٩٨/٧/٢، فنتنياهو استهدف من اللقاء منع تدهور آخر في العلاقات بين الجانبين، وقال بأن علاقته مع الرئيس في المستقبل ستنبثق من تصرفاته التي من المأمول أن تكون رسمية. أما وايزمن فقد رفض السماح للمصورين بتوثيق الدقائق الاخيرة من اللقاء.

أوري أور والمغاربة السفارديم

تصريحات أوري أور ضد اليهود المغاربة السفارديم في المقابلة التي اجرتها معه صحيفة **هآرتس** بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٩ أثارت ردود فعل صاخبة ضده. وكان أوري قد قال بأن اليهود المغاربة "لا يريدون معرفة ما يجري حولهم وأنه لا يستطيع التحدث معهم كما يتحدث مع الآخرين". وعلى أثر ذلك هدد عضوا حزب العمل عوزي برعام وحجاي مروم بأنهما لن يبقيا في حزب العمل إذا بقي اوري اور في قيادة الحزب، وقال شلومو بن عامي من حزب العمل أيضاً بان مناصب اوري اور السياسية، في أية دولة ديمقراطية، يجب أن تنتهي. أما اسحق فكنين من حركة شاس فقد صرح بأن التمييز على خلفية طائفية في دولة اسرائيل لا يزال حياً ورأى أن أوري اور قد أخرج الشيطان الطائفي ثانية من الزجاجة. شاؤول يهلوم من المفدال عبر عن اعتقاده بأن حزب العمل لم يتغير وأن تصريحات أور تدل على التعالي والاستهانة بالطائفة التي لها دور كبير في رسم معالم المجتمع الاسرائيلي. وفي حين أن رئيس الدولة وايزمن قد عبر عن غضبه من تصريحات أور ودعا إلى حساب النفس والتفكير مليا فيما قاله وأن الطوائف الشرقية يجب أن تسير مرفوعة الرأس بسبب انجازاتها الكبيرة، فإن يوسي سريد زعيم ميرتس قال " لقد قلت في

Digitized by Birzeit University Library

السابق أن حزب العمل هو حزب انتحاريين من الشيعة و لم أكن اتوقع كم كنت محقاً في ذلك". ودعا سريد إلى اقالة اور من مناصبه (**هآرتس**، ١٩٩٨/٧/٣٠).

رأى دافيد ليفي رئيس حركة غيشر المغربي أن الذين فوجئوا من تصريحات أور هم منافقون. فهذه التصريحات ليست مقطوعة الجذور وهذا الأمر موجود في كل الاحزاب، وأضاف ليفي يقول " اذكر كيف تحدثوا عني في الليكود، ولكن هذه المرة تكمن الخطورة في أن التصريحات صدرت عن رجل سياسي وشخصية مركزية في الحزب ألحق ضررا بحزبه وبكل شعب اسرائيل". أما الرابي أرييه درعي زعيم حركة شاس السفاردية فقد قال " أنا كمغربي لم أشعر بالاهانة من تصريحات اور لأنني فخور بانتمائي، ولكنني اترحم على حزب العمل وآسف أن يكون هناك أشخاص يفكرون بمثل هذا المنطق" (**يديعوت أحرونوت**، ١٩٩٨/٧/٣٠).

اوري اور لا يعتبر أول من خانه لسانه وصرح بصورة مثيرة للخلاف بشأن يهود المغرب والطوائفة الشرقية. فقد سبقه في ذلك كثيرون مثل بن غوريون وغولدا مئير وغور وغيرهم، كما قال شلومو نكدمون الكاتب الاسرائيلي في صحيفة **يديعوت أحرونوت** بتاريخ ١٩٩٨/٧/٣٠. وفي الوقت الذي رأت فيه صحيفة **معاريف** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٨/٧/٣٠ أن تصريحات اور سيدفع حزب العمل ثمنها غالياً في الانتخابات القادمة، تلك الانتخابات التي لو جرت في خضم هذه التصريحات لأدت إلى فوز نتنياهو وهذه المساعدة الكريمة من اوري اور، فإن صحيفة **هآرتس** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٨/٧/٣٠ قد عبرت عن اعتقادها بأن اوري قد قضى على نفسه سياسياً. ولكن هذا لن يؤدي إلى اقتلاع الفكرة من جذورها طالما ظل الاحساس بالظلم قائماً.

حكومة عرفات الجديدة

التشكيلة الوزارية الجديدة التي قدمها رئيس السلطة الفلسطينية في بداية آب ١٩٩٨ كانت مثار اهتمام كثير من الكتاب الاسرائيليين. فهذه الحكومة الجديدة تدل، من وجهة نظر داني روبنشتاين، على ضعف عرفات الذي لم يواجه مهمة اقالة الوزراء المتهمين بالفساد وحاول ارضاء الجميع من خلال اعطائه فتح مكانة الصدارة. واعتبر روبنشتاين أن حكومة عرفات الحالية تعتبر لعبة أطفال قياساً بما واجهه في السنوات الماضية (**هآرتس**، ١٩٩٨/٨/١٠). وعلاوة على اعتبارها للحكومة الجديدة خيبة أمل متوقعة سلفاً، رأت الكاتبة الاسرائيلية عميرة هس أن عرفات نجح في شراء عدد كبير من الناس لأن المستعدين من كافة المستويات لبيع أنفسهم هم كثيرون. وتعتقد هس أن نواة فتح الصلبة المعارضة

Digitized by Birzeit University Library

تحاول اقناع المزيد من الناس بتكتيكاتها القائمة على مكافحة الحكم الفردي وكأن الاحتلال غير قائم ومكافحة الاحتلال وكأن حكم الفرد غير موجود (**هآرتس**، ١٩٩٨/٨/١٢).

انتخابات جديدة أم حكومة وحدة وطنية؟

للخروج من حالة الجمود السياسي طرحت بعض الجهات والشخصيات السياسية الاسرائيلية اجراء انتخابات جديدة واقتراح البعض الاخر تشكيل حكومة وحدة وطنية. وفي استطلاع للرأي العام نشرته صحيفة **معاريف** بتاريخ ١٩٩٨/٨/١٤، تم من خلاله توجيه سؤال لعينة من الاسرائيليين حول ما إذا كانوا راضين أم غير راضين عن اداء نتنياهو كرئيس حكومة، أجاب ٥٧٪ منهم بأنهم غير راضين مقابل ٣٨٪ عبروا عن رضاهم. ولما طلب من هؤلاء تحديد السبيل الافضل بالنسبة لهم رأى ٤٨٪ منهم أن اجراء انتخابات جديدة هو الافضل بينما اعتقد ٢٨٪ أن الافضل هو تشكيل حكومة وحدة وطنية وطالب ٢٢٪ بأن تواصل الحكومة عملها.

ولكن استطلاعاً أخر للرأي العام نشرته صحيفة **يديعوت أحرنوت** في ١٩٩٨/٨/١٤ أيضاً بين أن ٦٥٪ من الاسرائيليين لا يؤمنون بأن نتنياهو سيقيم حكومة وحدة وطنية، في حين عبر ٥٠٪ منهم عن ايمانهم بأن مبادرة نتنياهو للتحدث مع باراك حول حكومة وحدة وطنية ليست جدية وانما هي كمين، في حين اعتقد ٣٢٪ أن هذه المبادرة جدية.

المفاوضات بشأن اقامة حكومة وحدة وطنية انتهت بدقيقة حداد، كما وصفتها صحيفة **هآرتس** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٨/٨/١٤، وذلك بعد أن انكشف أمر المباحثات السرية حول هذه الحكومة بين نتنياهو وباراك، حيث اسرع الاثنان إلى اقصاء نفسيهما عن فكرة الوحدة هذه. وجدير بالذكر أن ٦٠ عضو كنيست كانوا قد عبروا عن تأييدهم لاقتراح حل الكنيست وارجاء انتخابات جديدة مبكرة مع معارضة ستة أعضاء وامتناع زئيفي عن التصويت (**يديعوت احرنوت**، ١٩٩٨/٧/٣٠).

Digitized by Birzeit University Library

تحذيرات وحلول

كتب زئيف شيف في صحيفة **هآرتس** بتاريخ ١٩٩٨/٧/١ يقول بأن الردع الاسرائيلي والفلسطيني المشترك، بل والدور الامريكي الاستخباري، هما العناصر الاساسية لحالة الهدنة الراهنة، ولكن ينبغي الاستعداد لانعطاف حاد إذا ما انهارت العملية السلمية، واعترف أحد مهندسي أوسلو رون بونداك بأن اسرائيل تخرق الاتفاق أيضاً وليس الفلسطينيون فقط (**يديعوت أحرنوت**، ١٩٩٨/٧/٢١). وقد عاد مبارك وحذر الحكومة الاسرائيلية من مغبة العنف الذي لا يمكن السيطرة عليه، واعتبر خطة اسرائيل لتوسيع القدس لعباً بالنار لا يمكن السيطرة عليه أيضا، واقترح مبارك خطة مصرية لكسر الجمود تقوم على ثلاث مراحل:

١-منح فرص أخرى لتنفيذ المبادرة الامريكية حول النبضة الثانية.

٢-إذا فشلت المبادرة يعقد في فرنسا مؤتمر دولي لانصار السلام دون مشاركة اسرائيل والفلسطينيين.

٣- وإذا لم ينجح هؤلاء في انقاذ المسيرة السلمية تعقد قمة عربية واسعة ستقرر اتخاذ خطوات متطرفة ضد اسرائيل (**يديعوت أحرنوت**، ١٩٩٨/٧/٦).

كان مارتن انديك قد حث الاسرائيليين والفلسطينيين على البدء في العمل بصورة مباشرة لاستمرار العملية السلمية التي اضحى مصيرها غير مضمون رغم أنها لا زالت حية (**هآرتس**، ٩٩٨!/٧/٣٠). وقبل ذلك كان قد دعا كل من نسيم زفيلي من حزب العمل والحاخام مناحيم فرومان إلى ضرورة الكف عن اعتبار حماس حركة ارهابية واقناع عرفات باشراكها في المفاوضات السلمية. وقال فرومان " ما فعلناه مع منظمة التحرير الفلسطينية يمكن أن نفعله مع حماس"، وأوصى بالتوصل إلى اتفاق لوقف اطلاق النار بين رجال الدين، أي بين حماس ورجال الدين اليهود، وبموافقة الحكومة الاسرائيلية طبعا (**معاريف**، ١٩٩٨/٦/٩).

كتب شيفر بلوتسكر في صحيفة **يديعوت أحرنوت** بتاريخ ١٩٩٨/٧/٣١ أن مناحيم بيغن البولندي بدأ السلام، وبكل مظاهره الاحتفالية، ووقع على اتفاق كامب ديفيد، واسحق رابين، وهو من مواليد البلاد، وبدون مظاهر احتفالية، قفز بالسلام ألف درجة إلى الامام ووقع على اتفاق أوسلو. والان، مطلوب جهد اضافي غير عادي وصعب كشق البحر الاحمر وذلك لانجاز السلام. وهذا الجهد يتطلب وجود رئيس وزراء شوقي. وحذر زئيف شيف في **هآرتس** بتاريخ ١٩٩٨/٧/٣١ من أن "هناك ثلاثة حكام أقوياء

Digitized by Birzeit University Library

حولنا يمرون في مراحل حكمهم الاخيرة وهم الاسد وحسين وعرفات. والخطر الأكبر يكمن في زوال عرفات المبكر. كما أن مرض الملك حسين وتجربة الصاروخ الايراني يعتبران مؤشراً لحقل الالغام الذي اقحمنا أنفسنا فيه بسبب الجمود الحالي". ومع ذلك فقد تبين أن القلق على المسيرة السلمية " الجامدة المتهاوية المفككة" يحتل المرتبة الثالثة لدى الاسرائيليين من حيث الاهمية، بعد القلق الناجم عن التباطؤ الاقتصادي والبطالة في الدرجة الأولى والتوتر الداخلي الذي يسود المجتمع الاسرائيلي بين متدينين وعلمانيين وشرقيين وأشكناز ويمين ويسار في الدرجة الثانية، كما أفاد استطلاع للرأي نشرته صحيفة **يديعوت أحرنوت** بتاريخ ١٩٩٨/٨/٥ .

اسرائيل وانفجار سفارتي امريكا في نيروبي ودار السلام

سارعت اسرائيل إلى المشاركة في عمليات الانقاذ عقب الانفجار الذي أصاب سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام في بداية آب ١٩٩٨ . وقد علقت صحيفة **هآرتس** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٨/٨/١٠ على هذه العملية بقولها أن هذه العمليات استهدفت المس بالولايات المتحدة واظهار الحقد والكراهية لدى المتشددين الاسلاميين تجاه ثقافة ونمط حياة الغرب. وأن على اسرائيل أن تكون جزءاً هاماً من الجهد الدولي الهادف إلى التعاون من أجل الحد من الارهاب. وقد أشادت صحيفة **معاريف** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٨/٨/١٠ بقدرات قوة الانقاذ الاسرائيلية وقالت بأن الجبهة الداخلية كانت منذ بداية هذا العقد أحد أهم العناصر المجربة والخبيرة في أعمال الانقاذ في كوارث عديدة جرت في انحاء هذا العالم، وأن موقف وخدمات هذه الوحدة تحسن صورة اسرائيل أمام العالم بشكل أفضل من كل الخطابات ضد الارهاب.

ولقد رأى شلومو بن عامي أن الهجوم الامريكي على قواعد أسامة بن لادن في افغانستان، بعد فترة وجيزة من الانفجار، كانت له معان بعيدة الاثر ليس لأنه يكشف النقاب عن شخصية من نوع جديد من الارهاب ما بعد الحدث وانما لأنه يبشر بامكانية استعداد استراتيجي جديد في الشرق الأوسط. فهذا الهجوم يمكن أن يؤدي إلى انقلاب استراتيجي امريكي يقوم على التقارب باتجاه ايران انطلاقاً من الوعي للخطر الكامن في امكانية اسقاط حركة طالبان الحيوية لدول سنية كالسعودية ومصر وتركيا وربما البوسنه وتدميرها للنظام الشرق أوسطي الهش. إن أمن اسرائيل الاستراتيجي يتحقق بالاندماج في نظام اقليمي متماسك وليس بسياسة نتنياهو التي تبدأ وتنتهي عند الخليل من الأزل وإلى الأبد (**هآرتس**، ١٩٩٨/٨/٢٥).

Digitized by Birzeit University Library

مقتل الاخوين عوض الله

تمكنت قوى الأمن الاسرائيلية من قتل الاخوين عماد وعادل عوض الله في العاشر من أيلول ١٩٩٨ وذلك بعد ثلاثة أسابيع من الاعلان عن هروب عماد عوض الله من سجنه في أريحا لدى السلطة الفلسطينية. وبعد الاعلان عن مقتلهما وعلى أثر تهديدات حماس بالانتقام قامت اسرائيل باغلاق المناطق وعاشت حالة تخوف وتأهب. وقد ذكرت مصادر عسكرية اسرائيلية أن مقتل الاخوين عوض الله لم ينه أي شيء وأن عملية العنف ستسأنف خلال وقت قصير. وهناك اعتقاد في الجيش الاسرائيلي بأنه على الرغم من الضربة التي تلقاها الجناح العسكري لحركة حماس الا أن هناك نشطاء في حماس قادرين على تنفيذ عمليات عسكرية داخل الخط الأخضر (**هآرتس**، ١٣/٩/١٩٩٨).

وقد وصف الكاتب الاسرائيلي روني شكيد عملية مقتل الاخوين عوض الله بأنها عملية عسكرية لامعة ولكن نتائجها وثمنها لن تعرف الا بعد شهر (**يديعوت أحرنوت**، ١٣/٩/١٩٩٨). وفي الوقت ذاته رأى زئيف شيف أن صد تهديدات حماس بتنفيذ أعمال ارهابية يرتبط بالتعاون بين أذرع الأمن الاسرائيلية والسلطة الفلسطينية، ودون ذلك يصعب على اسرائيل القيام بأعمال وقائية وستضطر إلى الرد باغلاق واسع مثل الحصار الاقتصادي الذي يتضرر منه الفلسطينيون الذين لا شأن لهم بالارهاب (**هآرتس**، ١٣/٩/١٩٩٨). وفي افتتاحيتها بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٨ وصفت صحيفة **هآرتس** مقتل الاخوين عوض الله بأنه حرب لا مناص منها تشنها اسرائيل ضد الارهاب الفلسطيني وهي مواجهة دائمة وسرية في معظمها وتحظى باهتمام بالغ. أما صحيفة **معاريف** فقد ذكرت في التاريخ ذاته أن محمود أبو هنود الذي يقف الآن على رأس الذراع العسكري لحركة حماس قد بات هو المطلوب رقم ١ لاسرائيل.

Digitized by Birzeit University Library

اتفاق أوسلو بين الراوي والموقع

مراجعة لكتابيْ :

١- محمود عباس (أبو مازن)، **طريق أوسلو: موقّع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات**، (بيروت: ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٩٤، ص ٣٥٣).

٢- ممدوح نوفل، **قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة (طبخة أوسلو)**، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥، ص ٣٧٧).

د. كمال قبعة*

من الصعوبة بمكان، مراجعة كتابين تنبع أهميتهما بداية من طبيعة الشخصية الاعتبارية لكاتبيهما، إذ أنهما من أركان مطبخ السياسة الفلسطينية وذوو سيرة نضالية طويلة تمتد على مدار زمن الثورة الفلسطينية الحديثة-الراهنة. وللحقيقة، فإن موضوع الكتابين يشكل ليس فقط موضوع الساعة بل وتمتد أبعاده لتطال ما ستؤول إليه قضية الصراع العربي-الصهيوني عامة، ومصير التسوية السياسية الراهنة على صعيد الصراع الفلسطيني-الصهيوني.

تجعل هذه الصعوبات من مراجعة وقراءة كتابي د. محمود عباس (أبو مازن) وممدوح نوفل، بشأن مقدمات وأحداث ووقائع إعلان المبادئ في أوسلو، ليس أمرا عاديا، بل عمل تكتنفه المغامرة. وأقر بداية أنني ما كنت لأقدم على خوض هذه المغامرة طواعية.

ولعل روح المغامرة هذه رافقت تفكير وجود ومتابعات د. عباس منذ ما يقارب الثلاثين عاما، عندما عم الإجماع على أن "لا تفاوض" مع الطرف الآخر. فهو يقر بأن بدايات التفكير بالحوار والبحث عن قنوات تؤدي إليه قد لمعت في ذهنه منذ عام ١٩٦٨،حينما "عرفنا عن إسرائيل مظاهر قوتها وجبروتها، ولم نعرف، ولم يقدر لنا أن

د. كمال قبعة: باحث فلسطيني متخصص في القانون الدولي.

Digitized by Birzeit University Library

نعرف، ولم يسمح لنا أن نعرف أكثر من هذا"(ص ٢٥)، وحينها بدأ د. عباس في البحث عن قنوات الاتصال مع القوى اليهودية فالإسرائيلية، بما في ذلك مع أعتى شخصيات اليمين وأحزابه ممثلة بالليكود وشارون وعميراف وغيرهم. (الفصل الثاني: "البدايات").

كشف د. عباس عن نصوص وثيقة/بيان بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢١، بين وفد فلسطيني ووفد من اليهود الأمريكيين تم صياغتها في ستوكهولم، وكشف كذلك خفايا ومجريات وثيقة آب ١٩٨٧ مع موشيه عميراف التي تنتهي بالتأكيد على: "ويكون مفهوما أن الموجة النهائية من المفاوضات ستؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة" (ص ٧٠). ولعل تأكيدنا على هذه القضية يعود أساسا إلى خلو كافة الاتفاقيات المبرمة اللاحقة من هذه القضية المركزية، حيث بقي فيها مصير المفاوضات مجهولا.

وبقيت محاولات البحث عن القناة السرية حتى إبان المفاوضات الرسمية في واشنطن، وخاصة بعد تعثرها،والتي "جعلتنا نفكر جديا في البحث عن أسلوب تفاوضي آخر ... وقد كان مسار المفاوضات غير الرسمية في عقلنا الباطن هو البحث عن قناة خلفية" (ص ١٤٨). وهكذا، جاءت أوسلو في الفترة الفاصلة بين الجولة الثامنة والتاسعة لمفاوضات واشنطن، والتي تجاوزت الأربعة أشهر(ص ١٥٢)، وذلك بعد قيام رابين في ١٧ كانون الأول ١٩٩٢ بإبعاد أكثر من أربعمائة فلسطيني إلى جنوب لبنان. وكانت بداية البدايات بلقاء يائير هيرشفيلد وبونداك مع ابي علاء في لندن في الثالث من كانون الأول ذاته. ويقول د. عباس أن أبا علاء قد كتب تقريرا عن مجريات اللقاء ذاك، ويضيف "وعندما قرأت التقرير لمعت في ذهني خاطرة تقول بأن بابا يفتح لحوار سري ..."(ص ١٧٩).

إن كان د. عباس يبحث عن قناة خلفية لتجاوز "حوار الطرشان" في واشنطن وتسليك مسيرة التفاوض المتعثرة، فقد كان للرئيس عرفات هدف آخر يتمثل في كسر شرط إبعاد المنظمة الشكلي عن التمثيل "فالمنظمة قبلت بالشروط على مضض، وصممت في ذات الوقت على تعديلها خلال مسار العملية ..."(ممدوح نوفل، ص ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٢٩، ٤٧، ٦٣). ويتحدث ممدوح نوفل، في ما أسماه بـ "قصة اتفاق أوسلو -الرواية الحقيقية الكاملة" ، وهو عنوان كتابه المطروح، عن الجهود المبذولة لتعديل تلك الشروط المجحفة، وكيف استطاع رئيس اللجنة التنفيذية التقاط محاولات الهروب الإسرائيلية من قطاع غزة ليطورها بالمطالبة بجزء من الضفة، إذ كان يقول "لست مستعدا لاخذ غزة بدون أريحا فالطريق إلى القدس وكل الضفة تبدأ من أريحا وليس من

Digitized by Birzeit University Library

غزة"(ممدوح، ص ٨٠). ويصف ذ. عباس إصرار الرئيس على ذلك بعد موافقة إسرائيل على الانسحاب من غزة وتقبلهم لفكرة استلام م.ت.ف لها، بقوله "راح الرئيس يطلب طلبات أخرى، مثل أن القطاع لا يكفي، لابد أن ينسحبوا من مكان آخر من الضفة ... لابد أن نطالب بالانسحاب من أريحا مثلا" ..." حينها"، يستطرد د. عباس "شعرنا أن الرئيس يختصر كل مشروع إعلان المبادئ بهذه العبارة،و لم يعد يلتفت إلى أية قضايا في الإعلان" (د. عباس ص ٢٩٨). وقد وصل الأمر بالرئيس ذات مرة أن يقول "أريد غزة-أريحا. ماذا أفعل بإعلان المبادئ؟ وما حاجتي به؟ هل أضعه في إطار أعلقه على الحائط؟" (د.عباس ص ٢٩٩). ولقد أدى إصرار الرئيس على ذلك إلى تخوف المفاوضين من إفشال المفاوضات، إلا أنهم تفاجئوا بالموافقة الإسرائيلية على ذلك في الرابع والعشرين من تموز. ويصف نوفل مدى فرحة الرئيس بذلك الإنجاز (نوفل، ص ٩٣). واستمرت مطالبات الرئيس بتحسين نصوص ومضامين إعلان المبادئ، ويقول د. عباس بهذا الخصوص "طلباتنا بدأت تتلاحق بشكل أخرج الإسرائيليين عن طورهم، لكنهم قبلوا بعضها ورفضوا بعضها الآخر وتركوا الباب مفتوحا أمام طلبات أخرى (د. عباس، ص ٣٠٠).

ويعترف د. عباس بأن المفاوضين، وعلى رأسهم الأخ أحمد قريع، كانوا "يفاوضون بعناد واضح وصلابة عندما يتعلق الأمر بالقضايا الأساسية والمشاكل الجذرية والخطوط الحمراء المرسومة لهم".

"وفي هذا المجال، فقد كسب الوفد، وبسرعة، خبرة جيدة في أسلوب المفاوضات بحيث كان يعمل على رفع السقف الموضوع له في الوقت المناسب لمثل هذا الموقف عندما يكتشف أن الوفد الإسرائيلي لا يمكنه القبول بالمطلوب، وذلك من أجل الوصول إلى السقف الذي حدد له. وكنت في كثير من الأحيان أستغرب هذا التصرف، ولكن عندما يعود الوفد واطلع على الحيثيات أؤيد ما جنحوا إليه". كان هذا الأسلوب الذي اتبعه الوفد من العوامل الأساسية التي ساعدت على الوصول إلى نتائج كثيرة لم تكن في الحسبان و لم يكن أحد يتوقعها أو يحسب لها حسابا"(د. عباس، ص ٣١٩).

وكان المفاوض الفلسطيني، وفي مقدمتهم أحمد قريع، وبتوجيه من سيادة الرئيس ينتهج سياسة "حافة الهاوية" التفاوضية أكثر من مرة، وخاصة بيان أحمد قريع في٢٦ تموز ١٩٩٣ بشأن الانسحاب من المفاوضات. (أنظر، مثلا، أوري سافير "١١٠٠ يوم غيرت الشرق الأوسط " الحلقة السادسة، الأيام، بتاريخ ١٩٩٨/٧/٤، ص ١٧).

Digitized by Birzeit University Library

ويروي د. عباس فصول المفاوضات بشأن الاعتراف المتبادل، بتأكيده بداية "وإذا كان الوصول إلى إعلان مبادئ حدثا هاما، فإن الحدث الأهم هو الاعتراف المتبادل" (د. عباس، ص ٣٠٨). ولقد امتدت المفاوضات بشأن ذلك لأكثر من عشرة أيام، وخاصة في التاسع والعاشر من أيلول في جولة باريس وحتى قبيل التوقيع على إعلان المبادئ في واشنطن بلحظات، حتى أن مراسم التوقيع قد تأخرت بسبب ذلك عشرة دقائق (د. عباس، ص ٣٠٨-٥، أوري سافير، الحلقة التاسعة، الأيام بتاريخ ٧ تموز ١٩٩٨، ص ١٧). والحقيقة أن المفاوضين الإسرائيليين كانوا في غاية المراوغة والخبث، حيث سعوا إلى أخذ الاعتراف الفلسطيني بدون مقابل. ويروي أوري سافير فصول الرواية (الحلقة التاسعة، سابقة الذكر). فبعد عرض القيادة الفلسطينية بأن تكون صيغة الاعتراف كما يلي: "تعترف م.ت.ف بحق إسرائيل بالوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها"، رد زينغر بغضب: "هذا الدمج من قرار ٢٤٢، ومعناه أن اعترافكم سيصبح ساري المفعول فقط بتنفيذ القرار، باستثناء ذلك، من سيرسم حدود إسرائيل التي ستسمح لمنظمة التحرير بالاعتراف بإسرائيل؟". وحينها، كان رد أحمد قريع صريحا وواضحا وصلبا: "تريدون أن نعترف بإسرائيل ضمن حدودها الحالية؟ معنى ذلك أننا نعترف بالاحتلال، وذلك لن يحدث أبدا ...".

وهكذا، وعلى الرغم من تبادل رسائل الاعتراف، فإن سافير يقول: "كان الاعتراف المتبادل يعني، أولا وقبل كل شيء، الاعتراف بالواقع ..." فبأي واقع تم الاعتراف؟ وعن أي واقع يتحدث سافير؟ واستمرت المحاولات الإسرائيلية حتى قبيل التوقيع بلحظات، لإبقاء اسم المنظمة بعيدا عن نص الاتفاق.وهنا، أيضا، برزت مجددا براعة الرئيس في استخدام فرص اللحظة الأخيرة أو ما يسمى بـ "الربع الساعة الأخيرة". فقد أوعز للطيارين وللوفد المرافق لسيادته بالاستعداد لمغادرة واشنطن بدون توقيع الاتفاق، الأمر الذي أجبر الإسرائيليين على التراجع. وهكذا، فإن الحنكة والإصرار والدفاع الدؤوب عن المواقف لابد وأن تحقق الأهداف المتوخاة، الأمر الذي يتوجب رؤيته والعمل على هداه في مفاوضات المرحلة النهائية.

ولو سارت الأمور التفاوضية على هذه القاعدة لاستطاع المفاوض الفلسطيني تحقيق المزيد من الإنجازات. فمثلا، تأجيل بحث الاستيطان خطأ جسيم يلحق الأذى بالمصالح الوطنية، وكذلك الأمر بشأن غياب الحديث عن اتفاقية جنيف الرابعة (نوفل، ص ١٧٩). وكان بالإمكان تحقيق بعض الأمور الإضافية الهامة، كإزالة مستوطنة نتسريم مثلا، وعدم تأجيل قضية المبعدين والأسرى (نوفل ص، ١٩٦)، إلا أن الاستعجال

Digitized by Birzeit University Library

والاكتفاء دفعا أصحاب القرار إلى "عدم التدقيق في اتفاق أوسلو"(نوفل، ص ١٩٦)، و "التسرع في صياغة الاتفاق والقبول بالنصوص الغامضة"(نوفل، ٢٨٣). ويقول سافير بهذا الشأن أن الفلسطينيين "امتنعوا عن تفحص تفاصيل الإعلان. مقابل ذلك، حاول الإسرائيليون استغلال الوقت وركزوا في أدق التفاصيل"(سافير، الحلقة الحادية عشرة، الأيام بتاريخ ١١ تموز ١٩٩٨، ص ١٧). ويحيل سافير أسباب ذلك إلى عوامل عدة، إلا أنه يبرز من بينها "الفوارق بين الثقافتين السياسيتين أيضا".

لعل أبرز تلك الفوارق يتمثل في وعي الأبعاد القانونية الدولية للاتفاقيات المبرمة. ففي الوقت الذي كان فيه يوئيل زنغر، المستشار القانوني الإسرائيلي، هو المفاوض الرئيسي عن الجانب الإسرائيلي، فإن د. عباس يقول: "ولابد لي أن أقر أنه طيلة مفاوضات أوسلو لم نعرض النصوص على مستشار قانوني خشية تسريبها، ولذلك كنا نعتمد على خبرتنا وتجربتنا في التعامل مع النصوص، وقد حاولت أن أستفيد من بقايا المعلومات القانونية التي تلقيتها أثناء دراستي للحقوق في جامعة دمشق، ولكنني لا أستطيع أن أعتمد عليها لأنني لا أستطيع أن أصنف نفسي خبيرا قانونيا. ولكن، لابد لي من أن أذكر، أيضا، أننا لم نوقع بالأحرف الأولى على وثيقة إعلان المبادئ يوم ١٩٩٣/٨/٢٠ إلا بعد أن اطلع عليها المستشار القانوني طاهر شاش الذي استدعي إلى أوسلو لهذا الغرض"(د. عباس، ص ٢٤٢).

وعلى ما يبدو، فإن النرويجيين قد أدركوا هذه الثغرة الكبيرة في تشكيلات الوفد المفاوض الفلسطيني. فلدى علمهم بانضمام يوئيل زينغر في أواخر أيار عام ١٩٩٣، اتصل لارسن النرويجي قبيل ليلة جولته في الحادي عشر من حزيران وطلب "أن يحضر أبو علاء معه رجل قانون"(نوفل، ص ٧٦) إلا أن ذلك لم يحدث، بل وأن المستشار المصري طاهر شاش "قرأ الاتفاق على عجل قبيل التوقيع وأجازه"(نوفل، ص ١٢٥)، وذلك مقابل مشاركة يوئيل زنغر في صياغة الاتفاق حرفا حرفا، وهو ذو خبرة واسعة، إذ أنه المستشار القانوني في مفاوضات فك الاشتباك الأول والثاني مع المصريين، وكذلك مع السوريين في السبعينيات. وكانت مشاركته في الجولة السابعة بتاريخ ١٣ حزيران ١٩٩٣، وقائمة أسئلته الاستجوابية الاستفزازية قد أصابت الوفد الفلسطيني بإحباط شديد"(د. عباس، ص ٢٣١-٢٣٤).

والحقيقة، أن عدم مشاركة قانوني دولي، قد أدت إلى تمرير عدة قضايا غاية في الأهمية. أول هذه القضايا يتمثل في الصياغة الملتبسة بشأن تطبيق القرار ٢٤٢، حيث حاول الطرف الآخر "تفادي كلمة (تطبيق) للقرارين"(د. عباس، ص ١١٢-١١٣)، وثاني

Digitized by Birzeit University Library

تلك القضايا يتمثل في رفض التحكيم الدولي (ص ٢٠٣) وإحالة كافة القضايا الخلافية لآليات يمتلك فيها الطرف الآخر "القول الفصل". وثالث تلك القضايا، هو رفض الإشراف الدولي (د. عباس، ص ٢٠٦). ولعل رابع هذه القضايا هو عدم الإصرار على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة في آب ١٩٤٩ على الأراضي الفلسطينية المحتلة، والقبول على مضض بأن منطقة المستوطنات ومعسكرات الجيش هي "أراض متنازع عليها" يحق لكل طرف رفع مطالبه وأسانيده بشأنها. ولا تقل عن ذلك خطورة مسألة سكوت إعلان المبادئ والاتفاقيات اللاحقة عن قضيتي الاستيطان والقدس وكذلك المياه وأراضي الدولة. ويأتي عدم تحديد هدف الاتفاقيات النهائي، وعدم تضمين لحق تقرير المصير، وإبقاء الأبواب مشرعة بشأنه ليمثل أحد بنود تلك القائمة التي تطول وتطول من نواقص ومثالب الاتفاق. دفعت هذه النواقص والمثالب، والتي هي إضافات على رصيد التفلوض الإسرائيلي، بزنغر إلى القول لشمعون بيرس "إذا لم نتوصل لاتفاق مع هؤلاء الناس فنحن حمير"(أوري سافير، الحلقة الخامسة، صحيفة الأيام، بتاريخ ١ تموز ١٩٩٨).

ولعل في التداعيات الفكرية والتاريخية للدكتور عباس، وكذلك للمفاوضين قبيل وبعد توقيع إعلان المبادئ، سواء بتدافع الصور والذكريات (د. عباس، ص ٧-١٣) أو شعوره بالقشعريرة قبيل التوقيع (نوفل، ص ٢١٤)، ما يضفي مصداقية على عدم راحة الضمير التامة لدى هؤلاء وتوجسهم مما قد تؤول إليه الأمور لاحقا. فأبو مازن يقول: بقدر اهتمامي بالإنجاز، كان خوفي ورهبتي من التطبيق" (د. عباس، ص ٩)، إذ أنه أدرك بأنه يضع بداية لحقبة جديدة من مسيرة طويلة لا نعرف متى تنتهي"(د. عباس، ص ١٣)، معولا على عامل مفاده: "بمجرد أن يعترف الإسرائيليون بالأغيار، أي الشعب الفلسطيني، فهذا يعني بدء عملية المراجعة (التي) تصيب صلب الفكر الصهيوني وممارساته على كل الأصعدة الإنسانية والفكرية والتاريخية وحتى الدينية" (د. عباس، ص ٧٦-٧٧).

ويدلي الباحث ممدوح نوفل بدلوه في هذا المجال، ليعتبر الاتفاق بأنه يوازي بآثاره ونتائجه وعد بلفور عام ١٩١٧ وحرب عام ١٩٤٧ والإعلان عن إسرائيل، وأكبر من حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ واتفاقيات كامب ديفيد وحرب عام ١٩٨٢، بل إنه "يتشابه من حيث الأهمية والمفعول مع انهيار سور برلين أواخر عام ١٩٨٩" (نوفل، ص ١٢، ١٥٩، ٢٧٣). وأن الاتفاق "يعني انقلابا في الفكر الصهيوني وتغييرا استراتيجيا نوعيا"(نوفل، ص ١٢٠). ويخصص الباحث نوفل جزءا مهما من كتابه لرؤية الأبعاد

Digitized by Birzeit University Library

الفكرية والسياسية للاتفاق، وخاصة في فصله الختامي المعنون بـ "اتفاق أوسلو والمستقبل" والمبوّب في القسم الثالث.

ولعل من المفيد التوقف أمام جملة من المفاصل الرئيسية لتلك الرؤية الفكرية والسياسية الاستشرافية التي توقف أمامها الباحث نوفل. فهو بداية يقر بـ "غياب الصراع الفكري والسياسي الحقيقي والمفيد. فلا المعارضون للاتفاق خاضوا المعركة من هذا الباب، ولا المؤيدون فتحوه بصورة جدية ومعمقة"(نوفل، ص ٢٢٦-٢٢٧). ولقد دفع الخواء النظري، والذي ساد تلك الفترة ولا يزال، بالكاتب حسن خضر إلى القول: "ما أجمل وهم المعنى السبعيني مقابل موت المعنى التسعيني، الذي بلغ من الهزال حدا لا يشعر معه الناس بضرورة الأفكار كجزء من مرافعتهم الأيديولوجية أمام التاريخ، أو حتى أمام أنفسهم (حسن خضر، "أحن إلى أبي النوف"، صحيفة الأيام بتاريخ ١٨ آب ١٩٩٨، ص٢١).

ولذا، فإن الباحث نوفل خاض جوانب عدة من الأبعاد النظرية والسياسية والأيديولوجية الغائبة والمغيبة. والحقيقة أن بعض الاستنتاجات قد أثبت مرور الوقت عدم صوابها والتسرع في إبدائها. فمخلفات الحروب في الشرق الأوسط لم تغلق منذ تاريخ الاتفاق (ص ٢٧٣)، بعكس ما يستنتج نوفل. وكذلك الأمر بشأن أن الاتفاق سيرغم أطراف الصراع على إحداث تغيرات جذرية على استراتيجيتهم الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية "هذا إذا لم يكونوا قد غيروها حتى الآن"(ص ٢٧٤). فحقائق الأمور أثبتت العكس تماما، وخاصة لدى الطرف الآخر. وبعكس رؤية نوفل، فإن الحقائق الموضوعية لا "تؤكد تواصل صعود الفكر السياسي الواقعي في المجتمع الإسرائيلي على حساب الفكر القومي والديني الجامد والمتطرف"(ص ٢٧٩)، وليس أدل على ذلك من نتائج انتخابات الكنيست الرابعة عشرة في ٢٨ أيار عام ١٩٩٦، وقبلها اغتيال رابين. ويعود نوفل ليخفف من استنتاجه بقوله أن الفكر السياسي الواقعي في إسرائيل يتنامى بشكل بطيء ومحدود (ص ٢٩٧)، بعدما أكد على أن "العقلية العدوانية التوسعية متحكمة في المجتمع الصهيوني"(ص ٢٩٢-٢٩٣). ويستمر نوفل ليصل إلى الحقيقة النسبية بقوله: "وبتدقيق موضوعي (..) يتبين أن المواقف الإسرائيلية شكلا ومضمونا لا تمت للسلام بصلة، ولا تساعد على الوصول إلى تسوية ثابتة. فتطبيقات اتفاق أوسلو وبروتوكولات القاهرة تكاد تكون أقرب لإملاء المواقف الإسرائيلية"(ص ٢٩٤). وعلى الرغم من ذلك، فقد رأى نوفل، وأعتقد بأنه قد غير رأيه بشأن "انعدام البدائل والخيارات لا زال قائما، وأصبح تنفيذ الاتفاق ممراً اجبارياً [ص٢٧٩]، لاعتقاده أن

Digitized by Birzeit University Library

امريكا ستبذل "كل جهد ممكن لحماية الاتفاق، والحفاظ على سلامته، وإطالة أمد حياته، وتحويله إلى حقائق مادية على أرض الشرق الأوسط"(ص ٢٧٧). وقاده هذا الاستنتاج إلى استنتاج آخر مفاده أن المصالح الوطنية والقومية "تفرض على أصحاب القرار التحرر من العقد التي تحكمت في العلاقات الفلسطينية والعربية-الأمريكية، واعتماد المصالح كأساس لهذه العلاقة"(ص ٢٧٧).

يحتاج الاستنتاج الأخير إلى مجال نظري وسياسي لا يتسع المجال له ولا يسمح المقام بتفصيله في هذه العجالة، إلا أن ما أسماه الباحث بـ "العقد"، تعود أساسا إلى الرؤية والاستراتيجيات الأمريكية للمنطقة ومركزية دور إسرائيل فيها، باعتبارها حليفا استراتيجيا، لعدد من العوامل لا مجال لإبرازها. ويصل الأمر، كما هو باد للعيان الآن، إلى أن ترفض إسرائيل اقتراحات أمريكية هزيلة وتقزيمية لما تم الاتفاق عليه. وكان الباحث نوفل قد كتب قبل ذلك ليؤكد أن الإسرائيليين يفضلون عدم تدخل أي طرف ثالث، حتى لو كان هذا الطرف هم الأمريكيون(ص ١٤٢).

يستشرف الباحث نوفل إمكانية فوز الليكود قبل حصول الانتخابات، ويحاول تتبع واستشراف موقف الليكود من الاتفاق، فيقول" "بإمكان الليكود تعطيل تنفيذه، وتأخير مفاوضات المرحلة النهائية، إلا أن إلغاءه شيء آخر"(ص ٢٨٠).ويصل الباحث إلى استنتاج مهول حقا، يقول فيه: "إن فوز الليكود يعني تحويل المرحلة الانتقالية إلى مرحلة نهائية"(ص ٢٨٥)، ويستطرد في مكان آخر ليقول: " هذه النتيجة مرئية سلفا" (ص ٢٩٨).

لعل صوابية هذا الاستنتاج جاءت من معرفة الباحث المتفحصة لاستراتيجية الليكود بشأن مقولة "عرب أرض إسرائيل" وحق إقامتهم وليس مواطنتهم في أرض أجدادهم. وهو يعرف تماما أن فكرة الحكم الإداري الذاتي هي من صنيعة الأب الروحي لحركة حيروت التي تشكل العمود الفقري للتكتل عموما، وتلقفها تلامذة مناحيم بيغن وإسحق شامير. لذا، فإن رؤية الليكود ستتوقف إلى هذا الحد فقط، معتبرة أن ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني المنصوص عليها في المرحلة الانتقالية هي سقف التسوية في إطار نظام قانوني وإداري وسياسي ولامركزي في عموم أرض إسرائيل. ولعل الباحث نوفل يصيب في رؤيته التي تؤكد بأن "الصراع يدور ليس حول وجود هذا الكيان، وإنما حول حدوده، وصلاحياته الراهنة، ومستقبله اللاحق، وطبيعة علاقاته مع جيرانه"(ص ٣٠٠)، لهذا علما بأن الباحث يعتقد، وهو على حق، بأن الدويلة الفلسطينية الناشئة "قابلة للنمو والتطور إلى دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة"، على الرغم من أن الفكر

Digitized by Birzeit University Library

والممارسة الصهيونية قد تجعل طريق تطور دويلة غزة وأريحا إلى دولة مستقلة طريقا دمويا"(ص ٣٠١). فإسرائيل لن ترضى ولن تسلم بذلك، وستعمل "على تأجيل هذا الشر (حسب منظور إسرائيل طبعا"المراجع) أطول فترة زمنية ممكنة، وتسعى لأن تكون هذه الدولة في حال قيامها ضعيفة وتابعة"(ص ٣٠٩).

بقي أن نشير إلى أن المقص الذي استعاره الباحث ممدوح نوفل من الرقيب قد أفلت مواقف عدة كان من الأجدر عدم إيرادها، علما أنه يؤكد" "مارست الرقابة الصحفية على نفسي". فما تضمنته الصفحات ٢٩، ٦٦، ١٠٥، ١٠٧، ١٥٣، ١٥٠، ١٥٣ و ٢٣٠ مثلا، ينطبق عليه القول المأثور: "ليس كل ما يعرف يقال، وليس كل ما يقال يكتب، وليس كل ما يكتب ينشر".

وأخيرا، فإن الكتابين موضوع قراءتنا لهما كتابان على غاية كبيرة من الأهمية، من حيث مرجعيتهما. فأبو مازن -د. محمود عباس- هو أحد أبرز صانعي الاتفاق وليس موقعه فقط، يروي الوقائع والأسرار الحقيقية للمفاوضات التي أدت إلى اتفاق أوسلو. بل وهو أحد أبرز القادة المفكرين والقارئين والمتابعين، وهو يتبوأ مركزا ويلعب دورا مفصليا في مسيرة العمل الوطني. والباحث ممدوح نوفل، يروي الرواية الحقيقية الكاملة لـ "طبخة أوسلو" والتي هي أعظم بكثير من "طبخة"، إلا أنه أسماها هكذا مجازا. وإن كان د. عباس يروي الواقع، فإن الباحث نوفل تمكن من مرافقة ومتابعة فصول الرواية كاملة، ودونها أولاً بأول، وهو القيادي المطلع وذو العلاقات الممتدة والنوعية في القيادة الفلسطينية .

والكتابان ضروريان ولا غنى عنهما للإحاطة باتفاق أوسلو ولرؤية ما يتم زرعه فيه. والحقيقة، أن المكتبة الفلسطينية بحاجة إلى تكملة هذين الكتابين، بكتاب من وضع الأخ أحمد قريع -أبو العلاء- حتى نقرأ ما يقربنا أكثر من الحقيقة، ابتغاءً للمصلحة العامة ولإطلاع الأجيال ولتعزيز الدروس المستفادة ولإبقاء إرث فلسطيني مكتوب للأجيال الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

مراجعات

سويد، محمود، **التجربة النضالية الفلسطينية حوار شامل مع جورج حبش** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الاولى، ١٩٩٨).

في هذا الكتاب، وهو من القطع المتوسط وعدد صفحاته ١٢١، عبر الدكتور جورج حبش، ومن خلال حوار شامل معه اجراه محمود سويد، عن التجربة النضالية الفلسطينية والتطورات التي مرت بها رابطا بين الجانب الذاتي والموضوعي.

فتجربته كشخصية بارزة مؤثرة ومؤسسة تتشابك بشكل وثيق جدا، إن لم تكن هي ذاتها، مع تجربة الحركة، أو الحركات السياسية، التي كان حبش من روادها ومؤسسيها.

ارتبطت حياة الدكتور حبش الشخصية بالتطورات التي حدثت على الساحة الفلسطينية، فتركت النكبة عام ١٩٤٨ التي عاصرها حبش والكثير بنارها، كغيره من ابناء الشعب الفلسطيني، اثارها على سير حياته وجعلت منه شخصا سياسيا بدلا من أن ينشغل في مهنته الاساسية وهي الطب. فأحداث النكبة وما قبلها وبعدها لا زالت ماثلة في ذهنه وبصماتها الاليمة لا زالت تفعل فعلها في نفسه. فحبش لا زال يذكر المذابح الصهيونية والارهاب الصهيوني والقتل والتشريد والسلب الذي تعرض له الشعب الفلسطيني، ولا زال يذكر المظاهرات والشعارات الوطنية الفلسطينية التي كانت ترفع ضد الاحتلال البريطاني والعنف الصهيوني. ويتحدث حبش عن بدايات انخراطه بالعمل الوطني بدءا بنشاطاته على المستوى الطلابي وانتهاء بتفكيره بتشكيل تنظيم حديدي، كتائب الفداء العربي، ضد الخونة بالدرجة الاولى ثم ضد الانجليز فاسرائيل (ص١٠). هذا التفكير بدأ في عام ١٩٤٨ وشرح بالعمل فيه عام ١٩٥١. تم التوصل الى انشاء هذا التنظيم بعد دراسة تجربة الوحدة الالمانية والايطالية وكتب التاريخ والثورة الفرنسية وغيرها، كما يروي حبش. ولم يكن تنظيم حزب البعث ليجذب جورج اليه لسببين أولهما، كما يذكر، أن البعث لم يجعل موضوع فلسطين يحظى بالصدارة لديه. وثانيهما سلوك شباب البعث الذين كانوا يجلسون يشربون القهوة ويتمازحون (ص ١٣).

لقد تم اختيار اسم حركه للتنظيم الجديد الذي كان حبش ورفاقه وديع حداد وأحمد الخطيب وصالح شبل وحامد الجبوري وهاني،

Digitized by Birzeit University Library

المؤسسين له. وهذا التنظيم الجديد هو حركة القوميين العرب التي عقدت مؤتمرها العام الاول في عام ١٩٥٦. والسجال الذي كان قائما بين هذه الحركة وحزب البعث و القوميين السوريين هو حول طريق التحرير هل تكون بالوحدة أولا أم بغيرها. ورأي الدكتور حبش في هذا الموضوع أن تجربة فيتنام أعطت الجواب الصادق على ذلك، فالوحدة والتحرير مترابطان (ص ١٦). والدرس الذي تم استخلاصه هو ضرورة الاستفادة مما هو قائم قدر المستطاع، إذ يجب اعتماد استراتيجية المراحل وتركيم الانجازات. وتجربة القوميين العرب هي"مكون مستمر من مكونات وعينا الحاضر" لأن التاريخ لا يعرف الفراغ، كما يقول حبش، فالانفصال بين مصر وسوريا بعد الوحدة وضع القوميين أمام ضرورة العمل القطري. وهذا الانفصال قاده البرجوازيين، وقد بات من الضروري لتحقيق الوحدة وجود الديمقراطية حتى يستطيع الشعب قول كلمته وتحقيق أهدافه (ص ١٨-١٩).

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين خطت الى الامام من الناحية الديمقراطية مقارنة بحركة القوميين العرب التي انبثقت عنها الجبهة التي حافظت ايضا على علاقة متوازنة بين القطري والقومي(ص٢١). والقومية هي الاطار والاشتراكية هي المضمون بالنسبة للدكتور حبش، ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أصبح فهمه للاشتراكية مختلفا، فباتت تعني بالنسبة له "أن الانسان يفكر في نفسه وفي المجتمع وتعني الديمقراطية والعدالة والحرية وتحرر الامم والتقدم"(ص ٢٢). وعلى صعيد الاعداء يعتبر حبش أن اسرائيل والصهيونية كل واحد لا يتجزأ. والصراع الذي يدور مع هذا العدو ليس صراعا بين حق وباطل وحسب وانما بين قوي وضعيف. إنه صراع مع عدو يراكم اسباب القوة والتفوق في كل المجالات في الوقت الذي تسود فيه لدينا عقلية التنديد والانفعال ومحاولة حسم الصراع بالخطاب (ص ٢٢). ويضع حبش اسرائيل والصهيونية في المقام الاول كعدو للشعب الفلسطيني والامة العربية تليها الامبريالية العالمية. أما النظرة الى الرجعية العربية فقد تغيرت لديه بسبب التغيرات العميقة التي حدثت بالعالم العربي. فحبش، كما يقول، كان يفهم الوحدة العربية على غرار الوحدة السورية-المصرية ولكنه الآن يراها بطريقة أخرى. فهو يركز على ضرورة سيادة الديمقراطية في المؤسسات ابتداء من العائلة والمدرسة وحتى العمل السياسي، وعلى تركيم الانجازات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في الاتجاه الوحدوي خطوة بعد خطوة. فالوحدة أصبحت عملية تراكمية (ص ٢٦-٢٧). ولا يرى حبش تناقضا بين كونه عربيا يؤمن بالامة العربية وكونه اشتراكيا حقيقيا.

هناك عدة أمور، بالاضافة الى قراءاته، أثرت في تفكير حبش وبلورة المفاهيم التي يعتنقها. وأهم هذه المؤثرات هي: الانفصال بين مصر وسوريا، حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ والانتفاضة الفلسطينية. وجدير بالذكر أن التزام حبش بالنهج الماركسي كان بعد حرب عام ١٩٦٧ وفشل القيادات البرجوازية العربية. ويرى حبش أن المنهج الجدلي ثابت وسيبقى

Digitized by Birzeit University Library

كذلك وهو جوهر الفكر الماركسي. وموضوع الامة العربية والقضية الفلسطينية وارتباطها بالموضوع القومي ثابت ايضا وموضوع تحرير فلسطين دون التنازل عن حبة تراب هو من الثوابت أيضا. ولهذا، فإن خطأ فتح الكبير كان فك الترابط بين القضية الفلسطينية والقضية القومية كما يعتقد د. حبش الذي يقول بأن العلاقة بين الجبهة الشعبية وفتح قبل انهيار عرفات وتوقيعه اتفاق اوسلو كانت قائمة على قاسم مشترك بينها هو الكفاح المسلح. ويعرف حبش فتح بأنها "اموال وجماهير وعقليه استخدامية" (ص٣٣). ويرى بأن البرجوازية "فريق اوسلو" تعتقد انها حققت شيئا ولكن خيار أوسلو بدد انجازات مرحلة الكفاح المسلح وانجازات الانتفاضة في الوطن المحتل. وهو يحمل سلطة الحكم الذاتي مسؤولية ما يجري ولا يعفي قوى المعارضة من المسؤولية لانها لم ترتفع الى مستوى المهمات.

الانتفاضة كانت استمرارا ابداعيا لكفاح الشعب الفلسطيني المستمر وتتويجا لتراكم نضالاته وهي حلقة وثيقة الصلة من نضالات هذا الشعب. وقيادة الانتفاضة كانت ذكية عندما طرحت شعار الحرية والاستقلال وليس تحرير كامل التراب الفلسطيني. ولو كانت القيادة الفلسطينية في الخارج صلبة لدامت الانتفاضة عشر سنوات، كما يرى حبش (ص ٣٦). ولكن تنازلات عرفات بدأت قبل الانتفاضة. يقول حبش بأنه عقب حرب عام ١٩٦٧ وعندما جرت محاولة لتشكيل جبهة وطنية عمل عرفات على افشال كل شيء عندما اعلن عن ذهابه الى الداخل واعلن أن الوحدة تتحقق في الميدان. وعرفات ذاته راهن على السادات. وفشل جبهة الصمود والتصدي عقب كامب ديفيد كان بسبب تغيير بعض الفصائل لمواقفها. ولما كانت الانتفاضه كان هناك نهجان لدى القيادة الفلسطينية في الخارج: الاول مثلته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وكان يدفع باتجاه السيطرة على الانتفاضة واستخدامها بصورة متسرعة بدلا من الارتقاء بها واسنادها: والثاني مثلته الجبهة الشعبية وكان ينادي باطلاق ابداعات الانتفاضة واسنادها (ص ٣٩).

خطف الطائرات، ذلك الاسلوب الذي اتخذته الجبهة الشعبية في الماضي، كان يهدف الى لفت انظار العالم الى الظلم الذي لحق بالفلسطينيين، ولم يكن مقصودا على الاطلاق الحاق الاذى بالمدنيين المسافرين، كما يستذكر حبش.

تبني الكفاح المسلح كان ردا طبيعيا على واقع الهزيمة. وبعد انهيار الجيش الاردني عام ١٩٦٧ قامت الولايات المتحدة على الفور باعادة بنائه على أسس متعارضة مع الثورة، مما جعل المقاومة الفلسطينية بين نارين نار الجيش الاسرائيلي المعادي ونار الجيش الاردني المصادم للثورة، كما يرى حبش (ص٤٨). وفي تقييمه لتجربة الثورة الفلسطينية في الاردن لا يقلل حبش من شأن الاخطاء المسلكية التي وقعت بها المقاومة الفلسطينية هناك، ولكنه يرى أن الخطأ كان في اهمال فتح للحركة الوطنية الاردنية والتحالف مع الجماهير الاردنية حيث

Digitized by Birzeit University Library

كانت الوحدة الوطنية مع هذه الجماهير أمرا ممكنا. ويعتقد حبش أن اليمين الفلسطيني كرر خطأه القاتل هذا مع الحركة الوطنية اللبنانية باصراره على "عقليته الاستخدامية" (ص ٥٤). لو كانت لعرفات رؤية بعيده، كما يعتقد حبش، لاعطى القيادة للحركة الوطنية اللبنانية (ص٥٠).

وعلى صعيد العملية السلمية، يؤمن حبش أن المشروع الامريكي للتسوية أمامه عقبات كبيره، وأن حزبي العمل والليكود لديهما ثوابت لا يتخطيانها وهي: الحفاظ على تفوق اسرائيل وتقليل التنازلات الى أدنى حد ممكن، الاتفاق على المستعمرات مع خلافات طفيفة بينهما بشأنها، والاتفاق على القدس وعلى أن يكون الكيان الفلسطيني دون قوة أو سيادة كما لو كان دولة (ص ٥٨-٥٩) .

حبش يرى بأن الاسرائيليين كلهم ستوطنون، ولكنه يعتقد أن حل مشكلة اليهود يكون على أسس الديمقراطية والعدالة في فلسطين الحرة المستقلة. فالاسلام الذي يصفونه بالارهاب اليوم كبير بعدله وتسامحه وعيش اليهود سابقا في ظل الدولة الاسلامية شاهد على ذلك.

مرحلة اوسلو ، كما ينظر اليها الدكتور حبش، هي حصيلة الهزائم المتراكمة عربيا وفلسطينيا، أي "عجزنا عن تركيم وتأمين مقدمات الانتصار السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية وعن تفعيل المجتمع العربي في كل الدول العربية وابقائه تحت رحمة الاستسلام والخضوع وقمع الانظمة البوليسية" (ص٦٤).

ولا يعتقد حبش أننا قريبون من حل قيام دولة فلسطينية في معظم الضفة الغربية وقطاع غزة حتى لو عاد حزب العمل الى الحكم (ص ٦٦)، والقوى الاسرائيلية التي تنادي بالحقوق الفلسطينية هامشية جدا وليس لها دور مؤثر، بل هي "تشكل جسرا لتطويع العقل الفلسطيني وتطالب دائما بأن يقدم الفلسطينيون أوراق حسن النية"(ص٦٩). ولكنه لا يعارض الانشطة التي تنظمها بعض المؤسسات الاجتماعية الفلسطينية مع قوى اسرائيلية لمواجهة الاستيطان والمطالبة باطلاق سراح الاسرى، الا أن الحوار مع هذه القوى يجب أن يكون على أسس سياسية محددة.

يرى حبش أنه كان على الفلسطينيين التمسك بالشرعية الدولية والتنسيق العربي ورفض الحلول المنفرده والتحالف مع سوريه، رغم الاختلاف معها بشأن الموقف من مدريد، وترتيب البيت الفلسطيني ومتابعة المقاومة بالاشكال المتاحة وفي كل الميادين (ص ٦٦).

ينقد حبش الوضع في مناطق الحكم الذاتي ويرى بأنه ليس هناك من نموذج يمكن قبوله. فهناك الفساد وتعذيب السجناء ومنع كتب ادوارد سعيد، على سبيل المثال. ويقول بأن الفلسطيني يشعر الان بتناقض بين حلمه وأمله الطبيعي وبين الواقع الذي وجد فيه نفسه في ظل سلطة أوسلو. فقيادته أصبحت ادوات لتحطيم حلمه وأهدافه (ص ٧٢).

فلسطين، حسبما يعتقد حبش، تحولت الى ما يشبه التعويذه التي يتوسل بها كل نظام وزعيم لتدعيم شرعيته، والقضية الفلسطينية تعرضت

Digitized by Birzeit University Library

لانحرافين: أولهما طغيان العربي العام على الخاص الفلسطيني. والثاني، رد الفعل المعاكس الذي عبرت عنه القياده الفلسطينية بزعامة عرفات، الامر الذي قاد في النهاية الى تحرير العرب من فلسطين والوصول الى اوسلو (ص ٧٩). والمرحلة الحالية هي أسوأ مراحل القضية بسبب الاستسلام. ولو اتفق العرب على استخدام المواجهة الاقتصادية والاعلامية على الاقل لامكنهم تحسين وضعهم في مواجهة الخصم ولفرضوا احترامهم بين الامم. فقد اثبت تاريخ الصراع أن مصالح الناس لا يمكن أن تتحقق ما دام المشروع الصهيوني يفرض هيمنته على المنطقة وشعوبها (ص ٨١).

التعامل مع القوى الاسلامية، الا ذات الارتباطات المشبوهة منها، هو أمر ضروري، من وجهة نظر حبش، لان هذه القوى أصيلة في المجتمع. ويدعو الامين العام للجبهة الشعبية الى الحوار مع هذه القوى للوصول الى قواسم مشتركة، حيث قام هو بذاته بلقاء أحمد ياسين وخالد مشعل وقيادات حزب الله ووجد تفاهما على هذا الصعيد. ويؤيد حبش ايضا العولمة بمعناها الايجابي، أي "التواصل والتفاعل الذي ينسجم مع قيمنا وحضارتنا بشرط امتلاك شروط وادوات هذا التفاعل"(ص ٩٠).

وعلى صعيد القضية الفلسطينية والعالم يقول حبش بأن الاتحاد السوفيتي سابقا كان يتصرف من خلال رؤيته واستراتيجياته ومصالحه ولكن، هل استفاد العرب من حالة التوازن التي فرضها الاتحاد السوفيتي آنذاك في صراعهم مع الامبريالية والصهيونية؟ ولا يرى حبش الانتصار على امريكا شرطا لتحقيق أهدافنا بالانتصار على اسرائيل (ص ٦٢). فهو يعتقد بأن العالم يسير باتجاه متعدد الاقطاب وعلى العرب أن يستثمروا ما يملكون من اوراق اقتصادية وجغرافية وبشرية لصالحهم.

يعيد حبش انتصار المشروع الصهيوني الى قياداته التي أدارت الصراع بصورة شمولية وعلى أساس استراتيجية صراعية متقدمة. فاسرائيل تعاملت مع مفهوم القوة بصوره شاملة فأصبحت قوتها تتويجا لمنظومة متكاملة من التقدم العلمي والتعليمي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي (ص ٩٥). وهكذا فالاستراتيجية الصهيونية اتصفت "بعلمية الرؤية ودقة الاداء"(ص ٩٦). ومن هنا، فإن أسباب انتصار الصهيونية هي اسباب هزيمتنا وليست امريكا الا عاملا خارجيا في هذه الهزيمة ولا يعتبر دور الرجعية العربية والخونة أساسا فيها. فأسباب الهزيمة يبحث عنها في الداخل دون اغفال العوامل الموضوعية. فلو كان نظام عبد الناصر ديمقراطيا لتغير الوضع ولو كانت علاقات الثورة الفلسطينية ديمقراطية لتغيرت الاوضاع ايضا.

لا يعتقد حبش أن هناك امكانية لقيام اسرائيل غير صهيونية. ويرى أن الاساس الديمقراطي هو الحل لمشكلة الاقليات القومية لا الدينية في الوطن العربي. فالمسيحيون جزء من الامة وحضارتها، والاسلام نجح في اقرار حرية المعتقد الديني والتنوع والتعامل على اساس

Digitized by Birzeit University Library

المواطنة المتساوية بالكامل والحرية في الاعتقاد للفرد (ص ١٠١). العروبة كما يراها حبش، هي تعبير عن اطار قومي في الزمان والمكان المحددين، والاسلام هو دين لا يقتصر على الشعائر بل هو مكون حضاري وثقافي ونفسي وتراثي للامة وهو احد المضامين الاساسية للقومية العربية، فثقافة المسيحي العربي هي اسلامية. وبناء على ذلك يصف حبش نفسه بأنه ماركسي يساري الثقافة والتراث الاسلامي جزء أصيل من بنيته الفكرية والنفسية وهو معني بالاسلام بقدر أية حركة سياسية اسلامية، والعروبة مكون اصيل من مكوناته. وحبش لا يستطيع تصور تحقيق الاهداف القومية دون ان تكون مصر في قلب المعادلة.

على الصعيد الشخصي يذكر الدكتور حبش أن اكثر من ترك أثر في نفسه جمال عبد الناصر وقسطنطين زريق وساطع الحصري ومحمد حسين فضل الله الذي وصفه حبش بأنه يمثل الايمان الكبير والعقل الكبير (ص ١١٢)، كما تأثر بصمود كاسترو وشخصية عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب. ومن الناحية الفكرية تأثر بماركس ولينين وانجلز وهيغل، (ص ١١٣). وجوهر الاشتراكية، حسب تفكيره، "الا يقوم مجتمع على أساس الاستغلال"، وفشل الانظمة لا يعني فشل الاشتراكية (ص ١١٥).

وخلاصة القول أن حبش يؤمن بقيام فلسطين على اساس دولة ديمقراطية تتساوى فيها جميع الحقوق . والدولة الفلسطينية بالنسبة له هي موضوع مرحلي.

فالجديد في تفكيره بالنسبة لفلسطين هو المرحلية كما يقول (ص ١١٤)، والمأزق الحالي للقضية العربية هو مأزق فكري بالدرجة الاولى، كما يعتقد.

الكتاب الذي نحن بصدده جدير بالقراءة حقا لأنه كتاب تقييمي لتجربة نضالية طويلة ولحركتين سياسيتين تركتا اثرا كبيرا على الخارطة السياسية الفلسطينية والعربية وهما حركة القوميين العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي كليهما لعب حبش دورا مركزيا فاعلا كمؤسس وقائد. فتجربته تكاد تكون صميم تجربة هاتين الحركتين السياسيتين. وتقييم الدكتور حبش للتجربة النضالية المذكورة، وتجربته الشخصية تقييم هام. فالنقد الذاتي والوقوف على الاخطاء لمحاولة الاستفاده وأخذ العبر المستقبلية هو الاسلوب المنطقي لمواصلة الدرب بنجاح. وحبش يقف عند محطات النضال وقفات انتقادية تقييميه ويقر بما طرأ على تفكيره من تغير بفضل ما تعلمه من الواقع ومن تجارب الذات وتجارب الاخرين. فحبش اليوم ليس حبش الستينيات. ولكن لا يمكن للمرء أن يتصور كيفية التوفيق بين العناصر المتناقضة التي تكون فكر حبش، كما وصف ذاته سابقا، من حيث كونه ماركسيا يساريا وقوميا عروبيا واسلامي التراث. إن هذه الانتقائية التي تؤدي الى الجمع بين خليط متضارب المنابع والاهداف قد لا تكون سهلة من الناحية الايدلوجية. وقد سبق لاحزاب عربية أن تبنت ما يشبه هذا الخليط كحزب البعث العربي الاشتراكي.

Digitized by Birzeit University Library

لا شك أن من يعمل قد يخطئ، باستثناء الخطأ المقصود، والجبهة الشعبية كفصيل فلسطيني وجزء من الثورة الفلسطينية ليست بريئة من الاخطاء التي وقعت بها المقاومة الفلسطينية، وان كانت نوعية أو حجم أخطائها أقل أو اكثر من غيرها. وكل ما تحدث عنه حبش من تقييم يجب أخذه بعين الاعتبار. فالديمقراطية شرط اساسي لاحترام المواطن العربي لذاته واحترام الاخرين ولجعله شريكا في القرارات التي تتعلق بمصيره حتى يكون عنصرا فعالا في عملية التحرر والتحرير. والوحدة تقرر شكلها الشعوب ويمكن أن تتحقق على مراحل وليس مزاجا شخصيا للحاكم. وعندما يكون جسم الامه سليما من الداخل وقويا متينا يمكنها عندئذ الدفاع عن ذاتها من الخارج. يعطي الدكتور حبش اهمية كبيرة للمؤتمر السادس الذي ستعقده الجبهة لما سيتمخض عنه من قرارات وخطط عمل جديده والمستقبل سيحكم على ما يمكن أن ينجزه هذا المؤتمر على أرض الواقع. الاسلوب الحواري الذي اتبعه محمود سويد في حواره مع الدكتور حبش هو أسلوب رائع وهام الاستنطاق ذوي الخبرات والتجارب السياسية الطويلة والبارزة من أمثال الدكتور حبش. وكان بامكان معد هذا الكتاب أن يطرح أسئلة اخرى يستطيع من خلالها أن يجعل الدكتور حبش ومن خلال اجاباته عليها أن يلقي مزيداً من الضوء على الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعلاقاتها مع التنظيمات الفلسطينية الاخرى وعلاقة هذه الاخيرة بعضها ببعض والاحداث والاسباب التي جعلت منظمة التحرير تؤول إلى ما آلت اليه، حتى يتسنى للقارىء تكوين صورة أوضح وأشمل حول هذه التجربة التاريخية.

محمد فياض صلاحات

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

بمناسبة مرور خمس سنوات على اتفاق أوسلو
الواقع الفلسطيني - المأزق والبديل

عقدت هذه الندوة في رام الله بدعوة من مركز فلسطين للدراسات والبحوث في غزة، وتحدث فيها كل من الدكتور حيدر عبد الشافي الذي تناول مسألة المفاوضات، وعضو المجلس التشريعي عبدالجواد صالح الذي تحدث عن المؤسسات التي نشأت على خلفية أوسلو وخاصة المجلس التشريعي الفلسطيني، ومروان البرغوثي عضو المجلس التشريعي أيضاً وأمين سر حركة فتح في الضفة الغربية حيث تابع الاتفاق في خمس سنوات، والشيخ جميل حمامي الذي أشار إلى الواقع والبديل من وجهة نظر إسلامية، والدكتور علي الجرباوي الذي تحدث عن آفاق المستقبل.

تحدث الدكتور حيدر عبد الشافي بإيجاز عن خلفيات المأزق الذي وصلت إليه المفاوضات، وأشار في البداية إلى بعض الاستراتيجيات التي تبنتها القيادة الصهيونية منذ مؤتمرها الأول وما زالت تتمسك بها اليوم، ومنها تبنّي مبدأ القوة التي لا يمكن تحقيق الأهداف الصهيونية إلاّ من خلالها، وتبنّي سياسة الأمر الواقع وإقامة الحقائق على الأرض لمواجهة العالم بها. وصف الدكتور حيدر هذه السياسات بأنها منافية للأخلاق ولكن رغم ذلك فهي مجدية في عالم اليوم، إذ أن العالم يقف موقف العجز واللامبالاة.

أشار الدكتور حيدر عبد الشافي إلى الظروف التي عقد فيها مؤتمر مدريد، وذكر بأنه لم يكن من السهل الغياب عن المؤتمر لأن النزاع الفلسطيني - الاسرائيلي كان صلب المحادثات، وقال بأنه والوفد الفلسطيني المفاوض وقفوا في مؤتمر مدريد بحزم أمام سياسة الأمر الواقع. وأشار إلى الإجراءات الاسرائيلية التي تقف عقبة كأداء أمام السلام العادل، من حيث انتهاك قرار ٢٤٢ ومبدأ الأرض مقابل السلام وعدم الاستجابة للشرعية

Digitized by Birzeit University Library

الدولية. عندئذ دخلت المفاوضات في مأزق حقيقي وكان ذلك يستدعي وقف المفاوضات لأن مجرد التفاوض والجلوس على الطاولة كان يوحي للعالم بأن هناك عملية سلام بينما كانت اسرائيل تستمر في فرض حقائق جديدة على الأرض. وبعد ذلك فوجيء الجميع باتفاق أوسلو.

اتفاق أوسلو، كما يقول د. عبد الشافي، سيء للغاية، وسيضع الشعب الفلسطيني أمام مشاكل لا نهاية لها. فهو لم يتصدّ للمسألة التي كانت سبب مأزق مفاوضات واشنطن وهي الاستيطان. اسرائيل استغلت الاتفاق ونشطت في مجال الاستيطان والطرق الالتفافية. والاتفاق ترك المسائل الحساسة دون حسم مما فسح المجال أمام الطرف القوي، وهو اسرائيل، لفرض ما يريد.

حول العمل المطلوب للخروج من هذا المأزق أشار د. عبد الشافي إلى ضرورة وقف المفاوضات لوضع العالم أمام مسؤولياته وعدم إعطائه المبرر ليبقى ساكتاً أمام العدوان الصهيوني. بعد ذلك، قال د.عبدالشافي، مستقبلنا رهن بترتيب البيت الفلسطيني والاهتمام بحاجات الانسان الفلسطيني، لأنه هو القادر على تغيير الواقع الذي نعيشه وهذا لا يتأتى إلاّ بالتحول الديمقراطي.

وعلى الصعيد العربي وصف التحدي الصهيوني بأنه ليس موجهاً للفلسطينيين فقط وإنما هو تحد قومي. لذلك، فالمسؤولية عربية والمطلوب عزل اسرائيل، إذ أن أحد سيئات أوسلو، حسب الدكتور حيدر، أنه فتح الطريق أمام دولة عربية أخرى وهي الأردن لتقيم علاقات مع اسرائيل، وكادت اسرائيل بعد أوسلو أن تقيم علاقات اقتصادية مع العمق العربي.

بعد ذلك تحدث عضو المجلس التشريعي عبدالجواد صالح مقيّماً المجلس كأحد المؤسسات الناجمة عن اتفاق أوسلو الذي وصفه بأنه اتفاق مجحف يمكّن الطرف القوي من فرض ما يريد.

كنا نعتقد، قال عبدالجواد صالح، أن إنشاء برلمان فلسطيني لأول مرة في تاريخ الشعب الفلسطيني يمكن أن يحول المسار الذي كان ينذر بمخاطر كبيرة إلى شاطىء الأمان. كان يمكن أن يكون هذا المجلس إنجازاً. كنا نأمل ترسيخ سيادة الشعب الفلسطيني على مقدراته ومستقبله، ولكن للأسف لم يحصل ذلك.

Digitized by Birzeit University Library

حول أسباب ضعف المجلس التشريعي وعدم أدائه رسالته ذكر صالح أن الأجهزة التنفيذية بما فيها الأمنية سُمح لها أن تتقوى على حساب السلطتين التشريعية والقضائية. وأشار إلى غياب دور اللجنة التنفيذية للمنظمة، وإلى التوجه غير الديمقراطي لدى القيادة الفلسطينية، وحمّل رئيس السلطة مسؤولية تقويض دور المجلس كما حمّل رئيس المجلس، نفسه مسؤولية تمييع دور المجلس. فرئيس السلطة الفلسطينية، كما قال، غير معني بمجلس قوي قادر على الرقابة والمساءلة، ورئيس المجلس التشريعي أضعف المجلس من خلال مشاركته في اجتماعات السلطة التنفيذية وأخيراً مشاركته في المفاوضات، بل إن انتخاب رئيس المجلس من "الحزب الحاكم" عزّز القناعة بالتوجه غير الديمقراطي.

ومن الأسباب الأخرى التي ذكرها عبد الجواد صالح : غياب الدور الذاتي داخل المجلس، فمعظم الأعضاء يفتقدون القدرة على استخدام أفضل الأدوات التي يستطيع أن يتحكم بها المجلس وهي الموازنة العامة. فبالرغم من هدر الملايين من الدولارات ورغم عدم وجود موازنة للقدس ولأسر الشهداء ومقاومة الاستيطان، وبالرغم من هدر ما يقارب ٢٠٠ مليون دولار في كازينو أريحا، رغم كل ذلك أعطى معظم أعضاء المجلس ثقتهم للحكومة الجديدة، علماً بأن الموازنة وحدها تكفي لحجب الثقة عنها.

غياب دور فاعل للأحزاب داخل المجلس وخارجه، وغياب دور المنظمات الأهلية بما فيها الجامعات، وبعض العوامل الذاتية لبعض أعضاء المجلس، كالمصالح الحزبية والشخصية والعصبية القبلية، وغياب فهم موضوعي من قبل الشعب للمجلس، كل ذلك ساهم أيضاً في إضعاف دور المجلس وفشله في ضمان الحقوق والحريات العامة ووضع حد للفساد المالي والإداري.

لم يبق أمام المجلس، كما قال عبد الجواد صالح، سوى الرجوع إلى الشعب، وهو يرى أن العمل المطلوب هو خلق حركة شعبية ديمقراطية واسعة تمثل كافة قطاعات الشعب التي تمتم بتحقيق مستقبل فاضل لهذا الشعب، من خلال الضغط على السلطة لتحسين أدائها التفاوضي ووضع الأولويات بدل تشتيت أموال الشعب هنا وهناك.

الكلمة الثالثة كانت للشيخ جميل حمامي الذي قال إن سلبيات أوسلو يشاهدها كل فلسطيني في كل زاوية من زوايا المجتمع الفلسطيني، ووصف العقلية الاسرائيلية بأنها ليست عقلية اتفاق ولا سلام ولا اعتراف بالآخر.

Digitized by Birzeit University Library

عدد الشيخ جميل مخاطر الاتفاق، وذكر أن أوسلو هو ثاني اختراق علني اسرائيلي للعالم العربي بعد اتفاقيات كامب ديفيد، وبالرغم من أن العالم العربي بعد كامب ديفيد وقف موقف الرافض إلاّ أن اتفاق أوسلو فتح الطريق أمام الاختراق الاسرائيلي.

وأضاف الشيخ بأن اتفاق أوسلو هو أخطر اتفاق بين اسرائيل وأصحاب القضية، إذ أنه شكل تحولاً خطيراً في مسار القضية وأخرجها عن بُعدها الحقيقي العربي الاسلامي إلى البعد الاقليمي، وأخرجها من الساحة الدولية وحاصرها في البعد الثنائي الفلسطيني - الاسرائيلي. فبعد الاتفاق لم يعد للفلسطينيين مبرر للحديث عن العدوان الاسرائيلي وأصبح لزاماً عليهم الالتزام بالاتفاق وانتظار نتائج المفاوضات.

يعتبر اتفاق أوسلو، حسب الشيخ جميل، تجاوزاً لكل الثوابت التي كانت تنادي بها منظمة التحرير الفلسطينية، وهو يعني لدى العالم التنازل عن حق العودة وتقرير المصير، كما يعني لدى الاسرائيليين التنازل عن القدس التي تجمع كل الأطراف الاسرائيلية اليسارية واليمينية والمتدينة والعلمانية على موقف واحد تجاهها.

عمل اتفاق أوسلو على تمزيق الشعب الفلسطيني بين الداخل والشتات حيث أصبح الفلسطينيون يشعرون بخيبة أمل كبيرة ومستقبل مظلم. وسرّع الاتفاق في عمليات التطبيع والاختراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الاسرائيلي للعالم العربي وجزء من العالم الاسلامي. وأضاف الشيخ حمامي بأن الاتفاق أدى إلى حالة من الفتور واللامبالاة والإحباط والانهزام الداخلي في العالم العربي والاسلامي وأضعف إمكانية تجييش هذه الشعوب أمام العدوان الاسرائيلي.

وحسب الشيخ جميل فإن الاتفاق أوجد داخل المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية قوى داخلية استنفذت طاقات الأمة بسبب الإحباطات المتكررة، واستشهد على ذلك باستطلاع الرأي الذي أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية الذي يشير إلى أن ٣٦٪ من الشعب الفلسطيني يرغبون في الهجرة لأسباب متنوعة سياسية واقتصادية واجتماعية.

وبما أن الاتفاق ليس فيه عوامل الثبات والاستمرار في ظل عقلية اسرائيل وفي ظل الأداء السياسي الفلسطيني والعربي فإن البديل في نظر الشيخ جميل حمامي هو العودة بالقضية الفلسطينية إلى بعدها الحقيقي العربي والاسلامي وتجييش الشعوب لصالح القضية الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

مروان البرغوثي تحدث عن ايجابيات الاتفاق وسلبياته، ووصف الحديث عن اتفاق أوسلو بعد مرور خمس سنوات بأنه مهمة صعبة خاصة وأن الجميع ساخطون عليه.

حمل مروان البرغوثي على أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن وحملهم جزءا من مسؤولية التوصل إلى اتفاق أوسلو، وقال بأن الاتفاق كان إحدى نتائج التزام هذا الوفد الذي ضيع فرصة التوصل إلى اتفاق أفضل، ليس لأنه قصر في الثوابت بل على العكس، فالاسرائيليون اختاروا قناة أوسلو بعد أن وجدوا أنها أفضل لهم من قناة واشنطن.

وأضاف بأن اتفاق أوسلو عاش وسيعيش أكثر مما يتوقع معارضوه، فالمعارضة راهنت على سقوط الاتفاق ومع ذلك فهو ما زال حيا وان كان في غرفة الإنعاش. وبالرغم من المأزق الخطير حاليا فإن على المعارضة أن لا تفرح لأنهم جزء من الشعب الفلسطيني وبعض هذه المعارضة جزء من القيادة الفلسطينية وعلى الجميع أن يساهم في إنقاذ المسيرة. في نفس الوقت يجب على مؤيدي الاتفاق أن يعترفوا بصدمتهم بعد مرور خمس سنوات لأنهم توقعوا الكثير منه.

بالرغم من اتفاق مروان البرغوثي على أن الاتفاق هش وضعيف وفيه كثير من الثغرات الناتجة عن الاستعجال إلا أنه لا يرى كل شيء يدعو إلى الإحباط، بل وصف الاتفاق كما وصفه أحد المسؤولين الفلسطينيين بأنه يدعو إلى التفاؤل ولكن ليس إلى حد الفرح ويدعو إلى الحزن ولكن ليس إلى حد البكاء، واستشهد بقول الرئيس السوري حافظ الأسد بأن كل سطر في اتفاق أوسلو يحتاج إلى اتفاق. وعن المأزق الحالي الذي تواجهه السلطة الفلسطينية قال البرغوثي بأن سبب هذا المأزق هو التغير الذي حصل داخل اسرائيل، ورأى بأنه لو قدر النجاح لحزب العمل لتم تنفيذ الكثير من بنود اتفاق أوسلو. وقال البرغوثي بأننا لا نستطيع الغاء الاتفاق وفي نفس الوقت لا نستطيع تطويره لمصلحة الشعب الفلسطيني.

ايجابيات الاتفاق تمثلت، حسب مروان البرغوثي، بوجود سلطة للشعب الفلسطيني لأول مرة في تاريخه وعودة (١٣٠) ألف فلسطيني من الخارج، ولكن حذر من وقوع كارثة للشعب الفلسطيني إذا جرت مفاوضات الحل النهائي كما جرت مفاوضات أوسلو وواشنطن.

أخيرا تحدث الدكتور علي الجرباوي وأوجز في الحديث عن اتفاق أوسلو بينما أسهب في تحليل المستقبل. وصف اتفاق أوسلو بأنه عقد من أجل التفاوض بينما الأصل أن

Digitized by Birzeit University Library

يتم التفاوض من أجل السلام، كما وصفه بأنه عبارة عن إجراءات وليس إعلان مبادىء إذ أن الاتفاق انتهى منذ عاد رابين بعد التوقيع وقال بأن المواعيد غير مقدّسة. وقال د. الجرباوي بأن الاتفاق هو نتيجة وليس سبباً ولا داعي لتحميله أكثر مما يحتمل.

حول المستقبل وفي المنظور السياسي الآتي لا يوجد مخرج، وبقدر ما نتحدث عن وقف المفاوضات ودمقرطة الحياة الفلسطينية لن يتغير شيء. فالعوامل الاجتماعية المحركة للتغيير غير موجودة والمأزق مأزق قيمي أخلاقي ليس عند السلطة فحسب وإنما عند الشعب عامة.

على الصعيد السياسي يتوقع د. الجرباوي أن يستمر الاحتقان بين السلطات الثلاث، فالسلطة التنفيذية ليست أفضل من السلطات التنفيذية في العالم الثالث لأنها سلطة هيمنة. مراكز القوى ستتعزز وتتصارع على الخلافة. المجلس التشريعي سيبقى مهمشاً نفسه لذلك سيبقى مهمشا. لا يوجد قضاء فاعل ومستقل لأن السلطة التنفيذية لا تريد ذلك. لا توجد قوى سياسية قادرة على تحريك الشارع الفلسطيني. الناس أصبحت تعتبر مصالحها الذاتية هي الأهم لأنها ترى تمادي السلطة في انتهاك المصلحة العامة دون مساءلة أو رقابة.

أوسلو أوجد شرائح مجتمعية جديدة وأهمل شرائح أخرى كما قال د. الجرباوي. لقد أنتج أوسلو شريحة متحالفة من البيروقراطيين والاقتصاديين والأمنيين، وهم يشكلون من يحكم البلد ومن يستفيد في البلد.

على صعيد المفاوضات لا توجد قوة ذاتية في المجتمع قادرة على التأثير في هذا الاتجاه، وأخيراً ظهر رئيس المجلس التشريعي ليشارك بنفسه من جديد في المفاوضات، فأين الفصل بين السلطات؟

لا يعتقد د. الجرباوي أن تحصل عملية إعادة انتشار قريبة رغم وجود تفاهم بشأنها، إذ أن التهديد بإعلان الدولة الفلسطينية في أيار ١٩٩٩ سيجعل اسرائيل تؤخر إعادة الانتشار إلى نيسان. كما أن استمرار التهديد بإعلان الدولة يُفرغه من مضمونه. في ١٩٩٩/٥/٤ يجب أن تتغير المرجعية بسبب انتهاء المرحلة الانتقالية، إلا أننا لا نملك الأرضية لذلك، ولا يرى د. علي أي فرق بين إعلان الدولة عام ١٩٨٨ وإعلانها في العام القادم فكلاهما إعلان رمزي.

في حساب الربح والخسارة نستفيد من إعلان الدولة إلغاء اتفاق أوسلو كما يقول د. علي، أما الخسارة فهي كبيرة إذا لم تعترف بنا دول مهمة مثل الولايات المتحدة ودول

Digitized by Birzeit University Library

أوروبا، إذ ماذا سيحصل وكيف سنواجه الأمور إذا فرضت اسرائيل حصاراً على مناطق السلطة، وإذا تنكرت لنا الدول المانحة ورحلت وكالة الغوث، أو إذا أعلنت اسرائيل تحررها من مفاوضات الحل النهائي، أو إذا ضمّت مناطق من الضفة الغربية وكرّست فصل الضفة عن غزة، أو إذا حصل العكس واعترفت بالدولة الفلسطينية في قطاع غزة فقط؟ ماذا سنفعل إذا حصلت هذه الأمور أو بعضها؟ كما تساءل د. الجربساوي عن فائدة اعتراف ١٢٠ دولة بنا ما دمنا لا نستطيع دخول الأمم المتحدة.

عزيز كايد

وحدة البحوث البرلمانية

Digitized by Birzeit University Library

مؤتمر حول مشروع قانون ضريبة الدخل

عقدت وحدة البحوث البرلمانية ورشة عمل حول "مشروع قانون ضريبة الدخل" وذلك يوم السبت الموافق ١٩٩٨/٧/٤ في قاعة غرفة تجارة وصناعة رام الله.

وقد قدمت في هذه الورشة عدة أوراق عمل، وحضرها عدد من رجال الأعمال، والقانونيين، والأكاديميين، وأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني.

قدم الورقة الأولى الدكتور هاني أبو جبارة بعنوان "ملاحظات حول الصياغة الثالثة لمشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني"، حيث تطرق إلى أهداف وفلسفة ضريبة الدخل وآليات الجباية التي اتسمت بها روح المشروع، على حد تعبير الدكتور جبارة.

وفيما يلي استعراض لأهم ما تطرقت إليه هذه الورقة التي جاء فيها أن القانون ما زال يتسم بروح الجباية وأهمل جوانب كثيرة تُحفز على جذب الاستثمارات. لكن المشروع احتوى على عدة جوانب إيجابية مقارنة بالمسودات السابقة، فقد بسط أسعار الضريبة فجعلها من ثلاث شرائح بدلاً من خمسة، وأوقف الضريبة التصاعدية عند نسبة ٣٠٪. ووحد النسبة الضريبية للمكلفين من غير الأفراد عند ٣٠٪ أيضاً. كما أعفى مشروع القانون الأرباح الناجمة عن المتاجرة بالأسهم من الضريبة واخضع للضريبة المتاجرة بالأسهم للشركات.

رغم هذه التعديلات لا يزال المشروع يعاني من بعض أوجه القصور، فلا زالت نسب الضريبة مرتفعة مقارنة بالدول المجاورة. والابقاء على هذه النسب يلحق الضرر بعمليات جذب الاستثمار. وهناك حالة خاصة بالبنوك تؤدي الى ارهاقها ماديا، فهي

Digitized by Birzeit University Library

تخضع لضريبة القيمة المضافة مرتين الاولى بنسبة ١٧٪ على مجموع الرواتب والأجور الشهرية، والثانية بنسبه ١٧٪ على أرباحها الصافية السنوية بالاضافة الى فرض ضريبة دخل بنسبة ٣٠٪. ويخضع القانون المقترح أرباح فروع الشركات الفلسطينية العاملة خارج فلسطين للضريبة بنسبه ١٠٪ دون طرح ضريبة الدخل التي تدفعها هذه الفروع للسلطات الضريبية في الاقطار التي تعمل فيها.

ويُخضع مشروع القانون دخل الوحدات الزراعية المروية للضريبة إذا بلغت المساحة المزروعة أكثر من (٥٠) دونما أو (٦) دونمات للبيوت البلاستيكية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إبقاء الوحدات الزراعية صغيرة بحيث لا تستفيد من ايجابيات إنتاج الحجوم الكبيرة. كما أن القانون المقترح يخضع الدخل الناجم عن الثروة الحيوانية وتربية الأسماك والنحل للضريبة اذا كان الاستثمار لغايات تجارية. إن اعفاء معظم الاقطار المجاورة لفلسطين لهذه الدخول سيؤدي إلى الحد من قدرتها التنافسية. ووضع مشروع القانون سقفاً لمصاريف التأسيس بما في ذلك الحملة الاعلامية وأتعاب مدقق الحسابات وحددها بمبلغ عشرين ألف دينار للأشخاص الطبيعيين والشركات المساهمة الخصوصية، ومبلغ مائة ألف دينار للشركات المساهمة العامة. وهذا غريب في الوقت الذي يحتاج الاقتصاد الفلسطيني فيه إلى تأسيس مزيد من الوحدات المنتجة.

وخلص الدكتور جبارة في ورقته إلى القول بأن مشروع القانون ما زال غير جاذب للاستثمار بشكل عام، وهو غير عادل في معالجة قطاع البنوك بشكل خاص. وبما أن البنوك والمؤسسات المالية تخضع لثلاثة أنواع من الضرائب، فإنه من العدل أن يكون مجموع العبء الضريبي الذي تتحمله مساوياً للعبء الضريبي الذي تدفعه القطاعات الاخرى. وبناء عليه، أصبح من الضروري أخذ ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على كل من الأرباح والأجور بالحسبان عند تحديد سعر ضريبة على البنوك. أضف إلى ذلك أن إخضاع مخصصات الديون المشكوك فيها للضريبة سيجعل العبء الضريبي على البنوك ثقيلا إلى درجة عدم تحمله إذا أريد للبنوك العاملة في فلسطين استثمار مزيد من الأموال في الاقتصاد الوطني.

أما السيد مازن سنقرط، وهو من رجال الأعمال، فقد أثار في ورقته العديد من القضايا مؤكدا على ضرورة أخذها بعين الاعتبار لدى مناقشة المجلس التشريعي الفلسطيني لهذا القانون، حيث أشار إلى أهمية الأخذ بعين الاعتبار معدل حصيلة ضريبة الدخل مقارنة بالايرادات العامة، مقترحا اعفاء الدخول من ضريبة الدخل. فالدولة لا تتجاوز قيمة

Digitized by Birzeit University Library

ايراداتها من ضريبة الدخل أكثر من ٧٪. وذكر فوائد هذا الطرح بقوله أن ذلك سوف يحسن الأوضاع الاقتصادية السيئة الحالية، ويخلق ثقة بين القطاع الخاص والسلطة ويشجع الاستثمار المحلي والأجنبي. ويمكن للسلطة الحصول على أكبر قدر من العائدات من خلال الجمارك وضريبة القيمة المضافة، وبذلك تصبح في موقع تنافسي مع الدول المجاورة.

ودعا السيد سنقرط إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص في وضع فلسفة عامة لقانون ضريبة الدخل واشراكه في مراجعة تقييم القانون المقترح.

أما السيد محمود طعمة مدقق الحسابات فقد قدم ورقة شاملة حول مشروع القانون، حيث عرّف ضريبة الدخل بأنها اعادة توزيع الثروة والدفع مقابل الخدمات التي توفرها الدولة. أما عن المبادىء العامة التي يسن بموجبها قانون للضريبة فهي: العدالة والوضوح والملاءمة بمعنى مراعاة الظروف المادية والنفسية لدافعي الضرائب لكي لا تصبح الضريبة سببا للتهرب الضريبي على نحو واسع.

وبعد هذه المقدمة استعرضت الورقة المقدمة من السيد طعمة مواد المشروع على نحو تفصيلي، حيث دعا إلى إجراء تعديلات أساسية في الوعاء الضريبي لصالح المكلفين وفي موضوع الاعفاءات السنوية مشيراً إلى أن ارتفاع تكاليف الحياة لا يتناسب والاعفاءات المطروحة. فعلى سبيل المثال، ذكر أن مبلغ (١٠٠٠) دينار كاعفاء للطالب الجامعي لا تكفي لفصل واحد في أية جامعة فلسطينية واقترح أن يكون الاعفاء على النحو التالي:

- جامعة حكومية مدعومة ٢٠٠٠ دينار
- جامعة أهلية خاصة ٣٠٠٠ دينار
- دراسات عليا ٣٠٠٠ دينار.

أما فيما يتعلق بالشرائح والنسب الضريبية فقد أشار إلى ضرورة الأخذ بمبدأ التكليف التصاعدي والتمييز بين الضرائب المطروحة على الأشخاص وعلى الشركات والشركات المختلطة.

أما د. عاطف علاونة فقد قال: بداية ارجو أن لا يعتبر هذا المشروع هو مشروع قانون وزارة المالية، بل هو مشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وذلك لتحقيق الاهداف المرجوة من مثل هذه المشاريع. وبطبيعة الحال هناك أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية.

Digitized by Birzeit University Library

وأي مشروع قانون يتفق عليه القطاع الخاص والسلطة التشريعية، ويحقق الأهداف المرجوة، وهي توفير قدر معين من المبالغ المالية للسلطة، أظن أنه سيكون مقبولاً. وبهذه المناسبة أنا أرد على اؤلئك الذين يدعون إلى الغاء ضريبة الدخل، فهذه الضريبة اعتقد أنها ضرورية لأكثر من سبب مالي واداري واقتصادي. صحيح أن المبالغ المحصلة من هذه الضريبة قد لا تتجاوز ٧٠-٨٠ مليون دولار، ولكن تظل هذه الأموال مهمة للنظام المالي والاقتصادي الفلسطيني. وذكر أن النسخة الاخيرة من مشروع القانون قللت عدد الشرائح وجعلتها ثلاث شرائح فقط. وأدخلت الكثير من الاعفاءات الاجتماعية والاقتصادية للتوفيق بين الاهداف الثلاث التالية: تجميع الايرادات، تشجيع التنمية الاقتصادية، وتطبيق العدالة الاجتماعية. وهذا يتطلب توسيع القاعدة الضريبية والحصول على دخول جديدة. وأكد أن هذا متروك في النهاية الى ممثلي الشعب لاتخاذ القرار المناسب. فهل يريدون أن يعفى الدخل المتأتي من الايجارات من الضريبة؟ وقال: برأيي وضمن مفهوم العدالة أرى أن لا يعفى هذا الدخل من الضريبة وذلك لأن قطاع الاسكان لا يختلف عن بقية القطاعات الاخرى. فهل من يمتلك شققاً عديدة ويعود عليها من تأجيرها دخل عال يمكن اعفاؤه؟ البعض يرى أن قطاع الاسكان يجب أن يعفى لأنه هو القطاع الفعال وهو الذي يحرك الاقتصاد في الوقت الراهن، وبالتالي الاجدر بنا اعفاؤه من ضريبة الدخل. هذا رأي البعض، ولكن لست أنا الذي يقرر اعفاء هذا القطاع، بل الاخوة في المجلس التشريعي وهم الذين يتحملون المسؤولية.

ودعا الدكتور عاطف علاونة الى جلسة مناقشة موسعة بين ممثلين عن المجلس التشريعي والقطاع الخاص ووزارة المالية لمناقشة بنود مشروع القانون مادة مادة للخروج برؤية واضحة للكيفية التي سيكون عليها قانون ضريبة الدخل الفلسطيني.

وقال: بالنسبة للنسب والشرائح اعتقد أننا في وزارة المالية قد خفضناها إلى الحد الذي نعتقد أنه معقول ويحقق الاهداف المرجوة من هذا القانون. فنحن يجب أن نكون واقعيين: هل نريد رفع حجم مساهمة الدخل في الايرادات، أم ننقص نسبة ايرادات حصيلة ضريبة الدخل؟ وجميعنا يعلم الان أن نسبة حصيلة ضريبة الدخل تبلغ ٨٪ من الايرادات الفلسطينية، بينما في الدول الأوروبية تبلغ أكثر من ٧٠٪.

وعلى أية حال، فإن المسألة هي تحديد السياسات العامة والأهداف. فعندما تحدد الاهداف العامة وما الذي تريده من قانون ضريبة الدخل الفلسطيني يصبح من السهولة بمكان صياغة وكتابة مشروع القانون.

Digitized by Birzeit University Library

وانا أرجو من الاخوة في السلطة التنفيذية والتشريعية الانتهاء من هذا المشروع، فلقد انهينا من صياغة هذا المشروع منذ شهر ايلول ١٩٩٦ . ونتمنى أن يتم انجاز وتبني هـــذا القانون ليس بالصيغة التي طرحناها، فالاخوة في المجلس التشريعي يمتلكون الحق الكـــامل بالتعديل كيفما يشاءون، وفعلا جرت تعديلات كثيرة على المشروع.

وأنا اعتقد أن مشروع قانون ضريبة الدخل من أهم القوانين الاقتصادية، فهو يمـــس كل القطاعات في المجتمع.

وهناك سبب اخر يدعوني إلى دعوة الاخوة للاستعجال في تبني قـــانون فلســطيني لضريبة الدخل وهو أن القانون المعمول به الان لا يحظى بموافقة الشعب الفلسطيني عليـــه، كما اعتقد، ولا يمثل تطلعاتنا وأهدافنا الاقتصادية والاجتماعية.

عدنان عودة

وحدة البحوث البرلمانية

Digitized by Birzeit University Library

تقارير موجزة

تخصص مجلة السياسة الفلسطينية جانبا مهماً من جهودها لجمع وتصنيف وتوثيق نشاطات المجتمع المدني في وقت بالغ الاهمية بالنسبة لعملية البناء الوطني الفلسطيني. وفي هذا الاطار تقوم هيئة التحرير بتوثيق الندوات والمؤتمرات التي تناقش قضايا الساعة الفلسطينية لتكون دليلا للباحث والمهتم بالموضوعات التي يدور حولها حوار ونقاش في المجتمع الفلسطيني كما تبرز في كل فترة زمنية.

يوم دراسي حول صحة اللاجئين

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٧/١.
-الهيئة المنظمة: برنامج غزة للصحة النفسية.
-العنوان: الصحة النفسية للاجئين الفلسطينيين.
-الموضوع: النتائج النفسية لهجرة اللاجئين والبعد الاجتماعي لقضاياهم.
-أبرز المشاركين: د. سمير قوته، سمير زقوت، صابر النيرب.

محاضرة حول العنف ضد النساء

-المكان: مخيم الشاطيء، ١٩٩٨/٧/١.
-الهيئة المنظمة: برنامج غزة للصحة النفسية.
-العنوان: العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني.
-الموضوع: الآثار النفسية والاجتماعية للعنف ضد النساء.
-أبرز المشاركين: حسن زياره.

ورشة عمل حول الزواج المبكر

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٧/١.
-الهيئة المنظمة: جمعية الأمل بالتنسيق مع وحدة المرأة في حركة (فدا).
-العنوان: الزواج المبكر.

Digitized by Birzeit University Library

-الموضوع: أثر الزواج المبكر على بنية الأسرة وسبل التعامل مع هذه الظاهرة.
-أبرز المشاركين: انعام عايش.

لقاء حول هوية فلسطينيي ١٩٤٨
-المكان: نابلس، ١٩٩٨/٧/٢.
-الهيئة المنظمة: منتدى الخريجين الثقافي.
-العنوان: الهوية الفلسطينية والتغريب: خمسون عاماً على المؤامرة.
-الموضوع: فلسطينيو الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ بين الانتماء والهوية والدور المطلوب.
-أبرز المشاركين: أ. د. ماجد الحاج، الشيخ رائد صلاح.

ندوة حول مشروع هاني الحسن
-المكان: غزة، ١٩٩٨/٧/٢.
-الهيئة المنظمة: منتدى الفكر الديمقراطي.
-العنوان: الخروج من مأزق أوسلو.
-الموضوع: تشخيص المأزق الفلسطيني الذي سببته اتفاقيات اوسلو وسبل الخروج من هذا المأزق.
-أبرز المشاركين: هاني الحسن.

ندوة حول مبادرة الجبهة الديمقراطية
-المكان: رفح، ١٩٩٨/٧/٣.
-الهيئة المنظمة: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
-العنوان: حول مبادرة الجبهة الجبهة الديمقراطية.
-الموضوع: البرنامج الذي تطرحه المبادرة من أجل تفعيل منظمة التحرير.
-أبرز المشاركين: زياد جرغون، عبد الحميد ابو جياب.

ندوة حول مبادرة الجبهة الديمقراطية
-المكان: الخليل، ١٩٩٨/٧/٣.
-الهيئة المنظمة: منتدى الخليل الثقافي.
-العنوان: المبادرة السياسية للجبهة الديمقراطية.
-الموضوع: تقييم المبادرة واهدافها وسبل تحقيقها.
-أبرز المشاركين: عباس زكي، عبد الخالق النتشة، عبد العليم دعنا، قيس عبد الكريم.

ندوة حول اعلان الدولة
-المكان: رام الله، ١٩٩٨/٧/٣.
-الهيئة المنظمة: المركز الاعلامي الفلسطيني (فضاء).
-العنوان: إعلان الدولة.
-الموضوع: الشروط الضرورية لاعلان الدولة.

Digitized by Birzeit University Library

- أبرز المشاركين: صالح رأفت، عباس زكي، عبد اللطيف غيث، داود تلحمي، د. نافع الحسن، سميحة خليل، سمير عبد الله.

محاضرة حول الزواج المبكر

-المكان: سلواد، ١٩٩٨/٧/٤.
-الهيئة المنظمة: جمعية الهلال الاحمر ومركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي.
-العنوان: ظاهرة الزواج المبكر.
-الموضوع: أسباب هذه الظاهرة ونتائجها.
-أبرز المشاركين: حليمة أبو صليب، انتصار تيم.

ندوة حول الحضارة والبناء

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٧/٤.
-الهيئة المنظمة: مركز تنمية موارد المجتمع.
-العنوان: تأصيل القيم الحضارية ودورها في عملية البناء.
-الموضوع: السلوك والبناء والادارة والحكم والسياسة كقيم حضارية ودورها في عملية البناء.
-أبرز المشاركين: نهاد المغني.

ورشة عمل حول المرأة وقانون العمل

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٧/٤.
-الهيئة المنظمة: الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
-العنوان: قانون العمل.
-الموضوع: حقوق المرأة الواجب النص عليها في قانون العمل.
-أبرز المشاركين: ابراهيم أبو النجا، إصلاح جاد.

ورشة عمل حول المرأة والقانون

-المكان: ترقوميا (الخليل)، ١٩٩٨/٧/٧.
-الهيئة المنظمة: جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.
-العنوان: القانون والمرأة.
-الموضوع: كيف تتعامل القوانين مع المرأة الفلسطينية.
-أبرز المشاركين: هيام قعفور.

ندوة حول الديمقراطية والأحزاب

-المكان: قلقيلية، ١٩٩٨/٧/٧.
-الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية.
-العنوان: دور الأحزاب السياسية في العملية الديمقراطية.
-الموضوع: ممارسة الأحزاب السياسية لدورها في العملية الديمقراطية.
-أبرز المشاركين: حسين صوالحة.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول العنف ضد المرأة

-المكان: جباليا، ١٩٩٨/٧/٧.
-الهيئة المنظمة: برنامج غزة للصحة النفسية.
-العنوان: العنف ضد المرأة.
-الموضوع: أشكال العنف ضد المرأة وآثاره الاجتماعية.
-أبرز المشاركين: جاسر صلاح، صابر النيرب.

ورشة عمل حول مشاريع البنك الدولي

-المكان: طولكرم، ١٩٩٨/٧/٨.
-الهيئة المنظمة: بعثة البنك الدولي بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي.
-العنوان: المشاريع التي يمولها البنك الدولي.
-الموضوع: المشاريع التي لها الاولوية، وشروط المشاريع التي يمولها البنك الدولي.
-أبرز المشاركين: صابر عارف، جوزيف سابا، د. حسين الأعرج.

محاضرة حول مهنة المحاماة

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٧/٨.
-الهيئة المنظمة: نقابة المحامين الفلسطينيين.
-العنوان: مهنة المحاماة في التاريخ القديم والحديث.
-الموضوع: تعريف المحاماة في التشريعات العربية والأساس التاريخي للمهنة.
-أبرز المشاركين: عبد الرحمن أبو النصر.

ندوة حول الديمقراطية والتنشئة الاجتماعية

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٧/٨.
-الهيئة المنظمة: مركز البحوث الانسانية والاجتماعية.
-العنوان: التنشئة الاجتماعية والديمقراطية.
-الموضوع: تعريف الديقراطية وعلاقتها بالتنشئة الاجتماعية السليمة.
-أبرز المشاركين: د. سفيان أبو نجيلة، د. اسعد أبو شرخ، د. سامي أبو اسحق، عبد العظيم سليمان.

ندوة حول المواصفات في المصانع الغذائية

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/٧/٨.
-الهيئة المنظمة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
-العنوان: المواصفات في المصانع الغذائية المحلية.
-الموضوع: ظروف عمل مصانع المواد الغذائية المحلية واحتياجاتها.
-أبرز المشاركين: عبد العزيز شاهين، م.عيسى أبو عرام، م. مازن سنقرط.

Digitized by Birzeit University Library

محاضرة حول القرى الفلسطينية المدمرة

-المكان: طولكرم ، ١٩٩٨/٧/٨.
-الهيئة المنظمة: مركز شرطة طولكرم.
-العنوان: القرى الفلسطينية المدمرة وتدمير البنية التحتية للمجتمع الفلسطيني.
-الموضوع: القرى الفلسطينية المدمرة منذ عهد نابليون وبريطانيا والاحتلال الإسرائيلي.
-أبرز المشاركين: عبد الرحيم غانم.

ورشة عمل حول الاحصاءات الاقتصادية

-المكان: بيت لحم، ١٩٩٨/٧/٩.
-الهيئة المنظمة: دائرة البحوث الميدانية في جنوب الضفة.
-العنوان: الاحصاءات الاقتصادية ودورها في تنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني.
-الموضوع: دور الاحصاءات في تنمية وتطوير الاقتصاد في فلسطين.
-أبرز المشاركين: توفيق نصار، بسام عبد الله، عمر الحروب، رائد دكرت.

محاضرة حول الطائفة السامرية

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/٧/٩.
-الهيئة المنظمة: منتدى الخريجين الثقافي.
-العنوان: الطائفة السامرية في فلسطين.
-الموضوع: تاريخ الطائفة السامرية ومعتقداتها وعلاقتها بالمنظمة.
-أبرز المشاركين: سمير برهوم السامري، ماهر السامري.

محاضرة حول النظام الدولي الجديد

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٧/٩.
-الهيئة المنظمة: مفوضية التوجه الوطني.
-العنوان: موازين القوى في النظام الدولي الجديد.
-الموضوع: طبيعة النظام الدولي القائم واسباب التوصل إليه ودور موازين القوى في مستقبله.
-أبرز المشاركين: العميد مازن عز الدين.

ندوة حول مبادرة الجبهة الديمقراطية

-المكان: المغازي، ١٩٩٨/٧/٨.
-الهيئة المنظمة: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
-العنوان: المبادرة السياسية للجبهة الديمقراطية.
-الموضوع: الحوار الوطني والوحدة الوطنية في المبادرة المذكورة.
-أبرز المشاركين: صالح زيدان، عبد الحميد أبو جياب، سالم سلامة.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول مبادرة الجبهة الديمقراطية

-المكان: رفح، ١٩٩٨/٧/٩.
-الهيئة المنظمة: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
-العنوان: المبادرة السياسية للجبهة الديمقراطية.
-الموضوع: أهداف المبادرة والأسس القائمة عليها.
-أبرز المشاركين: صالح زيدان، عبد الحميد أبو جياب، سليمان الرومي، عبد ربه أبو عون.

ورشة عمل حول السلطات الثلاث

-المكان: بني زيد(رام الله)، ١٩٩٨/٧/١١.
-الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني للسلام والديمقراطية.
-العنوان: دور السلطات الثلاث .
-الموضوع: أهمية التعاون بين السلطات الثلاث من أجل اقامة المجتمع المدني.
-أبرز المشاركين: د. عزمي الشعيبي، صائب نصار، د. رضا عيسى.

ورشة عمل حول ضحايا حقوق الانسان

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٧/١١.
-الهيئة المنظمة: برنامج غزة للصحة النفسية.
-العنوان: الخبرة الصادقة وتأثيراتها النفسية والاجتماعية على ضحايا انتهاكات حقوق الانسان.
-الموضوع: الآثار الاجتماعية للتعذيب، وردود الفعل لدى العاملين مع المصابين بالصدمة النفسية.
-أبرز المشاركين: صابر النيرب، د. عبد العزيز ثابت، أنور وادي.

محاضرة حول عقود الزواج

-المكان: سلواد، ١٩٩٨/٧/١١.
-الهيئة المنظمة: جمعية الهلال الأحمر.
-العنوان: الشروط الخاصة في عقد الزواج.
-الموضوع: حق الزوجة بوضع شروط خاصة في عقد الزواج حسب قانون الأحوال الشخصية.
-أبرز المشاركين: حليمة أبو صلب.

ندوة حول الديمقراطية

-المكان: بيت لحم، ١٩٩٨/٧/١٢.
-الهيئة المنظمة: مركز الدفاع عن الحريات.
-العنوان: الديمقراطية والانتخابات والمجلس التشريعي.
-الموضوع: الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني ومؤسسات منظمة التحرير والمجلس التشريعي.
-أبرز المشاركين: عيسى قراقع، محمد ابو حارثية، محمود فنون، د. عدنان عمرو، موسى جرادات، عزت الراميني، صلاح التعمري.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول الديمقراطية

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٧/١٣.
-الهيئة المنظمة: مركز البحوث الانسانية والتنمية الاجتماعية.
-العنوان: الاستحقاقات النفسية والاجتماعية للديمقراطية.
-الموضوع: الديمقراطية السياسية والاجتماعية والعلاقة بين الديمقراطية والتنشئة الاجتماعية.
-أبرز المشاركين: د. سفيان أبو بخيلة، د. أيوب العالم، أ. د. إحسان الآغا.

ندوة حول محاربة المخدرات

-المكان، غزة، ١٩٩٨/٧/١٥.
-الهيئة المنظمة: محافظة غزة.
-العنوان: لأجل مجتمع فلسطيني خال من المخدرات.
-الموضوع: وضع خطة واستراتيجية لمكافحة المخدرات.
-أبرز المشاركين: المحافظ محمد القدوة، العميد مازن عز الدين، مروان الزعيم، أحمد ساق الله، محمد أبو سالم.

ندوة حول مشروع قانون الجمعيات والمنظات الأهلية

-المكان: رام الله، ١٩٩٨/٧/١٥.
-الهيئة المنظمة: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.
-العنوان: مشروع قانون الجمعيات والمنظمات الأهلية.
-الموضوع: ملاحظات حول مشروع القانون.
-أبرز المشاركين: د. زياد أبو عمرو، حسين أبو هنود، مصطفى البرغوثي.

ندوة حول مشروع قانون السلطة القضائية

-المكان: رام الله، ١٩٩٨/٧/١٦.
-الهيئة المنظمة: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.
-العنوان: مشروع قانون السلطة القضائية.
-الموضوع: ملاحظات حول مشروع القانون وكيف ينبغي أن يكون القضاء مستقلاً.
-أبرز المشاركين: د. جورج بشارات.

ندوة حول المستضعفين في الأرض

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/٧/١٥.
-الهيئة المنظمة: منتدى الخريجين الثقافي.
-العنوان: المستضعفون في الأرض من وحي القرآن الكريم.
-الموضوع: الصراع بين المستضعفين والمستكبرين كما جاءت في القصص القرآني.
-أبرز المشاركين: غسان بدران.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول مبادرة الجبهة الديمقراطية

-المكان: مخيم البريج، ١٩٩٨/٧/١٧.
-الهيئة المنظمة: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
-العنوان: المبادرة السياسية للجبهة الديمقراطية.
-الموضوع: هدف المبادرة في استعادة عناصر الإجماع الوطني الفلسطيني.
-أبرز المشاركين: محمود العجرمي، طلال أبو ظريفة.

ورشة عمل حول الديمقراطية وسيادة القانون

-المكان: البيرة، ١٩٩٨/٧/١٨.
-الهيئة المنظمة: مركز الدفاع عن الحريات.
-العنوان: من أجل تعزيز الديمقراطية ومبدأ سيادة القانون.
-الموضوع: الديمقراطية بين السياسة والمجتمع، التجربة الديمقراطية في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، الانتخابات في المجتمع المدني والحكم المحلي.
-أبرز المشاركين: د. علي الجرباوي، عزت عبد الهادي، د. عدنان عمرو، د. حسين الأعرج، د. عزمي الشعيبي.

ورشات عمل حول الوعي الانتخابي عند النساء

-المكان: سلفيت، سيلة الظهر، الزبابدة، ١٦-١٩٩٨/٧/١٨.
-الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية.
-العنوان: الوعي الانتخابي عند النساء.
-الموضوع: كيفية اثارة وعي النساء لدورهن وتأثيرهن في الانتخابات.
-ابرز المشاركين: نادية سعد، هيفاء ادعيبس، مروان منصور، هيام أبو عصبة.

ورشة عمل حول الوعي الانتخابي عند النساء

-المكان: سلفيت، ١٩٩٨/٧/٢١.
-الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية.
-العنوان: زيادة الوعي النسوي وتعزيز المشاركة في الانتخابات.
-الموضوع: الانتخابات والمراقبة وآلية عمل قوى الضغط ودعم المرأة.
-أبرز المشاركين: حسين صوالحة.

محاضرة حول دور المرأة

-المكان: دورا، ١٩٩٨/٧/٢١.
-الهيئة المنظمة: مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي.
-العنوان: المرأة والقانون والمجتمع.
-الموضوع: دور المرأة في المجتمع وحقوقها الاجتماعية والقانونية في ظل الشريعة الاسلامية.
-أبرز المشاركين: هيام قعقور.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول الديمقراطية وتنظيم الأسرة

-المكان: دير البلح، ١٩٩٨/٧/٢١.
-الهيئة المنظمة: مركز البحوث الانسانية والتنمية الاجتماعية.
-العنوان: دور الديمقراطية وتنظيم الأسرة في دعم وحماية حقوق الانسان.
-الموضوع: الديمقراطية الاجتماعية وديمقراطية التربية وتنظيم الأسرة.
-أبرز المشاركين: د. سفيان أبو بخيلة، د. أيوب العالم، عبد العظيم المصدر.

ندوة حول الحرب النفسية

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/٧/٢٣.
-الهيئة المنظمة: نقابة الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين.
-العنوان: الحرب النفسية: أساليبها واهدافها وتأثيراتها.
-الموضوع: دور الحرب النفسية في التأثير على معنويات الفرد والمجتمع، نماذج الحرب النفسية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.
-أبرز المشاركين: د. ذياب عيوش، د. محمود عواد.

ندوة حول مبادرة الجبهة الديمقراطية

-المكان: بيت لحم، ١٩٩٨/٧/٢٥.
-الهيئة المنظمة: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
-العنوان: المبادرة السياسية للجبهة الديمقراطية.
-الموضوع: المواقف المؤيدة والمعارضة للمبادرة.
-أبرز المشاركين: عبد الكريم أبو ليلى.

ندوة حول مبادرة الجبهة الديمقراطية

-المكان: رام الله، ١٩٩٨/٧/٢٧.
-الهيئة المنظمة: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
-العنوان: بسط سيادة دول فلسطين على الأراضي الفلسطينية حتى حدود حزيران ١٩٦٧.
-الموضوع: التحديات التي قد تنجم عن احتمال اعلان الدولة الفلسطينية، مخاطر تمديد الفترة الانتقالية، أهمية الديمقراطية في استقرار الدولة الفلسطينية.
-أبرز المشاركين: أحمد سعدات، مروان البرغوثي، بسام الصالحي، علي عامر، عمر عساف.

دورة حول أسس معاملة السجناء

-المكان: رام الله، ١٩٩٨/٧/٢٨.
-الهيئة المنظمة: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.
-العنوان: أسس ومبادىء معاملة السجناء والموقوفين والمحتجزين.
-الموضوع: واقع السجون وسبل تطويرها، قانون السجون، الحريات المطلوبة داخل السجون.
-أبرز المشاركين: المقدم محمد الأعرج.

Digitized by Birzeit University Library

مؤتمر حول استثمارات رجال الأعمال المغتربين

-المكان: نابلس، ٢٧-١٩٩٨/٧/٢٨.
-الهيئة المنظمة: وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
-العنوان: المؤتمر الثاني لرجال الأعمال المغتربين.
-الموضوع: دور المصارف ومؤسسات الإقراض في التنمية، دور الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية في الاقتصاد الفلسطيني.
-أبرز المشاركين: د. سمير عبد الله،د. نصر عبد الكريم، صفوان البطاينة، محمد صرصور، ستيفن كرم، علام الجيوسي، سهيل المعالي، خالد دودين.

ندوة حول الشائعات

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/٧/٢٨.
-الهيئة المنظمة: مركز المنهل الثقافي.
-العنوان: الشائعات.
-الموضوع: أساليب انتشار الشائعات ودورها على الفرد والمجتمع.
-أبرز المشاركين: د. فيصل الزعنون، د. حازم عاشور، علي برهم.

محاضرة حول حقوق العمال

-المكان : بيت لحم، ١٩٩٨/٧/٣١.
-الهيئة المنظمة: مركز الديمقراطية وحقوق العاملين.
-العنوان: حقوق وواجبات العمال الفلسطينيين في قانون العمل الساري.
-الموضوع: مقارنة بين حقوق وواجبات العمال بين القانون الساري ومشروع القانون المقترح.
-أبرز المشاركين: نجاة بريكي، محمود أبو عودة.

محاضرة حول قانون الأحوال الشخصية

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٨/٢.
-الهيئة المنظمة: اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي.
-العنوان: قانون الأحوال الشخصية.
-الموضوع: شرح للقانون وخاصة عقد الزواج وشروطه وآثاره.
-أبرز المشاركين: حنان مطر.

محاضرة حول الشرطة والمواطنين

-المكان: طولكرم، ١٩٩٨/٨/٢.
-الهيئة المنظمة: مديرية شرطة طولكرم.
-العنوان: دور جهاز الشرطة في التعامل مع الجماهير.
-الموضوع: كيف يجب أن تكون العلاقة بين الشرطي والمواطن.
-أبرز المشاركين: د. ماهر أبو زنط.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول المدينة الصناعية في جنين

-المكان: جنين، ١٩٩٨/٨/٥.
-الهيئة المنظمة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية وهيئة تشجيع الاستثمار في محافظات الشمال.
-العنوان: مشروع المدينة الصناعية في جنين.
-الموضوع: أهمية المدينة الصناعية المقترحة في جنين والفوائد المرجوة منها ومراحل اقامتها وتكاليفها.
-أبرز المشاركين: عدنان سماره، د. هورست فرايتخ، زهير مناصرة، د. هشام عورتاني.

ورشة عمل حول دور الجامعات في تنمية الصناعة

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/٨/٨.
-الهيئة المنظمة: جامعة النجاح الوطنية.
-العنوان: دور الجامعات والبحث العلمي في تنمية الصناعة في فلسطين.
-الموضوع: كيفية مساهمة الأبحاث العلمية والتطور النوعي لأعضاء الهيئات التدريسية في التنمية الصناعية الفلسطينية.
-أبرز المشاركين: د. علي زيدان، جواد ناجي.

ورشة عمل حول مؤسسات المجتمع المدني

-المكان: عنزة (جنين)، ١٩٩٨/٨/٨.
-الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية.
-العنوان: دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية.
-الموضوع: تاريخ المؤسسات في فلسطين وآليات عملها والطرق الصحيحة لمساهمتها في دعم الديمقراطية.
-أبرز المشاركين: عاطف سعد، سامي دغلس، حسين صوالحة.

ندوة حول مشروع بيت لحم ٢٠٠٠

-المكان: بيت لحم، ١٩٩٨/٨/١٢.
-الهيئة المنظمة: الملتقى الفكري العربي.
-العنوان: ٥٠٠ يوم قبل بيت لحم ٢٠٠٠.
-الموضوع: الاستعدادات الجارية لاستقبال العام ٢٠٠٠، الاجراءات الإسرائيلية، دور القطاع الخاص.
-أبرز المشاركين: د. وليد مصطفى، د. نبيل قسيس، صلاح التعمري، حنا ناصر، سهيل ذياب، هاني أبو دية.

ورشة عمل حول المرأة والانتخابات البلدية

-المكان: جنين، ١٩٩٨/٨/١٢.
-الهيئة المنظمة: طاقم شؤون المرأة.
-العنوان: المرأة والانتخابات البلدية.

Digitized by Birzeit University Library

-الموضوع: اهمية مشاركة المرأة في المجالس البلدية والقروية، والمعوقات أمام نجاحها.
-أبرز المشاركين: هبة عساف، تمام قناوي، صبحية غانم.

دوة حول الأسرى في السجون الإسرائيلية

-المكان: الخليل، ١٩٩٨/٨/١٢.
-الهيئة المنظمة: المركز الثقافي الاسلامي.
-العنوان: الحركة الإسلامية داخل السجون الإسرائيلية.
-الموضوع: واقع الأسرى في السجون الإسرائيلية ودور الحركة الاسلامية فيها.
-أبرز المشاركين: عبد الخالق النتشة، محمد جمال النتشة.

دوة حول التشكيل الوزاري الجديد

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٨/١٢.
-الهيئة المنظمة: مكتب النائب وجيه ياغي.
-العنوان: الوزارة الفلسطينية الجديدة في الميزان.
-الموضوع: تقييم التشكيل الوزاري الجديد والتصويت عليه في المجلس التشريعي.
-أبرز المشاركين: الشيخ وجيه ياغي.

دوة حول المرأة

-المكان: خانيونس، ١٩٩٨/٨/١٢.
-الهيئة المنظمة: جبهة التحرير العربية.
-العنوان: دور المرأة في المجتمع.
-الموضوع: المهام الوطنية الملقاة على عاتق المرأة في الظروف الحالية.
-أبرز المشاركين: عوض العاروقي.

دوة حول العلاقة بين التيارات السياسية

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٨/١٣.
-الهيئة المنظمة: مركز فلسطين للدراسات والبحوث.
-العنوان: مستقبل العلاقة بين التيارات السياسية في فلسطين.
-الموضوع: القواسم المشتركة بين التيارات السياسية الفلسطينية وسبل تفصيلها.
-أبرز المشاركين: د. زياد ابو عمرو، عبد الله الحوراني، يونس الجرو، اسماعيل أبو شنب، صالح زيدان، د. حيدر عبد الشافي، عبد الله الشامي، هاني الحسن، يحيى موسى، عصام سيسالم، د. محمد الهندي.

دوة حول مشاركة المرأة في صنع القرار

-المكان: رام الله، ١٩٩٨/٨/١٣.
-الهيئة المنظمة: الملتقى الفكري العربي.
-العنوان: آليات ومعوقات مشاركة المرأة في صنع القرار.

Digitized by Birzeit University Library

-الموضوع: الآليات اللازمة والمعوقات الحالية أمام مشاركة المرأة في جوانب الحياة المختلفة.
-أبرز المشاركين: زهيرة كمال، د.إ صلاح جاد، د. نادر سعيد، انتصار الوزير (أم جهاد).

ورشة عمل حول النائب والناخب

-المكان: رام الله، ١٩٩٨/٨/١٩.
-الهيئة المنظمة:المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية.
-العنوان: الناخب والنائب.
-الموضوع: العلاقة الصحيحة بين النائب والناخب وواقع المجلس التشريعي الفلسطيني.
-أبرز المشاركين: النائب عبد الجواد صالح.

ندوة حول العنف في المجتمع الفلسطيني

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٨/١٩.
-الهيئة المنظمة: برنامج غزة للصحة النفسية.
-العنوان: العنف في المجتمع الفلسطيني.
-الموضوع: الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية للعنف وآثاره على الفرد والعائلة والمجتمع، وأسباب ازدياده.
-أبرز المشاركين: حسن زيادة، أنور وادي.

ورشة عمل حول نظام التخطيط الاستراتيجي

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٨/١٩.
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.
-العنوان: نظام التخطيط الاستراتيجي.
-الموضوع: كيفية التخطيط الناجح للقيام بأعمال مدينة وتبني قضايا مجتمعية.
-أبرز المشاركين: عمر المجدلاوي، نجوى ياغي، رامي المبحوح.

ندوة حول منظمات المجتمع المدني

-المكان: دير شرف (نابلس)، ١٩٩٨/٨/٢١.
-الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية.
-العنوان: دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية.
-الموضوع: اسهام منظمات المجتمع المدني في بناء مجتمع ديمقراطي وسبل ذلك.
-أبرز المشاركين: سامي دغلس، د. فايد جاسر، عاطف سعد.

محاضرة حول التلفاز والأسرة

-المكان: دورا (الخليل)، ١٩٩٨/٨/٢١.
-الهيئة المنظمة: نادي أهلي دورا.
-العنوان: تأثير التلفاز على الأسرة والطفل.

Digitized by Birzeit University Library

-الموضوع: الأضرار السلبية للتلفاز على الأطفال خاصة والأسرة عامة وسبل الوقاية منها.
-أبرز المشاركين: إبتسام الزغير.

ورشة عمل حول الديمقراطية
-المكان: عناتا (القدس)، ١٩٩٨/٨/٢٢
-الهيئة المنظمة: نادي عناتا.
-العنوان: الديمقراطية والاتصال.
-الموضوع: ترابط كل من الديمقراطية والاتصال بسلامة صنع القرار.
-أبرز المشاركين: وليد سالم.

ندوة حول الوضع الراهن
-المكان: غزة، ١٩٩٨/٨/٢٣.
-الهيئة المنظمة: منتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني.
-العنوان: المأزق الراهن والخيارات الوطنية الديمقراطية المطلوبة.
-الموضوع: الخيارات المطلوبة على مستوى البيت الداخلي والسياسة العامة للخروج من المأزق المالي.
-أبرز المشاركين: هاني الحسن، جميل المجدلاوي، صالح زيدان، د. كمال الشرافي.

ندوة حول القدس والسلام
-المكان: غزة، ١٩٩٨/٨/٢٤.
-الهيئة المنظمة: حزب النهضة الاسلامي.
-العنوان: السلام يحتضر والقدس في خطر.
-الموضوع: المخاطر المحدقة بعملية السلام والقدس وسبل مواجهتها.
-أبرز المشاركين: علي كرسوع، زكريا عبد الرحيم، ابراهيم أبو النجا، ذياب اللوح، عماد الفالوجي، محمود الهباش، خضر المغربي، فيصل الحسيني.

محاضرة حول السلطة الوطنية
-المكان: غزة، ١٩٩٨/٨/٢٤.
-الهيئة المنظمة: مفوضية التوجيه الوطني.
-العنوان: السلطة الوطنية بين الواقع والطموح.
-الموضوع :السلبيات المنتشرة في مؤسسات السلطة وسبل تجاوزها.
-أبرز المشاركين: سليمان أبو نادي.

ندوة حول فلسطينيي ال ٤٨
-المكان: غزة، ١٩٩٨/٨/٢٤.
-الهيئة المنظمة: مركز التخطيط في مكتب الرئيس.
-العنوان: فلسطينيو ال ٤٨ بين الواقع والطموح.

Digitized by Birzeit University Library

-الموضوع: الأزمات التي يعاني منها فلسطينيو ٤٨ وعلاقتهم باخوتهم في المواقـــع الأخـــرى والـــدور المطلوب منهم.
-أبرز المشاركين: د. أسعد غانم، د. مروان درويش.

مناظرة حول قانون الأحوال الشخصية

-المكان: رفح، ١٩٩٨/٨/٢٤.
-الهيئة المنظمة: منظمة الشبيبة الفتحاوية.
-العنوان: مقتضيات مشروع قانون الأحوال الشخصية.
-الموضوع: مناقشة حول القضايا مثار الخلاف في القانون المذكور.
-أبرز المشاركين: كارم نشوان، مروان قاسم، نافذ عزام، الشيخ سليمان الرومي، د. عطا الله أبو السبح.

ندوة حول السياسة المالية للسلطة

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/٨/٢٦
-الهيئة المنظمة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
-العنوان: السياسة المالية للسلطة الفلسطينية-تقييم اولي.
-الموضوع: ضرورة تنظيم السياسة المالية ووقف الصرف العشوائي ووضع حد للتوسع الوظيفي.
-أبرز المشاركين: د. سعدي الكرنز، محمد زهدي النشاشيبي، د. سلامة فياض.

ندوة حول قوانين الشرطة

-المكان: رام الله، ١٩٩٨/٨/٢٦.
-الهيئة المنظمة: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.
-العنوان: قوانين الشرطة.
-الموضوع: ضرورة وضع قانون ينظم عمل الشرطة ويحترم حقوق الانسان، وأهمية حصر صلاحيـــات الأجهزة الأمنية.
-أبرز المشاركين: العميد زياد عريض، محمد أبو حارثية، د. عدنان عمرو، د. أمين مكي مدني.

ندوة حول العمل الأهلي

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٨/٢٩.
-الهيئة المنظمة: شبكة المنظمات الأهلية.
-العنوان: الحكومة الجديدة والعمل الأهلي.
-الموضوع: تأثير التشكيل الحكومي الجديد على التنمية في فلسطين، معوقات التنمية، الفساد في مؤسسات السلطة.
-أبرز المشاركين: أحمد عبد الرحمن، د. كمال الشرافي، ناصر الكفارنة، عماد الفالوجي، راوية الشـــوا، صلاح عبد الشافي، د. زياد أبو عمرو، د. يوسف أبو صفية.

Digitized by Birzeit University Library

محاضرة حول القانون الإداري

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٨/٣٠.
-الهيئة المنظمة: نقابة المهندسين.
-العنوان: القانون الاداري واختصاصات محكمة العدل العليا.
-الموضوع: تطور اختصاصات محكمة العدل العليا في مراحل الانتداب البريطاني والادارة المصرية والاحتلال الإسرائيلي.
-أبرز المشاركين: د. محمد أبو عمارة.

ورشة عمل حول الديمقراطية

-المكان: طمون(جنين)، ١٩٩٨/٨/٣٠.
-الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية.
-العنوان: دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية.
-الموضوع: تاريخ العمل المؤسسي في فلسطين ودور مؤسسات المجتمع المدني في ارساء قواعد الديمقراطية.
-أبرز المشاركين: سامي دغلس، حسين صوالحة، عاطف سعد.

محاضرة حول العمل الشرطي

-المكان: طولكرم، ١٩٩٨/٨/٣٠.
-الهيئة المنظمة: مديرية الشرطة.
-العنوان: العمل الشرطي في فلسطين.
-الموضوع: تاريخ العمل الشرطي في فلسطين وما يتوقعه الشعب الفلسطيني من الشرطة الفلسطينية اليوم.
-أبرز المشاركين: د. عبد الرحيم غانم.

محاضرة حول الوضع السياسي

-المكان: خانيونس، ١٩٩٨/٨/٣٠.
-الهيئة المنظمة: جبهة التحرير العربية.
-العنوان: الوضع السياسي الراهن.
-الموضوع: المطالب الوطنية للخروج من المأزق الفلسطيني الحالي.
-أبرز المشاركين: عوض العاروقي.

ورشة عمل حول العمل المدني

-المكان: قبلان (نابلس)، ١٩٩٨/٨/٣١.
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.
-العنوان: العمل المدني والمشاركة المجتمعية.

Digitized by Birzeit University Library

-الموضوع: دور العمل المدني والمشاركة المجتمعية في التأثير على صانعي القرار.
-أبرز المشاركين: خالد دويكات.

محاضرة حول الاستيطان

-المكان: خانيونس، ١٩٩٨/٨/٣١.
-الهيئة المنظمة: جبهة التحرير العربية.
-العنوان: مخاطر الاستيطان في محافظة خانيونس.
-الموضوع: المخاطر السياسية والجغرافية والاقتصادية للاستيطان في منطقة خانيونس.
-أبرز المشاركين: عوض العاروقي.

حلقة نقاش حول حقوق الانسان

-المكان: جباليا، ١٩٩٨/٨/٣١.
-الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني ضد العنف.
-العنوان: ظاهرة الخوف والانسحاب المجتمعي وانتهاك حقوق الانسان.
-الموضوع: أسباب الظاهرة وأشكالها ومخاطرها على الفرد والمجتمع.
-أبرز المشاركين: حسام شحاده، مصطفى الحمدني.

ندوة حول المشاركة السياسية

-المكان: جباليا، ١٩٩٨/٨/٣١.
-الهيئة المنظمة: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.
-العنوان: حق المشاركة في الحياة السياسية.
-الموضوع: ضرورة تنظيم العلاقة بين السلطة والشعب للوصول إلى مجتمع مدني.
-أبرز المشاركين: د. كمال الشرافي، سفيان ابو زايدة ، محمد الغول.

ورشة عمل حول المرأة وقانون العمل

-المكان: طولكرم، ١٩٩٨/٨/٣١.
-الهيئة المنظمة: لجنة المرأة العاملة.
-العنوان: تطبيق قانون العمل على النساء العاملات.
-الموضوع: المطالبة بتضمين حقوق المرأة في قانون العمل.
-أبرز المشاركين: عز الدين الشريف، شحادة الميناوي، وداد الوزني، سمر هواش.

إعداد: عزيز كايد

وحدة البحوث البرلمانية

Digitized by Birzeit University Library

إعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي

التاريخ: ١٩٩٣/٩/١٣

إعلان مبادئ
حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية

إن حكومة دولة إسرائيل وفريق منظمة التحرير الفلسطينية (في الوفد الأردني-الفلسطيني إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط) (الوفد الفلسطيني) ممثلا للشعب الفلسطيني، يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة، والسعي للعيش في "ظل" تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سليمة عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية خلال العملية السياسية المتفق عليها.

وعليه، فإن الطرفين يتفقان على المبادئ التالية:

المادة (١)
هدف المفاوضات

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو، من بين أمور أخرى إقامة سلطة حكومية ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب، "المجلس" للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.

من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها، وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.

Digitized by Birzeit University Library

المادة (٢)

إطار الفترة الانتقالية

إن الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في إعلان المبادئ هذا.

المادة (٣)

الانتخابات

١- من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقا لمبادئ ديمقراطية، سنجري انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس تحت إشراف ومراقبة دولية متفق عليهما، بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام.

٢- سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقا للبروتوكول المرفق كملحق، بهدف إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

٣- هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

المادة (٤)

الولاية

سوف تغطي ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

المادة (٥)

الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم

١- تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٢- سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن، ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

٣- من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، واللاجئين والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود، والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

٤- يتفق الطرفان على أن لا تجحف أو تخل اتفاقيات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم.

Digitized by Birzeit University Library

المادة (٦)

النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات

١- فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ و (فور) الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا سيبدأ نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين بهذه المهمة، كما هو مفصل هنا، سيكون هذا النقل للسلطة ذا طبيعة تمهيدية إلى حين تنصيب المجلس.

٢- مباشرة بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا وبقصد النهوض بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة، والصحة، والشؤون الاجتماعية، والضرائب المباشرة، والسياحة، سيشرع الجانب الفلسطيني ببناء قوة الشرطة الفلسطينية، كما هو متفق، وإلى أن يتم تنصيب المجلس، يمكن للطرفين أن يتفاوضا على نقل الصلاحيات ومسؤوليات إضافية حسبما يتفق عليه.

المادة (٧)

الاتفاق الانتقالي

١- سوف يتفاوض الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على اتفاق حول الفترة الانتقالية، "الاتفاق الانتقالي".

٢- سوف يحدد الاتفاق الانتقالي، من بين أشياء أخرى، هيكلية المجلس، وعدد أعضائه، ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس، وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي أيضا سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية طبقا للمادة ٩ المذكورة أدناه والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

٣- سوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التي تم نقلها إليه مسبقا وفقا للمادة ٦ المذكورة أعلاه.

٤- من أجل تمكين المجلس من النهوض بالنمو الاقتصادي، سيقوم المجلس فور تنصيبه، إضافة إلى أمور أخرى، بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء، سلطة ميناء غزة البحري، بنك فلسطيني للتنمية، مجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات، وسلطة فلسطينية للبيئة، وسلطة فلسطينية للأراضي، وسلطة فلسطينية لإدارة المياه، وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقا للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.

٥- بعد تنصيب المجلس سيتم حل الإدارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

المادة (٨)

النظام العام والأمن

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، سينشئ المجلس قوة شرطة قوية، بينما ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

Digitized by Birzeit University Library

المادة (٩)

القوانين والأوامر العسكرية

١- سيخول المجلس سلطة التشريع، وفقا للاتفاق الانتقالي في مجال جميع السلطات المنقولة إليه.

٢- سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول في المجالات المتبقية.

المادة (١٠)

لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية-الفلسطينية

من أجل تأمين تطبيق هادئ لإعلان المبادئ هذا ولأية اتفاقيات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية ستشكل فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية-فلسطينية من أجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك والمنازعات.

المادة (١١)

التعاون الإسرائيلي-الفلسطيني في المجالات الاقتصادية

إقرارا بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل النهوض بتطور الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، سيتم إنشاء لجنة اقتصادية إسرائيلية-فلسطينية من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة كملحق ٣ وملحق ٤ بأسلوب تعاوني، وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

المادة (١٢)

الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى، للنهوض بالتعاون بينهم. وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الأشكال Modalities للسماح للأشخاص المرحلين (displaced) من الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧، بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام، وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

المادة (١٣)

إعادة تموضع Redeployment القوات الإسرائيلية

١- بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس، سيتم إعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية الذي تم تنفيذه، وفقا للمادة ١٤.

٢- عند إعادة موضعة قواتها العسكرية، ستسترشد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة تموضع قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان.

Digitized by Birzeit University Library

٣- وسيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من إعادة التموضع في مواقع محددة بالتناسب(Commensurate) مع تولي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقا للمادة ٨ أعلاه.

المادة (١٤)

الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا، كما هو مبين في البروتوكول المرفق في الملحق الثاني.

المادة (١٥)

تسوية المنازعات

١- سيتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا أو أية اتفاقيات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي ستشكل وفقا للمادة ١٠ أعلاه.

٢- إن المنازعات التي لا يمكن تسويتها بالتفاوض يمكن أن تتم تسويتها من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الأطراف.

٣- للأطراف أن تتفق على عرض المنازعات المتعلقة بالفترة الانتقالية، والتي لا يمكن تسويتها من خلال التوفيق، على التحكيم، ومن أجل هذا الغرض، وبناء على اتفاق الطرفين، ستنشئ الأطراف لجنة تحكيم.

المادة (١٦)

التعاون الإسرائيلي-الفلسطيني فيما يتعلق بالبرامج الإقليمية

يرى الطرفان أن مجموعات العمل في المتعددة أداة ملائمة للنهوض بـ "خطة مارشال" وبرامج إقليمية وبرامج أخرى، بما فيها برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق في الملحق الرابع.

المادة (١٧)

بنود متفرقة

١- يدخل إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.

٢- جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادئ هذا والمحضر المتفق عليه سيتم اعتبارها جزءا لا يتجزأ من هذا (الاتفاق).

أبرم في واشنطن يوم ١٩٩٣/٩/١٣

عن حكومة إسرائيل
شيمعون بيريز

عن الوفد الفلسطيني
محمود عباس

الشاهدان

الولايات المتحدة
وارين كريستوفر

الفدرالية الروسية
أندريه كوزريف

Digitized by Birzeit University Library

الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة

التاريخ: ٢٨ ايلول ١٩٩٥

حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية

(يشار إليها "م. ت. ف.")، الممثلة للشعب الفلسطيني:

ديباجة

ضمن عملية سلام الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد في شهر تشرين أول عام ١٩٩١، **تؤكدان** عزمهما على وضع نهاية لعقود من المواجهات والعيش في ظل تعايش سلمي كرامة وأمن متبادلين، في الوقت الذي يعترفان فيه بحقوقهما الشرعية والسياسية متبادلة، **تؤكدان** رغبتهما في تحقيق تسوية سلمية، وعادلة، دائمة، وشاملة وصلح تاريخي من خلال العملية السياسية المتفق عليها، **معترفان** بأن العملية السلمية والعهد الجديد التي أحدثته، إضافة إلى العلاقات الجديدة التي تأسست بين الجانبين، كما هو موصوف أعلاه غير قابلة للفسخ أو النقص، وبعزم الطرفان على الحفاظ ودعم واستمرار العملية السلمية، **معترفان** أن الهدف من المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية ضمن عملية سلام الشرق الأوسط الحالية هو، بالإضافة إلى أمور أخرى، إقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي، بمعنى المجلس المنتخب ("المجلس" أو "المجلس الفلسطيني") والرئيس المنتخب للسلطة التنفيذية، للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتعدى الخمس سنوات من تاريخ توقيع اتفاق قطاع غزة ومنطقة أريحا في القاهرة بتاريخ ٤ أيار ١٩٩٤ (من الآن فصاعدا "اتفاقية غزة – أريحا")، تؤدي إلى حل نهائي على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، **تؤكدان** على تفاهمهما بأن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي في هذه الاتفاقية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلمية، وأن مفاوضات الوضع النهائي والتي ستبدأ بأسرع وقت ممكن ولكن في وقت لا يتعدى ٤ أيار ١٩٩٦ ستقود إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، وأن الاتفاقية ستسوي جميع قضايا المرحلة الانتقالية وأن لا يكون هنالك قضايا مؤجلة لأجندة مفاوضات الوضع الدائم، **تؤكدان** التزامهما بالاعتراف المتبادل والالتزامات المعبر عنها بالرسائل المؤرخة

Digitized by Birzeit University Library

بتاريخ ٩ أيلول ١٩٩٣، الموقعة والمتبادلة بين رئيس وزراء إسرائيل ورئيس م.ت.ف، **راغبان** أن يدخلا إلى حيز التنفيذ اتفاقية إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الموقعة في واشنطن، مقاطعة كولومبيا بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٩٣ والمحضر المتفق عليه له (فيما يلي "إعلان المبادئ") وبالتحديد المادة الثالثة والملحق الأول المتعلق بإجراء انتخابات سياسية عامة حرة ومباشرة للمجلس ولرئيس السلطة التنفيذية حتى يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة من انتخاب ممثلين وموضع محاسبة وبشكل ديمقراطي، **معترفان** أن هذه الانتخابات سوف تشكل خطوة تمهيدية انتقالية نحو تحقيق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة والتي توفر الأسس الديمقراطية لإقامة مؤسسات فلسطينية، **تؤكدان** التزامهما المتبادل للعمل، بموجب هذه الاتفاقية، مباشرة، بفعالية، وبتأثير ضد أعمال الإرهاب أو التهديد به، والعنف، أو التحريض، بعض النظر ما إذا اقترفت من قبل فلسطينيين أو إسرائيليين.

لاحقا لاتفاقية غزة-أريحا، واتفاقية النقل الأولي للصلاحيات والمسؤوليات الموقعة في ايريز بتاريخ ٢٩ آب ١٩٩٤ (فيما يلي "اتفاقية النقل الدولي") وبروتوكول النقل الإضافي للصلاحيات والمسؤوليات الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٧ آب ١٩٩٥ (فيما يلي "بروتوكول النقل الإضافي")، وهذه الاتفاقيات الثلاث سوف تبدل بهذه الاتفاقية.

وعلى هذا تم الاتفاق على ما يلي:

الفصل الأول
المجلس

المادة الأولى
نقل السلطة

١) ستنقل إسرائيل صلاحيات ومسؤوليات كما هو محدد في هذه الاتفاقية من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس بموجب هذه الاتفاقية. وسوف تستمر إسرائيل في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها التي لم يتم نقلها.

٢) لحين تنصيب المجلس، فإن الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة إلى المجلس سيتم ممارستها من قبل السلطة الفلسطينية المشكلة بموجب اتفاقية غزة - أريحا، والتي سوف يكون لها أيضا جميع الحقوق، والمسؤوليات، والواجبات الملقاة على عاتق المجلس في هذا الخصوص. وعلى هذا، فإن مصطلح "المجلس" في جميع أماكن هذه الاتفاقية يفسر، ولحين تنصيب المجلس، على أنه يعني السلطة الفلسطينية.

٣) نقل الصلاحيات والمسؤوليات لقوات الشرطة المشكلة من قبل المجلس الفلسطيني بموجب المادة الرابعة عشر أدناه (يشار اليها من الآن فصاعدا "الشرطة الفلسطينية") سيتم بشكل مرحلي، كما هو مفصل في هذه الاتفاقية وفي البروتوكول الخاص بترتيبات الأمن وإعادة الانتشار الملحق بهذه الاتفاقية (يشار إليه من الآن فصاعدا "بالملحق الأول").

Digitized by Birzeit University Library

٤) بالنسبة إلى نقل وتولي السلطة في المجالات المدنية، سيتم نقل وتولي الصلاحيات والمسؤوليات كما نص عليها في بروتوكول العلاقات المدنية المرفق لهذه الاتفاقية كملحق ٣ (وفيما يلي "ملحق ٣").

٥) بعد تنصيب المجلس، سيتم حل الإدارة المدنية في الضفة الغربية وستنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية. لن يحول انسحاب الحكومة العسكرية من ممارستها الصلاحيات والمسؤوليات غير المنقولة إلى المجلس.

٦) ستشكل لجنة مشتركة للتعاون والتنسيق في الشؤون المدنية (فيما يلي "ال CAC") ولجنتان فرعيتان للعلاقات المدنية المشتركة لقطاع غزة والضفة الغربية بالتوالي ومكاتب إقليمية للارتباط المدني لأجل توفير تنسيق وتعاون في الأمور المدنية بين المجلس وإسرائيل، كما هو مفصل في الملحق ٣.

٧) ستقام مكاتب المجلس ومكاتب رئيسه وسلطته التنفيذية واللجان الأخرى الواقعة في المناطق تحت الولاية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المادة الثانية

الانتخابات

١) حق يحكم الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وفقا لمبادئ ديمقراطية، ستجري انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس وفقا للأحكام المنصوص عليها في بروتوكول الانتخابات المرفق كملحق (فيما يلي "ملحق ٢").

٢) هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية مهمة باتجاه تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة وستوفر قاعدة ديمقراطية لإقامة المؤسسات الفلسطينية.

٣) بإمكان فلسطينيي القدس والذين يعيشون هناك المشاركة في عملية الانتخابات وفقا للأحكام المنصوص عليها في هذا الاتفاق وفي المادة السادسة للملحق الثاني في (ترتيبات الانتخابات بخصوص القدس).

٤) سيعلن رئيس السلطة الفلسطينية عن الانتخابات مباشرة بعد توقيع هذه الاتفاقية والتي ستنفذ في أقرب توقيت عملي بعد إعادة انتشار القوات الإسرائيلية وفقا الملحق ١، ومتوافق مع متطلبات الجدول الزمني للانتخابات كما هو موضح في الملحق ٢، قانون وأنظمة الانتخابات، كما هو منصوص عليه في المادة الأولى من الملحق ٢.

المادة الثالثة

بنية المجلس الفلسطينية

١) المجلس الفلسطيني ورئيس السلطة التنفيذية سيشكلان سلطة الحكومة الذاتية الانتقالية للشعب الفلسطيني والتي سيتم انتخابها من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، القدس، وقطاع غزة للفترة الانتقالية المتفق عليها في الملحق ١ من إعلان المبادئ.

٢) سيحصل المجلس على صلاحيات تشريعية وتنفيذية وفقا للمادة ٧ و ٩ من إعلان المبادىء. وسيكون مسؤولا عن جميع الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والمسؤوليات المنقولة إليه بموجب هذه الاتفاقية. ممارسة صلاحيات تشريعية ستكون وفقا للمادة ١٨ لهذه الاتفاقية

Digitized by Birzeit University Library

٣) المجلس ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس سينتخبوا مباشرة وفي آن واحد من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بموجب أحكام هذه الاتفاقية وقانون وأنظمة الانتخابات والتي لن تكون مخالفة لأحكام هذه الاتفاقية.

٤) المجلس ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس سينتخبوا لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات من تاريخ التوقيع على اتفاقية غزة – أريحا الموقعة في ٤ أيار ١٩٩٤.

٥) بعد تنصيبه مباشرة، سينتخب المجلس من بين أعضاءه متحدثا Speaker سيرأس المتحدث اجتماعات المجلس، ويديره، ويدير لجانه، يقر جدول أعمال كل اجتماع، ويضع أمام المجلس اقتراحات للتصويت وإعلان النتائج.

٦) ولاية المجلس ستكون كما هو محدد في المادة ١٧ من هذه الاتفاقية (الولاية).

٧) إن تنظيم بنية، ووظيفة المجلس ستحدد بموجب هذه الاتفاقية وبموجب القانون الأساسي لسلطة الحكم الذاتي الانتقالي الفلسطيني، والذي سيتبناه المجلس . القانون الاساسي وأي أنظمة تقام من خلاله لن تكون خلافا لأحكام هذه الاتفاقية.

٨) سيكون المجلس مسؤولا من خلال صلاحياته التنفيذية عن المكاتب، الخدمات والدوائر المنقولة له وباستطاعته تأسيس، وفق ولايته، وزارات وهيئات فرعية، بناءا على احتياجاته لتنفيذ مسؤولياته.

٩) سيقدم المتحدث، من أجل موافقة المجلس، أنظمة إجرائية داخلية مقترحة لتسيير، ضمن أشياء أخرى، عمليات أخذ القرار في المجلس وأشياء أخرى.

المادة الرابعة

حجم المجلس

المجلس الفلسطيني سيشكل من ٨٢ ممثل ورئيس السلطة التنفيذية والذي سيتم انتخابهم مباشرة وبوقت واحد من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، القدس، وقطاع غزة.

المادة الخامسة

السلطة التنفيذية للمجلس

١) سيكون للمجلس لجنة تمارس السلطات التنفيذية للمجلس وستشكل بموجب البند الرابع أدناه (من الآن فصاعدا السلطة التنفيذية).

٢) ستعطي السلطة التنفيذية الصلاحيات للمجلس وتمارسها بالنيابة عن المجلس وستحدد إجراءاتها الداخلية وعمليات أخذ القرار بنفسها.

٣) سينشر المجلس أسماء أعضاء اللجنة/السلطة التنفيذية مباشرة بعد تعيينهم الأولي وأية تغييرات لاحقة.

٤) أ. سيكون رئيس السلطة التنفيذية بحكم وظيفته عضوا في السلطة التنفيذية.

Digitized by Birzeit University Library

ب. جميع الأعضاء الآخرين في لجنة/السلطة التنفيذية، باستثناء ما ورد في الفقرة الفرعية ج أدناه، سيكونوا أعضاء في المجلس، وسيتم اختيارهم واقتراحهم للمجلس من قبل رئيس السلطة التنفيذية وبقرار من قبل المجلس.

ج. سيكون لرئيس السلطة التنفيذية الحق في تعيين بعض الأشخاص، على أن لا يتعدى عددهم ٢٠٪ من مجمل أعضاء السلطة التنفيذية، والذين ليسوا أعضاء في المجلس من أجل ممارسة سلطات تنفيذية وفي المشاركة في الأعمال الحكومية. ليس للأعضاء المعينين حق التصويت في اجتماعات المجلس.

د. يكون أعضاء السلطة التنفيذية غير المنتخبين عنوانا صحيحا في منطقة تحت ولاية المجلس.

المادة السادسة

لجان المجلس الأخرى

١) بإمكان المجلس أن يشكل لجان صغرى لتسهيل إجراءات عمل المجلس والمساعدة في السيطرة على نشاط السلطة التنفيذية.

٢) ستضع كل لجنة إجراءاتها الخاصة في أخذ القرار وذلك ضمن الإطار العام لتنظيم وهيكلية المجلس.

المادة السابعة

حكومة علنية

١) جميع اجتماعات المجلس ولجانها، باستثناء اجتماعات السلطة التنفيذية، ستكون مفتوحة أمام الجمهور، إلا إذا قرر المجلس أو اللجنة المعنية غير ذلك على خلفية إسرار أمنية، أو تجارية، أو شخصية.

٢) المشاركة في نقاشات المجلس ولجانها ونقاشات السلطة التنفيذية ستكون محدودة فقط لأعضاء كل منها. بالإمكان دعوة خبراء لمثل هذه الاجتماعات للحديث عن قضايا محددة ومن أجل الغرض المذكور.

المادة الثامنة

المراجعة القضائية

أي شخص أو منظمة تأثرت من أي نشاط أو قرار صادر عن رئيس السلطة التنفيذية للمجلس أو من اي عضو من السلطة التنفيذية، ويعتقد أن مثل هذا النشاط أو القرار يتعدى سلطة الرئيس المجلس أو العضو، أو أنه غير صحيح من الناحية القانونية أو الإجرائية، بإمكانه التقدم إلى المحكمة العدلية الفلسطينية المختصة من أجل مراجعة مثل هذا النشاط أو القرار.

المادة التاسعة

صلاحيات ومسؤوليات المجلس

١) استنادا إلى أحكام هذه الاتفاقية، فإن للمجلس، ضمن ولايته، صلاحيات تشريعية كما نص عليها في المادة الثامنة عشر من هذه الاتفاقية، بالإضافة إلى صلاحيات تنفيذية.

Digitized by Birzeit University Library

٢) ستغطي الصلاحيات التنفيذية للمجلس الفلسطيني جميع الأمور ضمن ولايتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أو في أي اتفاق مستقبلي بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية. ستشمل هذه الصلاحيات صلاحية رسم وعمل سياسات فلسطينية والإشراف على تنفيذها والمصادقة على أي لوائح وأنظمة ضمن الصلاحيات المناطة من خلال تشريع مصادق عليه أو من خلال قرارات إدارية ضرورية لتحقيق الحكم الذاتي الفلسطيني، صلاحيات التوظيف ورفع قضايا أو أن تقاضى، وإبرام عقود، وصلاحية حفظ وإدارة سجلات وقيود السكان، وإصدار الشهادات، والرخص والوثائق.

٣) القرارات والمشاريع التنفيذية للمجلس الفلسطيني يجب أن تتوافق مع أحكام هذه الاتفاقية.

٤) بإمكان المجلس الفلسطيني اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة من أجل فرض القانون وأي من قراراته، وتقديم إجراءات أمام المحاكم وهيئات التحكيم الفلسطينية.

٥) أ. بناءا على إعلان المبادئ، لن يكون للمجلس صلاحيات ومسؤوليات في مجال العلاقات الدولية والتي تشمل تأسيس سفارات او قنصليات أو أي ممثليات أو ملحقيات في الخارج أو السماح بتأسيسها في الضفة الغربية أو غزة، أو تعيين أو قبول موظفين دبلوماسيين، أو ممارسة مهام دبلوماسية.

ب. بالرغم من أحكام هذا البند، فبإمكان منظمة التحرير الفلسطينية أن تجري في مفاوضات توقع اتفاقيات مع دول أو منظمات دولية لمصلحة المجلس في الأمور التالية فقط:

(١) اتفاقيات اقتصادية كما هو منصوص عليه بوضوح في الملحق الخامس من هذه الاتفاقية،

(٢) اتفاقيات مع دول مانحة من أجل تنفيذ ترتيبات لتقديم المساعدات للمجلس،

(٣) اتفاقيات من أجل تنفيذ خطط التنمية الإقليمية كما هي موضحة في الملحق الرابع من إعلان المبادئ أو في اتفاقيات دخلت في إطار المفاوضات المتعددة، و

(٤) اتفاقيات ثقافية، علمية، أو تعليمية،

جـ. المعاملات ما بين المجلس وممثلي الدول والمنظمات الدولية إضافة إلى تأسيس مكاتب تمثيلية في الضفة الغربية قطاع غزة عدى عن تلك المذكورة في الفقرة (٥ أ) أعلاه وذلك من أجل تنفيذ الاتفاقيات المنصوص عليها في الفقرة (٥ ب)، لن يتم اعتبارها على أنها علاقات دولية.

٦) مع مراعاة أحكام هذا الاتفاق، فسيكون للمجلس، ضمن صلاحياته، نظام قضائي مستقل للمحاكم والهيئات الحكمية الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الثاني
إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية

المادة العاشرة

إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية

١) ستغطي المرحلة الأولى لإعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية المناطق السكانية في الضفة الغربية - المدن، القرى، ومخيمات اللاجئين، والخرب - كما هو منصوص عليه في الملحق الأول، وستكتمل قبل عشية الانتخابات الفلسطينية، بمعنى آخر، ٢٢ يوما قبل يوم الانتخابات.

٢) إعادة انتشار لاحقة للقوات العسكرية الإسرائيلية لمواقع عسكرية محددة ستبدأ مباشرة بعد تنصيب المجلس وسيتم تنفيذها تدريجيا بتزامن مع تولي الشرطة الفلسطينية مسؤوليات النظام العام والأمن الداخلي، وستتم خلال ١٨ شهر من تنصيب المجلس كما هو موضح في المواد ١١ (الأرض) و ١٣ (الأمن) أدناه والملحق الأول.

٣) ستنتشر الشرطة الفلسطينية وستتولى مهام النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين بشكل مرحلي بناءا على المادة ١٣ (الأمن) أدناه والملحق الأول.

٤) ستستمر إسرائيل في القيام بمسؤوليات الأمن الخارجي، إضافة إلى مسؤولية الأمن الشامل للإسرائيليين وذلك من أجل المحافظة على أمنهم الداخلي والنظام العام.

٥) لهدف هذه الاتفاقية، "قوات الأمن الإسرائيلية" تشمل الشرطة الإسرائيلية وقوات أمن إسرائيلية أخرى.

المادة الحادية عشر

الأرض

١) ينظر الجانبان للضفة الغربية وقطاع غزة على انهما وحدة إقليمية واحدة، وسيتم المحافظة على وضعها ووحدة أراضيها خلال المرحلة الانتقالية.

٢) يتفق الطرفان على أن منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات المرحلة النهائية، ستقع تحت ولاية المجلس الفلسطيني. وسيتم ذلك بشكل مرحلي خلال ١٨ شهر من يوم تنصيب المجلس كما هو موضح أدناه:

أ. أراض في مناطق سكنية (المناطق أ، ب)، بما في ذلك أراضي الدولة وأراضي الوقف ستقع تحت ولاية السلطة الفلسطينية في المرحلة الأولى لإعادة الانتشار.

ب. جميع الصلاحيات والمسؤوليات المدنية، بما فيها التنظيم الهيكلي في مناطق أ، ب كما نص عليها في الملحق الثالث، ستنتقل وستعطى إلى السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الأولى لإعادة الانتشار.

جـ. في المنطقة ب، خلال المرحلة الأولى لإعادة الانتشار، ستنقل إسرائيل للمجلس صلاحيات ومسؤوليات مدنية غير مرتبطة بالأراضي، كما هو منصوص عليه في الملحق الثالث.

Digitized by Birzeit University Library

د. إعادة انتشار أخرى لقوات عسكرية إسرائيلية لمواقع عسكرية محددة سيتم تنفيذها تدريجيا بموجب إعلان المبادئ في ثلاث مراحل، سيتم تحقيق كل منها في فترة مدتها ستة أشهر، بعد تنصيب المجلس، والتي ستكتمل خلال ١٨ شهرا من تاريخ تنصيب المجلس.

هـ. خلال مراحل إعادة الانتشار الأخرى والتي ستكتمل خلال ١٨ شهر من تاريخ تنصيب المجلس، صلاحيات ومسؤوليات متعلقة بالأراضي سيتم نقلها تدريجيا إلى الولاية الفلسطينية والتي ستغطي مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، ما عدا القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي.

و. المواقع العسكرية المحددة والمذكورة في المادة العاشرة، البند ٢ أعلاه ستحدد في المراحل الاخرى لإعادة الانتشار، خلال إطار زمني محدد ينتهي في وقت لا يتعدى ١٨ شهر من تاريخ تنصيب المجلس وسيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي.

٣) لأغراض هذه الاتفاقية ولحين اكتمال المرحلة الأولى لإعادة الانتشار:

أ. "المنطقة أ" تعني المناطق المأهولة والمرسومة بخط أحمر ومظللة بلون بني على الخارطة المرفقة رقم ١.

ب. "المنطقة ب" تعني المناطق المأهولة والمرسومة بخط أحمر ومظللة بلون أصفر على الخارطة المرفقة رقم ١، وكذلك المناطق المقام عليها أبنية في الخرب المدونة في اللائحة في الذيل ٦ للملحق ١. و

جـ. "المنطقة ج" تعني مناطق في الضفة الغربية خارج مناطق (أ) و (ب) والتي، باستثناء قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي، سيتم نقلها تدريجيا للولاية الفلسطينية بموجب هذه الاتفاقية.

المادة الثانية عشر

ترتيبات للأمن والنظام العام

١) من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيشكل المجلس قوة شرطية قوية كما نص عليها المادة ١٤ أدناه. ستستمر إسرائيل في تحمل مسؤوليات الدفاع ضد التهديدات الخارجية: بما في ذلك مسؤولية حماية الحدود المصرية والأردنية، والدفاع ضد التهديدات الخارجية من البحر ومن الجو أيضا، إضافة إلى المسؤولية للأمن الشامل للإسرائيليين في المستوطنات، من أجل ضمان أمنهم الداخلي والنظام العام، وسيكون لها صلاحيات أخذ الخطوات الضرورية لمواجهة المسؤولية.

٢) ترتيبات وآليات تنسيق أمنية متفق عليها موضحة في الملحق الاول.

٣) سيتم تشكيل لجنة تنسيق وتعاون مشتركة من أجل الأمن المتبادل (ستسمى من الآن فصاعدا "JSC")، بالاضافة الى لجنة أمن أقليمي مشتركة من الآن فصاعدا و "PSCs") ومكاتب مشتركة للتنسيق في المناطق (من الآن فصاعدا "DCOs")، كما نص عليه في الملحق الأول.

٤) بالإمكان مراجعة الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وفي الملحق الأول بناء على طلب أحد الطرفين ويمكن تعديلها للأطراف. ترتيبات محددة للمراجعة مشمولة في الملحق الأول.

٥) لغرض هذه الاتفاقية، "المستوطنات" تعني في الضفة الغربية – المستوطنات في المنطقة ج، وفي قطاع غزة – مستوطنات غوش قطيف وايريز، إضافة إلى المستوطنات الأخرى كما هي موضحة في الخارطة رقم ٢ المرفقة.

Digitized by Birzeit University Library

المادة الثالثة عشر

الأمن

١) عند اكتمال إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في أي لواء، كما هو محدد في المرفق ١ للملحق الأول، فإن المجلس سوف يتسلم الصلاحيات والمسؤوليات للأمن الداخلي والنظام العام في المنطقة أ من اللواء.

٢) أ. سوف يكون هناك إعادة انتشار كاملة للقوات العسكرية الإسرائيلية في المنطقة ب. سوف تقوم إسرائيل بنقل مسؤولية النظام العام عن الفلسطينيين إلى المجلس الذي سيقوم باستلامها. سيكون لإسرائيل المسؤولية العليا من أجل حماية الإسرائيليين ومواجهة خطر الإرهاب.

ب. في المنطقة ب ستستلم الشرطة الفلسطينية مسؤولية النظام العام للفلسطينيين الذي سيتم انتشارهم من أجل تأمين الاحتياجات والمتطلبات الفلسطينية بالوجه التالي:

١) ستشكل الشرطة الفلسطينية ٢٥ محطة ومركز شرطة في مدن وقرى وأماكن أخرى محددة في المرفق ٢ للملحق الأول وكما رسمت على الخارطة رقم ٣.

بامكان RSC التابع للضفة الغربية الموافقة على تأسيس محطات ومراكز شرطة أخرى إذا اقتضت الحاجة.

٢) ستكون الشرطة الفلسطينية مسؤولة عن معالجة قضايا النظام العام والتي يتورط بها الفلسطينيون فقط.

٣) ستعمل الشرطة الفلسطينية بحرية في المناطق المأهولة والتي يقع بها مراكز ومحطات شرطة كما هو منصوص في البنود ب (١) أعلاه.

٤) في حين أن تحرك الشرطة الفلسطينية بالزي الرسمي في المنطقة ب، والتي هي خارج المناطق الموجود بها مراكز ومواقع للشرطة الفلسطينية، ستنفذ بعد التنسيق والتصديق لها من الـ DCO المعنية بثلاثة أشهر بعد استكمال إعادة الانتشار من منطقة ب، تستطيع ال DCO's أن تقرر أن تحرك الشرطة الفلسطينية من مراكز الشرطة في المنطقة ب إلى المدن والقرى الفلسطينية في منطقة ب على الطرق المستعملة فقط من قبل الفلسطينيين بعد إعلام الـ DCO.

٥) إن التنسيق لتحرك مخطط كهذا قبل التصديق عليه من خلال الـ DCO المعتمد يجب أن يشتمل على خطة مبرمجة، بما في ذلك عدد أفراد الشرطة، ونوع وعدد قطع السلاح والعربات المنوي استخدامها. هذا يجب أن يشتمل أيضا على تفصيلات لترتيبات من أجل ضمان التنسيق المستمر من خلال حلقات الاتصال الملائمة، البرامج الدقيق لتحرك العملية المخطط لها داخل المنطقة، إضافة إلى المكان المقصود والطريق المستخدمة لذلك، مدتها المقترحة وبرامج الرجوع إلى محطة أو مركز الشرطة.

سيقدم الجانب الإسرائيلي في الـ DCO الى الجانب الفلسطيني رده بعد استلام طلب لتحرك الشرطة، بموجب هذه الفقرة، خلال يوم واحد في الحالات العادية والروتينية أو في فترة لا تتعدى الساعتين في حالات الطوارئ.

Digitized by Birzeit University Library

٦) ستقوم الشرطة الفلسطينية والقوات العسكرية الإسرائيلية بنشاطات أمنية مشتركة على الطرق الرئيسة كما هو منصوص عليه في الملحق الأول.

٧) ستحرر الشرطة الفلسطينية الـ RSC التابع للضفة الغربية عن أسماء أفراد الشرطة، أرقام عربات الشرطة، والأرقام المتسلسلة للأسلحة، تخصوص كل محطة أو مركز شرطة في المنطقة ب.

٨) إعادة انتشار أخرى من منطقة (ج) ونقل مسؤوليات الأمن الداخلي للشرطة الفلسطينية في مناطق (ب) و (ج) ستتم خلال ثلاث مراحل، كل مرحلة تستمر بعد فترة ستة أشهر، وستكتمل ١٨ شهرا بعد تنصيب المجلس، باستثناء قضايا مفاوضات الوضع النهائي ومسؤوليات إسرائيل الشاملة عن الإسرائيليين والحدود.

٩) الإجراءات المفصلة في هذا البند سيتم مراجعتها خلال ستة أشهر بعد اكتمال المرحلة الأولى لاعادة الانتشار.

المادة الرابعة عشر

الشرطة الفلسطينية

١) سيشكل المجلس قوة شرطية قوية. واحبات وأعمال هيكلية، وتركيبية، ونشر قوات الشرطة الفلسطينية بالإضافة إلى الأحكام المتعلقة بأجهزتها وعملها وأيضا إلى قواعد سلوكها منصوص عليها في الملحق الأول.

٢) سيتم دمج قوات الشرطة الفلسطينية التي شكلت بمقتضى اتفاقية غزة - أريحا في الشرطة الفلسطينية وستكون خاضعة لاحكام هذه الاتفاقية.

٣) باستثناء الشرطة الفلسطينية والقوات العسكرية الإسرائيلية لن يتم تشكيل أو عمل أي قوة مسلحة أخرى.

٤) باستثناء سلاح وعتاد وأجهزة الشرطة الفلسطينية المفصلة في الملحق الأول وتلك الخاصة بالقوات العسكرية الإسرائيلية، لا يمكن لأي منظمة أو مجموعة أو فرد في الضفة الغربية وقطاع غزة أن يصنع أو يبيع أو يحوز أو يمتلك أو يورد أو يحضر سلاح أو عتاد أو متفجرات أو ملح البارود أو أي أجهزة مرتبطة بذلك ألا إذا كان منصوصا عليه في الملحق الأول.

المادة الخامسة عشر

منع الأعمال العدوانية

١) سيأخذ الطرفان الإجراءات الضرورية لمنع أعمال الإرهاب، الجريمة، والأعمال العدوانية الموجهة ضد الطرف الآخر أو ضد أفراد واقعين تحت سلطة الطرف الآخر وضد ممتلكاتهم وسوف تؤخذ الإجراءات القانونية ضد مرتكبي هذه الأعمال.

٢) أحكام محددة لتطبيق هذه المادة منصوص عليها في الملحق الأول.

Digitized by Birzeit University Library

المادة السادسة عشر

إجراءات بناء الثقة

من أجل خلق جو عام إيجابي لمواكبة تطبيق هذه الاتفاقية، وبناء قاعدة راسخة للثقة المتبادلة والنية الحسنة، ومن أجل تسهيل التعاون المرتقب وعلاقات جديدة بين الشعبين، اتفق الطرفان على القيام بإجراءات بناء ثقة كما هو موضح أدناه:

١) ستفرج إسرائيل عن او تنقل الى الجانب الفلسطيني موقوفين مساجين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. ستتم المرحلة الأولى للإفراج عن هؤلاء المساجين والموقوفين عند التوقيع على هذه الاتفاقية والمرحلة الثانية ستتم قبيل يوم الانتخابات. سيكون هناك مرحلة ثالثة من الإفراج عن الموقوفين والمساجين. وسيتم الإفراج عنهم من ضمن الفئات المفصلة في الملحق السابع (الإفراج عن معتقلين ومساجين فلسطينيين). سيكون للمفرج عنهم أحرار في الرجوع إلى بيوتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢) الفلسطينيون الذين أقاموا صلات مع السلطات الإسرائيلية لن يكونوا عرضة لأعمال المضايقة، أو العنف، أو الانتقام، أو التعسف أو المحاكمة. وسيتم أخذ إجراءات ملاءمة ومستمرة بالتنسيق مع إسرائيل من أجل ضمان حمايتهم.

٣) الفلسطينيون من الخارج والذي يسمح بدخولهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة استنادا إلى هذه الاتفاقية، والذي يسري عليهم أحكام هذه الاتفاقية سوف لن تتم مقاضاتهم عن أعمال ارتكبت قبل ١٣ أيلول ١٩٩٣.

الفصل الثالث
القضايا القانونية

المادة السابعة عشر

الولاية

١) بمقتضى إعلان المبادئ، فإن ولاية المجلس ستشمل الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة باستثناء:

أ. القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي: القدس، المستوطنات، المواقع الأمنية المحددة، اللاجئين الفلسطينيين، الحدود، العلاقات الدولية والإسرائيليين،

ب. صلاحيات ومسؤوليات لم تنقل إلى المجلس.

٢) وعلى هذا، فإن سلطة المجلس تضم جميع الأمور التي تقع ضمن ولايتها الجغرافية، أو الوظيفية، أو الشخصية كما هو مبين أدناه:

أ. الولاية الجغرافية للمجلس ستضم منطقة قطاع غزة ما عدا المستوطنات ومنطقة القواعد العسكرية المبينة على الخارطة ٢، ومنطقة الضفة الغربية باستثناء المنطقة ج و

Digitized by Birzeit University Library

مفاوضات الوضع النهائي، سيتم نقلها تدريجيا إلى الولاية الفلسطينية في ثلاث مراحل، تأخذ كل منها فترة ستة أشهر تكتمل بعد ١٨ شهرا من تنصيب المجلس في هذا الوقت ستشمل ولاية المجلس مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي.

ب. الولاية الجغرافية ستشمل الأرض، المياه التحتربة والإقليمية، بموجب أحكام هذه الاتفاقية.

جـ. تمتد الولاية الوظيفية للمجلس إلى جميع الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة إليه كما هو محدد في هذه الاتفاقية أو في أي اتفاقيات مستقبلية التي يمكن التوصل إليها بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية.

د. تمتد الولاية الوظيفية والإقليمية للمجلس على جميع الأفراد ما عدا الإسرائيليين الا إذا نصت الاتفاقية خلافا لذلك.

على الرغم من الفقرة أعلاه، سيكون للمجلس ولاية وظيفية على المنطقة ج كما هو محدد في المادة الرابعة من الملحق الثالث.

٣) سيكون للمجلس ضمن سلطته، صلاحيات ومسؤوليات تشريعية وتنفيذية وقضائية كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية.

٤) أ. سيكون لإسرائيل من خلال الحكم العسكري سلطة على مناطق لا تقع تحت الولاية الإقليمية للمجلس صلاحيات ومسؤوليات لم تنقل إلى المجلس وعلى الإسرائيليين.

ب. لهذه الغاية، الحكم العسكري الإسرائيلي سيبقى على صلاحيات ومسؤوليات تشريعية وتنفيذية وقضائية ضرورية بناءا على القانون الدولي. لن ينتقص هذا النص من تطبيق التشريعات الإسرائيلية على الإسرائيليين في الدعاوي أمام القضاء.

٥) ممارسة السلطة فيما يتعلق بالمجال الكهرومغناطيسي وفي المجال الجوي سيكون بمقتضى أحكام هذه الاتفاقية.

٦) بدون إجحاف لأحكام هذه المادة، سيتم الامتثال للترتيبات القانونية المفصلة في البروتوكول الخاص بالقضايا القانونية والمرفق كملحق ٤ (من الآن فصاعدا الملحق الرابع) وسيتم الامتثال إليها. بإمكان إسرائيل والمجلس التفاوض على ترتيبات قانونية أخرى.

٧) سيتعاون المجلس وإسرائيل في أمور المساعدة القانونية في قضايا مدنية وجنائية على أساس متبادل ومن خلال اللجنة القانونية من الآن فصاعدا "اللجنة القانونية" والتي أسست بناء عليه.

٨) ولاية المجلس ستمتد تدريجيا لتشمل منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، ما عدا قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي من خلال مجموعة من خطوات إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية. ستغطي المرحلة الأولى من إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية مناطق سكنية في الضفة الغربية – مدن، مخيمات اللاجئين، وخرب كما نص عليه في الملحق الثاني – وستكتمل قبل عشية الانتخابات الفلسطينية، أي قبل ٢٢ يوما من يوم الانتخابات.

إعادة انتشار أخرى للقوات العسكرية الإسرائيلية الى مواقع إسرائيلية محددة ستبدأ مباشرة بعد تنصيب المجلس وسيتم تنفيذه على ثلاث مراحل، كل مرحلة تأخذ فترة زمنية مدتها ستة أشهر، تتم في وقت لا يتعدى ١٨ شهرا من تاريخ تنصيب المجلس.

Digitized by Birzeit University Library

المادة الثامنة عشر

الصلاحيات التشريعية للمجلس

١) لأغراض هذه المادة، التشريع سوف يعني أي تشريعات أولية أو ثانوية، بما فيها القوانين الأساسية، قوانين، أنظمة، ومشاريع قانونية تشريعية أخرى.

٢) سيكون للمجلس الصلاحية، ضمن ولايته كما حددت في المادة السابعة عشر لهذه الاتفاقية، تبني التشريعات.

٣) مع أن صلاحية التشريع الأولي ستكون بيد المجلس بمجمله، فإن رئيس السلطة التنفيذية للمجلس سيكون له الصلاحيات التشريعية التالية:

أ. صلاحية مبادأة التشريعات أو تقديم مقترحات تشريعية للمجلس،

ب. صلاحية إصدار تشريعات تبناها المجلس،

ج. صلاحية إصدار تشريعات ثانوية، بما في ذلك أنظمة، لها علاقة بأية أمور وضمن اي مجال نص عليه في آي تشريعات أولية تبناها المجلس.

٤) أ. التشريعات، بما فيها التشريعات التي تعدل او تلغي قوانين سارية أو أوامر عسكرية، والتي تفوق ولاية المجلس أو التي تكون، مخالفة لاحكام إعلان المبادئ، أو هذه الاتفاقية، أو أية اتفاقية التي يمكن التوصل إليها بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية، لن تكون سارية المفعول وستكون باطلة.

ب. على رئيس السلطة التنفيذية للمجلس عدم إصدار تشريعات تبناها المجلس إذا كانت هذه التشريعات تقع ضمن أحكام هذا البند.

٥) يجب إبلاغ الجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية عن جميع التشريعات.

٦) بدون إجحاف لاحكام البند الرابع أعلاه، فإن الجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية بإمكانه لفت نظر اللجنة لأي تشريعات تعتبر إسرائيل ان البند الرابع ينطبق عليها، وذلك من اجل مناقشة قضايا ناشئة عن هذه التشريعات. ستنظر اللجنة القانونية إلى تشريعات رفعت إليها في اقرب فرصة ممكنة.

المادة التاسعة عشر

حقوق الإنسان وحكم القانون

سوف تمارس إسرائيل والمجلس صلاحياتهما ومسؤولياتهما بموجب هذه الاتفاقية مع اعتبار لازم للمبادئ والمعايير المقبولة دوليا ولمبادئ حقوق الإنسان وحكم القانون.

المادة العشرون

الحقوق والمسؤوليات والالتزامات

١) أ. ان نقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارته المدنية إلى المجلس، كما هو مفصل في الملحق الثالث، يتضمن جميع الحقوق المتصلة، المسؤوليات والالتزامات المترتبة أو فيما يتعلق

Digitized by Birzeit University Library

بالممارسات والإغفالات التي حدثت قبل هذا النقل. سوف تتوقف إسرائيل عن تحمل اية مسؤوليات مالية فيما يتعلق بممارسات وإغفالات كهذه وسوف يتحمل المجلس جميع المسؤوليات المالية هذه وكذلك لوظائفه الخاصة به.

ب. سوف يحول أي ادعاء مالي في هذا الخصوص ضد إسرائيل الى المجلس.

جـ. سوف تزود إسرائيل المجلس بالمعلومات التي لديها فيما يتعلق بالادعاءات العالقة والمتوقعة التي قدمت للمحكمة أو القضاء ضد إسرائيل في هذا الخصوص.

د. سوف تعلم إسرائيل المجلس وتمكنه من المشاركة في الدفاع عن الادعاء والتقدم بحجج نيابة عن نفسه عندما تقدم الإجراءات القانونية فيما يتعلق بمطلب كهذا.

هـ. إذا حدث وان كان هناك حكم ضد إسرائيل من قبل القضايا أو المحكمة فيما يتعلق بهذا الادعاء، سوف يعوض المجلس لإسرائيل بمبلغ الحكم الكامل.

و. بدون احجاف بما سبق، عندما تجد جلسة القضاء او المحكمة التي تنظر بهذا الادعاء بان المسؤولية تقع فقط على موظف او عميل تصرف في مجال أبعد من الصلاحيات الموكلة له او لها، وبشكل غير قانوني أو متعمد، فان المجلس لن يتحمل أية مسؤوليات مالية.

٢) أ. بالرغم من الأحكام في الفقرات ١.د الى ١.ف أعلاه، يمكن لكل جانب أن يأخذ الإجراءات الضرورية بما في ذلك إصدار التشريعات، وذلك لضمان أن مثل هذا الادعاء من قبل الفلسطينيين والذي يتضمن مطالب عالقة، قد قدمت فقط أمام قضاء أو محاكم فلسطينية في الضفة الغربية أو قطاع غزة، ولا تقدم، أو تمثل، أمام القضاء أو المحاكم الإسرائيلية.

ب. عندما تقدم ادعاء جديد أمام القضاء والمحاكم الفلسطينية بعد رفض المطلب وفقا للفقرة أ أعلاه، على المجلس إن يدافع عنه، وبناءا على الفقرة الفرعية (١أ) أعلاه، سوف يدفع مبلغ الحكم في حالة صدوره لصالح المدعي.

ج. سوف توافق اللجنة القانونية على ترتيبات لنقل جميع المواد والمعلومات الضرورية لتمكين القضاء والمحاكم الفلسطيني للاستماع لهذه الادعاءات، وفقا للفقرة ب أعلاه، وعند الضرورة، لتقديم المساعدة القانونية من قبل إسرائيل إلى المجلس في الدفاع عن هذه الادعاءات.

٣) نقل السلطة بحد ذاته سوف لن يؤثر على الحقوق، المسؤوليات والالتزامات لأي شخص أو كيان قانوني تواجد في تاريخ توقيع هذه الاتفاقية.

٤) سوف يتولى المجلس، عند تنصيبه، جميع الحقوق، المسؤوليات والالتزامات للسلطة الفلسطينية.

٥) لأغراض هذه الاتفاقية، "الإسرائيليين" تشمل الأجهزة القانونية والشركات المسجلة في إسرائيل.

Digitized by Birzeit University Library

المادة الواحدة والعشرون

تسوية الخلافات والنزاعات

سوف يتم تحويل أي خلاف يتعلق في تطبيق الاتفاقية إلى آلية التنسيق والتعاون المناسبة التي أقيمت بمقتضى هذه الاتفاقية، سوف تطبق أحكام المادة الخامسة عشر من إعلان المبادئ على أي خلاف لم يسوى من خلال آلية التنسيق والتعاون المناسبة، خصوصا.

١) النزاعات التي تنشأ من تطبيق أو تفسير هذه الاتفاقية أو أية اتفاقات مرتبطة، وتخص المرحلة الانتقالية، يجب أن تم تسويتها من خلال لجنة الارتباط.

٢) يمكن حل النزاعات التي لا تسوى بالمفاوضات من خلال آلية لحسم النزاع يتفق عليها بين الطرفين.

٣) يمكن للطرفين أن يتفقا على الخضوع للتحكيم من أجل رفض النزاعات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية، والتي لا يمكن تسويتها بالمصالحة. لهذه الغاية، وبناء على اتفاق الطرفين، يمكن تشكيل لجنة تحكيم.

الفصل الرابع

التعاون

المادة الثانية والعشرين

العلاقات بين إسرائيل والمجلس

١) سوف تسعى إسرائيل والمجلس لتعزيز التفاهم المتبادل والتسامح وبالتالي الامتناع عن التحريض، بما فيها الدعاية العدائية، ضد بعضهما البعض، وبدون الانتقاص من مبدأ حرية التعبير وسوف يأخذان الإجراءات القانونية لمنع تحريض كهذا من قبل أي من المنظمات، الجماعات، أو الأفراد ضمن ولايتهما.

٢) سوف تضمن إسرائيل والمجلس بأن تساهم الأنظمة التعليمية الخاصة بهما في السلام بين إسرائيل والشعب الفلسطيني والسلام في المنطقة عامة. وسوف تمتنعان عن التقدم بأية مواضيع يمكن أن تؤثر بشكل عكسي على مسيرة المصالحة.

٣) دون الإجحاف بالأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية، سوف تتعاون إسرائيل والمجلس في محاربة النشاط الإجرامي الذي يمكن ان يؤثر على الطرفين، بما في ذلك المخالفات المتعلقة بتجارة المخدرات غير المشروعة والمواد المهلوسة، التهريب، ومخالفات ضد الأملاك، بما في ذلك مخالفات تتعلق بالمركبات الآلية.

المادة الثالثة والعشرين

تعاون يتعلق بنقل الصلاحيات والمسؤوليات

من أجل ضمان نقل منظم وسلس للصلاحيات والمسؤوليات سيتعاون الجانبان فيما يتعلق بنقل صلاحيات الأمن والمسؤوليات وفقا لأحكام الملحق الأول، ونقل الصلاحيات المدنية والمسؤوليات وفقا لأحكام الملحق الثالث.

Digitized by Birzeit University Library

المادة الرابعة والعشرين

العلاقات الاقتصادية

تم تحديد العلاقات الاقتصادية بين الجانبان في بروتوكول العلاقات الاقتصادية، الموقع في باريس في ٢٩ نيسان ١٩٩٤، والملاحق بناء عليه، وملحق بروتوكول العلاقات الاقتصادية جميعها مرفقة كملحق ٥، وسوف تحكم من قبل الأحكام ذات العلاقة بهذه الاتفاقية وملاحقها.

المادة الخامسة والعشرين

برامج التعاون

١) يوافق الطرفان على تأسيس آلية لتطوير برامج التعاون بينهما، وضعت تفاصيله في الملحق السادس.

٢) لجنة تعاون مستمرة تعالج قضايا تنشأ في سياق هذا التعاون تشكل كما هو مبين في الملحق السادس.

المادة السادسة والعشرين

لجنة الارتباط الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة

١) سوف تضمن لجنة الارتباط التي تأسست بموجب المادة العاشرة من إعلان المبادئ، تطبيق سلس لهذه الاتفاقية. سوف تعالج قضايا تتطلب التنسيق، وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك والنزاعات.

٢) ستشكل لجنة الارتباط من عدد متساو من الأعضاء من كل جانب، يمكن إضافة فنيين آخرين وخبراء عند الضرورة.

٣) سوف تتبنى لجنة الارتباط قواعد عملها الإجرائي، بما في ذلك، مكان أو أماكن اجتماعاتها وعددها.

٤) سوف تصل لجنة الارتباط إلى قراراتها بالاتفاق.

٥) ستشكل لجنة الارتباط لجنة فرعية لمراقبة وتوجيه تطبيق هذه الاتفاقية (يشار إليها من الآن فصاعدا بـ "لجنة المراقبة والتوجيه"). سيكون عملها كالتالي:

أ. ستقوم لجنة المراقبة والتوجيه، بصورة مستمرة، بمراقبة تطبيق هذه الاتفاقية بهدف دعم التعاون وتشجيع العلاقات السلمية بين الطرفين.

ب. ستقوم لجنة المراقبة والتوجيه بتسيير نشاطات اللجان المشتركة المختلفة والتي شكلت بهذه الاتفاقية (CAC, JSC ، اللجنة القانونية، اللجنة القانونية المشتركة، ولجنة التعاون المستمرة) بخصوص التطبيق المستمر لهذه الاتفاقية. ستقوم اللجنة بتقديم تقارير إلى لجنة الارتباط.

ج. ستؤلف لجنة المراقبة والتوجيه من رؤساء اللجان المذكورة أعلاه.

د. رئيسي لجنة المراقبة والتوجيه يضعان قواعد إجرائية، بما في ذلك مكان وعدد الاجتماعات.

Digitized by Birzeit University Library

المادة السابعة والعشرين

التنسيق والارتباط مع الاردن ومصر

١) تبعا للمادة الثانية عشر من إعلان المبادىء، دعا الجانبان حكومتا الأردن ومصر للمشاركة في تأسيس ترتيبات تنسيق وارتباط أخرى بين حكومة إسرائيل وممثلين فلسطينيين من جهة، وحكومتا الأردن ومصر من جهة أخرى، لترويج التعاون فيما بينهم. وكجزء من هذه الترتيبات، فإن لجنة مستمرة قد شكلت وبدأت عملها.

٢) سوف تقرر اللجنة المستمرة بالاتفاق على أشكال دخول أشخاص نزحوا (Displaced) من الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧، جنبا الى جنب مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى وانعدام النظام.

٣) سوف تعالج اللجنة المستمرة أمور أخرى ذات اهتمام مشترك.

المادة الثامنة والعشرين

الأشخاص المفقودون

١) ستتعاون إسرائيل والمجلس بتزويد كل منهما الآخر بالمساعدة الضرورية في القيام بالبحث عن الأشخاص المفقودين وعن جثث أشخاص لم يتم اكتشافهم وكذلك بتزويد معلومات عن الأشخاص المفقودين.

٢) تتعهد م.ت.ف بالتعاون مع إسرائيل وان تساعدها في جهودها لتحديد ولإرجاع الى إسرائيل جنود إسرائيليين فقدوا في الخدمة وكذلك عن جثث إسرائيليين لم يتم اكتشافهم بعد.

الفصل الخامس
أحكام مختلفة

المادة التاسعة والعشرين

المعبر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة

لقد تم وضع الترتيبات لمعبر آمن للأشخاص والمواصلات بين الضفة الغربية وقطاع غزة في الملحق الأول.

المادة الثلاثون

المعابر

لقد تم وضع ترتيبات للتنسيق بين إسرائيل والمجلس فيما يتعلق بالمعبر من وإلى مصر والأردن، وكذلك أية معابر دولية أخرى متفق عليها في الملحق الأول.

Digitized by Birzeit University Library

المادة الواحد والثلاثون

بنود ختامية

١) ستدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ يوم التوقيع عليها.

٢) عند تنصيب المجلس، فإن هذه الاتفاقية ستحل محل اتفاقية غـزة – أريحـا، واتفاقيـة النقـل التمـهيدي وبروتوكول النقل الإضافي،

٣) سيحل المجلس عند تنصيبه مكان السلطة الفلسطينية وسيتولى جميع أعمال والتزامات السـلطة الفلسـطينية المنصوص عليها في اتفاقية غزة – أريحا، واتفاقية النقل التمهيدي، وبروتوكول النقل الإضافي.

٤) سيقر الطرفان جميع التشريعات اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقية.

٥) ستبدأ مفاوضات الوضع النهائي بين الطرفان في اقرب وقت ممكن على أن لا يتعدى ذلك ٤ أيـار ١٩٩٦. من المفهوم أن هذه المفاوضات ستشمل القضايا المتبقية، بما فيها: القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات، الحدود، العلاقات والتعاون مع الدول المجاورة، وأمور أخرى ذات اهتمام مشترك.

٦) لا شيء في هذه الاتفاقية سوف يستبق أو يجحف بنتائج مفاوضات الوضع الدائم والتي ستجري بموجـب إعلان المبادئ. لن يعتبر أي من الطرفين، بحكم دخوله في هذه الاتفاقية، على أنه تخلى أو تنازل عن حقوقـه الثابتة، أو مطالبة، أو مواقفه.

٧) لن يقوم أي طرف بالبدء أو بأخذ اي خطوة يمكن أن تغير في وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لحين التوصـل إلى نتائج مفاوضات الوضع الدائم.

٨) ينظر الطرفان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة على أنها وحدة جغرافية واحدة ستصان وحدتها ووضعها خـلال المرحلة الانتقالية.

٩) تتعهد م.ت.ف، خلال شهرين من تاريخ تنصيب المجلس، بانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني والموافقة رسميـا على التغييرات الضرورية بما يتعلق بالميثاق الفلسطيني، كما تم التعهد به في الرسالة الموقعـة مـن رئيـس م.ت.ف والمواجهة إلى رئيس وزراء إسرائيل بتاريخ ١٩ أيلول ١٩٩٣ و ٤ أيار ١٩٩٤.

١٠) بموجب الملحق الأول، المادة السابعة من هذه الاتفاقية، تؤكد إسرائيل على أن الحواجز الدائمة على الطرق المؤدية من والى منطقة أريحا (باستثناء تلك الخاصة بالطريق الموصل من موسى العلمي الى جسر اللنبي) سيتم إزالتهم عند اكتمال المرحلة الأولى من إعادة الانتشار.

١١) المساجين الذين، تم تسليمهم بموجب اتفاقية غزة وأريحا، إلى السلطة الفلسطينية شريطة بقائهم في منطقـة أريحا طول فترة محكوميتهم، سيكونوا أحرارا بالعودة إلى منازلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة عند اكتمـال المرحلة الأولى من إعادة الانتشار.

١٢) بخصوص العلاقات بين إسرائيل و م.ت.ف وبدون إجحاف من الالتزامات المتضمنة في الرسائل الموقعة من والمتبادلة مع رئيس وزراء إسرائيل ورئيس م.ت.ف بتاريخ ٩ أيلول ١٩٩٣ و ٤ أيـار ١٩٩٤، سـيقوم الطرفان بتطبيق الأحكام المتضمنة في المادة الثانية والعشرين البند ١، مع التعديلات الضرورية.

١٣) أ. ديباجة هذه الاتفاقية وجميع ملاحقها وذيولها وخرائطها المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

Digitized by Birzeit University Library

ب. اتفق الطرفان على أن الخرائط المرفقة لاتفاقية غزة - أريحا وهي:

أ. الخارطة رقم ١ (قطاع غزة)، نسخة مطابقة مرفقة لهذه الاتفاقية كخارطة رقم ٢ (في هذه الاتفاقية "الخارطة رقم ٢")،

ب. الخارطة رقم ٣ (انتشار الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة)، نسخة مطابقة مرفقة لهذه الاتفاقية كخارطة رقم ٥ (في هذه الاتفاقية "الخارطة رقم ٥")، و

جـ. الخارطة رقم ٦ (النشاط البحري هي جزء لا يتجزأ وستبقى سارية المفعول طوال سريان هذه الاتفاقية.

١٤) في حين أن منطقة الجفتلك ستقع تحت الولاية الوظيفية والشخصية للمجلس في المرحلة الاولى لاعادة الانتشار، فستتم دراسة نقل الولاية الجغرافية لهذه المنطقة إلى المجلس من الجانب الإسرائيلي في المرحلة الأولى من مراحل إعادة الانتشار الأخرى.

وقع في واشنطن، مقاطعة كولومبيا، بتاريخ ٢٨ ايلول ١٩٩٥.

عن حكومة إسرائيل	عن م.ت.ف
الولايات المتحدة الأمريكية	الفيدرالية الروسية
جمهورية مصر العربية	الاتحاد الأوروبي
مملكة النرويج	الاتحاد الأوروبي

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

طلب اشتراك في

السياسة الفلسطينية

ارجو قبول اشتراكي بـ ( ) نسخة اعتبارا

من ( ) ولمدة ( ) عام

☐ طيه شك بقيمة ( ) صادر لامر

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية أو CPRS

☐ إرسال فاتورة (للمؤسسات فقط)

الاسم:

العنوان:

الاشتراك السنوي (بما فيه اجور البريد الجوي):

اشتراكات محلية:

افراد: ٢٥ دولاراً مؤسسات: ٤٠ دولاراً

اشتراكات دولية:

أفراد: ٤٠ دولاراً مؤسسات: ٦٠ دولاراً

تودع الحوالات في حساب رقم : دينار : 3007701/1/10/1
دولار: 3007701/0
بنك الأردن والخليج-فرع نابلس

ترسل الطلبات الى:

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
ص.ب. ١٣٢
شارع صلاح الدين
نابلس، فلسطين
ت ٣٨٠٣٨٣ (٠٩)
ت/فاكس ٣٨٠٣٨٤ (٠٩)
البريد الالكتروني cprs@zaytona.com

Digitized by Birzeit University Library

دعوة الباحثين والاكاديميين لتقديم ابحاث للنشر

يسر مجلة **السياسة الفلسطينية** ان تعلن للباحثين الاكاديميين الفلسطينيين والعرب والاجانب عن قبولها للابحاث والدراسات والمقالات والمراجعات ذات الصلة بالقضايا السياسية والاقتصادية والامنية والاستراتيجية والاجتماعية الفلسطينية في الوطن والشتات.

سياسة النشر بالمجلة

يشترط في المواضيع المرسلة لمجلة **السياسة الفلسطينية** أن يتوفر فيها ما يلي:

- ان يتوفر في الموضوع الاصول العلمية المتعارف عليها.
- يفضل ان تكون المادة المرسلة مطبوعة، وفي حالة عدم توفر هذه الامكانية تقبل المادة المكتوبة بخط اليد شريطة ان يتوفر الوضوح التام.
- المواد المرسلة للمجلة يجب ان تكون دراسات بحثية، مقالات رأي، مراجعة كتب ذات صلة بالموضوع الفلسطيني، تقارير عن أنشطة وفعاليات ذات أهمية للباحث والمتابع للتطورات الفلسطينية.
- ان تتوفر في المقالة البحثية أو مقال الرأي أو مراجعة الكتاب اصول الكتابة العلمية، وان تسهم في اثراء حيثيات السياسات الفلسطينية الراهنة.
- يشترط ان يكون المقال ما بين (٤٠٠٠-٧٠٠٠) كلمة، والمراجعة ما بين (١٥٠٠-٢٥٠٠) كلمة.
- المجلة غير ملزمة بنشر او اعادة اية مادة تصل اليها.
- تتم الموافقة على نشر أية مادة بعد اجازتها من هيئة تحكيم المجلة.
- تقدم المجلة مكافأة رمزية عن كل مادة يتم نشرها.

هيئة التحرير

Digitized by Birzeit University Library

al-Siyasa al-Filastiniyya

(Palestine Policy)

(Volume 5. Number 20. Fall, 1998)

Articles

Five Years After the Oslo Agreement: An Occasion for an appraisal of Palestinian Calculations — **Mamduh Nofal**

Five Years After the Oslo Agreement: Where it Failed and Where it Succeeded? — **Khalil Shikaki**

The Oslo Agreement After Five Years — **Jamal Mansour**

Palestinian National Building: Challenges and Horizons — **Basem Ezbidi**

File: Five Years after Oslo

Islah Jad, Bassam Al-Shak'a, Jamil Hilal, Haider Abd-Al-Shafi, Abd Al-Rahim Malluh, Fareed Abu Duhair

Interviews

George Habash

Yassir Abed Rabbou

Reports, Reviews, Israeli Issues, Documents

Center For Palestine Research and Studies (CPRS)
stine - Tel: (09) 2380383, Tel&Fax: (09) 2380384

Digitized by Birzeit University Library